جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيمات السياسية والإدارية

دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية (2011 – 2020)

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ**

بوعبدالله حورية **أ. د رابح لعروسي**

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د ليندة بورايو	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د رابح لعروسي	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. سميرة تيغيلت فرحات	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د.رابح زاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
د.ياسمين لحواسنية	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د.حنان عزّ الدّين براهمي	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر السبيل لمن أراد وهدى إلى الصراط المستقيم من شاء من العباد وجعل الأعمال الصالحة ذخيرة ليوم المعاد، أحمدك ربي وأستغفرك وأتوب إليك لا إله إلا أنت سبحانك ربي إني كنت من الظالمين، وصلي اللهم وسلم على محمد وآله وصحبه ومن اتبع نهجه إلى يوم الدين

لا يسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور

رابح لعروسي

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدم لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه الرسالة وأثروها بملاحظاتهم القيمة

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في تقديم يد المساعدة لي بصدد إنهاء هذه الدراسة.

إهداء

إلى والداي حفظهما الله ورعاهما وأطال الله في عمرهما

إلى كل أخواتي حفظهم الله

إلى زوجي الفاضل وأولادي ريهام و إياد

إلى كل أفراد عائلتي عرفانا وتقديرا

إلى كل من أسدى لي خيرا في هذا الوجود

حورية بوعبدالله

مقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى مقوّمات الحياة السياسية، لأن أي نظام سياسي يعكس لنا طبيعة النظام الحزبي السائد فيه، ودراسة الظاهرة الحزبية لأي بلد يسمح لنا بفهم أساليب العمل الحزبي والسياسي والتعرّف على مختلف وظائف النظام السياسي، فاليوم أصبحت الأحزاب السياسية من بين أهم الآليات الأساسية للديمقراطيات الحديثة في تنمية الرأي العام، والتعبير عنه ولهذا لا يمكن أن تكون ديمقراطية بدون أحزاب ولا أحزاب بدون حرّية سياسية، ويعتبرها صامويل هنتجتون بمثابة الآلية المناسبة لاستيعاب التطلعات المتزايدة للمشاركة السياسية، ما يسهم في تجاوز أزمة التمثيل السياسي.

كما تُظهر العديد من الدراسات أن معظم الدول العربية قد عرفت الظاهرة الحزبية منذ استقلالها، سواء في إطار التعددية الحزبية أو ضمن نظام الحزب الواحد. غير أن هذه التجارب لم تستنفد بعد الدور التقليدي للأحزاب السياسية، أو على الأقل لم تُفعّل رغبتها الكاملة في ممارسته كما حدّدها في النظام الديمقراطي الحديث الفقيه "موريس دوفرجيه".

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية المشاركة السياسية من خلال غرس مفاهيم ومعتقدات سياسية وهي تمارس دورها هذا من خلال ما تقوم به من دور مزدوج في عملية التنشئة السياسية الذي يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة، فالأحزاب السياسية تعتبر من أهم ركائز الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية في تفعيل المشاركة الشعبية، كما تشكل قنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعدّ معياراً لنمو النظام وسلامة المناخ التفاعلي بين النظام والمجتمع.

كما يتجلى دوره كذلك في حلّ الصراعات أو ما يسمى ب "إدارة الصراع" أين يساهم الحزب السياسي في التخفيف من حدّة الصراع على المستوى الاجتماعي عن طريق وظيفة الاندماج، أما على المستوى السياسي فيقوم الحزب بوظيفة تجميع المصالح.

إذن من خلال هذه الأدوار التي يقوم بها الحزب السياسي يساهم كذلك في ديمومة النظام السياسي بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتي يختلف دورها حسب كل مجتمع، فمثلا نجد دور الأحزاب السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة في عملية التنشئة السياسية تكون قائمة على تقوية الأسس الثقافية والمحافظة عليها، بينما الأحزاب السياسية في العالم الثالث دورها في التنشئة السياسية لا يقوم على أسس ثابتة، ولذلك أصبحت الأحزاب السياسية معيارا لقياس درجة الديمقراطية ومساهمتها في البناء المؤسساتي.

إن أهمية موضوع الأحزاب والمشاركة السياسية تنبع من دورهما الأساسي في منهج الحكم الديمقراطي حيث أنه في منتصف الثمانينات من العقد الماضي طرأت العديد من التغييرات في العالم، ما أنتج عنها تخلي معظم الدول على النظم السلطوية الغير الديمقراطية وتبنّي النظم الديمقراطية من خلال اللجوء إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية كآلية لاختيار ممثلين للشعب، ما يضمن التعددية السياسية وتوفير الحريات السياسية والمدنية، وكذلك توسيع حقوق المشاركة السياسية ومنح الحرّية للعمل الحزبي وغيرها من الإصلاحات.

لقد شهدت تونس ثورة شعبية قامت بإنهاء نظام الرئيس "زين العابدين بن علي" واعتبرت هذه الثورة أحد أبرز الثورات في العالم العربي ، فبانتقال الشعب التونسي إلى عهد جديد من نظام سلطوي إلى نظام تعدّدي عرفت فيه التعدّدية الحزبية تطّورا وذلك بظهور عدّة أحزاب سياسية، أين برزت بقوّة أحزاب التيار الإسلامي خلال انتخابات المجلس التأسيسي في 2011 المتمثلة في حزب حركة النهضة بزعامة قائدها راشد الغنوشي التي كانت محضورة قبل 2011.

أما الجزائر فقد شهدت حركات الاحتجاجية التي تزامنت مع الربيع العربي أدّت بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإلقاء خطاب للأمة في 15 أفريل 2011 حيث قام بإعلان إصلاحات سياسية تمثلت في قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات وقانون الإعلام والجمعيات وكذلك قانون ترقية ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، إضافة إلى قانون البلدية والولاية.

القانون الخاص بالأحزاب السياسية الصادر عام 2012 قد تمّ بموجبه الترخيص لعدد كبير من الأحزاب السياسية في مدّة قصيرة منها (حزب جبهة المستقبل و الحركة الشعبية الجزائرية وحزب تجمع أمل) كما قام السيد علي بن فليس المرشّح السابق للانتخابات الرئاسية بتأسيس حزب طلائع الحرّيات الذي ضمّ في صفوفه مجموعة من المناضلين عن جبهة التحرير الوطني ومجموعة من الإطارات السابقة في الدولة وكذلك مؤيديه في الانتخابات الرئاسية.

مبررات اختيار الموضوع:

لا شك أن أي بحث علمي تكون وراءه أسباب دفعت الباحث لدراسته والبحث فيه، ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2020 نذكر:

المبررات الذاتية:

الميل الشخصي لاكتشاف دور الأحزاب في إعادة تشكيل المشهد السياسي خاصة بعد التوترات والتجاذبات التي تشهدها المنطقة العربية بعد أحداث 2011 وبالتحديد الجزائر وتونس، وبالتالي فقد حاولت في هذا البحث فهم الديناميات الاجتماعية والسياسية ودور الأحزاب في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وقياس نسب المشاركة السياسية ومقارنتها .

رغبتي الذاتية في هذا الموضوع لأهميته في تخصص الدراسات السياسية المقارنة، فالأحزاب السياسية و أهميتها كونها مرآة تعكس لنا طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي كانت محاولتي من خلال هذا الموضوع باختبار النظريات السياسية المتعلقة بالتحول الديمقراطي والشرعية السياسية والمشاركة السياسية وعلاقة الأحزاب السياسية بها باعتبارها أرضية تسمح لنا بتفسير هذه النظريات خاصة بتطبيق نموذج المقارنة الذي يسمح لنا بالتعرّف أكثر على مختلف التجارب الحزبية وواقعيتها.

المبررات الموضوعية:

تتحدّد في أهمية الموضوع في حقل الدراسات السياسية المقارنة، فموضوع الأحزاب السياسية ومختلف الوظائف التي يؤديها تجعل منه ركيزة أساسية في البناء الديمقراطي، كما يعتبر الحزب السياسي كمؤسسة فاعلة تربط بين الدولة والمجتمع من خلال الإطلاع على مطالب الشعب وإيصالها إلى الهيئات العليا للتكفل بها والاستجابة لها.

إنّ الدراسة المقارنة بين الجزائر وتونس خاصة في الفترة المحددة من 2011 و 2020 تمكّننا من التعرف على التحدّيات البنيوية التي تواجهها المشاركة السياسية وتعيق الأحزاب من تفعيلها والمتمثلة في ضعف الديمقراطية الداخلية، هيمنة الزعامات وغياب الشفافية ... وبالتالي نحاول من خلال هذه الدراسة إكتشاف العراقيل ومحاولة إصلاحها وتجاوزها.

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة موضوع دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية من المواضيع المهمة في حقل العلوم السياسية خاصة وأن الدراسة شملت دولتين في طريقهما للسعي نحو تطبيق الديمقراطية خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2020. فباعتبار الأحزاب السياسية الركيزة الأساسية للنظام الديمقراطي فإنها تقوم بعدّة أدوار ما يجعلها ضرورية لمعرفة كيفية عمل النظام السياسي.

- مساهمة الأحزاب السياسية في بناء الثقافة السياسية للمواطنين وتعزيز المشاركة السياسية من خلال الانتخابات و الانخراط الحزبي ومختلف المظاهرات ما يجعلها تضفي الشرعية السياسية على النظام السياسي من خلال المشاركة السياسية.

- الدراسة المقارنة لكل من الجزائر وتونس تمكننا من معرفة الاختلافات في مسار الانتقال الديمقراطي بعد 2011 ، ومعرفة مدى نجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي في كل من تونس، إضافة إلى أن الدراسة تمكننا من التعرّف على البنية التنظيمية والقانونية للأحزاب في كلا البلدين وقدرتها على تعبئة المواطنين.
- محاولة فهم ديناميات التحوّل الديمقراطي بعد 2011 في كل من الجزائر وتونس والكشف عن معوقات تحقيق مشاركة فعالة ومحاولة إيجاد حلول للوصول إلى نظام سياسي أكثر استجابة لتطلعات الشعب.
- تدعيم مساعي تحقيق الاستقرار السياسي من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية من خلال تطوير آليات التفاعل مع المواطنين.

أهداف الدراسة العلمية والعملية:

تبرز الأهداف العلمية للموضوع في سدّ الفجوة العلمية، فرغم كثرة الدراسات التي تناولت مواضيع الأحزاب والمشاركة السياسية إلاّ أنها قليلة ومحدودة نسبيا في السياق المغاربي، كما تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة التفاعلية بين البنية الحزبية والمشاركة الشعبية، وإبراز تأثير الأحزاب على السلوك الانتخابي ومشاركة المواطنين في الحياة العامة.

إضافة إلى البحث والتعرّف على مختلف الفروقات بين تجربتي الجزائر وتونس في مدى قدرة الأحزاب السياسية على تفعيل المشاركة السياسية خاصة في ظلّ الاختلافات السياسية والاجتماعية واختلاف القوانين والدساتير في كلا البلدين. ما يساعدنا على استخلاص توصيات عملية تساعد في عمل الأحزاب على تفعيل المشاركة السياسية.

وأما فيما يتعلق بالأهداف العملية فهي تتجلّى في معالجة وإصلاح الأنظمة الحزبية ومواجهة مختلف التحدّيات التي تواجهها الأحزاب السياسية في محاولة لأجل تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل الدور الحزبي.

بالإضافة إلى محاولة إعادة الثقة بين الأحزاب السياسية والمواطن، عن طريق التقرب من الشعب ومحاولة تلبية مطالبهم والسماع لشكاويهم.

الدراسات السابقة:

كل دراسة أو بحث يستدعي العودة إلى المراجع والدراسات السابقة التي تناولت جانب أو جزء من موضوع البحث، لأجل تبيان التأصيل العلمي للموضوع من جهة، و إفادة لإنجاز البحث من جهة أخرى ومن أبرز تلك الدراسات نذكر:

1-دراسة ابتسام بدري بعنوان "**دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي بالجزائر**" [1]قامت الباحثة في البحث في إشكالية مساهمة دور الأحزاب في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر و ومدى تأثيره على حركية البناء الديمقراطي في ظل التحوّلات السياسية، وكانت الدراسة على واقع الأحزاب السياسية في الجزائر في إطار التعددية الحزبية باعتبارها آلية ديمقراطية، وقد توصلت الباحثة إلى أن تطور مختلف النظم السياسية مرهون بمدى قوّة وفعالية ونضج أحزابها السياسية، بالإضافة إلى ذلك توصلت الباحثة إلى بعض الخصائص التي ميّزت الأحزاب الجزائرية ساهمت في تغييب الممارسة الديمقراطية بداخلها مثل أزمة القيادة وتداول السلطة ما زاد من إضعاف الأحزاب وتهميشها من قبل النظام، واحتكار عملية صنع القرار الحزبي الداخلي، إلى جانب أزمة الانشقاقات والصراعات بداخلها، وفي الأخير اقترحت الباحثة بعض التوصيات من أجل تجاوز المعيقات التي تحدّ من فاعلية الأحزاب السياسية.

2- دراسة قرة عائشة بعنوان "**الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية دراسة ميدانية على حزبي " FLN وMSP** "[2]انطلقت الباحثة للبحث في إشكالية دور الأساليب الاتصالية للأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية، وتوصلت الباحثة إلى أن قوّة اتصال الأحزاب السياسية متوقفة على مدى استمراريتها ومدى قيامها بالوظائف المسندة إليها من تنشئة سياسية وتوعية والمشاركة السياسية، وفيما يخص الدراسة الميدانية للحزبين فقد توصلت أن الحزبين يعملان على التنويع في استخدام مختلف الأساليب والوسائل والأدوات الاتصالية بأنواعها التقليدية والحديثة بغرض إنجاح العملية الاتصالية، إلاّ أن الأساليب الحديثة أكثر استخداما وفعالية وتأثير على المستهدفين.

كما قامت الباحثة بدراسة ميدانية على عينة من المجتمع الجزائري والمتمثلة في نخبة المجتمع وتبيّن من النتائج أن النخبة عينة الدراسة لا تهتم بالأحزاب السياسية ولا يقومون بالمشاركة السياسية في مختلف المناسبات السياسية والاستحقاقات الانتخابية، وذلك يعود لفقدانهم للثقة في الأحزاب السياسية، وحالة الاغتراب السياسي التي تعيشها عينة البحث وعدم رغبتها في المشاركة في الحياة السياسية.

---

[1]– ابتسام بدري، **"دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي بالجزائر"**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: قسم العلاقات الدولية، 2016/2015.)

[2] – عائشة قرة، **الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية –دراسة ميدانية على حزبي FLN MSP**، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم الإعلام والاتصال: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2021/2020).

وقامت الباحثة باقتراح توصيات يمكن للأحزاب الاستفادة منها مثل تحسين صورة الأحزاب وإرجاع مكانتها الحقّة ودورها الجوهري في المجتمع، وتكثيف جهود الأحزاب السياسية في زيادة الوعي والثقافة السياسية.

هذا الدراسة ركّزت على الأساليب الاتصالية داخل الأحزاب السياسية متجاوزة لمختلف مؤشرات ديمقراطية الأحزاب من الالتزام بالشفافية و وتجديد القيادات وغير ذلك، أما دراستنا فكانت أعمق من ذلك من خلال التعرّف على مختلف القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية وطرق مواجهة التحدّيات التي تتعرض لها الأحزاب في سبيل تعزيز الديمقراطية التشاركية من انشقاقات وصراعات، وغياب للأطر الديمقراطية بداخلها، ومقارنتها بالدور الحزبي التونسي.

3-دراسة لحواسنية ياسمين بعنوان **الانشقاقات الحزبية في تونس وتداعياتها على الاستقرار السياسي بعد ثورة 2011 -دراسة ميدانية لحركة نداء تونس 2012-2019**[1]، كانت إشكالية الباحثة حول كيفية مساهمة التصدّعات الحزبية في زعزعة الاستقرار السياسي لتونس بعد الثورة على ضوء حركة نداء تونس، فركزت الدراسة على موضوع الانشقاقات الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي، والبحث في أسباب انتشارها ومعرفة مدى تأثيرها على العملية السياسية، كما ركزت الدراسة على تأثير التصدعات الحزبية التونسية بالأخص حركة نداء تونس على سيرورة الاستقرار السياسي التونسي وذلك بالتركيز على مؤشرات الاستقرار البرلماني والحكومي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

وتوصلت الباحثة في الاستنتاجات أن ظاهرة الانشقاقات أصبحت من أهم سمات الممارسة الحزبية في تونس، ومن الأسباب ما هو داخلي متعلق بالحزب السياسي وذلك يعود لغياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ومنها أسباب خارجية متعلقة بطبيعة النظام السياسي ورؤيته لدور الأحزاب السياسية وأهميته.

ومن آثار ظاهرة الانشقاق الحزبي هو ضعف التماسك الحزبي ما أدى إلى فتح المجال للبرلمانيين ويجعلهم متحرّرين من أي التزام مع أحزابهم، وما يفسح لهم المجال بتغيير انتماءاتهم، وهذا ما يسبب اختلالات في البرلمان باعتبار عدد النواب الذين ينتمون للحزب يعتبر المعيار المؤسسي لتشكيل الهياكل البرلمانية، كما يؤدي إلى إضعاف الأحزاب والتشكيك في مصداقية الانتخابات ومدى شرعية النظام كذلك.

[1] - ياسمين لحواسنية، **الانشقاقات الحزبية في تونس وتداعياتها على الاستقرار السياسي بعد ثورة 2011 -دراسة ميدانية لحركة نداء تونس 2012-2019**، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3، 2023-2024).

4- دراسة هيبة العوادي بعنوان **النظام القانوني للأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية تونس-الجزائر -المغرب (دراسة مقارنة)** [2]، انطلقت الباحثة في إشكاليتها حول البحث في ضمانات وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية في تونس، الجزائر والمغرب حيث تظهر أهمية الموضوع في الدول المغاربية التي سعت في منظومتها القانونية إعطاء الأحزاب السياسية والجمعيات أدوار دستورية وقانونية جديدة وذلك ما تترجمه قوانين الأحزاب السياسية والجمعيات.

وتوصّلت الباحثة إلى أن المؤسس الدستوري في تونس والمغرب ساهم في تكريس ضمانات للحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات، وقد تم التنصيص عليها في حوالي أربعة مواد إضافة إلى الارتقاء بها إلى مصاف المؤسسات الدستورية، أما في الجزائر فإن الضمانات الدستورية محدودة وقليلة حيث لم تخصص سوى مادتين في الدستور، كما أنها لم تُدرج ضمن المؤسسات الدستورية.

وكذلك الضمانات القانونية للحق في تكوين الأحزاب السياسية كانت واسعة في تونس مقارنة بها في الجزائر والمغرب أين كانت قليلة ومحدودة، ولم تعمل على تنزيل المقتضيات الدستورية بتفعيل دور الأحزاب السياسية والجمعيات، كما أنها لا تعكس الإرادة الإصلاحية.

إذن هذه الدراسة غلب عليها الطابع القانوني لكونها في تخصص الحقوق، وبالتالي لم تتطرق للجانب السياسي لموضوع الأحزاب السياسية، ولم تتطرق إلى المتغير الثاني من دراستنا والمتمثل في المشاركة السياسية التي تعتبر أهم أدوار الأحزاب السياسية.

6- دراسة حمزة بوزيدي بعنوان **الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**- [1]، كانت إشكالية البحث حول مؤشرات التغيير والاستمرارية في النظم السياسية المغاربية بعد 2011 وهل أسّست التغييرات السياسية في تونس والجزائر نظم جديدة أم اندرجت في إطار الاستمرارية، هذه الدراسة قد عالجت مسألة الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية في ظلّ الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة، وقد تمّ الوقوف على عناصر الاستمرارية وجوانب التغيير في طبيعة هذه النظم، ومعرفة مدى قدرة استعداد الأنظمة المغاربية القائمة بسماتها المشتركة على التكيّف مع أحداث التغيير السياسي في ظلّ الحراك الشعبي وذلك بالمقارنة بين تجربتي الجزائر وتونس.

---

[2] – هيبة العوادي، **النظام القانوني للأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية تونس-الجزائر -المغرب "دراسة مقارنة"** ، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.)

[1] - حمزة بوزيدي، **الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس.**(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3، 2021-2022).

توصلت الدراسة إلى أن نجاح التغيير في النظم السياسية نحو الديمقراطية يجب أن يخضع لعدّة مؤشرات، وهي شروط يجب أن تتوفر لدى الجهات الفاعلة بشكل يسمح باستكمال تعزيز المؤسسات لتكون ديمقراطية أكثر، وهذا يتحقق بإقرار دستور توافقي يساهم في تنظيم الحياة السياسية، وتنظيم انتخابات ديمقراطية وأكثر شفافية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والحريات العامة، ومحاولة إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع من خلال مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الحالة التونسية قدمت نموذجا مختلفا وأكثر عمقا في عملية التغيير مقارنة من الحالة الجزائرية، لأن تونس عرفت مسارا تأسيسيا مختلف كليا مع النظام السابق ومؤسساته، ما ساهم في تعزيز الحريات والقضاء على الاستبداد، وبناء دستور توافقي وإجراء انتخابات نزيهة مكنّت من تغيير المشهد السياسي التونسي، ولكن هذا التغيير يبقى محدود ديمقراطيا، لعدم تمكنه مع معالجة الفجوات البنيوية التي حالت دون تحقيق الاستقرار الذي كانت تطمح إليه تونس الجديدة، إضافة إلى فقدان المؤسسات الديمقراطية الجديدة ثقة المجتمع .

إذن هذه الدراسة كانت قد اهتمت بمسألة التغيير، ورصد مختلف الإصلاحات الدستورية والتطورات السياسية، ولكنها لم تتطرق لدور الأحزاب السياسية في تلك الفترة وأهميتها في تثقيف المجتمع سياسيا وترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية في المجتمع.

7- دراسة حريزي زكرياء بعنوان **المشاركة السياسية بالجزائر (1999-2014)**[1]، كانت إشكالية الطالب تتمحور حول مساهمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال أشكالها ومستوياتها ومؤشراتها خاصة مؤشر حجم المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية في عملية بناء الديمقراطية في الفترة الممتدة من 1999-2014، وخلصت الدراسة إلى وجود استمرارية في الممارسة الانتخابية حيث أن الفترة من 1999 إلى غاية 2014 لم تتخللها أي مرحلة انتقالية ما يدل مرحلة الاستقرار السياسي التي وصل إليها النظام السياسي نتيجة آلية الانتخابات الدورية، كما كشفت الدراسة غياب الأداء الفعال للمنظومة الإعلامية في مختلف المحطات الانتخابية ما اثر على تراجع الفعل الانتخابي منذ عام 1997 خاصة انخفاض مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية خاصة. وغياب الممارسات الديمقراطية ما جعل المواطن الجزائري يستجيب بطرق مختلفة لسياسات إقصائه من اختيار ممثليه .

[1]– زكرياء حريزي، **المشاركة السياسية بالجزائر "1999-2014 "**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3، جوان 2022).

إذن هذه الدراسة ركزت على متغيّر المشاركة السياسية في الفترة المذكورة سابقا، وقد انصبت على الجزائر، أما دراستنا فقد ركزت على دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية ومقارنتها بتونس، وقد كانت الفترة مختلفة عن دراسة الباحث.

لقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات التي أشارت بطريقة أو بأخرى لهذا الموضوع، كما اعتمدت على بعض المقالات في مختلف المجلاّت مثل السياسية الدولية المستقبل العربي.

كما تجدر الإشارة أن هناك مجموعة من الكتب والدراسات التي لها علاقة بموضوعنا سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة لا يسعنا المجال لذكرها كلّها.

إن الدراسة التي نتطلع إليها تعتبر كإضافة لما سبق من الأبحاث والدراسات، وخصوصية هذه الدراسة تنبع من كونها تختص بدراسة دور الأحزاب في السياق المغاربي (الجزائر وتونس) ومحاولة المقارنة بينهما من خلال المشاركة السياسية، ومدى مساهمة الأحزاب في تطبيق الديمقراطية التشاركية وقدرتها على مواجهة مختلف التحدّيات من سياسية واجتماعية واقتصادية، فمثل هذه الدراسات محدودة، ولهذا يتطلب منا جهدا للتعمق في البحث أكثر، والابتعاد عن العمومية في الدراسات، والغوص في تجربتي الجزائر وتونس في مجال الدور الحزبي في تفعيل المشاركة السياسية، والتعرّف على مختلف الإصلاحات التي طبقتها الدولتين خاصة في المجال القانوني والدستوري ما يمنح استقلالية أكثر للأحزاب والممارسات السياسية حتى يتسنى تطبيق الفعل المشاركاتي في كل من الجزائر وتونس.

إشكالية الدراسة:

إن دراسة وتحليل الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس تقتضي بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل المساعدة على بناء تصوّر إدراكي واضح حول مفهوم الأحزاب وأدوارها المختلفة من تثقيف المواطنين والتطلع بمطالبهم، وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية، وطبيعة العلاقة التي تربطها كأحزاب سلطوية أو معارضة، ولذلك نجد الأحزاب ظهرت في الدول النامية لتحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فخصوصية الظروف التي تعيشها كل من الجزائر وتونس تُصعّب علينا تحليل مختلف الأدوار الخاصة بالأحزاب السياسية بمنطق وظيفي نابع من النظريات الخاصة بالمجتمعات المتطورة ذات الثقافات الديمقراطية العريقة.

لقد ظهرت الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس كفاعل مؤسسي يسعى إلى تجسيد الطموحات الشعبية في تحقيق الديمقراطية والتغيير، من خلال الانخراط في الحياة السياسية. وقد شهدت الجزائر وتونس مراحل من الانفتاح الحزبي، خاصة بعد أحداث 2011، ومختلف الإصلاحات التي تبنتها

الدولتين ولكن تخللتها فترات من الركود والتراجع، نتيجة لخصوصيات اجتماعية وسياسية أثّرت على دينامية المشهد الحزبي. هذا الواقع دفع بعض الأحزاب إلى مراجعة بنيتها الداخلية، ومحاولة التكيف مع الظروف المحيطة بها، بما في ذلك المطالب الشعبية التي طالما كانت تطالب بضرورة التجديد، ورفع مطالب المواطن وتحقيقها، سعيًا منها لاستعادة دورها في التأطير السياسي وتحقيق التوازن داخل الساحة السياسية، وتعزيز مشاركة سياسية ديمقراطية.

وعليه ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في كل من الجزائر وتونس؟

وما العوامل التي تحد من قدرتها على أداء دورها في تعزيز المشاركة السياسية؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن للأحزاب السياسية في الجزائر أن تُفعّل المشاركة السياسية في ظل ضعف الثقة الشعبية وتراجع الإقبال على العمل الحزبي والانتخابي؟
- ما مدى فعالية الأحزاب السياسية في تحويل المطالب الاجتماعية إلى مشاركة سياسية فعلية، وما العوائق التي تواجهها في أداء هذا الدور؟
- إلى أي حد يمكن إصلاح المنظومة الحزبية ليؤدي ذلك إلى تفعيل المشاركة السياسية وتعزيز الثقافة الديمقراطية؟
- هل تُعد الأحزاب السياسية فاعلاً رئيسياً في تفعيل المشاركة السياسية، أم أن دورها تراجع لصالح فواعل جديدة مثل الحركات الاجتماعية وشبكات التواصل الرقمي؟

فرضيات الدراسة:

سنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات التالية :

1- يرجع التفاوت في أداء الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية بين الجزائر وتونس إلى اختلاف السياقات القانونية والسياسية التي تحكم نشاطها، لا سيما من حيث درجة الانفتاح الديمقراطي وضمانات الحرّية الحزبية.

2- كلما كانت أساليب الديمقراطية داخل الحزب السياسي ضعيفة كلما تراجعت الثقة الشعبية في الحزب.

3- كلما عانت الأحزاب السياسية من عوائق بنيوية وتنظيمية، كلما تراجعت قدرتها على تفعيل المشاركة السياسية، خاصة في أوساط الشباب، مما يحدّ من دينامية الحياة الديمقراطية ويعمّق فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية.

4- يرتبط مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب بمدى فعالية الأحزاب السياسية في إنتاج ونشر خطاب تثقيفي يعكس تطلعاتهم ويحفزهم على الانخراط في الشأن العام.

حدود الدراسة:

المجال المكاني للدراسة: تمركزت أحداث الدراسة في دولتي الجزائر وتونس، وقد تمّ اختيار الدولتين نظرا لموقعهما الجغرافي المتقارب والأحداث الاجتماعية والسياسية المتسارعة بعد 2011، ومحاولة رصد مختلف الإصلاحات التي شهدها البلدين نتيجة تزايد مطالب المجتمع بضرورة التغيير والسير في خطى الدول الديمقراطية.

المجال الزماني: تم حصر موضوع الدراسة بين عامي 2011 و2020 حيث شهدت كلتا الدولتين موضوع الدراسة تحولات سياسية وانتقال ديمقراطي مرفوقين بأحداث سياسية واجتماعية هامة تستوجب الدراسة والتحليل.

منهجية الدراسة:

يتطلب تحليل إشكالية المشاركة السياسية من خلال دور الأحزاب السياسية، ودراسة تجربة الجزائر وتونس من ناحية العمل الحزبي والتجربة الديمقراطية في المنطقتين، وللإجابة على الإشكالية وتساؤلات الدراسة سوف نعتمد على المناهج والاقترابات التالية:

أ- المناهج

1- المنهج الإحصائي

يقوم المنهج الإحصائي على استخدام البيانات الرقمية للكشف عن العلاقات بين الظواهر، ولا يقتصر دوره على ذلك فحسب، بل يسعى أيضًا إلى تعميم النتائج أو نفيها بالاعتماد على خطوات منظمة وأدوات متعددة. ومن خلال الدراسات الإحصائية، تتمكن المؤسسات من تشخيص أوضاعها بدقة، كمعرفة عدد العاملين ونوعية تخصصاتهم، أو تحديد معدلات التحصيل العلمي، ومتوسط الأعمار، ونسب الوفيات. كما يتيح للدولة متابعة مؤشرات كالنمو السكاني، ومعدل الدخل الفردي، ونسب البطالة، وحجم النفقات العمومية خلال فترة زمنية معينة، إضافة إلى قياس اتجاهات الجمهور نحو سلع أو خدمات

محددة. وبذلك يُعد المنهج الإحصائي أداة علمية دقيقة لفهم الواقع وصياغة قرارات مبنية على معطيات كمية قابلة للقياس.[1]

لقد اعتمدنا على هذا المنهج كونه أداة علمية تساعد الباحث على جمع البيانات الكمية وتنظيمها وتحليلها للكشف عن طبيعة العلاقة بين الأحزاب ومستوى المشاركة السياسية. فمن خلال الإحصاءات الرسمية، يمكن قياس معدلات الانخراط الحزبي، نسب المشاركة الانتخابية، وثقة المواطنين في الأحزاب، ثم مقارنتها بين البلدين. ويسمح هذا المنهج بتحويل المعطيات الرقمية إلى مؤشرات دقيقة تبرز أوجه التشابه والاختلاف، وتدعم استخلاص تعميمات علمية وتوصيات عملية تسهم في فهم أعمق للواقع السياسي واقتراح سبل إصلاحه.

2-المنهج المقارن:

يقوم المنهج المقارن على البحث في أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر محل الدراسة، إذ لا يمكن إجراء مقارنة بين ظواهر متطابقة تمامًا أو متباينة كليًا، وإنما بين ظواهر تتقاطع في بعض الجوانب وتختلف في أخرى. ومن خلال هذا التوازن، يتيح المنهج المقارن فهماً أعمق للظاهرة، ويساعد على استخلاص أنماط عامة وتفسيرات علمية أكثر دقة.[1]

تم الاستعانة بهذا المنهج لأنه المناسب في تحليل البيانات، حيث أنه في حالة دراسة مقارنة بين بلدين سوف يساعدنا في توظيف الوسائل العلمية للمقارنة في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة عن الأحزاب في البلدين، ومن ثمّ تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات عن طريق تحليل وتفسير كل المعطيات من خلال أدوات البحث العلمي، بالإضافة إلى تحليل الإحصائيات للتوصل إلى النتائج المنشودة في الدراسة، ما يساعدنا في تتبع مسار المشاركة السياسية في كلا البلدين واستخلاص نسب التقارب بينهما.

2- المنهج التاريخي:

يرتكز المنهج التاريخي على البعد التفسيري-التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي نشأت في ظروف زمنية محددة بخصائصها، أو تلك التي تمتد جذورها إلى الماضي. فلا يمكن إدراك أي حالة سياسية أو فهمها بعمق من دون العودة إلى أصولها التاريخية وتتبع مسار تطورها، سواء أكانت ذات

[1]– عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 132.

[1]- بل جوديث، **كيف تعد مشروع بحثك العلمي.** (ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق) ، ط 3 ، القاهرة ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، 2005، ص، 119.

طابع سلبي أم إيجابي. ومن خلال هذا المسار، يتيح المنهج إمكانية استنتاج أفكار جديدة، وبناء تصورات أكثر وضوحًا، وصولًا إلى صياغة تعميمات تساعد على استشراف المستقبل[2].

يسمح لنا هذا المنهج بتتبع التطورات التي تشهدها الظاهرة الموضوع الدراسة، حيث تسمح لنا بدراسة الأحداث والوقائع وتقديم الأدلة في التحليل السياسي ما يناسب الفترة المحدّدة للدراسة، فبتتبّعنا للمسار السياسي للأحزاب السياسية في كلا البلدين نتوصل إلى التطوّرات التي شهدتها المنطقتين في ما يتعلق بدور الأحزاب السياسية في تفعيل الفعل المشاركاتي، ودورها في توعية المواطنين بضرورة المشاركة في الحياة السياسية وتكريس المشاركة الديمقراطية.

4-منهج دراسة الحالة

يُعدّ منهج دراسة الحالة أحد المناهج البحثية والعلمية التي تُعنى بتحليل الظواهر أو الحالات الفردية والجماعية، بهدف تشخيصها وفهم أبعادها. ويعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات الدقيقة وتتبع مصادرها للكشف عن العوامل المسببة للحالة، بما يتيح للباحث الوصول إلى نتائج ومعالجات معمقة. ومن خلال هذه المقاربة الشمولية، يُمكن تقديم تفسير متكامل للحالة المدروسة، يسهم في بناء معرفة علمية قابلة للتعميم والتطبيق.[2]

تمت الاستعانة بهذا المنهج حتى تكون الدراسة أكثر قربا من الواقع، حيث أن دراسة دور الأحزاب في كل من الجزائر وتونس ومحاولة رصد كل المعلومات المتعلقة بالظاهرة في البلدين، والتعمق أكثر لفهم الظاهرة واكتشاف مختلف الأدوار المنوطة لها خاصة ما يتعلق بالمشاركة السياسية وقياسها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وكشف مختلف العوامل المؤثرة عليها .

ب- الاقترابات

1- الاقتراب البنائي الوظيفي

تطوّر هذا المنهج في علم السياسة على يد عالم السياسة الأمريكي "**جبرئيل ألموند**" ليصبح أداة مركزية في تحليل النظم السياسية. يُعنى الاقتراب البنائي-الوظيفي بتحديد الوظائف الحيوية التي ينبغي أن يضطلع بها النظام السياسي لضمان استمراريته واستقرار بنيته الداخلية. إذ يمتلك النظام السياسي مجموعة من القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر في كيفية أدائه لأدواره ووظائفه

[2]- عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي** . الأردن : مكتبة الناشر، 1989 ، ص45 .

[2]- محمد صلاح الدين مصطفى وآخرون، **خطوات البحث العلمي ومناهجه**. القاهرة : جامعة الدول العربية،2010 ، ص 29 .

المختلفة. ويتيح هذا المنهج إمكانية تقييم مدى كفاءة النظام وفعاليته في التفاعل مع بيئته المحلية والدولية، من خلال تحليل مدى استجابته للمطالب المجتمعية وقدرته على التكيف مع المتغيرات. وتُعد هذه القدرات من المقومات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام للحفاظ على بقائه، وتحقيق درجة من التكامل والوحدة تضمن له الاستقرار والتماسك في مواجهة التحدّيات.[2]

وقد تمّ الاعتماد على هذا الاقتراب لفهم عمل الأنظمة السياسية من خلال دراسة بنياتها ووظائفها، وبالتالي فقد يساعدنا في بحثنا لتحليل وظيفة الأحزاب السياسية في تجميع المصالح والتعبير عنها، ومدى مساهمتها في التنشئة السياسية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، ومعرفة مدى قدرة الأحزاب في مواجهة مختلف التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما يسمح لنا بإجراء مقارنات دقيقة بين الأحزاب السياسية ووظائفها بين الجزائر وتونس.

2- الاقتراب النسقي

تطوّر هذا الاقتراب على يد عالم السياسة الأمريكي "دافيد استون"David Easton الذي يرى أن "النظام السياسي هو مجموعة عناصر مترابطة والمتفاعلة وظيفيا لغرض إنتاج سياسات وقرارات استجابة لمطالب المجتمع، هذا عن طريق المُدخلات والمخرجات"[1]، ويستخدم هذا الاقتراب لفهم كيفية عمل النظام السياسي، ومدى استجابته للتحدياتّ، وقدرته على مواجهتها وخلق الاستقرار.

تمّت الاستعانة بهذا الاقتراب لأجل فهم آليات التفاعل بين الدولة والمجتمع، ومعرفة كيفية تمكّن الأحزاب من تحويل المطالب إلى سياسات عن طريق المخرجات، وتكون إيجابية بالاستجابة للمطالب أو سلبية برفضها وعدم الاستجابة لها.

تقسيم الدراسة:

لقد قسمنا الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة.

الفصل الأول والذي تناولنا فيه الإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب والمشاركة السياسية، وشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية الأحزاب السياسية وقسمناه إلى ثلاثة مطالب، فالمطلب الأول تناولنا فيه نشأة الأحزاب السياسية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى تعريف الأحزاب السياسية وأهميتها، أما المطلب الثالث فقد عرضنا فيه مختلف تصنيفات الأحزاب السياسية ووظائفها .

[2] – جبرائيل ألموند، **السياسية المقارنة: إطار نظري**.(ترجمة:محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص 289.

[1] –عادل فتحي ثابت ,**النظرية السياسية المعاصرة**. جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، 2007 ، ص205.

أما المبحث الثاني فقد عالجنا فيه ماهية المشاركة السياسية، ففي المطلب الأول عرضنا نشأة مفهوم المشاركة السياسية ومستوياتها، أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ميكانيزمات المشاركة السياسية، أما في المطلب الثالث فقد تعرفنا على مختلف العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى علاقة الأحزاب والمشاركة بالديمقراطية، ففي المطلب الأول فقد تناولنا فيه علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية، وفي آخر الفصل كانت هناك خلاصة واستنتاجات لما سبق ذكره في الفصل.

الفصل الثاني والذي عالجنا فيه السياق التاريخي والسياسي للأحزاب السياسية في الجزائر وتونس، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول قد خصصناه لمعرفة تطوّر الأحزاب السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2011–2020، ففي المطلب الأول نتعرف على أحداث 2011 وتأثيرها على المشهد الحزبي، أما المطلب الثاني فقد خصصناه للتعرف على الخارطة الحزبية في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقد خصص لعرض تطور الأحزاب السياسية في تونس في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، فقد تناولنا في المطلب الأول تأثير الثورة التونسية على المشهد الحزبي، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى التعرف على الخارطة الحزبية في تونس وأما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيها التشريعات المنظمة للأحزاب، ففي المطلب الأول عرضنا الإطار الدستوري والقانوني للأحزاب في الجزائر، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى الإطار الدستوري والقانوني للأحزاب في تونس، وفي آخر مبحث تطرقنا إلى الحراك الشعبي في الجزائر وتونس، ففي المطلب الأول فقد تعرفنا على دوافع الحراك في كل من الجزائر وتونس، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى علاقة الأحزاب بالحراك الشعبي ومواقفها منه.

الفصل الثالث كان بعنوان واقع الممارسة الحزبية في تعزيز المشاركة السياسية في المسارات الانتخابية ، وفي المبحث الأول تطرقنا إلى تحليل ديناميكيات المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الاستحقاقات الانتخابية ففي المطلب الأول كانت هناك قراءة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية أما في المطلب الثاني فقد خصص لقراءة في الانتخابات التشريعية الجزائرية، أما المطلب الثالث فقد كان لتقييم دور الأحزاب في الانتخابات المحلية الجزائرية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى التجربة التونسية في بناء المشاركة السياسية عبر الانتخابات، ففي المطلب الأول كان هناك عرض للانتخابات الرئاسية التونسية بين 2014 و2019 "تحولات المشهد الحزبي"، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الانتخابات التشريعية كآلية لإعادة تشكيل التوازنات السياسية 2014 /2019، أما المطلب الثالث كان حول

الانتخابات المحلية 2018 "اختبار فعالية الأحزاب في التمكين المحلي"، وآخر مبحث فقد خصصناه للمقارنة بين التجربتين الجزائرية والتونسية في المسارات الانتخابية، حيث أنه في المطلب الأول كان حول الانتخابات الرئاسية "السياقات، الفاعلون، نسب المشاركة"، أما المطلب الثاني فقد عرضنا فيه الانتخابات التشريعية "الأداء الحزبي والتفاعل الشعبي ونسب المشاركة"، أما المطلب الثالث فقد كان حول الانتخابات المحلية "دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية المحلية".

الفصل الرابع كان حول واقع الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس وتحدّيات تفعيل المشاركة السياسية، ففي المبحث الأول الذي كان حول إشكالية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس، ففي المطلب الأول تطرقنا إلى مختلف الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب السياسية، أما المطلب الثاني فكان حول أزمة تداول السلطة داخل الأحزاب، أما المطلب الثالث فقد خصصناه للمقارنة بين الجزائر وتونس من حيث الانشقاقات والتداول، وفيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى آفاق تطوير العمل الحزبي من خلال المطلب الأول الذي عرضنا فيه كيفية تطوير الخطاب السياسي، أما المطلب الثاني فقد كان حول تحديث البنية التنظيمية للحزب، وآخر مطلب فقد خصصناه لمعرفة طرق تعزيز الشفافية، أما المبحث الثالث والأخير فقد كان حول تحدّيات وسُبل تفعيل المشاركة السياسية، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تحدّيات تفعيل المشاركة السياسية، أما المطلب الثاني فقد خصصناه لطرق ترسيخ مفهوم الديمقراطية التشاركية في المجتمع، أما المطلب الثالث والأخير فقد كان حول سُبل تفعيل المشاركة السياسية.

وفي الأخير استعرضنا خاتمة للدراسة، وأوردنا فيها أهم ما استخلصته الدراسة، إضافة إلى استنتاجات توصلنا إليها فيما يخص الأحزاب الجزائرية والتونسية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب والمشاركة السياسية

تمهيد

يشكل مفهومي الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية مدخلاً أساسياً لتحليل الديناميات الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة، لا سيما في السياقات الانتقالية التي تشهد تحولات مؤسسية وهيكلية عميقة. فالأحزاب السياسية ليست مجرد أدوات انتخابية أو هياكل تنظيمية، بل هي مؤسسات وسيطة تضطلع بوظائف متعددة تشمل التعبئة، التأطير، التمثيل، وصياغة السياسات، مما يجعلها عنصراً محورياً في بناء النظام الديمقراطي وتعزيز شرعيته.

أما المشاركة السياسية، فهي تعبير عن مدى انخراط المواطنين في الحياة العامة، سواء عبر التصويت، أو الانخراط الحزبي، أو التعبير عن الرأي، أو التأثير في السياسات العمومية. وتعدّ هذه المشاركة مؤشراً على حيوية النظام السياسي، وقدرته على الاستجابة لتطلعات المجتمع، وعلى رأسها فئة الشباب التي تمثل رافعة أساسية لأي مشروع إصلاحي.

ينطلق هذا الفصل من ضرورة تفكيك المفاهيم المرتبطة بالأحزاب والمشاركة السياسية، وتحديد أبعادها النظرية والوظيفية، بما يسمح ببناء إطار تحليلي قادر على استيعاب خصوصيات السياق المغاربي، وتحديد علاقتهما بمصطلح الديمقراطية.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

تعدّ الأحزاب السياسية جزء من الحياة السياسية المعاصرة ولا يمكن تصور حياة سياسية معاصرة دون وجود أحزاب سياسية، أو وجود حياة ديمقراطية و نشاط انتخابي دون نشاط حزبي أو تعبئة حزبية، وبالتالي فالحياة السياسية تقتصر على وجود أحزاب متنافسة للوصول إلى السلطة وإمكانية تداولها لتحقيق ديمقراطية تشاركية تهدف لتطلعات المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية، ومن هنا سنتطرق لنشأة الأحزاب السياسية ومختلف التعريفات لها، كما سنتطرق لمعرفة الأدوار المنوطة لها وأنواعها.

المطلب الأول : نشأة الأحزاب السياسية

يعود تاريخ نشأة الأحزاب السياسية إلى ما يقارب قرنًا ونصف، إذ أنه في منتصف القرن التاسع عشر، وبالتحديد سنة 1850، لم تكن معظم الدول تعرف الأحزاب بالمعنى المؤسسي الحديث، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت بدايات التنظيم الحزبي. أما في باقي البلدان، فقد اقتصر النشاط السياسي آنذاك على النوادي الشعبية، والتكتلات الفكرية، والكتل البرلمانية.[1] ومع مرور الزمن، تطورت هذه الأشكال التنظيمية لتتحول إلى أحزاب سياسية متكاملة، حتى أصبحت اليوم جزءًا أساسيًا من الحياة الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم، تؤدي دورًا محوريًا في تمثيل الشعوب وصياغة السياسات العامة.

لكن مع ذلك ذهب بعض المؤلفين إلى أن ظهور الأحزاب السياسية كان في انجلترا ويعود إلى ما قبل هذا التاريخ بكثير، فقد ذهب الأستاذ "**أحمد وفيق**" إلى القول بأن ظهور الأحزاب في انجلترا يرجع إلى عام 1779، وهو يقصد بذلك ظهور كل من كتلتي "**الونك**" و"**التوري**" اللتين تناوبتا في التأثير على سياسة انجلترا وتوجيهها حتى ظهر كل من حزبي "**المحافظين**" و"**الأحرار**"، والواقع أنه لا يمكن اعتبار كل من "**الونك**" و"**التوري**" أحزاب بكل معنى الكلمة لأنها ليست إلاّ كتل توجهها بعض الشخصيات دون أن تكون لهم تنظيمات أو أهداف محددة.[2]

كما عرفت الحضارات القديمة كذلك العمل الحزبي، كالحضارة اليونانية والحضارة الرومانية والإسلامية فالأحزاب السياسية بتنظيماتها وأهدافها تتجسم طبيعتها من خلال سلوكها المشروع للوصول

---

[1]– موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**. الطبعة الثالثة، بيروت: دار النهار للنشر . 1980. ص6

[2] – شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**. الطبعة الثانية، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975، ص 8.

إلى السلطة، وهي بهذا المعنى لم توجد إلاّ مع بداية القرن التاسع عشر (19)، حيث نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى البلدان الأوروبية. [1]

كان ظهور الأحزاب مرتبط بظهور الديمقراطية واتساع الاقتراع الشعبي العام والامتيازات البرلمانية التي كانت موجودة، فكلما كان هناك استقلال للمجالس البرلمانية كلما دعت الحاجة للتكتّل والعمل بصورة جماعية من أجل الاقتراع والإحاطة بالهيئة الناخبة وإقناعها بمشروعها وسياساتها لأجل انتخابهم وربح أصواتهم.

ظهرت الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث بظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا في القرن الثامن عشر، حيث كان النواب يجتمعون بصفة غير رسمية في مجالسهم التمثيلية ومع توسيع دوائر الاقتراع والمقترعين بدأت تنشأ بنى دائمة خارج الأسوار البرلمانية لكي يتعرّف المرشحون على الناخبين وإيصال برامجهم لأكبر عدد ممكن من السكان. [2]

ومن هنا يعتبر أن نشأة الأحزاب في أوربا والولايات المتحدة مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان، ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين من بأنفسهم بأنها ذات تنظيم داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات، بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين وتسمى أحزاب ذات أصل خارجي. [3]

ومن هنا نلاحظ أن نشأة الأحزاب السياسية اتخذت منحى الاقتراع والتمثيل في أولى بداياتها، أي بدأت بالتجمع من أجل إيجاد منظمين جدد وناخبين جدد.

ولفهم أكثر لبروز ونشأة الأحزاب السياسية هناك مقاربات مهمة تناولت أصول الأحزاب السياسية من عدّة جوانب وزوايا تختلف فيما بينها وسنعرض هذه المقاربات فيما يلي:

1- المقاربة المؤسساتية:

اهتم كل من **ميروزاي أوسترو مورسكي (moieseiostrogorski) و روبارتو ميشال (Roberto Michel) وماكس فيبر (Max Weber)** بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية وقد انصبّت دراستهم على مسألة التنظيم، حيث كانوا ينظرون إلى الأحزاب السياسية على أنها مؤسسات سياسية تسعى

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1982، ص18 .

[2] – وجيه قانصو، **الأحزاب السياسية**، عمومي 101، بيروت: دار الرافدين، د، س، ن، ص 5.

[3]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها ن نشاطها)** . مجلس الشعب ، الأمانة العامة، جوان 2005، ص 17.

للوصول إلى السلطة. ومنذ 1951 عمقت الدراسة التي قدّمها موريس دوفرجيه الذي اهتمّ بالجانب التنظيمي المؤسسي للأحزاب على المستوى الداخلي ، وعلى مستوى النظام الحزبي.[1]

المقاربة التاريخية النزاعية:

تعتمد هذه المقاربة في تأسيسها على الانشقاق الذي يحدث في المجتمع، حيث ترى أنه في الحزب السياسي دائما هناك مصالح طرف ضدّ مصالح الطرف الآخر، وبناء على ثنائية النزاع المتكامل قدّم موريس دوفرجيه نظرية تطابق الثنائيات (SUPERPOSITION DUSDUALISMES) فالأحزاب تتشكل نتيجة الصراع بين الثنائيات وكسبب للاندماج اقترح موريس دوفرجيه سلسلة من الثنائيات التي يمكن أن تتقابل: سياسة (الملكية مقابل الجمهورية) الاجتماعية (عمال مقابل برجوازيين) اقتصادية (مسيّرين مقابل الأحرار) دينية (متدين مقابل علماني).

وعلى إثر الحوار بين هذه الثنائيات فإن النزاعات الجديدة فإما أنها تندمج في الثنائي أو أن الانشقاقات الجديدة تلغي الأحزاب القديمة.

2- مقاربة التطور السياسي:

هذه النظرية مستمدة من نظريات النمو الاقتصادي، تربط نشأة الأحزاب السياسية بالحداثة، وعلى قاعدة هذا الصراع نجد فكرة الربط بين مستوى التطوّر السوسيو- اقتصادي والديمقراطية.

فالأحزاب السياسية حسب أنصار هذه المقاربة نشأت في سياق الانتقال بين نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي معاصر أو حديث، حينما بدأت المجتمعات تنظم وتضع مبادئ وقيم وممارسات ديمقراطية تدعو للمساواة في الحقوق المدنية والقانونية والسياسية، وكذلك تطالب بتوسيع وحماية الحقوق الاقتصادية فعلى اعتبار أن المجتمع يتطوّر من خلال التعقيدات المتنامية للعلاقات الاجتماعية فإن الأحزاب السياسية ظهرت كفعاليات اجتماعية في الحاجيات والضروريات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب.

3- المقاربة الوظيفية:

قدّمت هذه المقاربة رؤية أكثر وظيفية لنشاط الأحزاب السياسية، وقد ركزت تحليلاتها على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية كأدوات للشرعية والديمقراطية حيث درسها "لافو" (laveu)

[1]-Annie Laurent et Bruno Villalba, **Les petits partis,** consulté sur le site de l'Université Lille 2, 1997, http://droit.univ-lille2.fr/enseignants/villalba/textBV/LB_BV_

كعوامل للاندماج الاجتماعي أما " أوبيشال" (obechell) فقد درسها من حيث وظيفتها التجنيدية، بينما درسها "لاوسون" كأداة للاتصال بين أفراد المجتمع.

نظرية الانقسامات الاجتماعية la théories des clivages sociaux قدّم كل من " ستاين روكان" (Stein Rokkan) وليبست (Lipset) في مؤلفهما (Party sustems and voter aligmments) عام 1967 نظرية الانشقاقات أو الانقسامات الاجتماعية (les clivages sociaux) وقد جمعت هذه النظرية بين البراديم البنيوي الوظيفي ل "تالكوت بارسونز" (talcottparsons) الذي قدّم تحليل للتنظيمات والمجتمعات من خلال أربع وظائف المتخصصة، وبين نظرية موريس دوفرجيه الذي قدّم إطارا للتحليل جمع كل الثنائيات الإمبريقية الموزعة في نظام معين، وقدّم أربعة انشقاقات أساسية (مركز/محيط، دولة/كنيسة، قطاع أولي/قطاع ثانوي، عمال/أرباب عمال)[1].

يرى "ستاين روكان" أن الأحزاب السياسية المعاصرة ولدت على إثر سلسلة هذه الانشقاقات التي كوّنت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية منذ القرن التاسع عشر حيث سجّل التطور السياسي تاريخيا ثلاثة ثورات وهي :

1-**ثورة وطنية:** وقد شكلت محور وظيفي الخيار بين الدولة والكنيسة و بين الديني والعلماني ومحور إقليمي ثقافي مركز/ محيط.

2-ثورة صناعية:وتضمنت محور وظيفي الانقسام إلى عمال وملاك أو أرباب عمل ومحور إقليمي ثقافي (انقسام بين القطاع التقليدي "الزراعة" والقطاع الحديث "الصناعة").

3- ثورة دولية: أدت محور وظيفي فقط أدى للانقسام إلى يسار اشتراكي ويسار لا اشتراكي.

كل محور من هذه المحاور يؤدي لخلق انشقاق أو انقسام معيّن وكنتيجة تظهر الانشقاقات الأربع السابقة.

فما سبق ذكره يعتبر من العوامل البرلمانية لنشأة الأحزاب السياسية والآن نتطرق لنشأة الأحزاب ذات النشأة الخارجية حسب موريس دوفرجيه فيرى أنه للجمعيات الفكرية والنقابات والجمعيات السرية قد لعبت أدوار واضحة في تشكيل الأحزاب السياسية وكمثال عن الجمعيات الفكرية نجد الجمعية

[1]– Jean Michel de waele.**partis politique et démocratie en Europe centrale et oriantale**.bruxelle.ulb.2002.p 117

الفابية التي تعتبر جمعية فكرية أسهمت في تكوين حزب العمال البريطاني، كما أسهمت في هذا الحزب كذلك النقابات المهنية.

أما بالنسبة إلى النقابات فقد أسهمت النقابات الفلاحية والتعاونية دورا هاما في تكوين الأحزاب السياسية إذ أسهمت في تكوين الأحزاب الفلاحية في الدول الإسكندنافية وأوروبا الوسطى وسويسرا واستراليا وكندا.

كما لعبت الكنيسة دورا كبيرا في تشكيل الأحزاب السياسية، ففي الدول المنخفضة وعلى أثر ظهور المذهب " الكالفيني " نشأ حزب سياسي من المؤمنين بأفكاره وآراءه ليقف في وجه حزب المحافظ الكاثوليكي.

بالإضافة إلى الأفكار الدينية ودورها في تكوين الأحزاب السياسية في أواخر عهد الخلفاء الراشدين وبعده، وكذلك "جمعية الإخوان المسلمين" ، وجمعيات المحاربين القدماء فلقد كان دور هذه الجمعيات كبيرا في ميلاد الأحزاب الفاشية والنازية في كل من إيطاليا وألمانيا، وفي فرنسا عام 1932 قام الحزب الاشتراكي الفرنسي وما هو في الحقيقة إلا جماعة من المحاربين القدماء.

وتجدر الإشارة كذلك لدور الجمعيات السرية فكثيرا ما تقوم منظمات وجمعيات سرية لا يتيح لها القانون حق ممارسة نشاطاتها المختلفة، فتعمد إلى العمل السرّي وتتخذه أساسا لتحقيق أهدافها في قلب نظام الحكم وتغيير السلطة فيها، مثل الحزب الشيوعي الروسي.

كما لا ننسى جبهة التحرير الجزائرية فلقد كانت منظمة سرية حتى اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر حيث انقلبت هذه المنظمة إلى حزب سياسي بعد أن كانت منظمة سرية.[1]

إذن من خلال ما عرضناه عن نشأة الأحزاب السياسية لاحظنا أن هناك أحزاب ارتبطت بظهورها بالبرلمان وأحزاب ارتبطت في ظهورها بالجمعيات الفكرية والنقابات والكنيسة ومنظمات سرّية وأفكار دينية، كل هذه كانت سببا في بروز فكرة الحزب السياسي والذي تطوّر في شكل نظام حزبي مرتبط ارتباط وثيق بمصطلح الديمقراطية .

المطلب الثاني: تعريف الأحزاب السياسية وأهميتها

1 – تعريف الأحزاب السياسية

لقد اختلف الفقهاء في إيجاد تعريف شامل للحزب السياسي، وبالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة إلاّ أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد لأن ظاهرة الأحزاب السياسية ظاهرة مركبة ومتعددة الأدوار

[1]– طارق على الهاشمي، **الأحزاب السياسية**، ج1، بغداد: شركة الطبع والنشر والأهلية، 1968، ص ص89-90.

سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية، وفي هذا يرى الأستاذ الإيطالي "**جيوفاني سارتوري** " في مؤلفه الذي صدر عام 1972 بعنوان " **الأحزاب والنظم الحزبية**" أن التطورات المعاصرة تحتّم بإيجاد تعريف دقيق، ومن هذه التطورات (التوسع العالمي الشامل في الظاهرة، وفي مجالات دراستها والضرورات الإجرائية للدراسة)، كما يضيف سارتوري أنّ دخول الدّراسات الحزبية في مجال الدّراسات السياسية الأخرى في عصر ثورة العقول الالكترونية يستلزم إيجاد تعريفات دقيقة لضمان صحة البيانات. [1]

ولكن رغم الاختلاف حول تعريف الأحزاب السياسية إلاّ أن هناك شبه إجماع بين هؤلاء المفكرين على غاية الحزب السياسية ألا وهي الوصول إلى السلطة وممارستها وفق أطر قانونية وشرعية. ولتعريف الحزب السياسي يجب أولاً معرفة المعنى اللغوي لكلمة "حزب" والذي يقصد به لغة " كل جماعة من الناس شكلت أهواؤهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد، يدعوا إليه ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه". [2]

" باللغة الانجليزية والتي تعني "**جزء**" فالحزب إذن " part" أما اصطلاحا فكلمة حزب مشتقة من كلمة " يعتبر جزء من كل، ومن ثم فإن الحزب هو جماعة فرعية داخل البناء الكلي للمجتمع بوجه عام، أو جماعة داخل الكلّ الأكبر للمجتمع السياسي على وجه التحديد. [3]

في اللغة الفرنسية يقصد به في البداية الجماعة المسلحة غير المنظمة والمنفصلة عن partes ومصطلح الجيش الرسمي، والتي تعمل كفرقة متطوعة، ومع مرور الوقت أصبح اللفظ يعني "عصبة مسلحة منظمة عضويا" مثل حزب " armagnacs" ثم أطلق لفظ "**حزب**" على العصبة السياسية، قبل أن يصبح له المفهوم الحالي. [4]

وعموما يمكن الاستنتاج أن كلمة "**حزب**" تعني لغة الجمع بين الناس ذو الغرض الواحد. أما فيما يخص المعنى الاصطلاحي، فقد تعددت تعريفات الأحزاب نظرًا لتعدد الجوانب التي يمكن النظر منها إليها.

ومن التعريفات التي استقيناها من الفكر الغربي نجد:

---

[1] – جمال منصر، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث". **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، عدد خاص أفريل 2010 ص 428.

[2] – إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**. ط2، تركيا: دار الدعوة، 1989، ص 170.

[3] – إسماعيل علي سعد،السيد عبد الحليم الزيات، **في المجتمع والسياسة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص368.

[4] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط" دراسة في علم الاجتماع السياسي**". الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص23.

يعرّف (**رالف .م غولدمان**) الأحزاب السياسية على أنها في العادة منظمات غير حكومية، تحشد ممثلي الشعب في الهيئات التشريعية ، وتعبئ الناخبين من أجل احتلال المناصب الحكومية، وتوجه المبادرات و البرامج الحكومية لصالح قادتها وناخبيها، وتمتلك الأحزاب الأكثر نضجا والأكثر شمولا نظاما تمثيليا داخليا– لجانا ومؤتمرات ...إلخ تعكس التمثيل النسبي لناخبيها المختلفين ويتوصل النظام الحزبي إلى الرسوخ والاستقرار في العادة، عندما يصبح قادرا على إدارة عملية تداول السلطة بين الأحزاب والأجنحة الحزبية سلميا.[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن مفهوم الحزب استنبط من دوره المتمثل في تعبئة الناخبين لأجل الوصول للسلطة، وكذلك من أهميته المتمثلة في خلق الاستقرار في النظام بسبب قدرة الأحزاب على خلق التداول السلمي للسلطة فيما بينها.

ويعرّف (فليب برو) الأحزاب السياسية على أنها تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ ،وتهدف من خلال ذلك إلى كسب أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة، أو على الأقل المشاركة في قراراتها.[2]

ويرى (غابرييل ألموند) أن الحزب هو مجموعة المتنافسين متصارعة مع مجموعات أخرى مماثلة من أجل السلطة.[3]

ويرى موريس دوفرجيه أن الأحزاب تسعى إلى امتلاك السلطة وممارستها، فهي تسعى إلى الحصول على مقاعد في مجالس البلديات، وعلى كراسي مستشارين عامين، وأعضاء في مجلس الشيوخ، وأعضاء في مجلس النواب، والأحزاب هدفها المباشر هو الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها، فهي تسعى إلى الحصول على مقاعد في الانتخابات، وأن يكون لها نواب ووزراء، وأن تستلم الحكم.[4]

---

[1] – غولدمان رالف.م ، **من الحرب إلى سياسية الأحزاب : التحول الحرج إلى السيطرة المدنية.** (ترجمة: فخري صالح)، مراجعة فاروق منصور، ط1، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 37.

[2] – جمال منصر، نفس المرجع السابق، ص 426.

[3]–أحمد إبراهيم الجبير، **مبادئ العلوم السياسية**. منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا: طرابلس، 1995، ص ص 291–292

[4] – موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**. (ترجمة د جمال الأتاسي ود.سامي الدروبي)، سوريا: دار دمشق للطباعة والنشر، د.ت.ن، ص 154–161

ويرى (جوزيف شومبيتر) أن الحزب هو مجموعة أعضاؤها يعتزمون ويقترحون ويعملون معا بانسجام في النضال والصراع التنافسي من أجل السلطة والقوة السياسية.[1]

أما كل من (لابالومبارا) و (وينر) في كتابهما " الأحزاب السياسية والنمو السياسي" رأو أن الحزب السياسي يوجد إذا توفرت فيه أربعة شروط وهي:

- تنظيم دائم: أي تنظيم يعدّ أمله في الحياة السياسية أعلى من عمل قادته في وقت ما.
- تنظيم محلي وطيد بشكل جيّد، ودائم ظاهريا، ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي.
- إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم، لأخذ السلطة وممارستها لوحدهم أو مع الغير، وليس فقط التغيير على السلطة.
- الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأي طريقة أخرى[2].

كما يعرّف (ريمون آرون) الحزب السياسي على أنه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها، وفي ذات المعنى يعرف الحزب السياسي على أنه مجموعة من الناس تسعى إلى السلطة بالوسائل المشروعة وبالتالي السيطرة على جهاز الحكم.[3]

لا يمكن الحديث عن الأحزاب السياسية بمعزل عن تعريفها في السياق الذي تنشأ فيه، إذ أن العديد منها لا يُستحضر بوصفه فاعلاً سياسياً مستقلاً، بل يُنظر إليه كأداة للانخراط في السلطة، سواء بهدف الحصول على امتيازات مادية أو رمزية، أو لتحقيق مصالح خاصة تحت غطاء أهداف عامة.

ماكس فيبر يعرف الأحزاب على أنها "جمعية ترتكز على الانخراط الحرّ بهدف منع زعمائها السلطة داخل تجمع ما، وللمناضلين النشطين حظوظا رمزية أو مادية لمتابعة أهداف موضوعية، أو للحصول على امتيازات شخصية أو تحقيقهما معا".[4]

---

[1] – Joseph Schumpeter,**Socialism and Democracy**.introduction by Richard Swedberg university , London and New york ,Taylorfrancis e librery ,2003,p 283.

[2] – جان ماريدانكان، **علم السياسة**. (ترجمة د. محمد عرب صاصيلا)، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1997، ص 211.

[3] – ثامر الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 210.

[4] -Weber Max , **le savant et le plitique, paris**, Plon, 1959, p.292 cité par Emilie Van Haute et Nicolas Sauger, « **partis politiques et systèmes partisans** », Déloye Yves et De Waele Jean Michel (Dir.), (2018), politique comparée, Bruylant,p.577/578.

يركز هذا التصور على الأحزاب التي تنشأ داخل منظومة السلطة، وتُمنح شرعية شكلية (تصريحية) دون أن تكون لها استقلالية فعلية أو مشروع سياسي واضح. وغالباً ما تُستخدم هذه الأحزاب كوسائل للوصول إلى السلطة، لا كأدوات تمثيلية تعكس قيماً وأهدافاً سياسية واضحة.

في هذا السياق، يُعرّف الحزب من خلال علاقته بمؤسسة اجتماعية أو توافق مصالح، ويُنسج حوله خطاب تعبوي يُحفّز الانتماء العقلي أكثر من الالتزام القيمي. وهكذا، فإن نشأة الأحزاب تتم غالباً في ظل الدولة القانونية والدستور التمثيلي، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى ممارسات سياسية ديمقراطية. يمكن للحزب أن يتوجه نحو خدمة مصالح خاصة، أو أن يتحول إلى أداة للسلطة، خاصة عندما يُؤسس على قاعدة انخراط حر لأعضاء لا يحملون بالضرورة مشروعاً سياسياً، بل يسعون لتحقيق أهداف فردية أو فئوية.

أما الباحثان جون و مونيكا شارلو Jean et Monica Charlot يرون أن الأحزاب السياسية هي "جمعيات إرادية ومنظمة لأجل تعبئة الدعم الشعبي للوصول إلى السلطة السياسية وممارستها بشكل مباشر".[1].

إذن من خلال ما ذكرناه حول تعريفات الأحزاب السياسية من طرف العديد من المفكرين نلاحظ أنها تعريفات تدور كلها حول أهمية الحزب أو وظائفه وأدواره، وبالتالي تعريف الحزب ينبع من دوره أو من أهميته في الحياة السياسية، أو في طريقة تشكيله وعمله.

2 – أهمية الأحزاب السياسية

لقد أصبح النظام الحزبي اليوم أحد الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية المعاصرة، إذ أنّ طبيعة النظم الديمقراطية الحديثة التي تقوم على أسس نيابية، أين يختار الشعب ممثليه عن طريق الانتخابات، هي التي جعلت من وجود الأحزاب السياسية ضرورة لا غنى عنها لدرجة أن الفقه السياسي المعاصر يكاد يجمع أنّ "لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية". [2]

فالأحزاب السياسية تعتبر مدارس للشعوب، فهي تعمل بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب وبسط أسبابها، واقتراح وسائل حلّها، وبهذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من

[1] - Jean et Monica Charlot, « **les groupes politique dans leur environnement** », Leca Jean, Grawitz Madeleine, (Dir.), (1985), Traité de science politique, Paris, PUF, tome3, p.434.

[2]- صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي "الماهية، المقومات، الفاعلية"**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.ص 199،198.

المشاركة في المسائل العامة[1]، كما تتيح الأحزاب السياسية لأعضائها إمكانية اتخاذ القرارات على نطاق جماعات منظمة ومحدودة عدديا، حيث يشعر كل فرد بالمسؤولية الفردية [2]، كما تزوّد المجتمع بالآراء السياسية وتقترح الحلول للتشكيلات العامة في نطاق برامج عمل تتماشى مع أيديولوجيتها، وفلسفتها، وتقوم بدور التثقيف والتوعية والتنوير من خلال المناقشات والندوات، كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج لمحو الأمية للعمال في أوربا، وبهذه النشاطات يتعرف الفرد على حقوقه وواجباته، كما تساعد على إدراك مشاكل وطنه بالمشاركة في حلّها، بالإضافة إلى التصدي للحكومة وكشف أخطائها، ومن هنا كان على الحكومة أن تتصرف بحذر وتسعى في برامجها وعملها لصالح الشعب والدولة.[3]

كما تعد الأحزاب السياسية من أهم الوسائل المتوفرة للمسائلة السياسية، فهي تعتبر أجهزة رقابة لأعمال الحكومة، وهذا ما تقوم به الأحزاب المعارضة التي لم تفز بالأغلبية التي تمكّنها من تولي زمام السلطة، وبالتالي تبقى مستعدة دائما إلى كشف الأخطاء التي ترتكب من الحزب الحاكم، بل وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز الحزب الحاكم عن أدائها.[4]

كما تعتبر الأحزاب السياسية معاهدة سياسية لتخريج القادة والزعماء الذين يتمتعون بقدرات القيادة، والخبرة في الشؤون العامة، والحنكة في الاتصال بالجماهير، وهذه الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، والاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة فلا تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغيير الأشخاص الذين يديرون مهمة الحكم في الدولة.[5]

فالمناخ الديمقراطي يفرض على الأحزاب أن تلبي متطلبات رئيسية، كالتجنيد للقيادة وصياغة البدائل وتطوير نوع من الاتفاق العام أو الإجماع، وتنظيم أنشطة وعمليات الحزب، والمسؤولية، وتنظيم وإدارة الصراعات، فضلا عن الوظائف التقليدية المعروفة للأحزاب، وبذلك يصبح الحزب بمثابة

---

[1] - سليمان محمد الطّماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**. ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974 ، ص 549.

[2] - عاطف عدوان، "التحوّل إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر". ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية"** مجلد 16، 2002، ص 91.

[3] - محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 290.

[4] - جين سعيد المقدسي وآخرون، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**. لبنان: مؤسسة فريديريش إيبرت، 2004، ص 40.

[5] - عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006، ص 325.

آلية وأداة للربط بين الرأي العام، وتوصيل تفضيلاته للنخبة السياسية[1]، كما تعتبر الأحزاب عامل وحدة واستقرار للأمة، فمهمة الأحزاب السياسية الأولى هي تنظيم إدارة الشعب.

فهي كما يقول "**لورد برايس**" LORD BRYCE تجلب النظام بدلاً من الشعب للأعداد الكبيرة من المواطنين "، وبالتالي فهي التي تدخل في الأمة التي أحيانا ما تكون مجزأة ومتقطعة فتشد أجزاؤها فتصبح عاملاً للوحدة والاستقرار.[2]

وتعدّ الأحزاب من أهم عوامل النشاط في الحياة السياسية والبرلمانية، فلقد أثبتت التجربة،كما يقول الأستاذ " **اميل جيرو**" أن البلاد التي كان بها البرلمان أكثر نشاطا وإنتاجا، هي تلك البلاد التي كانت الأحزاب بها أتمّ وأدقّ نظاما، كما هو شأن بلجيكا وانجلترا وكما يقول **لورانس لووبل** أنها "هي التي تقوم بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة، وهي تقوم بتوجيه الفئتين لتحقيق الأهداف".[3]

المطلب الثالث: تصنيفات الأحزاب السياسية ووظائفها

أولا: تصنيفات الأحزاب السياسية

عندما نشأت الأحزاب السياسية الحديثة في بريطانيا، في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إل نوعين رئيسيين، أحزاب المحافظين من جهة، وأحزاب الأطر من جهة أخرى، وأصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوربا خلال ثلثي القرن التاسع عشر، ثم ظهرت الأحزاب الدينية والأحزاب الاشتراكية في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وفي الوقت الحاضر توجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة، كما توجد عدّة تصنيفات فقهية لأنواع الأحزاب السياسة المعاصرة.[4]

فموريس دوفرجيه صنّف الأحزاب السياسية إلى ثلاث تصنيفات، وذلك بناء على اختلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف، فهناك من الأحزاب، أحزاب الإطارات، وأحزاب الجماهير، الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة، الأحزاب ذات الأغلبية والأحزاب الكبيرة، والأحزاب الصغيرة، أمّا التصنيفات

---

[1] - عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**. ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 224.

[2] - نعمان الخطيب، ، **الأحزاب المعاصرة ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،1983، ص 97.

[3] - عبد الحميد متولي، **الحريات العامة"نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها"**. الإسكندرية:منشأة المعارف،1975، ص 154.

[4] -موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "الأنظمة السياسية الكبرى"**. ترجمة : جورج سعد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 70.

الفقهية فقد صنّفت من حيث الأيديولوجية، الولاء، التركيب الاجتماعي، الطابع الديمقراطي، ومن حيث مرونتها ودرجة استيعابها.[1]

إذن هذه هي معظم التصنيفات الحزبية ولكننا سنركز في دراستنا على تصنيفات النظم الحزبية لأن مصطلح النظام الحزبي في العالم المعاصر مصطلح لا يقلّ أهمية عن وظائف الأحزاب السياسية وأهميتها وعلاقتها بالديمقراطية، وممّا لا شك فيه أن وضع الأحزاب السياسية في العصر الحاضر يعكس نمط التركيز المميّز للحياة السياسية في البلد الواحد، فحالة الأحزاب السياسية من حيث العدد والتأثير والمقاييس تتحكم في عمل النظام السياسي في البلد المعني.

وإن أكثر هذه النظم شيوعا هو التصنيف التقليدي الذي يعتمد على معيار عدد الأحزاب، ومن خلاله صنّف **موريس دوفرجيه** الأنظمة الحزبية إلى ثلاثة أنماط وهي " **نظام الحزب الواحد**"، "**نظام الحزبين**" و "**نظام تعدد الأحزاب**". [2]

ويعتبر هذا التصنيف من أفضل التصنيفات لنظم الأحزاب، ولكن الفقه يضيف تفصيلات تجعل الأحزاب السياسية أقرب إلى الواقع وأكثرها عمقاً، وعلى ذلك تنقسم النظم الحزبية إلى نظم تنافسية les systémes compétitifs، وهذه تشمل نظام تعدّد الأحزاب ونظام الحزبين، ونظام الحزب المسيطر، وهناك نظم غير تنافسية Les systémes Non compétitifs، وتتجسّد هذه النظم في نظام الحزب الواحد. [3]

وقبل تبيان خصائص ومميّزات كل نظام من هذه الأنظمة الحزبية لا بدّ من الإشارة إلى أنّه لا توجد علاقة وطيدة أو ارتباط بين التكوين الداخلي للأحزاب السياسية، وبين الأنظمة الحزبية التي توجد في ظلّها تلك الأحزاب، ولهذا فليس من الضروري أن تختلف الأحزاب السياسية من حيث تكوينها تبعا لاختلاف الأنظمة الحزبية التي تعيش في ظلها هذه الأحزاب.

ولذلك فإن الأحزاب قد تختلف أو تتشابه من حيث تكوينها الداخلي في معزل عن تشابه أو اختلاف الأنظمة الحزبية التي تعيش في ظلها، فمثلاً الحزب الشيوعي الصيني نجده لا يختلف من حيث التكوين

[1] - سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية: أهميتها– نشأتها– نشاطها**. القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص 30.

[2] -Maurice Duverger –op–cit ,p 273

[3] -سعاد الشرقاوي، مرجع سابق الذكر، ص 38.

عن الحزب الشيوعي الروسي بقدر ما يختلف عن الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي الذي يعيش في دولة ذات نظام متعدد الأحزاب، وأنّ الحزب الشيوعي الروسي يوجد بدولة تأخذ بنظام الحزب الواحد. [1]

أولاً: النظم الحزبية التنافسية:

إن النظم التنافسية تتدّرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب، وفي مدى الحرّية المتروكة لتكوين الأحزاب، وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة، وترتّب الأحزاب التنافسية من أعلى إلى أسفل، أي بدءاً بنظام تعدّد الأحزاب، ثم نظام الحزبين السياسيين وأخيرا نظام الحزب المسيطر.[2]

1 – نظام تعدّد الأحزاب:

المعنى العام للتعدّد الحزبي هو الحرّية الحزبية، بمعنى أن يعطي أيّ تجمّع ولو بشروط معيّنة، الحق في التعبير عن نفسه، ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية، ليتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

أمّا المعنى الخاص لنظام التعدد الحزبي، فهو الذي يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر، كل منها قادر على المنافسة السياسية، والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقراراً [3]، ويميّزها عن غيرها من التجمعات الغير الثابتة التي توجد في دول أوربا الوسطى بين عامي 1919–1939، ومازالت قائمة في أغلب دول آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاّتينية. [4]

فهذا هو النظام التقليدي الذي تأخذ به الدول التي تطبق الديمقراطية السياسية أو التقليدية، وحجّة هذه الدول أنّه مادام الحكم للشعب، فإن لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من آراء، وأن تحاول أن تكسب الأنصار، ويعد نظام التمثيل النسبي نظام من شأنه أن يزيد من عدد الأحزاب السياسية، لأن هذا النظام يقتضي أن تنال الأقليات عدداً من المقاعد في البرلمان مع ما نالته قوائمها من أصوات.[5]

---

[1] – حمادي شمران، **الأحزاب والنظم الحزبية**. ط2،بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975 ، ص 177.

[2]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق الذكر، ص 40.

[3] – ماجد راغب الحلو، **القانون الدستوري**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 105.

[4] – Maurice Duverger –op–cit , p 259.

[5]- سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**.ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974، ص 551.

تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدّد الأحزاب بدرجات متفاوتة، باستثناء بعض الدول الأنجلوساكسونية وهي انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، نيوزلندا، واستراليا التي تتبنى نظام الحزبين، وأما ايطاليا وفرنسا فهي من الدول التي تتبنى نظام تعدّد الأحزاب.[1]

ولنظام تعدّد الأحزاب أشكال وتطبيقات عديدة، فهو يختلف من دولة إلى أخرى من حيث عدد الأحزاب السياسية الموجودة فيها، فقد توجد في بعض الدول ثلاثة أحزاب فقط، بينما يوجد في دول أخرى أربعة أو خمسة أحزاب، ونظام ثلاثي الأحزاب يختلف عن نظام رباعي الأحزاب وخماسي الأحزاب من نواحي عديدة، كالتأثير في اتجاهات الرأي العام، وكيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة.

ولذلك فهناك ثلاث مجموعات أو تقسيمات لنظام تعدّد الأحزاب وهي كالتالي:

أ- النظم ثلاثية الأحزاب: tripartisme

تمثل هذه الأنظمة وضعا استثنائيا، لأنها لم تطبّق إلاّ في دولتين (بلجيكا ولوكسمبورغ)، أين يميل النظام الحزبي الثلاثي في إحداهما إلى عدم الاستقرار، حيث طبق في بلجيكا التي تمكّن فيها الحزب الليبرالي من الفوز بفضل نظام التمثيل النسبي، ولكن بعدها اهتزّ النظام الثلاثي وفشل حيث نجحت الأحزاب الفيدرالية المتكونة من الفلاحون والوالون، وكذلك طبّق في لوكسمبورغ، أين اختل توازن النظام الثلاثي كذلك بظهور الحزب الشيوعي على الساحة السياسية وتأثيره فيها.

فالنظام الحزبي الثلاثي مرتبط بالنظام الانتخابي، حيث يصبح مؤقتا في حالة " الانتخاب الفردي بالأغلبية " لأنه يؤدي في النهاية إلى الأخذ بنظام الحزبين، كما أنّه يظل مؤقتا في حالة الأخذ ب "نظام التمثيل النسبي" حيث يتجه النظام إلى " التعدّد " نظرا لأن الانتخاب بطريقة التمثيل النسبي يشجع الأحزاب الصغيرة ويساعد على زيادة عددها.

ب- نظام تعدّد الأحزاب مع وجود حزب أساسي يمثّل العمود الفقري للنظام السياسي le lmultipartisme avec parti pivot

يتصف هذا الحزب بوجود عدد كبير من الأحزاب، ولكن أحد هذه الأحزاب له قوة أكثر، ويطلق بعض الفقهاء عليه اسم "الحزب المسيطر"، لكن ليس بمعنى هيمنته على أغلب مقاعد البرلمان أو عدم تصوّر وجوده في المعارضة، ولكن هذا الحزب القوي يمكن أن يكون في المعارضة، مثلما حدث بالفعل للاشتراكيين الديمقراطيين في النرويج وفي الدنمارك ولذلك يفضل أن يوصف هذا الحزب بأنه أساسي في

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**.القاهرة: دار الفكر العربي، 1982، ص 148.

الحياة السياسية، وترسم خطوط النشاط السياسي من حول هذا الحزب فالحكومات تتشكل بائتلاف يكون الحزب فيه هو المحرّك الأول هذا هو الغالب أو على العكس تشكل الحكومة بوجود هذا الحزب في المعارضة، أي يتم الائتلاف بين الأحزاب الأخرى، بما يمكّنها من الانتصار على هذا الحزب الأساسي.

ج- نظام التعدّد المطلق le multipartisme pur

هذا النظام غالبا ما يتحقق عملاً، ونجده فقط في فنلندا والبلاد الواطئة، والجمهورية الرابعة في فرنسا، ففي هذه البلدان الثلاثة، يرتفع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان ويتراوح من ستة إلى سبعة أحزاب، ولا ينجح أحدها في تخطّي نسبة 30 إلى 35 بالمائة، من مجموع الأصوات والمقاعد البرلمانية، ولذا تبدوا فكرة الائتلاف في ظل هذه الأنظمة ضرورية، وتختلف صور هذا الائتلاف باختلاف أنواع وطبيعة الأحزاب الممثلة واتجاهاتها السياسية.

لقد تجلّى عيب تعدّد الأحزاب من خلال ميلها لأن تصبح جامدة، والتي تفرض على أعضائها درجة شديدة من الطاعة والالتزام، فيخضع النائب في ممارسة عمله لا لاقتناعه الشخصي وضميره، بل لما يصدره الحزب من توجيهات.كما له سياسات في الأحزاب الفرنسية في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة، حيث لم تكن الوزارة تمكث في الحكم إلاّ شهورا معدودة، ولم تكن تستطيع أن تتخّذ قراراً هاما إلاّ بعد مشاورات معقّدة وشاقة.[1]

2- نظام الثنائية الحزبية أو الحزبين الرئيسيين: le régimes de deux partis

يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة، يتنافسان فيما بينهما من أجل الوصول إلى السلطة [2]. فكثيرا ما يمتدح هذا النظام من طرف رجال السياسة، وفي هذا المقام يقول "**دوفرجيه**" أن نظام الحزبين السياسيين ، يبدوا نظاماً طبيعياً، ونقصد بذلك أن الشعوب دائما تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتّم الاختيار بين حلّين" فالصراع دائما يكون صراعا بين اتجاهين أو طبقتين، ولذلك فالرأي العام يجد نفسه منقسما إلى اتجاهين متعارضين، أي الحركة الطبيعية للمجتمعات تميل نحو نظام الحزبين وهذا ما توصل إليه الفقيه الكبير "موريس دوفرجيه".[3]

وتبقى الثنائية الحزبية قائمة ومقبولة، ما دام التنافس قائما على أهداف ثانوية، وسلمية وسائل تحقيقها، كما كان قائما بين المحافظين، واللّيبراليين، أو الليبراليين أنفسهم(يسار ويمين) أو محافظين

[1]- سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق الذكر، ص 552.

[2]- حمادي شمران، مرجع سابق الذكر، ص 198.

[3] - Maurice Duverger ,op-cit, p 245.

واشتراكيين أو عمال، أمّا إذا اتخذت الثنائية صفة التنافس الجذري القائم على طبيعة كل من الحزبين وأيديولوجيته، فلن يعود للثنائية الحزبية وجود، ولو تمّت هذه النظرة من قبل طرف واحد فقط، ويتحقق هذا إذا ما مثّل الحزب الشيوعي أحد أطراف المنافسة السياسية، ويعود ذلك إلى طابعه الشمولي الذي يمتاز به، ممّا لا يدع فرصة التنافس قائمة إذا تسلّم السلطة[1]، وأبرز مثال على نظام الحزبين هي المملكة المتحدة فهو نظام ناجح نظرا لطبيعة المؤسسات السياسية المرتبطة بنظام مجلس الوزراء والذي يُعتبر المؤسسة الرئيسية في نظام الحكم، وبنظام الانتخابات المبني على نظام الانتخاب الفردي أي نائب واحد لكل دائرة. [2]

ولنظام الحزبين مزايا منها تجميعه للمصالح، وتمكين الرأي العام من الاختيار السهل الواضح في المسائل الأساسية، كما يقوم النائب باختيار النواب والحكومة مباشرة، لأن رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز أو المنتصر في الانتخابات، بمعنى أن الحكومة تتحدّد مباشرة بمجرّد إعلان نتيجة الانتخابات دون حاجة إلى ائتلاف بين الأحزاب.

و يمكن تصنيف نظام الحزبين إلى عدّة تصنيفات:

أ- نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن: يعتمد هذا التصنيف على درجة تنظيم كل من الحزبين، فنظام الحزبين الجامد يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان، بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معيّن في المسائل الهامة، أمّا نظام الحزبين المرن فيترك لأعضاء الحزب حرّية التصويت، وتعتبر بريطانيا نموذج لنظام الحزبين الجامد، إذ يتعيّن على النواب البرلمانيين أعضاء الحزب إتباع تعليمات الحزب عند التصويت على المسائل الهامة داخل البرلمان، وإلاّ تقع عليهم عقوبة العزل من الحزب، وعلى العكس فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نموذجا لنظام الحزبين المرن، فلا يفرض أي من الحزبين نظاما على نواب أعضاء الحزب، فكل عضو من أعضاء الكونغرس يصوت كما يحلو له دون أن يستشير حزبه.[3]

ب- نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص: فالثنائية الحزبية الكاملة هو نظام يتقاسم فيه حزبان سياسيان اهتمام الناخبين، وبالتالي يتناوبان بصورة دورية ممارسة السلطة السياسية، وهكذا فإن التنافس بين حزب العمال وحزب المحافظين في بريطانيا العظمى يؤدي إما إلى حكومة العمال وإمّا إلى

[1] - نعمان الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص 554.

[2] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق الذكر، ص ص 108،110.

[3]- سعاد الشرقاوي، نفس المرجع السابق، ص 47.

حكومة المحافظين والشيء نفسه يجري في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أمّا الثنائية الحزبية الغير الكاملة فنعني بها وجود حزبين سياسيين كبيرين يهيمنان على الحياة السياسية في بلد من البلدان، ولكن دون أن يستطيع أحدهما امتلاك الأكثرية التي تمكنه وحده من الحصول على السلطة وممارستها ودون أن يضطر لإقامة تحالفات مع طرف ثالث صغير نسبيا، إلاّ أنّه مدعوا للقيام بدور مؤثر وفعّال، وهذا ما يجري حاليا في ألمانيا الغربية وكندا، وبلجيكا. [1]

ج- نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين الغير المتوازن: يكون هنا حجم كل حزب من الحزبين الكبيرين مساويا تقريبا لحجم الحزب الآخر. أمّا إذا كان الفارق بين الحزبين كبيرا وإلى حدّ أن يستمرّ أحد الحزبين في الحكم لمدة طويلة، ويفقد الحزب الآخر الأمل في الوصول إلى السلطة، فإن نظام الحزبين يكون غير متوازن، وفي مثل هذه الحالة نخرج من نطاق الحزبين بمعناه الحقيقي لندخل في نطاق الحزب المسيطر.[2]

3- نظام الحزب المسيطر Le Systéme a parti dominant

نظام الحزب المسيطر هو النوع الأخير من النظم الحزبية التنافسية، وقد أخذ عدّة مسميات، فسمّاه "**لابالومبارا**" و "**وينر**" بالحزب المهيمن، أماّ "**سارتوري**" فقد سمّاه الحزب الغالب، ويدرسه السيّد خليل هيكل تحت مسمى التعدّد الحزبي والقطب الواحد[3]، فالحزب المسيطر هو ذلك الحزب الذي يتقدّم بمساحة كبيرة على بقية الأحزاب الأخرى التي لا يسمح لها فقط بالوجود، وإنما المنافسة القانونية الشرعية المتكافئة في إطار من التعدّد الحزبي.[4]

ولقد كان للفقيه الكبير **دوفرجيه** فضل اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر وهو الذي أدخل اصطلاح parti dominant أي حزب مسيطر في قاموس العلوم السياسية سنة 1951.

ونميّز داخل الحزب المسيطر نوعين من الأحزاب:

أ- الحزب المسيطر العادي le parti dominant

وهو لا يتعدى ما يحصل عليه 40 بالمائة من أصوات الناخبين، والذي ساد في فترات الجمهورية الفرنسية الثالثة، حيث سيطر الحزب الراديكالي، وساد في فترة طويلة نسبيا في خمس دول وهي السويد،

---

[1] - محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي وقضاياه**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 106.

[2]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق الذكر، ص 50.

[3] - صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي"الماهية، المقومات، الفاعلية"**. الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، د.س.ن، ص 119.

[4]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص 121.

النرويج الدانمارك، وسيطرة الحزب الاشتراكي في إسلندا، وايطاليا حيث سيطر فيها الحزب الديمقراطي المسيحي.

ب – نظام الحزب شديد السيطرة le parti ultra dominant

وهو الذي يحصل فيه الحزب المسيطر على الأغلبية المطلقة من الأصوات، كما يفوز بأكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان، ولقد ظل حزب "**المؤتمر**" في الهند لفترة طويلة حزبا شديد السيطرة في انتخابات 1952– 1957– 1962– 1967 ، وكذلك بعض أحزاب دول إفريقيا و أوربا الشرقية، وهذا النظام يعتبر وسطا بين نظام تعدّد الأحزاب ونظام الحزب الواحد.[1]

ثانياً: النظم الحزبية الغير التنافسية

النظام الحزبي الغير التنافسي هو ذلك النظام الذي تنتفي فيه إمكانية التنافس بين الأحزاب رسميا أو فعليا، إمّا لوجود حزب واحد فقط ولا يسمح بوجود حزب آخر، أو لوجود حزب واحد ويسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى، وهناك نوعان من النظم الحزبية الغير التنافسية، نظام الحزب الواحد ونظام تعدّد الأحزاب مع وجود حزب مهيمن. [2]

1– نظام الحزب الواحد: le régime de parti unique

يقصد بهذا النظام حصر السلطة السياسية في حزب واحد، وهو نظام حزبي مسموح به بهدف امتصاص جميع النشاطات السياسية المختلفة و غيرها من النشاطات الأخرى. وهذا النظام يوجد في الديمقراطيات الشعبية وفي دول العالم الثالث بالإضافة إلى الأنظمة الفاشية التي ترعرع فيها أساسا. [3]

وأهم تصنيفات نظام الحزب الواحد هي:

– الأحزاب الشيوعية.

– الأحزاب الفاشية.

– الحزب الواحد في دول العالم الثالث.

2– نظام الحزب الواحد المرن أو نظام تعدّد الأحزاب مع وجود حزب مهيمن:

Rgime de parti unique souple ou le systéme de multipartisme et l'existance d'un parti hégémonique

[1]– سعاد الشرقاوي، نفس المرجع السابق، ص 56.

[2]– أسامة الغزالي حرب، نفس المرجع السابق، ص 124.

[3]– محمد السويدي، نفس المرجع السابق، ص 105.

يسمح هذا النوع بوجود وتكوين الأحزاب السياسية في المجتمع إلى جانب الحزب المهيمن ولكن عملياً يقف حاجزاً أمامها في الوصول إلى السلطة. [1] وإن دواعي الأخذ بهذا النمط في دول العالم الثالث هي عدا صدق نية النخبة الحاكمة المسيطرة على تطبيق نظام الأحزاب السياسية، بمفهومه الصحيح، ونتيجة لذلك تقوم تلك النخبة بوضع نظام تعدّد الأحزاب تضمن فيه هيمنتها على مقاليد الحكم في البلاد، وإضعاف الأحزاب المعارضة، فهذا النظام يسمح رسميا بوجود أحزاب، ولكنّها تظل أحزاب من الدرجة الثانية لا يسمح لها بالتنافس مع الحزب الكبير. [2]

إذن هذه هي مختلف التصنيفات التي تعرفها النظم الحزبية، والتي من خلالها نستطيع تصنيف النظام الحزبي في كل دولة على أساس عدد الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية، ومن خلاله كذلك يمكننا التمييز بين دولة وأخرى على أساس النظام الحزبي المعتمد فيها.

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز الفاعلين في الحياة العامة، حيث تتجلى أدوارها من خلال مجموعة من الوظائف الحيوية التي تساهم في تفعيل المشاركة السياسية، تعزيز الشرعية، وتكريس التداول السلمي على السلطة. ويمكن تلخيص هذه الوظائف كما يلي:

1-المشاركة السياسية

تتخذ المشاركة السياسية أشكالًا متعددة، لا تقتصر على الأحزاب فحسب، بل تشمل المواطنين أفرادًا وجماعات، سواء عبر التصويت في الانتخابات، أو التعبير عن المواقف من السياسات العامة من خلال وسائل الإعلام، الشبكات الاجتماعية، الاجتماعات الدورية، أو التظاهرات السلمية. ومع ذلك، تلعب الأحزاب دورًا محوريًا في تحفيز هذه المشاركة وتوجيهها، ويتجلى ذلك في:

- أ. **المشاركة في الانتخابات** :تقوم الأحزاب بإعداد مرشحيها للاستحقاقات الرئاسية، التشريعية والمحلية، وتحرص على اختيار شخصيات ذات كفاءة ومصداقية لكسب ثقة الناخبين وتعزيز فرصها في الوصول إلى السلطة.

[1] - صباح مصطفى المصري، نفس المرجع السابق، ص 133.

[2] - أسامة الغزالي حرب، نفس المرجع السابق، ص 135.

- **ب. التمثيل داخل المجالس المنتخبة** :يضطلع نواب الأحزاب بدور تمثيلي وتشريعي، حيث ينقلون انشغالات المواطنين، يطرحون مشاريع القوانين، يناقشونها ويصوتون عليها، إلى جانب ممارسة الرقابة على أداء الحكومة.
- **ج. تأطير المشاركة الشعبية** :تسعى الأحزاب إلى تنظيم المواطنين وتوعيتهم، من خلال تجنيد أعضائها للعمل الميداني، وتحديد الأهداف السياسية، بما يضمن مشاركة فعّالة وجادة.
- **د. الانخراط في المشاورات الوطنية** :تشارك الأحزاب في الورشات السياسية الكبرى التي تُطلقها السلطة، وتُقدّم خلالها رؤاها وتقاريرها حول القضايا المصيرية للدولة.
- **هـ. الدفاع عن القضايا الوطنية** :تُعبّر الأحزاب عن مواقفها تجاه القضايا التي تمس وحدة الأمة واستقرارها، من خلال التجمعات، الحملات التضامنية، والبيانات الرسمية.

كما تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة كتشجيع المشاركة السياسية في شؤون بلادهم وزيادة الشعور بشرعية الحكومة، من خلال عمليات الحملات والحوار، ونموّ الشعور بالتكامل الوطني، مما يحقق الأمن الإنساني[1]، ويقصد بالمشاركة السياسية أنّها " الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار ممثليهم وحكامهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

وأنشطة المشاركة السياسية حسب كل من " **كريستوفر أرترتون** " و " **هالان هان**" في كتاب "المشاركة السياسية " لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي كافة، والتي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، كالاتصالات مع المسئولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، وحضور الاجتماعات السياسية، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والتصويت في العملية الانتخابية[3]، وتعد الوظيفة الانتخابية من أهم وظائف الأحزاب، فكل ما يمارسه الحزب من أنشطة يهدف إلى تدعيم مركزه النسبي والحصول على تأييد شعبي.

---

[1]–حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط "دراسة في علم الاجتماع السياسي"**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 118.

[2]– صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي "الماهية، المقومات، الفاعلية"**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 218.

[3] - عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"دراسة تطبيقية في الجزائر"**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 25.

فالحزب باعتباره جماعة فرعية داخل المجتمع، أو كمنظمة سياسية طوعية من بنى النظام السياسي لا ينشأ لذاته، بل من أجل أهداف معيّنة، في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتسيير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع.

وكما يرى صاموئيل هنتنغتون "Samuel Huntington" فإن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الأفراد في السياسة، وبتعبير هنتنغتون أيضا فإن الأحزاب تقدم أساسا أو قاعدة للمشاركة السياسية، وتختلف في أهميتها تبعا لتطور المجتمع، فمع تقدم المجتمع عن طريق التحديث تنتقل المشاركة السياسية من قواعدها التقليدية (مثل علاقات السيطرة والتبعية، والجماعات المحلية) إلى قواعد أكثر عصرية (مثل الطبقة والحزب)، وهو ما يعني – حسبه– رقيا في مستوى المشاركة السياسية نفسه، كما يرى "هنتنغتون" في سياق دراسته للمشاركة السياسية لدى الطبقات الفقيرة في المجتمعات المتخلفة أن الأحزاب السياسية تمثل أهم التنظيمات واسعة النطاق التي يمكنها من تحقيق هذا الهدف مقارنة بالتنظيمات النقابية. [1]

2–التجنيد السياسي

يقصد به إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد واختيار القادة للقيام بالممارسة السياسية وإكسابهم الخبرات والمهارات اللاّزمة لممارسة تلك الأدوار، ودورها يكون حاسما في التمثيل السياسي، وفي هذا النطاق تؤطّر أولا الناخبين، وثانيا المنتخبين، وبهذا يمكن اعتبار الأحزاب كوسطاء بين فئة الناخبين وفئة الممثلين، فهذه الواسطة ضرورية لسير مؤسسات الدولة.[2]

فالأحزاب تساعد أعضائها على اكتساب مزيد من الوعي السياسي، وتقوم بتكوين الأفكار والمناهج وبلورتها في إطار نظري واضح المعالم.[3]

كما تُساهم الأحزاب في إعداد وتأهيل القيادات السياسية لشغل المناصب العليا في الدولة، مثل الوزراء، النواب، رؤساء الحكومات، والسفراء. ويختلف مدى هذا الدور حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة التنافسية الحزبية.

[1] - أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د، س، ن، ص 40.

[2] - صباح مصطفى المصري، مرجع سابق الذكر، ص 205.

[3] - محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ، ص 98.

3 – التنشئة السياسية

تعدّ الأحزاب من أهم وسائل التنشئة السياسية، ويقصد بها العملية التي يكتسب المواطنون بواسطتها القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية. ويقوم الحزب بدور التنشئة السياسية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها الحزب دوريا، ومن خلال وسائل الإعلام، كالصحافة والمنشورات، ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات، وترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب.[1]

ودور الحزب لا يتوقف هنا، بل يمتد إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً ولذلك تحتل الدراسات النظرية والميدانية لهذه المشكلات مكانة خاصة ومميزة في برامج التنشئة السياسية التي ينظمها الحزب لأعضائه.

والحزب ينطلق في أعماله من مقولة أساسية مؤداها أنّ الدراسة النظرية للاتجاهات السياسية، والاحتكاك المباشر بالواقع العملي، والبحث الميداني في مشكلات هذا الواقع، والمشاركة العملية في حل هذه المشكلات هي المحاور الأساسية التي تحدّد برامج وأساليب التنشئة السياسية، والتي تكسب عملية التنشئة السياسية أهميتها الوظيفية أيضاً، ودور الحزب هنا يتراوح عادة بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة، وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة.[2]

4 – إنارة الرأي العام وتكوينه:

لا شك أن الأحزاب السياسية ليست محايدة، وإنّما هي وسائط بين الحكام والمحكومين، فهي من ناحية تحلّل وتبرز الأحداث بالاعتماد على مطالبها، وإلى ما تتطلع إليه، وتعدّ المواطنين وتجعلهم في حالة تعبئة ضد كل قرار لا يتلائم مع مصالحهم، فهي تعبّر عن الإرادة العامة وتوجيهها، حيث يقول "**دافيد ابتر**" في هذا " أنّ إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية هي هيكلة الرأي العام وقياس مواقفه ونقلها إلى المسؤولين الحكوميين والزعماء المسيّرين، وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومون والرأي العام والسلطة قريبين من بعضهم البعض".[3]

---

[1] - علي حسين اليوحه،"الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية"، **مجلة عالم الفكر**، عدد 1، مجلد 40، سبتمبر 2011، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص29.

[2] – إسماعيل علي سعد، مرجع سابق الذكر، ص 393.

[3] – المركز الوطني لحقوق الإنسان، **إعلان أسس الممارسة الديمقراطية للأحزاب والحركات السياسية**. بيروت: لبنان، 2008، ص 2.

فللحزب دور في تعليم المواطن المسؤولية، والصعود بمستوى مشاركة وعقلانية الأفراد في طرحهم لوجهات نظرهم وفي اختيارهم للبدائل المتاحة للحركة السياسية، وفي تفاعلهم معاً، وهذا من شأنه أن يكفل علية الهيئة الناخبة، وإبعاد العناصر الغير الواعية عن قنوات التأثير والسلطة السياسية.[1]

5-التداول السلمي على السلطة

تُكرّس الأحزاب مبدأ التداول السلمي على السلطة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، حيث تلتزم بقبول نتائج الاقتراع، وتحترم الإرادة الشعبية، فتُسلّم السلطة للحزب أو المرشح الفائز، بما يُجسد احترام قواعد اللعبة الديمقراطية.

تُعدّ الانتخابات التنافسية الركيزة الأساسية التي تعكس التعددية الحزبية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تمثل الأحزاب السياسية إطارًا قانونيًا لتنظيم اختلاف الرؤى والتوجهات، وتسهم بفعالية في صناعة القرار السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية. ومن هذا المنطلق، تكتسب الانتخابات التنافسية أهمية بالغة كونها الآلية الوحيدة التي تمنح الشرعية للسلطة الحاكمة، وذلك تحت إشراف سلطة قضائية مستقلة تضمن تكافؤ الفرص بين مختلف القوى السياسية في الوصول إلى الحكم. وتشكل الانتخابات المحطة النهائية التي تُجسد فيها التعددية الحزبية على أرض الواقع، باعتبارها أداة تحكيم شعبية ومعيارًا دستوريًا يحدد مآل السلطة خلال فترة زمنية محددة. ومن خلالها، يُتاح المجال أمام جميع التيارات السياسية لعرض رؤاها وبرامجها، بهدف إقناع القاعدة الشعبية ضمن بيئة انتخابية نزيهة، خالية من أي تدخل أو ضغط من قبل الإدارة أو أي جهة مؤسساتية أو غير مؤسساتية.

لضمان تأطير قانوني فعّال للعملية الانتخابية، بات من الضروري اعتماد مجموعة من المبادئ التي تكفل تكافؤ الفرص بين مختلف التيارات السياسية، وتُرسّخ نزاهة المنافسة الانتخابية باعتبارها عاملًا حاسمًا في ضمان التداول السلمي على السلطة. وتشمل هذه المبادئ جملة من الضوابط التنظيمية، من بينها: المساواة في المدة الزمنية المخصصة للحملات الانتخابية، وضمان الإنصاف في التغطية الإعلامية، والالتزام بالوسائل الإشهارية المسموح بها قانونًا مثل الملصقات، مع حظر استخدام الدعاية التجارية لأغراض انتخابية. كما يُمنع توظيف ممتلكات ومرافق القطاعين العام والخاص في الحملات، ويُشترط التقيد باللغة الوطنية في الخطاب الانتخابي، مع حظر استغلال رموز الدولة أو الأماكن

[1] – عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**. ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 222

الدينية في السياق السياسي. ويُضاف إلى ذلك ضرورة تحديد مصادر تمويل الحملات بشكل حصري، ومنع التمويل الأجنبي، فضلاً عن فرض سقف مالي لمصاريف الحملة، بما يضمن الشفافية ويحول دون اختلال موازين المنافسة.[1]

وبناءً على مبدأ التداول السلمي على السلطة، تُمارس الأحزاب التي لم تحظَ بالأغلبية الرئاسية أو البرلمانية دورها كمعارضة سياسية، تتولى وظيفة الرقابة على أداء السلطة الحاكمة، في إطار احترام القواعد والمبادئ الديمقراطية المنظمة للعمل السياسي. وتُعدّ المعارضة في هذا السياق فاعلًا أساسيًا في الدينامية الديمقراطية، إذ تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية عبر المنافسة المشروعة على السلطة، بهدف تنفيذ برامجها وتصوراتها. ومن خلال هذا التفاعل، يتحقق جوهر مبدأ التداول، حيث تُفسح الديمقراطية المجال لتناوب القوى السياسية على الحكم وفقًا لإرادة الشعب وآليات دستورية واضحة.

6 – تكوين الكوادر السياسية

يُعد تكوين الكوادر السياسية من أبرز الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، حيث لا يُنظر إلى العمل السياسي كممارسة ظرفية أو عشوائية، بل كمسار مؤسسي يتطلب التأهيل، التدريب، واكتساب الخبرة. وتكمن أهمية هذه الوظيفة في ضمان استمرارية النخب السياسية وتجديدها، بما يُعزز الاستقرار المؤسساتي ويُجنب البلاد حالات الفراغ أو الارتباك في مراكز القرار.

وفي العديد من دول العالم الثالث، يظل سؤال "من يخلف القيادات الحالية؟" مطروحًا بإلحاح، في ظل غياب آليات واضحة لتداول النخب، مما يُنتج شعورًا عامًا بالقلق من احتمال حدوث فراغ سياسي في حال مغادرة القيادات الحاكمة دون وجود بدائل مؤهلة. ويُعزى هذا القلق إلى ضعف المؤسسات الحزبية في أداء دورها التكويني، وغياب رؤية استراتيجية لتأهيل القيادات المستقبلية ضمن إطار فكري وسياسي واضح.

ومن هنا، تبرز مسؤولية الأحزاب السياسية في تجاوز هذا الإشكال، من خلال بناء مسارات تكوينية منظمة، تُفرز قيادات جديدة تحمل مشروعًا سياسيًا واضحًا، وتتمتع بشرعية نابعة من انخراطها في

[1]– سعاد ميمونة، " الأحزاب السياسية ودورها في تكريس التداول السلمي على السلطة : المجال الانتخابي نموذجا"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، عدد 3، 2021، ، ص 182.

الحياة العامة، لا من مجرد وجودها الظرفي أو العشوائي. فغياب هذا الدور يُفضي إلى فراغ سياسي يُهدد استقرار النظام، بينما يُسهم أداؤه الفعّال في ترسيخ الديمقراطية وضمان استمراريتها[1].

7- تنظيم المعارضة السياسية

تُعد عملية تنظيم المعارضة من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، فغياب التعددية الحزبية، ووجود حزب واحد يحتكر الفضاء السياسي، يُفضي إلى غياب المعارضة الحقيقية، وبالتالي إلى تراجع الممارسة الديمقراطية. فالديمقراطية لا تُبنى إلا على أساس احترام الرأي الآخر، وتكريس مبدأ التداول السياسي، حيث يُفترض وجود أحزاب في الحكم وأخرى في المعارضة، مع إمكانية تبادل المواقع والوظائف بينهما وفقًا لإرادة الناخبين. فالحزب الحاكم اليوم قد يجد نفسه في صفوف المعارضة غدًا، والعكس صحيح، مما يُجسد دينامية النظام الديمقراطي. أما في السياقات التي تُغيب فيها المعارضة والنقد، فإن الديمقراطية تفقد جوهرها وتتحول إلى مجرد واجهة شكلية.

وتُحمّل وظيفة المعارضة الأحزاب السياسية مسؤوليتين أساسيتين: أولًا، ممارسة النقد البنّاء تجاه السلطة الحاكمة، ليس فقط عبر كشف الأخطاء، بل من خلال تقديم بدائل واقعية وإصلاحات ملموسة للسياسات المعتمدة. وثانيًا، الاستعداد لتحمّل المسؤولية في حال الوصول إلى الحكم، بما يضمن استمرارية المؤسسات الدستورية واحترام قواعد التداول السلمي على السلطة[2].

إذن هذه هي معظم الوظائف العامة للأحزاب السياسية، ولكن هناك وظائف خاصة يمكن تطبيقها أكثر في الدول النامية، ومن بين هذه الوظائف هي:

التحديث والتنمية السياسية

تُسهم الأحزاب في إنعاش الحياة السياسية من خلال دعم الممارسة الديمقراطية، والدفع نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، بما يُعزز دينامية النظام السياسي.

فالأحزاب السياسية تحقّق التطور من أوضاع تقليدية إلى أوضاع حديثة قائمة على الاختيار الشعبي، والتنمية السياسية تستند على مفاهيم المساواة والتمايز والقدرة، بمعنى أن يعرف المجتمع قواعد ونظم تتسم بالعمومية وأن يكون هناك نوع من التخصص في الأبنية السياسية، ويكون للنظام السياسي قدرة على الاستجابة للمطالب الشعبية[3]، فالحزب مرتبط بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من

[1]– فتحي فكري، **القانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2000، ص 20.

[2] – سعاد ميمونة، مرجع سابق، ص 180.

[3] – محمد محمد جاب الله عمارة، **العلوم السياسية بين العولمة والأقلمة**. ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 206.

عدة جوانب ولعدة أسباب، فهو من ناحية يعدّ الحزب أحد نتائج هذه العملية، ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعدّ متغيرا مستقلا عنها، ويعدّ أحد الوسائل التي يمكن للإنسان أن يعتمد عليها في تطوير حياته وتحديدها، على حدّ قول " V .V Aspaturian " وباعتباره أيضا حلقة وصل بين الصفوة الحاكمة أو الجماهير، أو بين الشعب والحكومة على حدّ ما يقول "دافيد ابتر".[1]

فالبلدان النامية التي تسعى إلى التحديث قد حقّقت تراجعا وعجزا في هذا الجانب حيث أن عملية التحديث لم تؤدّ إلى تنمية سياسية رغم تحقيق بعض مظاهر التحديث، كالتعليم والتصنيع، إلاّ أنّ ذلك لم يؤدّ إلى تحقيق بعض المظاهر الأخرى المرتبطة بالتنمية السياسية مثل الديمقراطية وبناء المؤسسات، والتنافس الحرّ وإنّما أدّى إلى توجّه نحو النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد، وبدلاً من الاستقرار حدثت في بعض البلدان انقلابات عسكرية أو حركات تمرّد وصراعات عرقية متكررة، ومن هنا يؤكد علماء السياسة على ضرورة تحقيق الاستقرار العام عن طريق إيجاد مؤسسات سياسية مثل الأحزاب التي تنظم عملية المشاركة السياسية. أماّ في سياق ظروف الدول النامية فالأمر يختلف حيث تناط للأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث وبالتنمية السياسية لا تقل في أهميتها عن الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، وتضحى الأحزاب من هذا المنظور قوى مؤسسة تؤثر على التحديث والتنمية السياسية، وليست مجرّد نتاج لهما، بل أنّ قدرة المجتمع على مواجهة أعباء التحديث وأزمات التنمية تتأثر إلى حدّ بعيد بأنواع الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها، ولذلك لم يكن غريبا أن أصبح الحديث عن الأحزاب في الغالبية الساحقة من أدبيات التحديث والتنمية يتم من خلال تحديد دورها كواحدة من أبرز أدوات التحديث.[2]

6- التكامل القومي

يعني التكامل القومي إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، ويعمل الحزب على نموّ أو زيادة الإحساس بالوحدة القومية[3] بمعنى أن الحكومة بإمكانها السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، إضافة إلى توافر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما تشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق

[1] – إسماعيل علي سعد، مرجع سابق الذكر، ص 392.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق الذكر، ص 120.

[3] – محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق الذكر، ص 206.

الاعتبارات المحلّية أو الضيّقة. فإذا كانت إحدى المبررات الهامة لقيام نظام الحزب الواحد في عديد من دول العالم الثالث خصوصا في إفريقيا هو اعتبارها عوامل أساسية في تحقيق التكامل القومي، فإن المواقف المشابهة في التاريخ الأوربي كانت مختلفة بعض الشيء.

ويمكن القول أن الأحزاب السياسية الحاكمة في غالبية الدول الجديدة في آسيا وإفريقيا اهتمت ب" التكامل القومي" من خلال إحكام السيطرة على كافة أرجاء إقليم الدولة، والحدّ من الولاءات الذاتية الضيّقة.[1]

وفي ضوء ذلك تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية، ورأي عام مستنير نظمته الأحزاب السياسية لتمكين المواطنين من المشاركة في المسائل العامة، ويكون لهذا أبعد التأثير في جهاز الحكم.[2]

– **توفير الشرعية السياسية:** الشرعية السياسية هي البناء الدستوري المقبول، وهي المصدر الذي تستمدّ منه الحكومة سلطتها النهائية. وتقوم الأحزاب السياسية بدور في كل مشكلة في ثلاث جوانب وهي نشاط الأحزاب في شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، والتي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معيّنة للحكم.

ولذلك فإنّ الأحزاب في البلدان المتخلفة قد جاءت محلّ سلطة ملكية أو بيروقراطية استعمارية أو حكم عسكري بريتوري لا بدّ من أن يصطحب بالإعلان عن شرعية تقوم على أسس مخالفة لشرعية الحكم السابق له، وتلك الشرعية التي يتحدّث باسمها الحكم الحزبي غالبا ما تتمثل في حكم الشعب أو الحكم الديمقراطي. إلاّ أنّ مشكلة الشرعية تزداد تعقيداً من جرّاء عدم التزام المؤسسين الأوائل للأحزاب أنفسهم بالحكم النيابي، ولكن رغم هذا إلاّ أنّنا لا يمكننا النفي أنّها كانت دائما أداة هامة بل وناجحة بشكل عام في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، ومثلما يقرّر "**وينر**" و "**لابالومبارا** " أنّ الاختيار الأول للنظام يحدث عندما تنتقل السلطة من قائد لآخر في داخل الحزب السياسي نفسه[3].

إذن كل هذه الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية تهدف إلى تفعيل الدور الإيجابي للأفراد الذي يدفعهم للمشاركة في الحياة السياسية بمستوى معين وشكل ما، والقضاء في المقابل على

[1] – أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق الذكر، ص 186.

[2] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق الذكر، ص 113.

[3] – أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق الذكر، ص ص 184،185.

المظاهر السلبية التي تشيع في مجتمعات العالم الثالث كاللاّمبالاة والاغتراب السياسيين مما من شأنه تعزيز الانتماء الوطني والمؤسساتي للجماهير.

المبحث الثاني: ماهية المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية كركيزة أساسية للديمقراطية، فهي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، فهي حق يتمتع به كل فرد من إفراد المجتمع، وبفضلها يستطيع الشعب مقاومة الظلم والاستبداد فهي مرتبطة بالاندماج الوطني أو القومي فهي ترمز إلى الوحدة والتكامل، وبالتالي فهي رمز على استقرار النظام السياسي وتكريس الحكم المشاركاتي. ومن هنا سنتعرف على التعريفات المختلفة لمصطلح المشاركة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية ومستوياتها

أولا: نشأة مفهوم المشاركة السياسية

يشير العديد من الدارسين إلى أن نشأة مفهوم المشاركة السياسية ارتبطت بمطلع القرن التاسع عشر. حيث برز في المجتمع الأوروبي وعي جديد يعبّر عن ضرورة مراقبة السلطة والنظام السياسي، إلاّ أن الفكرة كانت مرتبطة بظهور الدولة في العهد القديم حيث كانت هناك نظريات عديدة للمشاركة السياسية، إضافة إلى بروز مصطلح آخر ألا وهو الديمقراطية والتي تعني حكم الشعب وهذا تزامنا مع ظهور الدولة.

وهناك من الدراسات التي تُرجع نشأة المفهوم إلى القرن السابع عشر في عصر النهضة، حيث عرفت المشاركة السياسية تزايدا خاصة مع بروز الثورة الصناعية.

وبالعودة إلى الفكر الإسلامي فيرون أن نشأة المفهوم تعود إلى "مفهوم الشورى" حيث وردت السورة في القرآن الكريم، ومن ضمن آياتها هو ضرورة المشاركة في صنع واتخاذ القرار في قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم" .

كما يعتمد الفكر الإسلامي كذلك على المشاركة السياسية وعلاقتها بالحرّية الفردية وممارسة أسلوب العدالة والتعاون بين الناس، فالعقيدة الإسلامية تقوم على أساس ديمقراطي في المعاملات بين الناس، وفي تنظيمها لمختلف العلاقات بين الأفراد، ومن جهة أخرى ظهرت كذلك المشاركة المجتمعية التي ساهمت في بناء الحضارة العالمية والتي واجهت مختلف صور الاستبداد التي عرفتها الخلافة الراشدة، فقد برزت المشاركة المجتمعية كشكل من أشكال التعدّد الفكري والسياسي، لأجل استمرار

الدول العربية في بناء حضاراتها، وتمكنها من تجاوز مختلف الصعوبات التي تعرض لها روّاد الفكر والعلم لتبنّيهم مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات.

أما في العصر الحديث فقد كان للأحزاب السياسية دور في التعبير عن المشاركة السياسية، وظهر ذلك بتأسيس الجمعية التأسيسية عام 1789 بفرنسا، وأما في بريطانيا فقد ظهرت النقابات المهنية وجماعات الضغط والأحزاب السياسية، ومختلف منظمات المجتمع المدني، ومن هنا اتخذت المشاركة السياسية عدّة أبعاد في النظريات الحديثة والمعاصرة.[1]

عند الانتقال إلى تناول أبرز المدارس الفكرية التي اهتمت بمفهوم المشاركة السياسية، يتضح أن هذا المفهوم قد حظي باهتمام واسع عبر التاريخ، نظرًا لكونه من المفاهيم القديمة التي خضعت لتحليل معمّق من قبل العديد من الفلاسفة والمفكرين. وقبل الخوض في هذه المحاولات الفكرية لتأصيل المفهوم، من الضروري الإشارة إلى أن المشاركة السياسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة اقتسام السلطة ومكوّنات العملية السياسية، وهو ما شكّل محور اهتمام تلك المدارس الفكرية، كما يتضح فيما يلي:

ففي إطار **النظرية الرأسمالية**، يُلاحظ أن منظّريها ركزوا على مجموعة من المبادئ التي ترفع من شأن الفرد على حساب الجماعة، معتبرين أن تدخل الدولة يُعد انتهاكًا لمبدأ المشاركة الشعبية الفردية، التي تُعد جوهر النظام الليبرالي.

وعلى النقيض من ذلك، ترى **النظرية الاشتراكية** أن تحقيق المشاركة السياسية يقتضي نزع الحرية الفردية وإسناد السلطة إلى طبقة البروليتاريا، انطلاقًا من قناعة بحتمية الثورة كوسيلة لبلوغ المجتمع الاشتراكي. أما في دول العالم الثالث، فقد ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بالنضال ضد الاستعمار والاستبداد، وشكّل مدخلًا أساسيًا نحو التقدم، حيث انطلقت منه قوى المجتمع بعد التحرر لتأسيس ما يُعرف في العديد من السياقات بـ"الديمقراطيات الناشئة."

من جهة أخرى، برزت مدارس فكرية متعددة تناولت السلطة السياسية من زوايا مختلفة، مثل "مدرسة النخبة، ومدرسة الطبقة، والنظرية التعددية".

[1]– محمد عادل عثمان، **تأصيل مفهوم المشاركة السياسية**، المركز الديمقراطي العربي، أوت 2016، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/28، نقلا عن موقع:?https://democraticac.de/

فمدرسة الطبقة ركّزت على هيمنة طبقة اجتماعية معينة على وسائل الإنتاج المادي والفكري، بينما رفضت نظرية النخبة فكرة اقتسام السلطة، معتبرة أن الحكم يجب أن يبقى في يد نخبة محددة. وقد قدّم ماكس فيبر تصنيفًا ثلاثيًا للسلطة: التقليدية، والعقلانية القانونية، والكاريزمية، مؤكدًا أن البيروقراطية تمثل الشكل الأمثل للسلطة السياسية الحديثة.

أما النظرية التعددية، فقد انطلقت من فرضية إمكانية تجزئة السلطة وتوزيعها بين مختلف الفاعلين، بحيث يُتاح للجميع المشاركة في عملية اقتسام السلطة السياسية، ولو بدرجات متفاوتة، من خلال التأثير في صنع القرار. وترى هذه النظرية أن تمركز السلطة أمر بالغ الصعوبة، نظرًا لتعدّد مصادرها وتنوع الجماعات التي تمتلك قدرات وموارد مختلفة.[1]

ثانيا: مفهوم المشاركة السياسية

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

فالمشاركة السياسية تختلف مسمياتها، فهناك من يطلق عليها "المشاركة الجماهيرية"، وهناك من يسميها "المشاركة الشعبية" أو "المشاركة العامة"، وبالرغم من اختلاف هذه المسمّيات إلاّ أنها تدور كلها حول معنى واحد ألا وهو " مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية كممثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة.

أما مصطلح **المشاركة السياسية** والذي يهمّنا في هذا البحث فله عدة تعريفات وهي:

–هي عملية يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالإسهام الحرّ والواعي المنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع، وتتم عملية المشاركة السياسية في مجتمع سياسي، قد يكون بدائيا (قبيلة أو عشيرة)، أو عصريا (الدول والمنظمات الدولية). وبالنسبة للدول قد يكون المجتمع محل المشاركة مجتمعا خاصا بفئة محددة ومن ذلك المجتمعات المهنية مثل النقابات المهنية أو العمالية، أو المجتمعات التطوعية كالجمعيات الأهلية، وقد يكون هذا المجتمع داخل الدولة مجتمعا عاما على المستوى المحلي أو المستوى الشامل للدولة.[2]

[1]– محمد عادل عثمان، نفس المرجع السابق.

[2] – أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**. (ترجمة : نشوى عبد الحميد)، د.ب.ن، د.س.ن، ص ص 9-10

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن مفهوم المشاركة السياسية يعني مشاركة الفرد في الحياة السياسية وهذه المشاركة ممكن أن تكون بدائية أو متطورة مثل أن تكون المشاركة السياسية خاصة بفئات معينة كالنقابات المهنية وبالتالي لا يقتصر على كل فئات المجتمع.

تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع أساس الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء، ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية، والتواجد الحزبي أو التنظيمي، ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا.

كما يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة، وتشتمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت والبحث عن المعلومات، المناقشة، الكتابة، حضور الاجتماعات والمساهمة المادية والاتصال بالنواب ...أما الصور الأكثر فاعلية للمشاركة فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، تسجيل الانتخاب، والمنافسة على وظيفة حزبية[1].

كما يعرّفها " صلاح منسى" على أنها: " عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي و واع من أجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الاشتراك في الأحزاب السياسية والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت[2].

كما عرّفها صمويل هنتنغتون "Samuel Huntington " بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال."[3]

نلاحظ في هذا التعريف أن المشاركة السياسية قد تكون حتى بطرق غير شرعية وقد تكون بصور عنيفة كذلك.

---

[1] – سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية**. كلية التربي: جامعة عين الشمس، 2005، ص ص 18، 19.

[2] – صلاح منسى، **المشاركة السياسية للفلاحين**. القاهرة: دار الموقف العربي، 1984، ص 12

[3] –Samuel Huntington–Joan Nelson.**No Easy choice :Political Participation in Developing Countries**. USA :Harvard University Press,1976,p3.

والمشاركة السياسية لدى "فليب برو" Phillippe Braud هي مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومين، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة.[1]

بمعنى ممارسة المواطن لحقوقه وواجباته كالتصويت والترشيح وفق ما نصت عليه الدساتير، أما "محمد السويدي" فيعرف المشاركة السياسية على أنها " تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمّل المسؤولية". [2]

أما " محي سليمان" فيعرّفها بأنها " الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع أو الإسهام في صنع القرارات الخاصة في المجتمع، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية، وانتهاء بالعنف السياسي"[3].

إذن من خلال كل هذه التعاريف نستنتج بأن المشاركة السياسية بأنها العملية التي يستطيع من خلالها الفرد أو المواطن أن يساهم في الحياة السياسية لمجتمعه وأن يلعب دورا في تحقيق وصياغة وتطبيق مختلف الأهداف المسطرة للنهوض بالمجتمع لتحقيق الحكم المشاركاتي الديمقراطي، فالهدف الرئيسي للمشاركة السياسية هو التصويت في الانتخابات لإبداء مختلف الآراء الخاصة بالفرد والمجتمع اتجاه الحياة السياسية.

والمشاركة السياسية يتمثل دورها المركزي في التأثير على السياسة العامة، وإدارة شؤون المجتمع، وكذلك اختبار القادة السياسيين لأجل الارتقاء بالنظام السياسي إلى أن يكون ديمقراطيا يحقق المصلحة العامة للفرد والمجتمع، وبالتالي يكون كل فرد في المجتمع كفاعل في الحياة السياسية.

كما نستنتج كذلك أن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم قنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، وبفضل المشاركة السياسية يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة .

---

[1] – فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 301.

[2] - محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي – ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 305

[3] - طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 115.

ثالثا: مستويات المشاركة السياسية

تُعدّ المشاركة السياسية مفهومًا واسعًا يشمل مختلف السبل التي يمكن من خلالها للمواطنين الإسهام في صنع القرارات السياسية. وتشير إلى الإجراءات أو الخطوات أو الجهود المبذولة لتمكين الأفراد من أداء دور فعّال في اتخاذ القرارات التي تؤثر في المجتمع أو المنظمة التي ينتمون إليها. وتمثل المشاركة السياسية في الوقت ذاته أداة أساسية وشاملة لتحقيق الديمقراطية، إذ تُعدّ جوهرها العملي .وفي الواقع، تتخذ المشاركة السياسية أشكالًا ومستويات متعددة؛ فعلى المستوى العام، ترتبط بمسائل الحوكمة **(Governance)**، والديمقراطية، والمواطنة، بل وتمتد لتشمل حتى المواطنة البيئية، بما يعكس اتساع نطاقها وتنوع مجالاتها. وعلى مستويات أكثر ضيقًا أو خصوصية، تتجلى المشاركة السياسية لدى الأفراد الذين يعملون ضمن إطار المنظمات أو الشركات أو الجمعيات أو حتى المجموعات الشعبية، حيث يساهمون في صنع القرارات المتعلقة بإدارة هذه الكيانات وتوجيه أنشطتها[1].

تختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع لآخر حسب ما هو متاح قانونيا وسياسيا، بالإضافة إلى درجة الديمقراطية المتوصل إليها، بدون أن ننسى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي، وبالعودة على كتاب "المشاركة السياسية" يفترض ليستر ميلبراث "Lester M . Milbrath" وجود تسلسل هرمي للمشاركة السياسية، يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام، ويكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات، وقد قام بتقسيم الشعب الأمريكي حسب درجة مشاركته إلى ثلاث مجموعات:

1- المجالدون Gladiators: وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة.
2- المتفرجون Sectators: وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى.
3- اللّامبالون Apathetics: وهم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق.

[1] -Pierre Melin, Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, Presses universitaires de France, Paris, 2000, p. 575.

كما اقترحا كل من ميشيل راش (Michel Ruch) وفيليب آلتوف (Phillippe Althoff) تدرّجا يغطي مستويات المشاركة السياسية ككلّ، وهو في الوقت نفسه ملائم لمختلف الأنساق السياسية، وتكمن أهميته في شموله وإمكانية تطبيقه على انساق سياسية مختلفة.

شكل رقم (1) : يوضح التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند روش وآلتوف

- شغل منصب سياسي أو إداري.
- السعي لشغل منصب سياسي أو إداري.
- عضوية نشطة في تنظيم سياسي.
- عضوية نشطة في تنظيم شبه سياسي.
- المشاركة في الاجتماعات الشعبية والمظاهرات...إلخ
- عضوية سلبية في منظمة سياسية.
- عضوية سلبية في منظمة شبه سياسية.
- المشاركة في مناقشة سياسية غير رسمية.
- بعض الاهتمام بالسياسة.
- التصويت في الانتخابات.

عدم المشاركة في السياسة

المصدر: إسماعيل علي سعد والسيد عبد الحليم الزيات، **المجتمع والسياسة**. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 365.

يُلاحظ أن عملية التصويت في الانتخابات تمثل القاعدة الأوسع للمشاركة السياسية، إذ تُعد من بين المستويات الأكثر شيوعًا التي تستقطب اهتمام المجتمع وتندرج ضمن الحياة العامة. غير أن الحديث عن مستويات المشاركة السياسية يكشف عن تباينها من دولة إلى أخرى، بل ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل الدولة نفسها، وذلك تبعًا للظروف التي تتيح المشاركة أو تحد من تنفيذها. وقد حدّد بعض الباحثين أربعة مستويات رئيسية للمشاركة السياسية، تتراوح بين الانخراط الكامل في النشاط السياسي، والمتابعة

والاهتمام بالشأن العام، وصولًا إلى المشاركة الهامشية أو حتى الممارسات المتطرفة الخارجة عن الأطر الشرعية.

وعموما هناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية وهي:

1- **المستوى الأول:** وهي تعتبر فئة ممارسو النشاط السياسي، وهذا المستوى يشمل من تتوافر فيه الشروط الستة وهي (عضوية منظمة سياسية، التبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث مع السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد).
2- **المستوى الثاني:** المهتمون بالنشاط السياسي Pollitically Relevent People ، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.
3- **المستوى الثالث:** يمثل هذا المستوى فئة الهامشيون في العمل السياسي Spurs to Political Action وهم من لا يهتمون بالشؤون السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطرّ للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.
4- **المستوى الرابع:** هي فئة المتطرفون سياسيا Excessive Participation وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف.[1]

إذن هذا التصنيف يبين أن المشاركة السياسية ليست حالة واحدة، بل طيف متنوع يتراوح بين الانخراط الكامل واللامبالاة التامة. كما أنه يسلط الضوء على أن العوامل المحركة للمشاركة قد تكون ذاتية (اهتمام شخصي، انتماء حزبي) أو ظرفية (أزمات، تهديدات). ومن الناحية النظرية، يساعد هذا النموذج في فهم كيفية بناء استراتيجيات لزيادة المشاركة أو توجيهها نحو قضايا معينة.

المطلب الثاني : ميكانيزمات المشاركة السياسية

[1]– إلياس ميسوم، باعلي واسعيد باحمد، التأصيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية، **المجلة الجزائرية للسياسة والأمن**، عدد 1، جانفي 2022، ص 91.

من القنوات المهمة والأساسية للمشاركة السياسية والأكثر شيوعا هي عملية التصويت الانتخابي، والتي من خلالها تتحصل الفئة الحاكمة على التأييد والشرعية، وكذلك وجود الأحزاب السياسية التي تعتبر كأداة لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني كأطر لتفعيل المشاركة الشعبية وأداء دور مكمل لدور الدولة، من دون أن ننسى دور الحركة الجمعوية التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتتمتع باستقلال نسبي عن الدولة، وعليه سوف نتطرق لهذه القنوات فيما يلي:

-الأنشطة الانتخابية والتصويت

الانتخاب (Election) يعني حرية الاختيار، ولذلك تعتبر النظم الانتخابية بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين، أما عملية التصويت (Voting) فهو الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة ما قرارات على أساس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد، ففي وجود التصويت الحرّ والنزيه وجود نظام لاتخاذ القرارات يعكس علاقة القوّة في المجتمع.

هناك عدّة دراسات تطرّقت للعلاقة بين المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات، ففي دراسة " ت. بالفيري T.Palfery"و "أ.روزنثال H. Rosenthal" وجد أن الأفراد يدلون بأصواتهم رغم التكاليف المرتفعة "ليست مادية" مقابل أن تكون فائدة مرتفعة، كما أجريت دراسات حول الأسباب عزوف الأشخاص عن التصويت...فالناخب يتوجه إلى صناديق الاقتراع بناءا على دعوة رسمية تصدر بمرسوم، وهناك المرشحون للانتخابات، فان ممارسة المواطن لحقّه تضبط بشكل مزدوج من خلال القواعد القانونية والتصورات والقيم الثقافية والأيديولوجية.[1]

ولتوسيع نطاق المشاركة السياسية يتوجب تطبيق اللاّمركزية الإدارية أي أن يكون الانتخاب على مستوى البلديات حتى يتسنى للمواطن معرفة المرشحين حتى يكون كل فرد مسؤول عن اختيار نوابه، كما يجب تشكيل برلمان تمثل فيه اتجاهات ومصالح الشعب ما ينتج عنه تمثيل ديمقراطي ناجح ونظام مشاركاتي فعال.

يُعد التصويت أبرز أشكال المشاركة السياسية، إذ يمنح الأفراد شعورًا بالانتماء والتمثيل داخل الهيئة الناخبة، ويُستخدم للتعبير عن المواقف السياسية بالموافقة أو الرفض. وتختلف دلالاته باختلاف النظام السياسي؛ ففي الديمقراطيات يمثل أداة للتنافس الحر، بينما قد يُستغل في الأنظمة السلطوية

[1]– سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 173

لإضفاء الشرعية. كما قد يتخذ شكلًا احتجاجيًا عبر الامتناع الواعي عن التصويت. وتكتسب الانتخابات قيمتها الحقيقية بوجود الحرية والنزاهة والشفافية، غير أن هذه الشروط قد تُنتهك بالتزوير أو غياب تكافؤ الفرص، مما يضعف الثقة في العملية الديمقراطية.[1]

- **الأحزاب السياسية**

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونه يؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية من بينها اعتباره قناة من قنوات المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي العام، وتجميع مصالح ومطالب مناضليه، ومن ثم رفعها إلى السلطة الحاكمة، كما يعتبر أداة من أدوات التنشئة السياسية وكذا تساهم في إعطاء الشرعية للنظام الحاكم.

وكلما كان الحزب معبّر عن الإرادة الشعبية وعن الصالح العام كلّما أصبح قويا واستمرّ بقاءه في الساحة السياسية، لأن ممارسة دوره المتمثل في الوساطة بين الناخبين والمنتخبين يعزّز مكانته وقاعدته.[2]

يعتبر وجود الأحزاب السياسية وممارستها فعليا لأدوارها مؤشر من مؤشرات الديمقراطية حيث أنه تكون على أساس المنافسة السياسية السليمة ما يساهم في توعية الشعب، ومساهمته كذلك في تطبيق مبدأ التداول على السلطة وعدم احتكار المنصب، كما أنه يعتبر كأداة لمراقبة أعمال الحكومة، فكل هذه الأدوار تجعله متميّز في تفعيل المشاركة السياسية ورفع المشاركة الشعبية ما ينتج الحكم المشاركاتي.

- **الحركة الجمعوية**

هذه المنظمات (أرباب العمل، المنظمات النسوية، جمعيات حماية البيئة.....) تمارس قوّة الضغط على النخبة الحاكمة من اجل اتخاذ قرار أو قانون معين أو العزوف عنه، فمثلا منظمة أرباب العمل الضغط بطرق مباشرة أو غير مباشرة من خلال الحزب الذي لديه الأغلبية في البرلمان في تبني أو تصدي لتشريع معين مثل التسامح في حالة وجود غش ضريبي، أو تسهيل إجراءات الاستثمار... فما نلاحظه هو اختلاف هذه الجمعيات من حيث المصلحة التي تريد تحقيقها، وطرق ممارسة الضغط.

---

[1] – بيروت: مركز الدراسات الديمقراطية العربية، **المشاركة السياسية: الآليات والعوامل** ، تم تصفح المقال يوم 2025/05/20. نقلا عن موقع: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2020/11

[2] –Maurice Duverger, **Institutions Politiques Et Droit Constitutionnel** .Paris :P. U.F,1976 ,p 91.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من بين القنوات المهمة للمشاركة السياسية، حيث تعمل على بلورة الرأي العام الضاغط على الحكومة وتزيد قوّتها ومشاركتها خلال مرحلة الانتخابات لما لها من دور في التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين، كما أنها تقوم برعاية مصالح المجتمع والحدّ من قهر الدولة وتسلطها على تلك المصالح، كذلك تقوم بمساعدة الدولة في عملية التنمية والتطوير والإصلاح المستمرّ[1].

كما تعتبر أنها وسائط للعمل الجماعي والضغط الممارس على السلطة الحكومية يكون بعيدا عن العنف والاعتصام وتحطيم الأملاك العمومية، فتعمل السلطات العامة بالتشاور مع جماعات المصالح هذه قبل تبني أي قرار أو سياسة عامة، إذن فهي تشارك في التأثير على اتخاذ قرار معيّن أو العزوف عنه عن طريق الاستماع إليهم في لجان برلمانية أو باشتراكها في جلسات عمل ثلاثية بين ممثلي الحكومة وكبار الموظفين أو الخبراء من أجل دراسة مشروع تشريعي[2].

وهناك قنوات أخرى للمشاركة السياسية والمتمثلة في :

-المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي:

تلجأ الأنظمة الديمقراطية إلى هذا الشكل من المشاركة السياسية، إذ تفضل الحصول على موافقة الشعب قبل إقرار أي قانون أو اتخاذ إجراء معين، وذلك من خلال الاستفتاء الشعبي. وقد يكون هذا الاستفتاء إلزاميًا في بعض الحالات، بينما تملك الحكومة حرية اللجوء إليه في حالات أخرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قام به شارل ديغول سنة 1969، حين طرح مشروعًا شخصيًا للاستفتاء الشعبي بهدف قياس مدى دعم المواطنين له. وعندما فشل المشروع في نيل الأغلبية المطلوبة، اختار ديغول تقديم استقالته.

-المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي:

هو شكل من أشكال الممارسة، تلجأ إليه بعض النظم السياسية في حالة محددة دستوريا، حيث يتمكن المواطنين من الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان خلال مدة معينة، ويكون لهم الحق في المطالبة بعرضه على الاستفتاء الشعبي.[3]

---

[1] – صالح زياني، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، عدد 16 ، 2007، ص 257

[2] – فليب برو ، مرجع سابق الذكر، ص 292.

[3] - إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998 ، ص 252.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، ويمكن حصرها في عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى وسائل الإعلام حيث تتأثر المشاركة السياسية بعدّة عوامل متشابكة والتي تتمثل في:

1- العوامل السياسية

تتعلق العوامل السياسية المؤثرة على المشاركة السياسية في الثقافة السياسية والتي عرّفها "لوسيان باي" تُعبّر عن منظومة من القيم والمعتقدات والمعايير السائدة داخل المجتمع، والتي تُشكّل خصوصيته وتُميّزه عن غيره من المجتمعات. وهي تساهم في خلق انسجام اجتماعي يوجّه سلوك الأفراد ويضبط تفاعلهم مع الشأن العام. كما تمنح العملية السياسية طابعًا خاصًا من حيث الشكل والمضمون، تمامًا كما تُضفي الثقافة العامة ملامحها على الحياة الاجتماعية، فتحدد أنماط التفاعل، وحدود المقبول والمرفوض، وآليات التعبير والمشاركة.

ورغم أن مفهوم **الثقافة السياسية** يُعد حديث النشأة من حيث التناول العلمي، إلا أن جذوره الفكرية تعود إلى الفلسفة اليونانية، حيث ناقش فلاسفة الإغريق مبادئ الفضيلة المدنية ودور المواطن في الحياة العامة. وقد ركزت الدراسات الحديثة على فصل الثقافة السياسية عن باقي أنماط الثقافة، باعتبارها مرتبطة حصريًا بالظواهر والسلوكيات السياسية، وقادرة على عزل التوجهات السياسية للأفراد وتحليلها بشكل مستقل. ووفقًا لتعريف موريس دوفرجيه، فإن الثقافة السياسية تُعد جزءًا من الثقافة العامة السائدة في مجتمع معين، لكنها تتكوّن من عناصر متداخلة تُشكّل في مجموعها بنية منظمة ذات طابع سياسي واضح، تعكس أنماط التفكير والتفاعل السياسي داخل ذلك المجتمع[1].

كما تُعد **ثقافة المشاركة** ركيزة أساسية في تعزيز انخراط المواطن في الحياة السياسية، إذ تمنحه إدراكًا متزايدًا لقدرته على التأثير في النظام السياسي، سواء من خلال تعديله أو الدفع نحو تغييره عبر ممارسات سياسية فعّالة. ويتجلى هذا الوعي في تنوع وسائل المشاركة، كالتصويت في الانتخابات، والانخراط في التظاهرات، وتوجيه الاستجوابات عبر ممثليه في الهيئات التشريعية، أو من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط. وتُشكّل هذه الثقافة جوهر المواطنة، حيث تُمكّن الأفراد من التعبير عن مطالبهم السياسية، وتُعزز فهمهم لمدى استجابة النظام لتلك المطالب، انطلاقًا من وعيهم

[1] – ماجد محيي آل غزاي، **المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة فيها دراسة نظرية**، د، ب، ن، دار الرياحين للنشر والتوزيع، 2019، ص 61.

بحقوقهم السياسية وأهمية ممارستها. وبذلك، يصبح المواطن فاعلًا ومتفاعلًا في العملية السياسية، يتأثر بها ويؤثر فيها، مما يجعل من ترسيخ ثقافة المشاركة ضرورة لتجذير قيم المواطنة وتعميقها في المجتمع.[1]

كما تُعد **حرية الرأي والتعبير** من أبرز العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، إذ تُشكل أساسًا جوهريًا لتمكين المواطن من الانخراط الفعّال في الحياة العامة. وقد نصت المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة"، وهو حق مطلق لا يجوز تقييده أو إخضاعه لأي اعتبارات أو واجبات. غير أن ممارسة هذا الحق في التعبير عن الرأي تخضع، وفقًا لنفس العهد، لقيود محددة تفرضها الضرورة، وذلك بهدف حماية حقوق الآخرين، أو الحفاظ على الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة.

ورغم وضوح هذا الإطار الدولي، فإن العديد من الدساتير الوطنية تكتفي بالنص على حرّية التعبير بصيغ عامة ومجردة، دون تفصيل دقيق يحدد نطاق هذه الحرية أو القيود المشروعة عليها. بل إن بعض الدساتير تُخضع هذا الحق لتنظيم قانوني فضفاض، باستخدام عبارات مثل "في حدود القانون"، أو "وفقًا لما يحدّده القانون"، مما يفتح المجال لتأويلات واسعة قد تُفرغ الحق من مضمونه. وتكمن الخطورة في التوسّع غير المنضبط لتفسير مفاهيم مثل الأمن العام أو الآداب العامة، حيث تُستخدم أحيانًا لتقييد حرية التعبير بشكل يتماشى مع توجهات النظام السياسي، لا مع المعايير الحقوقية الدولية. وهو ما يُضعف من

قدرة المواطنين على ممارسة دورهم السياسي بحرية، ويُقيد إمكانيات التعبير والنقد والمساءلة.[2]

إذن يتّضح من ذلك أن **حرّية الرأي والتعبير تُعد عاملًا حاسمًا في تعزيز المشاركة السياسية**، إذ أن تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم بحرية يُسهم في انخراطهم الفعّال في الحياة السياسية. غير أن هذا الحق، رغم تضمينه في العديد من الدساتير، غالبًا ما يبقى نظريًا دون ترجمة فعلية على أرض الواقع، مما يُفرغه من مضمونه ويُضعف أثره. فغياب التطبيق العملي لهذا الحقّ يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في جدوى المشاركة، ويُفضي إلى عزوفهم عن الانخراط في المجال السياسي، الأمر الذي يُشكل عائقًا أمام بناء ثقافة سياسية قائمة على التفاعل والمساءلة.

[1] – م م رسل رؤوف إرحيم، " المشاركة السياسية الفاعلة والعوامل المؤثرة فيها"، **المجلة السياسية الدولية**، ملحق العدد 58، 2025، ص 373.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 374.

كما يُعدّ **السلوك السياسي للفرد** من العوامل المؤثرة في مستوى المشاركة السياسية، إذ يُعبّر عن أنماط التفاعل والعلاقات بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، ويشمل الوسائل المختلفة التي يعتمدها الفرد في الاتصال السياسي. ويُنظر إلى هذا السلوك باعتباره ظاهرة اجتماعية جماعية، لا مجرد توجهات فردية منعزلة، حيث تعبّر القوى السياسية، سواء كانت فردية أو جماعية، عن نفسها من خلال أفعال إنسانية ناتجة عن منظومة ثقافية تتكوّن من مواقف ودوافع وسلوكيات متجذّرة. وينعكس هذا السلوك بشكل مباشر في الممارسة الانتخابية، حيث يُعد التصويت أحد أبرز تجلياته. ومن خلال تحليل سلوك التصويت، يمكن فهم طبيعة السلوك السياسي للفرد، إذ أن المشاركة في الانتخابات تُعد مؤشرًا على المواطنة النشطة والانخراط الفعّال في الحياة السياسية.[1]

2- العوامل الاجتماعية

تُعد **التنشئة الاجتماعية** عاملًا جوهريًا في تشكيل أنماط ومستويات المشاركة السياسية داخل المجتمع، إذ يتأثر الفرد بشكل كبير بنمط التربية التي يتلقاها خلال مراحل تكوينه الأولى، سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو ضمن محيطه الاجتماعي الأوسع. ومن هذا المنطلق، تُعتبر التنشئة السياسية عملية تفاعل إنساني مركّبة، تُسهم في بناء الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه الانخراط في العمل السياسي، وذلك من خلال تزويده بقدر من الثقافة السياسية التي تؤهله لفهم الواقع السياسي والتفاعل معه.

وفي السياق ذاته، يمكن أن تلعب **العلاقات العشائرية والقرابية** دورًا محفّزًا للمشاركة السياسية، حيث يُعد الانتماء القبلي أو العائلي دافعًا رئيسيًا للتصويت، خاصة عندما يترشح أحد أفراد القبيلة أو الأقارب، مما يُعزز منطق العصبية في العملية الانتخابية. وقد أكدت دراسة للدكتور "عبد العزيز خزاعلة" بعنوان "المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن: دراسة تحليلية لرأي النخبة" أن للعلاقات القرابية والعشائرية تأثيرًا ملموسًا في تحديد أنماط المشاركة السياسية، لا سيما في السياقات التي يغلب فيها الطابع التقليدي على الممارسة الديمقراطية.[2]

[1]– ابتسام حاتم علوان و الأميرة فاضل زروقي ، " السلوك السياسي للحزب الديمقراطي الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد خاص أفريل، 2022، ص 124-125.

[2] – محمد دلاسي، مصعب جعفورة، " سوسيولوجيا المشاركة السياسية (دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 26، سبتمبر 2017، ص 35.

وتُسهم **التنشئة الاجتماعية– السياسية** في دعم النسق السياسي وإضفاء طابع ديمقراطي عليه، من خلال تعزيز شرعية القرارات السياسية وترسيخ ثقافة الحوار بدل اللجوء إلى العنف، وذلك بفضل تنمية الوعي السياسي لدى الأفراد. فاستقرار النظام السياسي يُعد شرطًا أساسيًا لتمكين المشاركة الفعّالة، وهو ما تحققه التنشئة عبر بناء إدراك سياسي وثقافة مدنية لدى المواطن. وتتمثل الوظيفة الجوهرية للتنشئة الاجتماعية في تشكيل الاتجاهات المعرفية والسلوكية للفرد تجاه الشأن العام، حيث تؤثر في ميوله السياسية، فتدفعه إما نحو الانخراط والمشاركة، أو نحو العزوف والانكفاء، بحسب طبيعة القيم والمضامين التي يتلقاها خلال مراحل التنشئة[1].

تلعب **التنشئة السياسية** دورًا محوريًا في تحديد مستويات المشاركة السياسية داخل المجتمع، إذ تُعد عملية أساسية في تأهيل الفرد ليصبح قادرًا على التفاعل الإيجابي مع محيطه الاجتماعي، وبناء علاقات فعّالة ضمن النسق العام. فالتنشئة لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة، بل تبدأ منذ ولادة الإنسان وتستمر معه طوال حياته، حيث تُشكّل الإطار الذي من خلاله يمارس الفرد حياته اليومية، ويُعبّر عن فاعليته السياسية ودوره في المجتمع.

وفي هذا السياق، يُعرّف الدكتور "صادق الأسود" التنشئة الاجتماعية– السياسية بأنها "العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي، والتي تحدد مداركه السياسية وردود أفعاله تجاه الظواهر السياسية"، مشيرًا إلى أنها تنطوي على فهم شامل للوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيش فيه الفرد، وتأثير هذا الوسط على مواقفه وقيمه السياسية. ومن هنا، تُعد التنشئة السياسية أداة أساسية في بناء الوعي السياسي، وتوجيه السلوك السياسي للفرد، سواء نحو المشاركة أو العزوف عن العمل السياسي.

كما يُعد **البُعد الديني** من العوامل المؤثرة في تشكيل المشهد السياسي عمومًا، وفي تعزيز أو تقييد المشاركة السياسية على وجه الخصوص، لا سيما في السياقات العربية التي يحتل فيها الدين مكانة مركزية في الحياة العامة. ففي العديد من هذه الدول، تلتزم الأغلبية المسلمة بتوجيهات المرجعيات الدينية، على اختلاف مذاهبها وتوجهاتها، والتي غالبًا ما تضطلع بدور فاعل في توجيه الرأي العام وتحديد المواقف السياسية. ويُسجَّل لعلماء الدين تأثير ملموس في الحياة السياسية، سواء

[1] – ناظم نواف إبراهيم، عبد السلام حسن نور، " أهداف ووظائف التنشئة الاجتماعية والسياسية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد خاص أفريل، 2022، ص 10.

من خلال خطاباتهم أو مواقفهم، إذ يمتلكون قدرة كبيرة على التأثير في الجماهير، وتوجيه سلوكهم السياسي، بما يعكس التداخل القوي بين الدين والسياسة في هذه المجتمعات.[1]

3- العوامل الاقتصادية

إن **العوامل الاقتصادية** من المحدّدات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في مستويات المشاركة السياسية لدى الأفراد والجماعات، إذ أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة يُسهم في تعزيز الانخراط السياسي. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الثروة والتصنيع من جهة، والمشاركة السياسية من جهة أخرى. فقد بيّن "سيمور ليبست" في دراسته أن ارتفاع معدلات التصنيع في المجتمعات الديمقراطية يرتبط بزيادة المشاركة السياسية، على خلاف المجتمعات السلطوية التي تشهد مستويات أقل من الانخراط السياسي[2].

وبذلك يُعد **الدخل الفردي** أحد أبرز المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المشاركة، حيث ترتفع معدلات المشاركة السياسية مع ارتفاع مستويات الدخل، وتنخفض عند تدنيها. ويُفسَّر ذلك بأن زيادة الدخل تمنح الفرد وقتًا أكبر، وتُتيح له فرصًا أوسع للحصول على المعلومات السياسية، مما يُعزز من وعيه وخبرته، ويُهيّئه للمساهمة الفاعلة في الحياة السياسية.

تُعد **الأزمات الاقتصادية** من أبرز العوامل التي تؤثر سلبًا على معدّلات المشاركة السياسية، إذ أن تفاقم الأوضاع الاقتصادية يُضعف قدرة الأفراد على الانخراط في الشأن العام. فقد شهدت بعض الدول، خاصة خلال عقد الثمانينات، أزمة مديونية خانقة نتيجة تراكم الديون الخارجية والداخلية، مما أدخلها في دوامة من الضغوط الاقتصادية والسياسية، وأجبرها على التخلي عن سياساتها التنموية، لا سيما في جوانبها الاجتماعية. وقد أفرز هذا الوضع سلسلة من الأزمات المركّبة، جعلت تلك الدول تدور في حلقة مفرغة من الاختلالات دون القدرة على الخروج منها.

وفي السياق ذاته، تُعد **أزمة البطالة** من التحدّيات المتفاقمة، حيث تشهد معدلاتها ارتفاعًا مستمرًا، ما لم تُتخذ سياسات فعّالة للحدّ منها، وهو ما يُنذر بانعكاسات خطيرة على الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي. كما أن **الفقر** لا يقتصر على الحرمان من السلع والخدمات، بل يمتد ليشمل غياب القدرة على الاختيار الحرّ والمشاركة في الحياة العامة، مما يُضعف من قدرة الأفراد على

[1] - م م رسل رؤوف إرحيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 371، 372.
[2] - ثروت مكي، **الإعلام والسياسة – وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**. ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص 93-94.

ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. وبالتالي، فإن قياس الفقر يجب أن يشمل مؤشرات متعددة، منها التعليم، الصحة، والمشاركة السياسية، باعتبارها مكونات أساسية للتمتع بالمواطنة الكاملة.[1]

4- العامل الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي

تلعب **وسائل الإعلام التقليدية** كالإذاعة، والصحف، والتلفزيون إلى جانب **شبكات التواصل الاجتماعي** دورًا متزايدًا في تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ الممارسة الديمقراطية، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل العلاقة بين المواطن والفضاء العام. فقد أصبح الإعلام الرقمي وسيلة فعالة للتعبئة السياسية، ونشر الوعي، وتحفيز الأفراد على الانخراط في الشأن العام، مما جعله أداة مركزية في تكوين الاتجاهات السياسية وتوجيه السلوك الانتخابي، لا سيما لدى فئات الشباب.

وفي هذا السياق، يُمكن اعتبار الإعلام، سواء التقليدي أو الرقمي، عنصرًا مزدوج التأثير؛ فمن جهة، يُسهم في ترسيخ الديمقراطية من خلال توسيع دائرة المشاركة، ومن جهة أخرى، قد يُستخدم لتضييقها أو توجيهها بشكل يخدم مصالح معينة، خاصة إذا غابت عنه المهنية والحياد. كما أن الإعلام يُعد امتدادًا لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة، في بناء الوعي السياسي، وتحفيز المشاركة الفعالة في الانتخابات، وتشكيل الرأي العام.

وتُظهر الدراسات أن الإعلام الرقمي، من خلال منصات التواصل، قادر على استقطاب شرائح واسعة من المجتمع، بما فيها الفئات المُهمّشة أو الصامتة سياسيًا، وتحويلها إلى فاعلين في الحياة السياسية. كما يُمكن أن يُستخدم كأداة للتأثير في صنع القرار، أو كمنبر للمعارضة السياسية، مما يُعزز من دينامية المجال العام، ويُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، سواء عبر المشاركة أو المقاطعة أو الضغط السياسي.[2]

تُعرَّف **مواقع التواصل الاجتماعي** بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تتيح للمستخدمين إنشاء صفحات شخصية، والتفاعل ضمن فضاء اجتماعي رقمي مع أفراد يتشاركون الاهتمامات والهويات، مما يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا العامة. وقد أدرك السياسيون والمسؤولون أهمية هذه المنصات، فباتوا يستخدمونها بشكل مكثف للتواصل مع الجماهير، وتوجيههم نحو تبني مواقف وسلوكيات معينة، خاصة في المجالات المرتبطة بالانتخابات، التشريعات، وصناعة القرار.

[1] – م م رسل رؤوف إرحيم، مرجع سابق الذكر ، ص 373.
[2] – دلاسي محمد، مصعب جعفورة، مرجع سابق الذكر، ص 37.

وتُؤدي هذه الوسائل دورًا وسيطًا بين الفاعلين السياسيين والجمهور، كما تُسهم في بناء جسور التواصل بين السياسيين أنفسهم. ومن خلال هذا الفضاء الرقمي، تُتاح لهم فرصة واسعة للتأثير في الرأي العام، وكسب التأييد الشعبي، لا سيما في ظل محدودية الاتصال المباشر بين الناخبين والمرشحين، حيث تُصبح مواقع التواصل المصدر الأساسي الذي يتعرف من خلاله المواطنون على الشخصيات السياسية ومواقفهم[1].

المبحث الثالث: علاقة الأحزاب والمشاركة السياسية بالديمقراطية

تعتبر الأحزاب والمشاركة السياسية من المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية، حيث أنه لا نجد ديمقراطية بدون أحزاب سياسية أو بدون مشاركة سياسية، وباعتبار أن الديمقراطية هي وصف للنظام السياسي وأسلوب ومجموعة من المعايير وجب توفرّها في النظام السياسي حتى يمكن القول عليه أنه نظاما ديمقراطيا، والنظام السياسي عليه التوسيع من دائرة المشاركة السياسية من قبله لأفراد الشعب والتخلص من حكم الفرد أو النخبة حتى يصل بعد ذلك لتطبيق النظام الديمقراطي الفعلي.

المطلب الأول: علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية

أولا–مفهوم الديمقراطية:

يصعب تقديم تعريف دقيق ونهائي للديمقراطية، نظرًا لما يكتنفها من تعقيد وغموض. فهي ليست نموذجًا جامدًا أو صيغة واحدة قابلة للتعميم على جميع المجتمعات، بل هي عملية ديناميكية تتطور باستمرار وفقًا للظروف والسياقات الخاصة بكل شعب وثقافة وطنية. الديمقراطية لا تقوم على مبادئ أيديولوجية ثابتة، بل تتجلى في قيم وممارسات تتغير بتغير الواقع، وتُعاد صياغتها وفقًا لحاجات المجتمعات وتطلعاتها.

وقد أشار بعض المفكرين إلى أن الديمقراطية ليست مفهومًا محددًا بقدر ما هي "مفهوم يتحدى التعريف"، بينما رأى آخرون أنها "نظام سياسي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه". هذا التعدد في الفهم يعكس طبيعة الديمقراطية كعملية غير مكتملة، تتوسع وتتغير باستمرار، ولم تصل بعد إلى غاياتها النهائية. فهي ليست وصفًا لحالة ثابتة، بل مسارًا مستمرًا نحو تحقيق المشاركة والعدالة والحرية[2].

[1] - م م رسل رؤوف إرحيم، مرجع سابق الذكر، ص 376.

[2] - ارنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد.**(ترجمة: حسني زينة)، بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 15.

إن تعريف الديمقراطية لا يمكن أن ينفصل عن السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تنشأ فيها، كما أن أشكالها وتعبيراتها تختلف باختلاف الشعوب والأنظمة. لذلك، فإن أي محاولة لتعريفها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ديناميكيتها، وتعدد مظاهرها، وتفاعلها المستمر مع الواقع المتغير.[1]

إذن هناك عدّة آراء في تعريف الديمقراطية وهي تختلف بحسب طبيعة النظم السياسية، فالديمقراطية هي ذات أصل يوناني مركب من شقيّن، Demo معناها الشعب، وKratos معناها الحكم أو السلطة[2]، ومن هذا فإن مصطلح الديمقراطية يعني حكم الشعب، بمعنى أن الشعب هو صاحب السلطة والسيادة داخل الدولة. وهناك من انتقد التعريف الكلاسيكي للديمقراطية حيث نجد جوزيف شومبيتر "J .Schumpeter" قد طرح البديل في تعريفه للديمقراطية على أنها " نظام يتضمن توزيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية "، وكذلك صاموئيل هنتنغتون انتقد المفهوم الكلاسيكي حيث يرى أن مصطلح الديمقراطية كنظام حكم يعود إلى الفلسفة اليونانية. أما استعمالها الحديث فهو يعود إلى الثورات التي عرفها الغرب في نهاية القرن الثامن عشر، فقد وضع تصور لثلاثة أنواع من التعاريف للديمقراطية كشكل للحكم، نوعان انتقدهما وهما تعريفان كمصدر لسلطة الحكام ثم كهدف أي لمصلحة من يمارس الحكم، أما النوع الثالث والذي سعى إلى تطويره وهو أن الديمقراطية كإجراء، وقد اشترط الارتباط بين الحرية الفردية ووجود الديمقراطية، وبهذا يكون قد ربط بينها وبين مستقبل الحرية في العالم.[3]

يتوقف شكل ونمط الديمقراطية الذي تختاره دولة ما على حساب تاريخها وظروفها، وبالتالي ستختلف الممارسة الديمقراطية من دولة لأخرى، لكن القواسم المشتركة أو معايير الديمقراطية تظل ذات صيغة أكثر عمومية، وتتعلق بمجموعة من الأسس التي لا تقوم أي ديمقراطية حقيقية بدونها،هذه الأسس لا تخرج عن مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضمان احترام الجماعات والتيارات والقوى المتعددة في المجتمع.[4]

---

[1] - رعد ناجي الجدة وآخرون، **حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية**. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2008، ص 92.

[2] - جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي** ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 32.

[3] - صاموئيل هنتنغتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (تر:عبد الوهاب علوب) ، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 64-65.

[4] - عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي،الكتاب الثاني الحراك السياسي وإدارة الصراع** .ط 2، القاهرة: كلية ا لاقتصاد و العلوم السياسية،2006، ص 102-103.

أما "برهان غليون" أن الديمقراطية هي نظام حكم ومؤسسات، فهي تطمح كنظام أن تكون وسيلة يتم من خلالها حلّ مسألة السلطة في المجتمع، كما تقدم حلول لعملية التنمية وتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية[1].

بالنظر إلى تصور برهان غليون، فإن تحقيق الديمقراطية في العالم العربي لا يمكن أن يتم إلا عبر إدخال تغييرات عميقة على البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنظام القائم. فبرأيه، الحرية وحدها لا تكفل تحقيق العدالة، كما أن التخلف الاقتصادي لا يتحول تلقائيًا إلى تنمية، ولا تكفي الحرية لتجاوز حالة الاستلاب نحو بناء الهوية والذاتية. بل إن مظاهر الظلم والتخلف والاستلاب ستظل متجذّرة في النظام طالما استمرت العوامل التي تقوض الحرية وتغتالها [2].

أما"محمد عابد الجابري" يرى أن الديمقراطية كما تُفهم في عصرنا الراهن، ترتبط أساسًا بكيفية ممارسة السلطة، إذ تعكس نمطًا محددًا من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، تقوم على احترام حقوق الإنسان والمواطن، وفي مقدمتها حرية التعبير، وحق اختيار الحكّام ومساءلتهم ومراقبة أدائهم[3].

ثانيا–علاقة الأحزاب بالديمقراطية

تشكل الأحزاب السياسية حجر الأساس في كل مجتمع ديمقراطي، فهي التي تقوم بتجميع مختلف مصالح المواطنين والتعبير عنها من خلال طرحها للسياسات العامة، عن طريق تعزيز إمكانيات المشاركة السياسية الفعالة، إضافة إلى ذلك التشجيع على التنافس الحزبي ومحاولة السيطرة على المؤسسات الحكومية لإيصال صوت الشعب واهتماماتهم.

فجوهر الديمقراطية هو مدى تمكن المواطنين من المشاركة السياسية والاجتماعية وقدرتهم على إيصال انشغالاتهم إلى السلطات العليا في إطار هيئات وتنظيمات سياسية، وهنا تبرز أهمية الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة في النظام الديمقراطي الذي يمنح الفرد الحرية في ممارسة نشاطاته بطرق سلمية، كما تُشكل الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في البناء الديمقراطي الحقيقي، إذ تؤدي دورًا حاسمًا كقنوات وسيطة لتفعيل المشاركة السياسية. ومن هذا المنطلق، يمكن الحديث عن علاقة طردية بين مستوى ترسّخ الديمقراطية وقوة الأحزاب السياسية، فكلما تعمّقت أسس الديمقراطية، تعزّزت مؤسسات المجتمع المدني، وكلما تراجعت الممارسة الديمقراطية، ضعفت هذه المؤسسات وانكمش دورها.

[1] - برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**. الجزائر: دار بوشان، 1990، ص 28.

[2] – برهان غليون، مرجع سابق الذكر، ص 29.

[3] - محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 70.

وبالتالي، فإن العمل على تطوير الأحزاب وتفعيل أدائها لا ينفصل عن جهود ترسيخ الديمقراطية، بل يُعدّ جزءًا جوهريًا منها. ومن هنا، فإن أي تقدم في المنظومة الديمقراطية لا بد أن ينعكس إيجابيًا على البنية الحزبية، ويُسهم في تجديد وظائفها وتعزيز قدرتها على التعبير عن التعددية السياسية والاجتماعية.[1]

كما أن العلاقة الجدلية التي تربط الأحزاب بالديمقراطية وردت في كتابات الفقيه الدستوري "كلسن" حينما أشار على أنه " من الوهم أو النفاق القول أن الديمقراطية توجد بدون أحزاب سياسية، وذلك أن الفرد وحده لا يمكن أن يكون له نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة، فالديمقراطية هي ولا شك دولة الأحزاب"، كما نجد في كتاب **الديمقراطية والأحزاب السياسية ل أستروغورسكي** الذي يعتبر أن الأحزاب جاءت نتيجة للأخذ بالنظام الديمقراطي، كما أنها تساهم في بناء أسس الديمقراطية، فالأحزاب السياسية تشكل مؤشرا قويا وناجحا في تشكيل المؤسسات الديمقراطية حيث تضمن وظيفة التداول على السلطة.[2]

ومن جهة أخرى هناك من يرى بأن الأحزاب السياسية يمكن أن تكون لها مساوئ تؤدي إلى عرقلة المسار الديمقراطي، حيث أنها يمكن أن تكون كأداة لتشويه الديمقراطية والرأي العام.

إذن تبرز العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية من خلال دور الأحزاب في ترسيخ الديمقراطية ومن خلال اعتبار الأحزاب كأداة للتداول السلمي على السلطة، كما أنها يمكن أن تكون كأداة معيقة للديمقراطية، وفيما يلي سيتم عرض هذه التفاصيل.

1- دور الأحزاب في ترسيخ الديمقراطية

يعدّ العمل الحزبي والتعددية السياسية من الركائز الأساسية في مسار التنمية السياسية وتحقيق التحول الديمقراطي الشامل. فالأحزاب لا تؤدي وظائفها في فراغ، بل تنخرط ضمن دينامية سياسية متجددة تتشكل من خلال التفاعلات المجتمعية والمعارك الانتخابية، مما يمنحها دورًا مركزيًا في بناء النظام الديمقراطي. ويمكن تصنيف وظائف الأحزاب ضمن ثلاث مستويات متكاملة:

أ-الأحزاب كمنصات انتخابية

[1] – أسامة الغزالي حرب، "**قضايا التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي : الواقع والطموح ، في النظام العربي...إلى أين**" سلسلة الحوارات العربية ، عمان: منتدى الفكر العربي، 2001، ص 273.

[2] - حدة بولافة، " في العلاقة الجدلية بين الديمقراطية و الأحزاب السياسية"، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية**، عدد 1، 2018، ص 48.

في الأنظمة الديمقراطية التعددية، تبرز الأحزاب كفاعلين رئيسيين في العملية الانتخابية، حيث تضطلع بثلاث وظائف محورية:

- **انتقاء المرشحين** :تُعد هذه الوظيفة من أبرز مظاهر النشاط الحزبي، إذ تقوم الأحزاب بترشيح ممثليها للانتخابات الوطنية والمحلية، وفق آليات تختلف حسب بنيتها التنظيمية. فالأحزاب ذات الهياكل القوية تعتمد إجراءات دقيقة ومؤسسية، بينما تلجأ الأحزاب ذات الطابع الإطاري إلى أساليب غير رسمية تُقرّها القيادة.
- **تعبئة الدعم الانتخابي** :تسعى الأحزاب إلى توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لخوض الانتخابات، من خلال تمويل الحملات، وتنظيم الأنشطة الدعائية، وتعبئة القواعد الشعبية.
- **اختيار القيادات الوطنية** :تُعد هذه الوظيفة مدخلًا أساسيًا للوصول إلى السلطة، حيث تُفرز الانتخابات القيادات التي تمثل الحزب على المستوى الوطني.

كما تُشكل التحالفات والائتلافات الانتخابية سمة بارزة في النظم التعددية، إذ تسعى الأحزاب إلى بناء أغلبية انتخابية وبرلمانية عبر استراتيجيات تتأثر بالاستقطاب السياسي، مما يعزز فرص التقارب بين الأحزاب ذات الخلفيات المتشابهة.

ب- الأحزاب كفضاءات للجدل السياسي

تلعب الأحزاب دورًا حيويًا في تشكيل الإرادة العامة من خلال إثارة النقاشات وتوجيه الرأي العام، سواء داخل قواعدها التنظيمية أو في المؤسسات التشريعية والإعلامية. وتُسهم هذه المجادلات في:

- بلورة مواقف القواعد الحزبية تجاه الخط السياسي.
- مراقبة الأداء الحكومي من خلال التفاعل بين الأغلبية والمعارضة.
- التقاط المطالب المجتمعية، حتى وإن كانت غير مصاغة بدقة، وتحويلها إلى برامج سياسية قابلة للتنفيذ.

وتُستوعب هذه التوقعات المجتمعية عبر الإعداد الإيديولوجي والمذهبي، الذي يمنح المشروع الحزبي شرعية فكرية ويُقدّم إجابات ملموسة على التحديات الاجتماعية، لا سيما في الأحزاب ذات المرجعيات النظرية الواضحة.

ج- الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي

تُعد البرامج الحزبية ومواضيع الحملات الانتخابية وسائل فعالة لنقل الرسائل السياسية إلى مختلف فئات المجتمع، بما يخلق مرجعًا مشتركًا بين الأعضاء والناخبين والمتعاطفين. ومن خلال التركيز على قضايا مثل الحرية، التضامن، وحقوق الإنسان، تُعزز الأحزاب التضامن الأفقي الذي يتجاوز الفوارق الطبقية والجهوية، ويُسهم في بناء التكامل الاجتماعي.

وتُحفّز دينامية الجدل السياسي المواطنين على الانخراط في الحياة العامة، حيث تقبل الأحزاب منطق التنافس الانتخابي، وتُقرّ بشرعية الأغلبية، وتدعو إلى المشاركة الفاعلة في الاقتراع، مما يُكرّس صورة المواطن الحرّ والمسؤول كقاعدة أساسية للبناء الديمقراطي.[1]

وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تضطلع بدور محوري في تأطير السلوك الاحتجاجي للمواطنين، وتوجيه الصراع الاجتماعي ضمن آليات سلمية ومنظمة، باعتبارها من أبرز صمامات الأمان التي تحدّ من نزعات التطرف الفكري والسلوكي. فهي تكرّس ثقافة الاعتراف بالاختلاف وقبول الآخر، من خلال بناء مؤسسات ومنظمات تُعنى بتحقيق المصالح المادية والمعنوية للمواطنين، والدفاع عنها ضمن إطار قانوني ومؤسسي. كما تتميز الأحزاب بقدرتها على إدارة الخلافات عبر وسائل حضارية، تُعزز قيم المجتمع المدني مثل الحوار، التسامح، التعاون، التكافؤ، والتنافس السلمي.

كما تُعدّ الأحزاب السياسية المستقلة ماليًا وإداريًا وتنظيميًا من أهم الفاعلين في ترسيخ الديمقراطية كنظام حكم وممارسة فعلية. فهي تُسهم في بناء أرضية ديمقراطية تستند إلى منظومة قيمية ومؤسساتية وعلاقاتية، ينخرط فيها الفرد والجماعة ضمن تنظيمات واضحة وقواعد محددة، تشكّل إطارًا للمواطنة والحريات وسيادة القانون. وبقدر ما تعبّر الدولة عن مصالح قوى المجتمع المدني وفئاته، وتُفسح المجال أمامها للتعبير عن مطالبها عبر قنوات مؤسسية، بقدر ما تكتسب شرعيتها و تتجذّر في النسيج الاجتماعي.[2]

2- الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات غير الرسمية في الأنظمة الديمقراطية، لما تضطلع به من وظائف محورية تشمل التأطير السياسي، والتجنيد، والتمثيل، والمراقبة. فالحزب الديمقراطي يشكل

[1]– مركز الجبهة الوطنية للدراسات، **قراءة في دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية**، أكتوبر 2022، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/30، https://jabhastudies.com/2022/04/10/

[2]- هايل ودعان الدعجة، **التحول الديمقراطي في الأردن1989-1997**. عمان: دار المكتبة الوطنية، 2005 ، ص 40.

أحد أكثر الفاعلين ارتباطًا ببنية الحكم والدولة الديمقراطية، إذ يكون إما جزءًا من الحكومة أو يشكل حكومة ظل تراقب الأداء السياسي.

وتتجلى علاقة جدلية بين الحكم الرشيد والمجتمع المدني، حيث تُعد الأحزاب السياسية إحدى تجليات هذا الحكم، إلى جانب عناصر أخرى كشرعية السلطة، ونزاهة الانتخابات، وضمان الحقوق السياسية والمدنية. فهذه الأحزاب تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وتشكل محورًا أساسيًا في تعزيز الحكم الجيد، إذ يُعد تفعيل دورها في مواجهة الدولة شرطًا جوهريًا لتحقيق التنمية وترسيخ الديمقراطية.

ويقوم الحكم الرشيد في المجال السياسي على أسس ديمقراطية، تتطلب مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار، وممارسة المتابعة والمساءلة والمحاسبة، بما يضمن التداول السلمي للسلطة. وفي غياب هذا التداول، تصبح آليات المساءلة شكلية لا تؤدي وظيفتها الحقيقية.[1]

- **دور الأحزاب في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد**

لكي تضطلع الأحزاب السياسية بدورها في ترسيخ الحكم الرشيد وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا بد أن تتسم بالخصائص التالية:[2]

- الاستقلالية في القرار والتنظيم
- الديمقراطية الداخلية في التسيير
- الانفتاح على الجمهور وتوسيع العضوية
- التنسيق الفعال مع منظمات المجتمع المدني الأخرى

وتسعى الأحزاب إلى تجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية:

- **التجنيد السياسي** :عبر إعداد القيادات السياسية على مستوى البرلمان والحكومة، وكذلك داخل الهياكل الحزبية.
- **التنشئة السياسية** :من خلال غرس قيم الثقافة المدنية الحديثة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ الشرعية.

[1]– جين سعيد.المقدسيّ المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي: أوراق المؤتمر الذي نظمه تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريدريش إيبرت في بيروت بين 18 و20 أفريل 2004 .**المستقبل العربي**، مجلد 27، عدد 313. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.مارس 2005، ص 60.

[2]– المرجع نفسه، ص 62.

- **المساءلة** :كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي مطالبة المسؤولين بتقديم توضيحات حول استخدام صلاحياتهم، وتحمل المسؤولية عن الفشل أو الغش أو عدم الكفاءة. وتُمارس هذه الوظيفة عبر:
  - ✓ المساءلة التشريعية داخل البرلمان
  - ✓ المساءلة التنفيذية ضمن الحكومات الائتلافية
  - ✓ المساءلة الإعلامية عبر الصحافة الحزبية
  - ✓ المساءلة المحلية من خلال المجالس المنتخبة
- **الشفافية:** وتتمثل في توفير المعلومات في الوقت المناسب، وإتاحة الاطلاع عليها للجميع، بما يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة في السياسات العامة. ويتطلب ذلك إطلاق حرية التعبير والصحافة، خاصة الحزبية منها، لتمكين المواطنين من الرقابة والمساءلة.
- **التنافسية السياسية:**عبر تنظيم الصراع السياسي بشكل سلمي، يضمن الابتعاد عن العنف.
- **توسيع قاعدة المشاركة:** إذ يشكل الحزب قناة اتصال بين المواطنين والسلطة، ويتيح لهم المساهمة في الحياة العامة.
- **إضفاء الشرعية:**من خلال تعزيز الثقة في النظام السياسي.
- **محاربة الفساد:**فالنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتداول السلطة يمنع احتكار النفوذ، ويجعل من هم في السلطة عرضة للمساءلة والمحاسبة.

المطلب الثاني: علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية

تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، كما تعد من أهم المواضيع التي تدخل في التطبيق الديمقراطي لأنظمة الحكم، فهي تعبّر عن توسيع المشاركة السياسية للمواطنين وتمثيلها سياسيا في الحكم.

إن طبيعة النظام القائم هو الذي يحدّد طبيعة المشاركة السياسية ودورها في الحياة السياسية، ومن الواضح أن طبيعة نظام الحكم تؤثر على المشاركة السياسية، فمثلا نظام الحكم المطلق لا يسمح بظهور تيارات معارضة في الرأي العام أي مشاركة سياسية مقيّدة، فهو لا يسمح بالمشاركة السياسية إلا بالقدر الذي تكون فيه ضمن النظام السياسي لمساندته، ودعم قراراته، ففي النظام الديمقراطي

تزدهر المشاركة السياسية وتتوسع ويزداد دورها في الحياة السياسية، والحكم لا يمكن أن يكون ديمقراطيا ما لم تكن فيه المشاركة السياسية حقيقية وفاعلة.[1]

وللمشاركة السياسية أهمية كبيرة في النظام الديمقراطي، حيث يرى "جان جاك روسو" مؤسس الديمقراطية الحديثة ركّز على مراعاة القانون كأداة للحكم في ظل النظام الديمقراطي، بحيث يكون عاما بالمصدر بمعنى مقبول من طرف كل المواطنين، ويكون أيضا عاما بالهدف أي يطبق على كل المواطنين من دون تمييز وبهذا يصبح أداة للحرية والمساواة وليس أداة للهيمنة.

وبحسب "جان جاك روسو" فإن تحقيق المشاركة في شؤون الدولة مرهون بتطوّر الديمقراطية، لأنه في ظلّها لا يكون المجتمع مشكلا من الفردانية المطلقة، بحيث يهتم كل فرد فيه بمؤسسته الخاصة، وإنما يتوسع المكان لمؤسسات جماعية يتشارك فيها الأفراد لأداء عمل مشترك في المجتمع من حيث تكثيف الشعب من اجتماعاته وهي الشروط الأساسية لاستمرار الحكم السليم.[2]

تعدّ المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية كأداة قوية لتعزيز الشرعية، الشفافية والمساءلة في النظام السياسي، فمن خلال توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الحياة السياسية تتحسن جودة النظام السياسي ويتعزّز الاستقرار السياسي والاجتماعي ما يسهم في بناء علاقة قوية بين الدولة والمواطنين.

كما أن المشاركة السياسية تكون شاملة ومستمرّة، بدل أن تعتمد فقط على الانتخابات الدورية، أي تكون مشاركة يومية في القرارات ما يجعل الديمقراطية أكثر حيوية وفاعلية.ففي الأنظمة الديمقراطية يكون للمواطنين فرصة للتعبير عن آرائهم والتأثير على السياسات، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة، كما يكون لها فوائد على المستوى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي من خلال تعزيز المشاركة الشعبية، تحسين جودة السياسات، تحقيق العدالة بين المواطنين، وإسهام المواطنين في الحياة العامة ما يخلق التوازن بين الحوكمة الفعالة والمشاركة الشعبية.[3]

وتعتبر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية نظرا لارتباطها الوثيق بالديمقراطية وشرعية النظام السياسي، كما لها تأثير على طبيعة نشأة الفرد بالإيجاب أو السلب، كما أن تكريس

---

[1]– خيري عبد الرزاق، "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد 35، 2007، ص 144

[2]– محمد علي محمد ، 1987، **أصول الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ج1، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ، 1987، ص 147.

[3] - مالك الحافظ، **الديمقراطية التشاركية: النظرية و التطبيق و التحديات**، د ب، ن، 2022 ، ص ص 16-17

مشاركة سياسية فعالة يتطلب توافر مجموعة من الشروط والآليات كتفعيل دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واحترام مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.[1]

1-المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية

لم يعدّ مفهوم التنمية في السياق المعاصر يُختزل في تنمية قطاع معين على حساب القطاعات الأخرى،أو في منح الأولوية لمجال دون غيره، بل أصبح يُنظر إليها كعملية شاملة ومتكاملة تستهدف تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات المادية والبشرية، وتمتد لتشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي إطار هذا التصور الشمولي، برز الاهتمام المتزايد بالتنمية السياسية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، حيث تُعد المشاركة السياسية إحدى أبرز آلياتها، وتتجلى أهميتها من خلال ارتباطها الوثيق باحترام حقوق الإنسان، إلى درجة التلازم البنيوي بينهما؛ إذ لا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر.

وتُعرَّف المشاركة السياسية بأنها كل نشاط يُعبّر عن انخراط المواطنين في الحياة السياسية ضمن إطار النظام القائم، بهدف التأثير في عملية صنع القرار. وقد عبّر صمويل هنتنغتون عن هذا المفهوم بقوله إن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يمارسه المواطنون العاديون بقصد التأثير في السياسات الحكومية، سواء تم هذا النشاط بشكل فردي أو جماعي، منظم أو عفوي، مستمر أو متقطع، سلمي أو عنيف، شرعي أو غير شرعي، فعال أو محدود التأثير.[2]

تُعد المشاركة السياسية، وفق هذا التصور، مطلبًا جوهريًا لمختلف فئات وتنظيمات المجتمع، باعتبارها آلية للتعبير عن المصالح والتطلعات الجماعية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى توفير قنوات مؤسسية فعّالة تُمكّن المواطنين من الانخراط في الحياة السياسية، بما يعزز شعورهم بالانتماء إلى النظام السياسي، ويُرسّخ قناعتهم بدورهم الفاعل في صياغة القرارات العمومية. فالمواطن، من خلال هذه المشاركة، لا يُعد مجرد مُتلقٍ للسياسات، بل مساهمًا في إنتاجها، خاصة وأن تلك القرارات ستنعكس عليه مباشرة، سواء من حيث التطبيق أو من حيث النتائج المترتبة عنها.

[1] - السعيد ملاح، باية بن جدي، المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي المعوقات والحلول، **مجلة الحوار الفكري**، عدد 14، 2017/12/15، ص 652

[2] - عبد الله نقرش، "إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقاربة نظرية"، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، عدد 3، 2005، ص 518.

تُعد المشاركة السياسية، كما أثبتت التجارب الديمقراطية، خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه في أي نموذج تنموي يسعى إلى ترسيخ الشرعية السياسية وبناء مؤسسات ديمقراطية فعّالة. فهي تُعزز شعور المواطنين بالانتماء الكامل إلى النظام السياسي، وتُكرّس حقهم في المواطنة، مما يدفعهم إلى الإسهام في تماسك المجتمع والانخراط الواعي في مسار التنمية والدفاع عن مكتسباتها.

وعندما تتحول المشاركة السياسية إلى ممارسة مؤسسية راسخة، تُكرّس قانونًا وعُرفًا، فإنها تصبح صمام أمان حقيقي للمسار الديمقراطي، خاصة في ظل تعاقب التوجهات السياسية وتغير موازين القوى. إذ تُجسّد هذه المشاركة مبدأ المساواة في الحقوق السياسية، وتُؤكد أن السيادة الشعبية تظل قائمة مهما كان التيار الحاكم، طالما أن الشعب يُعبّر عن إرادته من خلال التنظيمات والأحزاب التي ينخرط فيها. فكما أن المشاركة الديمقراطية هي التي تُمكّن الحاكم من الوصول إلى السلطة، فإنها أيضًا تتيح للمواطنين سحب تلك الشرعية وفقًا لقواعد اللعبة السياسية المعتمدة داخل المؤسسات الدستورية.

تتجسّد المشاركة السياسية من خلال مجموعة من الأنماط المتعددة، أبرزها: الانخراط في العملية الانتخابية سواء بالترشح أو التصويت أو التعبير عن التأييد أو المعارضة؛ ممارسة الضغط السياسي على السلطة بمختلف الوسائل المشروعة؛ والانضمام إلى التنظيمات السياسية والمساهمة في الأنشطة القانونية ذات الطابع السياسي. وتُعد هذه الأشكال من المشاركة مؤشرات حيوية على مدى انفتاح النظام السياسي، خاصة من حيث الاعتراف بدور المعارضة والسماح لها بالنشاط العلني.

فالوجود الفعّال للمعارضة يُعد معيارًا أساسيًا لقياس مدى ديمقراطية النظام، إذ تُعتبر المعارضة بمثابة حزب الأقلية الأكثر استعدادًا لتولي الحكم في حال فقدان الحكومة لشرعيتها أو إقالتها. ويتركز نشاط المعارضة أساسًا على مخاطبة الناخبين بهدف كسب دعمهم في الاستحقاقات القادمة، أو التأثير في السياسات الحكومية عبر تعبئة الرأي العام.

غير أن فعالية هذه الدينامية السياسية تتطلب توفر عنصر الثقة بين السلطة والمعارضة، وهي ثقة لا تُبنى إلا من خلال التواصل المستمر، وضبط حدود النزاع السياسي، وتجاوز الخلافات بطريقة مؤسسية تضمن الاستقرار وتُسهم في تحقيق التنمية الشاملة.[1]

[1]– حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي–الجزائر نموذجا–"، **مجلة المفكر**، العدد4، ص 100.

كما ترتبط المشاركة السياسية ارتباطًا جوهريًا ببنية النظام الديمقراطي، إذ تُعدّ من أبرز المؤشرات الدالة على حيوية الديمقراطية وفاعليتها. فهي ليست مجرد فعل انتخابي يُمارَس دوريًا، بل تعكس انخراط المواطن في الحياة العامة ضمن إطار شرعي يتيح له التأثير في صناعة القرار وتشكيل السياسات. وتتنوع أشكال هذه المشاركة، مما يستدعي التمييز بين نمطين رئيسيين:

1- المشاركة السياسية التعاقدية:

وهي تلك التي تتم داخل الأطر القانونية والمؤسساتية، وتُجسَّد أساسًا من خلال الانخراط في الانتخابات، الانضمام إلى الأحزاب السياسية، المشاركة في الحملات الانتخابية، متابعة الأحداث السياسية، والمساهمة في النقاش العام عبر وسائل الإعلام. وفقًا لتعريف فيليب برو، فإن هذا النوع من المشاركة يُمارَس بشكل منتظم ويُعدّ تعبيرًا عن المواطنة الفاعلة داخل النظام الديمقراطي، دون أن يتجاوز الحدود المؤسسية أو يهدد استقرار النظام.

2- المشاركة السياسية غير التعاقدية:

تتجلى في أشكال التعبير السياسي الخارجة عن الأطر الرسمية، مثل التظاهرات، الإضرابات، أعمال العصيان المدني، وأحيانًا الأفعال العنيفة. هذا النوع من المشاركة غالبًا ما ينبثق من الفئات المهمشة أو غير الممثلة في النظام السياسي، ويعكس توترًا بين شرعية النظام وواقع التمثيل السياسي. في الأنظمة السلطوية، تُقابل هذه الأشكال بالقمع أو التجريم، بينما في الديمقراطيات التشاركية قد تُفسَّر كآليات ضغط مشروعة لإعادة التوازن السياسي.

ويُلاحظ أن الحدود بين الشكلين ليست دائمًا واضحة، إذ قد يتحول حدث شخصي بسيط – كجنازة أو حادث عرضي – إلى شرارة لحراك سياسي واسع، كما حدث في موجات "الربيع العربي". كما أن بعض الفاعلين السياسيين قد يلجئون إلى وسائل غير قانونية أو غير مؤطرة تنظيميًا للتأثير في الرأي العام، مثل التمويل غير المشروع أو الحملات الإعلامية المضللة، كما أشار إلى ذلك دومينيك شانيولا Chanollaud. Dفي كتابه *Science politique*تشير الدراسات إلى أن نسبة المواطنين المنخرطين فعليًا في وظائف سياسية لا تتجاوز 1% إلى 4%، بينما يشارك حوالي 10% في الحملات الانتخابية، و2% فقط في التظاهرات. أما الانخراط الحزبي فيتراوح بين 20% و40%، في حين أن 50% من المواطنين يتابعون البرامج السياسية عبر وسائل الإعلام دون انخراط مباشر. هذه الأرقام

تعكس تفاوتًا كبيرًا بين الاهتمام السياسي والمشاركة الفعلية، وتُبرز ما يسميه كلود موسيه بـ"الديمقراطية الصامتة"، حيث يكتفي المواطنون بمتابعة الشأن العام دون التدخل فيه.

وفقًا لمنكور أولسونMancur Olson في كتابه *Logique de l'action collective*، فإن عزوف الأفراد عن المشاركة يعود إلى منطق عقلاني مفاده أن الاستفادة من نتائج العمل الجماعي لا تتطلب بالضرورة الانخراط فيه. فالكثيرون يفضلون ترك المبادرة للآخرين، ما لم تُمنح لهم حوافز انتقائية أو تعويضات خاصة. هذا ما يفسر ضعف المشاركة في الأنشطة الجماعية ما لم تكن هناك مكاسب مباشرة.[1]

إذن يمكن التأكيد على أن تحليل العلاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية يكشف عن عمق التداخلات البنيوية والاجتماعية التي تحدّد مدى فاعلية النظام الديمقراطي. إن التمييز الدقيق بين المشاركة التعاقدية المؤسسية والمشاركة الاحتجاجية يعكس حقيقة أن الديمقراطية لا تقتصر على ممارسات شكلية بحتة، بل تتسع لتشمل أشكالًا متنوعة من التعبير والمقاومة السياسية، والتي تلعب دورًا محوريًا في إحداث التوازن بين شرعية النظام واحتياجات المجتمع. كما تسلط الأرقام والبيانات الكمية الضوء على الفجوة القائمة بين الاهتمام السياسي العام ومستويات الانخراط الفعلي، مما يبرز تحديات تمثيل الرأي العام وتفعيل المشاركة الحقيقية. ومن منظور نظري، تعزّز نظرية العمل الجماعي تفسير دوافع المشاركة والعزوف عنها، معتبرة إياها خيارات عقلانية تتأثر بحسابات تكاليف وفوائد المشاركة.

2- المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية

تمثل المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية التشاركية، إذ تُجسد انتقال المواطن من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل في صياغة القرار العمومي وتوجيه السياسات العامة. لم تعد الديمقراطية المعاصرة تكتفي بالتمثيل الانتخابي الدوري، بل باتت تتطلب انخراطًا مستمرًا وواعياً من مختلف الفئات المجتمعية، وخاصة الشباب والنساء، في الحياة السياسية والمؤسساتية. وفي هذا السياق، تبرز المشاركة السياسية كآلية فعالة لتعزيز الشفافية، وتكريس ثقافة الحوار، وضمان التوازن بين السلطة والمجتمع المدني.

[1]– محمد ميمون، " المشاركة السياسية وأثرها على الممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، عدد 1، 2018 ، ص 293.

إن تفعيل هذه الآلية لا يقتصر على التصويت أو الانتماء الحزبي، بل يشمل أشكالًا متعددة من التعبير والمبادرة، كالمشاركة في الاستشارات العمومية، والمنتديات المحلية، والهيئات التشاركية، مما يفتح المجال أمام بناء ديمقراطية أكثر شمولاً وعدالة. ومن خلال هذا التمهيد، نسعى إلى تحليل أبعاد المشاركة السياسية في ظل التحولات الدستورية والمؤسساتية التي عرفتها دول المغرب العربي، مع التركيز على دورها في ترسيخ الديمقراطية التشاركية كخيار استراتيجي للإصلاح السياسي والاجتماعي. وفي سياق البحث عن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية التشاركية والمشاركة السياسية ننتقل هنا إلى مناقشة العلاقة المتشابكة والوظيفية بين متطلبات الحكم الصالح ومفهوم الديمقراطية التشاركية. فالقيمة الحقيقية للمشاركة والتشاور تعتمد بشكل أساسي على وجود حكم صالح يُهيئ بيئة مناسبة لتمكين الخيار التشاركي. ولا يمكن الارتقاء بمستوى العمل التشاركي وتفعيله بصورة فعالة دون اعتماد أسس الحكم الصالح. إذ أن عدداً من المؤسسات والمنظمات المالية، مثل البنك الدولي، تربط بين هذين المفهومين باعتبارهما يعكسان منطقاً ورؤية واحدة.

تتجلى هذه العلاقة في مجموعة من القيم والمبادئ مثل الرقابة السياسية، والمساءلة، وتداول السلطة، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإقرار حق المواطنة، وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التمايز والتنوع في أدوار الفاعلين السياسيين. كل هذه العناصر تكتسب مكانتها ضمن إطار الديمقراطية التشاركية والحكم الصالح على حد سواء.

ولتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم السياسية، يُستلزم تعزيز أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها، من خلال الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وتفعيل دور الأحزاب السياسية بضمان تعددها وتنافسها، إضافة إلى ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني. تُعدُّ هذه الأبعاد من أبرز مقومات الحكم الصالح، مما يدل على أن الديمقراطية التشاركية تُسهم بشكل مباشر في تحقيق صلاح الحكم من خلال تفعيل مشاركة سياسية حقيقية وفعالة[1]

[1]– عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**. ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2017، ص 80، 81.

ومن التعريفات لمفهوم الديمقراطية التشاركية هي أنها "ترتبط أساسا بقدرة المواطنين على التدخل في مسار صنع القرار السياسي وفي مواجهة نظام سياسي تهم بتشجيع اللامبالاة ،وكذا استعادة مكانة مركزية لشخصية المواطن داخل الجهاز السياسي".[1]

هذا التعريف يُسلط الضوء على جوهر الديمقراطية التشاركية باعتبارها نموذجًا سياسيًا يُعيد الاعتبار لدور المواطن في الحياة العامة، ويُقاوم مظاهر التهميش واللاّمبالاة التي قد تُنتجها الأنظمة التقليدية.

ومن التعريفات التي قدمتها بعض المنظمات الدولية لمفهوم الديمقراطية التشاركية، فقد جاء في مؤتمر فينا العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993، على أن الديمقراطية التشاركية هي : "الآلية التي تركز على حرية التعبير للشعب الذي يحدد نظامها لسياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، ويقوم بالمشاركة في كل مظاهر الحياة".[2]

فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أنه لم يكتفي بتحديد الديمقراطية التشاركية كآلية مؤسساتية، بل يربطها جوهريًا بحرّية التعبير وحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وبالعودة إلى أهمية موضوع الديمقراطية التشاركية فنلاحظ أنه قد حظي بالاهتمام الواسع نظراً للدور الفعّال الذي تؤديه في تعزيز عمليات التنمية. وترتبط هذه الديمقراطية بعدة عوامل تلعب دوراً محورياً في تحديد الدوافع التي تدفع الفرد إلى المشاركة أو تمنعه منها، كما تحدد طبيعة ودرجة هذه المشاركة في حال تفاعل الفرد. إذ تؤثر الاتجاهات السياسية، والمتغيرات الاجتماعية، وطبيعة الإطار السياسي بشكل مباشر في شكل المشاركة السياسية للفرد.

تتباين شدة الدوافع لدى الأفراد، فكلما كانت هذه الدوافع أقل تأثيراً، كانت نسبة المشاركة أضعف في مختلف أشكالها، التي تختلف بدورها من حيث متطلبات التحضير والاستعداد. فتتراوح هذه الأشكال بين مجرد الاهتمام بالشؤون السياسية ومتابعة أحداثها وتطوراتها، وصولاً إلى تقلد مناصب صنع القرار داخل مختلف الهيئات والمؤسسات.[3]

---

[1] -Etienne Gagnon**, Penser La Démocratie Participative Aujourd'hui: L'expérience Islandaise**, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Sociologie, Université Du Québec À Montréal,2016, p 45.

[2] - PNUD, **rapport mondial sur le développement humain** : "approfondir la démocratie dans un monde fragmenté". Bruxelles: book université, 2002, p.3

[3] - نبيل دريس، **الديمقراطية التشاركية ومقاربات في المشاركة السياسية**. ط 20، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016 ، ص07 .

خلاصة واستنتاجات

إذن بعد كل ما عرضناه عن الإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب والمشاركة السياسية، وعلاقة كل منهما بالديمقراطية نستنتج النقاط التالية:

-اكتسبت الظاهرة الحزبية أهمية متزايدة في مختلف المجتمعات، حتى أصبحت عنصرًا محوريًا في البناء السياسي، فهي تتيح للفئات الاجتماعية التعبير عن أفكارها ضمن إطار ديمقراطي منظم، من خلال تأسيس أحزاب تعكس التعدد والاختلاف داخل المجتمع. وفي الأنظمة الديمقراطية، تلعب الأحزاب دورًا جوهريًا في كسر احتكار السلطة من قبل النخب، وتوسيع فضاءات المشاركة السياسية، بما يسمح بتداول السلطة ويمنح الناخبين فرصة التأثير في البرامج السياسية، مما يعزز الوعي السياسي ويوسّع هامش الحرية والديمقراطية.

وقد ساهمت عوامل متعددة في نشوء الظاهرة الحزبية، لا سيما في المجتمعات الغربية التي استفادت من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، مكّنتها من إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأسهمت في ترسيخ الممارسة الديمقراطية. في المقابل، ظهرت الأحزاب السياسية في المجتمعات النامية في سياقات متأخرة وتحت وطأة أزمات بنيوية، ما جعل مسارها أكثر تعقيدًا، وأدى إلى تنوع أنماطها واختلاف تصنيفاتها بحسب السياقات السياسية المختلفة.

-أما المشاركة السياسية فهي العملية التي يستطيع من خلالها الفرد أو المواطن أن يساهم في الحياة السياسية لمجتمعه وأن يلعب دورا في تحقيق وصياغة وتطبيق مختلف الأهداف المسطرة للنهوض بالمجتمع لتحقيق الحكم المشاركاتي الديمقراطي.

وبناءً على ذلك، فإن كل من الأحزاب والمشاركة السياسية يُعتبران من الركائز الأساسية لممارسة الديمقراطية، فإذا كانت الأحزاب تمثل جماعات فرعية داخل النظام السياسي وتضطلع بوظائف متعددة تتجاوز في كثير من الأحيان ما تقوم به البُنى السياسية التقليدية، فإن المشاركة السياسية يتمثل دورها المركزي في التأثير على السياسة العامة، وإدارة شؤون المجتمع، وكذلك اختبار القادة السياسيين لأجل الارتقاء بالنظام السياسي إلى أن يكون ديمقراطيا يحقق المصلحة العامة للفرد والمجتمع، وبالتالي يكون كل فرد في المجتمع كفاعل في الحياة السياسية.

بالإضافة إلى علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية التشاركية، إذتُعد المشاركة السياسية من الركائز الجوهرية للديمقراطية التشاركية، إذ تعكس تحوّل دور المواطن من متلقٍ سلبي إلى فاعل نشط يسهم

مباشرة في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات. لم تعد الديمقراطيات الحديثة تقتصر على التمثيل الانتخابي الدوري فقط، بل تطلب مشاركة دائمة وواعية من مختلف شرائح المجتمع، لا سيما الشباب والنساء، في مسارات الحياة السياسية والمؤسساتية. في هذا الإطار، تبرز المشاركة السياسية كأداة فعّالة لتعزيز الشفافية، وترسيخ ثقافة الحوار، وتحقيق التوازن المنشود بين مؤسسات السلطة والمجتمع المدني.

الفصل الثاني

السياق التاريخي والسياسي للأحزاب السياسية في الجزائر وتونس

تمهيد

شهدت منطقة المغرب العربي منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات سياسية عميقة، كان لها بالغ الأثر على بنية الأنظمة الحزبية وموقع الأحزاب السياسية ضمن المشهد العام. فقد مثّلت أحداث 2011، سواء في الجزائر أو تونس، نقطة انعطاف حاسمة أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفتحت المجال أمام إعادة النظر في أدوار الأحزاب، تشريعاتها، ومواقفها من الحراك الشعبي.

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة تطور الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، باعتبارها مرحلة انتقالية اتسمت بالتقلبات، وإعادة التشكل، ومحاولات للتكيف مع مطالب الشعب، خاصة في ظل تصاعد دعوات الإصلاح، والمساءلة، والمشاركة السياسية الفاعلة. وبينما شهدت تونس ثورة شعبية أطاحت بالنظام السابق وفتحت المجال أمام تعددية حزبية غير مسبوقة، عرفت الجزائر حراكًا شعبيًا واسعًا في 2019 أعاد طرح أسئلة جوهرية حول شرعية التمثيل الحزبي، وفعالية المؤسسات السياسية القائمة.

إن فهم السياق التاريخي والسياسي للأحزاب لا يقتصر على رصد التحولات الظرفية، بل يتطلب تحليلًا بنيويًا يراعي العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والدينية التي تؤثر في ديناميكيات العمل الحزبي، ويكشف عن مدى قدرة الأحزاب على التكيف، التجدد، أو الانكفاء في مواجهة تحديات المرحلة.

المبحث الأول: تطور الأحزاب السياسية في الجزائر (2011-2020)

يعتبر موضوع الأحزاب السياسية عموما من بين المواضيع المهمة التي تنصب في صلب النظام السياسي والرهانات السلطوية وهذا ما يجعله موضوع متجددا باستمرار، وهذا ما ينطبق على التجربة الحزبية الجزائرية التي شهدت تقلبات سياسية مع بداية عام 2011.

إذن في هذه المحطة سنتطرق إلى معرفة أهم المتغيرات الداخلية في التحولات السياسية التي أدت إلى عدم استقرار النظام الحزبي في الجزائر، ومعرفة النظام القانوني المنظم للأحزاب السياسية، وكذا التطرق للسياق التاريخي للأحزاب الجزائرية.

المطلب الأول: تأثير الحراك الشعبي على الأحزاب السياسية

شهدت الجزائر كغيرها من الدول العربية احتجاجات في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 ، ما أدى بالسلطة السياسية الجزائرية في الشروع بإصلاحات سياسية التي جاءت في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 2011، وتم إقرارها في جملة من القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب السياسية وغيرها، وهذه الإصلاحات جاءت نتيجة لضغوطات الجبهة الداخلية وتحدّيات البيئة الإقليمية والدولية، وقبل التعرف على تأثير هذه الإصلاحات على الخارطة الحزبية.

يبقى الاعتبار الأساسي هو مراعاة الاحتياجات المادية والمعنوية للمكونات الاجتماعية، إذ يُعد عامل الاستقرار السياسي، الذي يتجلى خلال مراحل الانتقال القانوني من حالة إلى أخرى، مرتبطًا ارتباطًا جوهريًا بمفهوم الشرعية السياسية. وتعني الشرعية هنا توافق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع، إذ لا قيمة للإصلاح إذا أدى إلى تقويض هذه الشرعية أو تراجعها.[1]

وبالعودة إلى الإصلاح السياسية بالجزائر نجد أن أحزاب المعارضة السياسية كانت تدعوا لأجل التغيير والإصلاح السياسي في ظل الأزمة المجتمعية التي كانت تعيشها الجزائر، إضافة إلى سبب الركود الذي ميّز أداء المؤسسات السياسية الرسمية وكذلك الأزمة الاقتصادية، كما دعت كذلك الأحزاب السلطوية للإسراع بالإصلاحات قبل تأزم الأوضاع.

2- **اتجاهات تفسير بوادر الإصلاح السياسي:** لقد ظهر اتجاهين أساسيين لتفسير بوادر الإصلاح السياسي في الجزائر وهي:

[1] – أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص113

الاتجاه الأول: يرجعها إلى عاملين اثنين وهما, الأول هو فشل النظام السياسي في إدارة الأزمات والانشقاقات والخلافات الحاصلة داخله، أما العامل الثاني وهو التغيرات التي مست وطرأت على المجتمع المدني ومختلف تنظيماته.

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن أحزاب المعارضة المنادية بالإصلاح السياسي يعتبر كأفضل حلّ قبل الوصول إلى تأثير القوى الخارجية على الشؤون الداخلية للبلاد وما يؤدي إلى اضطرابات قد ينجم عنها الانقلاب على نظام الحكم، ولذلك فسياسة الإصلاحات تكون كحلّ يضمن أمن واستقرار البلاد.[1]

3- تحدّيات الانقسام الحزبي وتأثيره على مسار الإصلاح السياسي (2011- 2016):

يمثّل الإصلاح السياسي عملية تفاعلية ديناميكية بين السلطة الحاكمة والتيارات السياسية، سواء كانت معارضة أو مشاركة في الحكم، حيث تتأثر الإصلاحات بطبيعة العلاقات بين هذه الأطراف وتوافقها أو اختلافها حول المشروع الإصلاحي. في الجزائر، شهدت الموجة الثانية من الإصلاحات السياسية، التي انطلقت بخطاب رئاسي في 15 أبريل 2011 ووصلت إلى مشروع تعديل الدستور مطلع 2016، استجابت الأحزاب السياسية الجزائرية بشكل ردّ فعل على المبادرات الحكومية، سواء عبر المشاركة أو المعارضة. ومن هذا السياق برز تصنيف ثنائي للأحزاب بناءً على تعاملها مع هذه الإصلاحات.

أولاً: الأحزاب الموالية للسلطة تتمثل الأحزاب الموالية للسلطة في الجزائر أساساً في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، اللذين يشكلان أدوات انتخابية تعتمد عليها السلطة الحاكمة لتمرير مشاريعها السياسية والتشريعية، بما في ذلك قوانين الإصلاح والتعديلات الدستورية. إلى جانب هذين الحزبين، توجد تشكيلات حزبية أخرى صغيرة الحجم ومحدودة التمثيل، مثل حزب تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية. وتُظهر هذه الأحزاب افتقاراً واضحاً لمشروع إصلاحي مستقل، كما أنها تفتقد الانسجام الفكري والأيديولوجي، رغم اتفاقها على دعم السلطة الحاكمة في مختلف توجهاتها. كما تتبنى هذه الأحزاب خطاباً معادياً للثورات العربية، وتلجأ إلى تخوين الأحزاب المعارضة واتهامها بالارتباط بالخارج، مما يدفعها إلى الترويج المستمر للإصلاحات السياسية الرسمية باعتبارها ضمانة لاستمرارية النظام القائم.

ثانياً: أحزاب المعارضة تتسم المعارضة الحزبية في الجزائر بالتنوع الأيديولوجي، إذ تشمل تيارات إسلامية مثل حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، وجبهة العدالة والتنمية؛ إلى جانب

[1] – عمراني كربوسة، سهام زروال، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011". **مجلة المعيار**، عدد 49 ، 2020، ص 693.

تيارات علمانية كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال؛ فضلاً عن أحزاب وسطية مثل حزب جيل جديد وحزب طلائع الحريات، بالإضافة إلى أحزاب حديثة النشأة.

ويُلاحظ على هذه المعارضة غياب الانسجام في المواقف تجاه السلطة، حيث رفض بعضها المشاركة في المشاورات السياسية والدستورية، مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بينما شاركت أخرى في مشاورات 2011 وقاطعت تلك التي جرت عام 2014، مثل حركة مجتمع السلم. أما حزب العمال، فقد شارك في جميع مراحل المشاورات. وفي محاولة لتقديم بديل، طرحت جبهة القوى الاشتراكية عام 2014 "مبادرة الإجماع الوطني" التي استهدفت السلطة والمعارضة معاً، لكنها افتقرت إلى مضمون واضح، ما أدى إلى رفضها من جميع الأطراف وانهيارها المبكر.

ثالثاً: ضعف التوافق وغياب المبادرة يتضح من هذا التصنيف أن الأحزاب السياسية الجزائرية تعاني من غياب التوافق الداخلي، كما تفتقر إلى القدرة على المبادرة السياسية الفاعلة. فهي عاجزة عن تعبئة الجماهير للضغط على السلطة من أجل تبني إصلاحات سياسية نابعة من القاعدة الشعبية، أو حتى فرض مسار تفاوضي يضمن مشاركة مختلف التيارات في صياغة مشروع إصلاحي مشترك.[1]

رابعاً: محاولات بناء قطب معارض موحّد في محاولة لتجاوز هذه الإشكالات، سعت قوى المعارضة إلى تشكيل جبهة موحدة في مواجهة السلطة، حيث أُعلن في أبريل 2014 عن ميلاد تكتلين رئيسيين: الأول هو "التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي"، ويضم حركة مجتمع السلم، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب جيل جديد، وجبهة العدالة والتنمية، إلى جانب شخصيات وطنية مثل أحمد بن بيتور وعلي يحيى عبد النور. أما التكتل الثاني، فقد حمل اسم "قطب القوى من أجل التغيير"، ويتزعمه رئيس الحكومة السابق علي بن فليس، ويضم 13 حزباً دعموه في الانتخابات الرئاسية لعام 2014.

وقد تُوّج هذا الحراك بعقد "الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي" في 1 يونيو 2014، التي هدفت إلى بناء نظام سياسي شرعي وديمقراطي قائم على التعددية، والانتخابات الحرة، والمواطنة، والشفافية، وسيادة القانون. كما اقترحت آليات لتحقيق هذا الانتقال، أبرزها تشكيل حكومة توافقية مؤقتة.

[1]– بن علي لقرع، **التعددية الحزبية في الجزائر" المسار والمخرجات"**، سبتمبر 2019، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/11، نقلا عن موقع: https://caus.org.lb

والدخول في مفاوضات شاملة بين مختلف الأطراف، وإعداد دستور توافقي يمثل جميع مكونات الطيف السياسي.[1]

في ظلّ التعديلات الجديدة لقوانين الإصلاح السياسي تم الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية تزامنا مع دعوة الحكومة إلى إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة، ولزاما مع هذه القرارات تم إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية التي أجريت في شهر ماي 2012، سعى كل من النظام والأحزاب السياسية في هذه المرحلة من بذل جهد كبير في الحملات الانتخابية لضمان نجاح الانتخابات، إلاّ أن الرأي العام مزال لا يبالي بالانتخابات لاعتبارها مجرّد ظاهرة شكلية، خاصة بعد نجاح حزب جبهة التحرير الوطني فيها، وهذه النتيجة تدلّ على أن أحزاب المعارضة لم تستطع كسر الاحتكار والفوز على أحزاب السلطة.

عقب إصدار قانون الأحزاب السياسي الجديد عام 2012، وفي سياق انفتاح سياسي متأثر بمتغيرات الربيع العربي، تم بموجب القانون الجديد الترخيص لعدد كبير من الأحزاب في مدة وجيزة، منها: الحركة الشعبية الجزائرية، وحزب تجمع أمل، وجبهة المستقبل، وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأحزاب الجديدة، تأسس بعضها نتيجة انشقاقات حزبية، وتأسس بعضها الآخر من رحم جمعيات أو لجان مساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. في عام 2014، قام المرشح السابق للانتخابات الرئاسية السيد علي بن فليس بتأسيس حزب طلائع الحريات الذي ضم في صفوفه مجموعة من المناضلين المنشقين عن جبهة التحرير الوطني، ومجموعة من الإطارات السابقة في الدولة، وكذلك مؤيديه في الانتخابات الرئاسية[2]، شهد المشهد الحزبي عملية تكاثر عشوائي للأحزاب السياسية، بلغ عددها أكثر من خمسين حزبًا. هذه الظاهرة تعكس، بحسب العديد من التحليلات، وجود استراتيجية مقصودة تهدف إلى تمييع الحياة السياسية الوطنية، حيث أن التعددية الحزبية المفرطة لم تثمر عن بروز بديل نخبوي قادر على تحدي هيمنة النخب الحاكمة، ولا على تحقيق التداول النخبوي الديمقراطي المطلوب.

---

[1] – التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي، " **مشروع أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي**"،الجزائر، جوان 2014، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/12، نقلا عن موقع:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3990:2014-06-01-20-22-10&catid=94:hoggar&Itemid=36

[2] – بن علي لقرع، مرجع سابق.

علاوة على ذلك، تحولت غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر إلى ما يشبه " أدوات انتخابية" ذات وظيفة انتخابية مؤقتة، حيث تختفي هذه الأحزاب خارج فترات الاستحقاقات الانتخابية، في حين تعيد إنتاج ظاهرة " التوظيف السياسي" الذي يعتمد أساسًا على الموارد المالية، مما يحول عملية استقطاب النخب إلى معادلة مالية بحتة، متجاوزة المؤهلات العلمية والثقافية والفكرية والنفسية. وهذه الممارسات تتم برعاية ضمنية من النظام السياسي القائم، الذي يجد في هذه الطبقة السياسية المعوقة ضمانًا لاستمراريته، إذ تكفل له السيطرة على العملية السياسية وتقويض فرص تكوين بدائل نخبوية حقيقية.

وقد أظهرت التجارب العملية كيف أن بعض الأحزاب التي تم تأسيسها حديثًا عملت على تأييد ولاية رئاسية إضافية قبل إعلان الرئيس نفسه عن رغبته بذلك، مما يعكس ولاءً مفرطًا للنظام وابتعادًا عن الأدوار التقليدية للأحزاب التي يُفترض أن تنشئ مؤسسات حزبية قوية وتؤهل قيادات سياسية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. كما يعكس الواقع الحالي للممارسة السياسية حالة من النفور الشعبي من العمل الحزبي.

من جهة أخرى، يبرز المشهد السياسي آنذاك أزمة بنيوية تواجهها **أحزاب التيار الوطني**، لا سيما حزبا السلطة "جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي"، حيث يشهد كلاهما حالة من الجمود والتدهور التنظيمي تعكس الصراعات والتنافس على السلطة ضمن النخبة الحاكمة، وخاصة في ظل الاستعدادات للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

في المقابل، يعاني **التيار الديمقراطي** من ضعف تأصيله المجتمعي ومحدودية تأثيره، إلى جانب بناء تصوراته السياسية والقيمية على أُسس بعيدة عن الموروث الحضاري الجزائري، وهو ما ينعكس في مواقف تتناقض مع المبادئ الديمقراطية، خصوصًا في رفضه الديمقراطية التي تؤدي إلى وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة، حيث يتجلى ذلك بوضوح في مواقفه من الأزمة السياسية في مصر، والتي تعكس خصومة تاريخية مع التيار الإسلامي.

أما **التيار الإسلامي**، رغم اتساع تمثيله الشعبي، فيواجه أزمة قيادة وانقسامات داخلية عميقة، فقد انقسمت حركة النهضة إلى مجموعات عدة كالإصلاح وجبهة العدالة والتنمية، وخرجت حركة حماس عن وحدتها

لتتفرع إلى جبهات وحركات متعددة، مما أدى إلى تفتيت الصف الإسلامي وتأجيج حمى الزعامات التي تعيق توحيد التيار، وتحد من فرص طرح مرشح موحد للانتخابات الرئاسية القادمة[1].

وبالعودة إلى **أحزاب المعارضة** فقد هيمن عليها طابع الضعف، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانقسامات الداخلية بينها وغياب مشروع متكامل واستراتيجية واضحة للنشاط السياسي. في غالب الأحيان، تقتصر ردود أفعال هذه الأحزاب على مواجهة المبادرات التي تطلقها السلطة الحاكمة، غير قادرة على إفشال قراراتها وسياساتها، مثل التعديل الدستوري لعام 2008، وقانون المالية لعام 2016، واستمرار الرئيس بوتفليقة في ولايتين رئاسيتين إضافيتين. يقتصر دور المعارضة عادة على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، لتختفي بعد ذلك عن المشهد السياسي في أوقات أخرى. وبذلك، نجحت السلطة الحاكمة إلى حد كبير في ترويض العديد من النخب الحزبية، مستخدمة أساليب متعددة منها التهديد والترغيب، حيث تجلت بعض هذه النخب في الانشغال بالمصالح الشخصية، وتورطها في قضايا فساد مالي وسياسي، مما أدى إلى فقدان الأحزاب السياسية لثقة الجمهور.

في كثير من الحالات، شهد المشهد السياسي الجزائري تحوّلاً في دور المعارضة، حيث تحولت من معارضة موجهة نحو السلطة الحاكمة إلى صراعات داخلية حزبية أو معارضة لأحزاب أخرى معارضة للسلطة. برز ذلك جليًا في العديد من الاستحقاقات الانتخابية التي شهدت حركات تصحيحية داخل أحزاب المعارضة، يقودها أفراد يسعون للحصول على المناصب والامتيازات بدعم من السلطة، التي تلجأ إلى خلق الانشقاقات والحركات التصحيحية داخل الأحزاب التي لا تساير توجهات صناع القرار.

وفي نهاية عام 2015، تجلت بوادر هذه الحركات التصحيحية في أحزاب المعارضة، مثل حزب "جيل جديد" المنتمي إلى التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي، وكذلك الانشقاقات التي شهدها حزب العمال المعارض لسياسات الحكومة، حيث أوردت تقارير إعلامية انشقاق 11 نائبًا من صفوف حزب العمال في المجلس الشعبي الوطني، بدعم من كتلة جبهة التحرير الوطني.

ويرجع نجاح السلطة الحاكمة في إضعاف الأحزاب السياسية، لا سيما المعارضة، إلى قدرتها على توظيف أموال الريع البترولي لتجريد التعددية الحزبية من جوهرها، وتحويل المنافسة بين الأحزاب إلى نزاع على حصص محدودة من السلطة في المجالس المحلية والهيئات البرلمانية بغرفتيها. كما استغلت السلطة

---

[1]– محمد دخوش، **الأحزاب في الجزائر...ما تأثيرها على المشهد السياسي!!!** ، جريدة الرائد، 2013/07/22، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/20، نقلا عن موقع: https://elraed.dz/29426

فترات الازدهار المالي لتقييد العمل الحزبي عبر عدم منح التراخيص الإدارية لأحزاب ذات قدرة تنظيمية جماهيرية، رغم استيفائها للشروط القانونية، مثل حركة الوفاء والعدل التي أسسها أحمد طالب الإبراهيمي، والجبهة الديمقراطية بقيادة رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي. وبهذا، تم تعزيز حالة الأحادية السياسية من خلال تحالف رئاسي، بينما تم تدجين الأحزاب وتحويلها إلى أذرع دعم للسلطة أو أدوات لإضفاء الشرعية على قراراتها.[1]

لقد دفع الحرص على احتكار السلطة ومخاوف النخبة الحاكمة من بروز نخب حزبية منافسة إلى اعتماد استراتيجيتين مركزيتين من شأنهما إضعاف الأحزاب السياسية، بعيدًا عن أي نية حقيقية لتعزيز الديمقراطية والتعددية الحزبية. يتمثل المنهج الأول في تفكيك قوى المعارضة وتقوية التيارات الموالية للسلطة. أما المنهج الثاني، فيرتكز على تأسيس شبكات اقتصادية غير رسمية مرتبطة بالفساد، تسعى إلى ترسيخ نفوذها السياسي والاندماج في مؤسسات الدولة لحماية مصالحها الخاصة.[2]

إذن تميزت هذه المرحلة بظهور حركة احتجاجية ودعوات لإصلاحات سياسية دفعت إلى فتح المجال أمام تأسيس أحزاب جديدة، ما عكس محاولة لتجديد المشهد السياسي وتعدد الأصوات. ورغم هذه المحاولات، لا تزال التعددية الحزبية محدودة في تأثيرها، إذ لم تُترجم إلى تنافس سياسي حقيقي أو تداول فعلي للسلطة، بل بقيت في إطار شكلي يعزز الشرعية الدستورية فقط دون التغيير الجوهري في طبيعة النظام. من هنا تبرز الحاجة الملحة لتفعيل التنافسية الحزبية الحقيقية كشرط أساسي للديمقراطية النامية في الجزائر.

المطلب الثاني: الخارطة الحزبية في الجزائر

لم ينصّ التشريع القانوني الجزائري على تصنيف معيّن فيما يخصّ التعددية الحزبية وكذا التعددية السياسية يمينا أو يسارا، غير أن مختلف النشاطات السياسية تمخّض عنها تصنيف خاص بالأحزاب السياسية، فهناك أحزاب سلطوية وأحزاب معارضة، وهذا التقسيم جاء نتيجة هيمنة حزب أو حزبين على السلطة ما ساهم في تكريس استبداد سياسي مدعّم بقوانين مقيّدة لحرية حركة الأحزاب.

ما سنتعرّف عليه في هذا المطلب هو أهم الأحزاب التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية ومختلف الأدوار التي قامت بها:

1- حزب جبهة التحرير الوطني

[1]– بن علي لقرع، مرجع سابق.

[2]- ناجي سفير، **"تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي"** (ترجمة: حسين عمر) في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات ،بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 388.

يعتبر من أكبر الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية، كما يعدّ وريث جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة الجزائرية ضدّ الاحتلال الفرنسي، كما يعتبر مصدر لأغلب قيادات السلطة الجزائرية من رئاسة الجمهورية حتى عضوية الهياكل التنظيمية للحزب، ليصبح هو الحزب الحاكم الوحيد منذ استقلال الجزائر إلى غاية إعلان التعددية السياسية سنة 1989.

لقد تم وصف هذا الحزب بأنه صانع المجد التاريخي للجزائر وصار على هذا الأساس المثال الذي يُحتذى به في العالم الثالث، لكن هذا الحزب قام بالإستولاء على السلطة بدل من قيامه بتوزيع السلطة ومشاركتها مع قوى وفاعلين آخرين وهذا باسم عدم تشتيت الوضع السياسي، وللأسف استمرّ هذا الوضع عقودا قبل أن تبدأ الانتفاضة الشعبية لعام 1988 أين تمّ إعادة النظر في هذه السيطرة الكاملة على السلطة.

قام الأمين العام للحزب السيد عبد الحميد مهري برفض وقف المسار الانتخابي وحثّ على الحوار والأدوات السلمية في حلّ الأزمة بدل المقاربة الأمنية التي انتهجتها السلطة، وانتهى الأمر بتدبير خطة أدت بالإطاحة به ، ما دفع بالسلطة بتأسيس حزب جديد إلى جانب حزب جبهة التحرير كواجهة للحكم ومن هنا تشكل حزب التجمع الوطني الديمقراطي كحزب للسلطة، لقد سيطرا الحزبان على تشكيل الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ سنة 1997 إلى غاية اندلاع الانتفاضة الشعبية أواخر 2018 [1]

في سنة 2004 قام حزب جبهة التحرير الوطني بالتحالف مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم من أجل دعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة دعم مشروع المصالحة الوطنية .

في التعديل الدستوري لسنة 2008 قامت هذه الأحزاب المتحالفة بتقاسم الحقائب الوزارية في الحكومات المتعاقبة من 2004 إلى غاية 2012، وفي يناير 2012 انسحبت حركة مجتمع السلم من التحالف.

في 2014 أعلنت جبهة التحرير الوطني عن تحالف آخر ضمّ كل من التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية أين حضيت هذه الأحزاب بتمثيل برلماني واسع إلى غاية اندلاع ثورة فيفري 2019 أين تم الإطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

في 2019 وبعد الانتفاضة سارعت جبهة التحرير الوطني إلى تجديد قيادتها من خلال الإطاحة بالقيادة السابقة ل معاذ بوشارب وجمال ولد عباس وانتخاب أمين عام جديد وهو محمد جميعي.

[1]– أحمد الصبّاغ، **التجربة الحزبية الجزائرية من الاستقلال إلى الإطاحة ببوتفليقة**. أوراق سياسية 44، الرياض: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص 12،13.

في هذه الفترة عاشت الجبهة فترة صعبة بين فئة تنادي بإقصائها من طاولة الحوار وضرورة حلّها وتطبيق مبدأ العزل السياسي على عناصرها، حيث أن انتفاضة فيفري 2019 جاءت من أجل إسقاط جذري للنظام وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني الذي ظل أكثر من 57 سنة الذراع السياسية للسلطة الحاكمة .[1]

2- حزب التجمع الوطني الديمقراطي

تأسّس هذا الحزب في فبراير 1997 قبل الانتخابات التشريعية التي أجريت ذلك العام، ويعتبر ثاني حزب سياسي قويّ في البلاد ذو مرجعية فكرية تاريخية للحركة الوطنية للأمة، وهو حزب شريك في الحكومة، وقد أسّس قانونه الأساسي على مبادئ وأهداف ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

من أهم الشخصيات المؤثرة في هذا الحزب نجد الأمين العام أحمد أويحي وهو من أحد السياسيين البارزين في البلاد، كما تولى رئاسة الحكومة عدّة مرّات، كما أنه عزّز مكانة الحزب داخل الجهاز الإداري للدولة، ترأس الحكومة من 1996 -1998 ومن 2003-2006 ومن 2008 – 2012 ، تولّى الأمانة العامة للحزب عام 2003 وكان عضوا في التحالف الرئاسي الذي يملك الأغلبية في البرلمان الجزائري.[2] حاليا تمّ القبض عليه وإدخاله للسجن نتيجة أعماله الغير القانونية عقب الانتفاضات الأخيرة هو وغيره من الكبار المسؤولين، كما تمّ تحميله مسؤولية الفساد السياسي والإداري الذي شهدته الجزائر طيلة أكثر من ثلاثة عقود.

3- حركة مجتمع السلم: (حمس)

أسّس هذه الحركة محفوظ نحناح المعروف بالاعتدال في مواقفه السياسية، وفي ديسمبر من عام 1990 أنشئت قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي التي اعتمدت رسميا من قبل الحكومة في أفريل 1991. وبعد دخول الجزائر نظام التعددية السياسية كانت تمثل هذه الحركة القوة الإسلامية الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلا أنها كانت مغايرة للجبهة من حيث الخطاب الذي كان معتدل وعقلاني قريب من الواقع، مرن في تعامله مع الواقع السياسي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك.[3]

وبهدف بناء دولة جزائرية ديمقراطية كانت حركة مجتمع السلم أمام ثلاث خيارات أساسية في كيفية التعامل مع النظام السياسي القائم وهي:

[1] – أحمد الصباغ، نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] – المرجع نفسه، ص 20.

[3] – أحمد الصباغ، المرجع سابق، ص 22.

1- اعتماد إستراتيجية المعارضة الجذرية على طريقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي قد تؤدي إلى المواجهة العنيفة مع النظام، وهي مغامرة مجهولة العواقب قد تؤدي إلى أزمة أمنية تشكل خطرا على مصير الحركة سياسيا واجتماعيا.

2- الهجرة القيادية إلى الخارج، ومحاولة تغيير النظام من وراء البحار، بما أن التغيير من الداخل كان صعبا، ولكن التجربة أثبتت فشلها في حالة حسين آبت أحمد في الجزائر والإخوان المسلمين في سوريا.

3- خيار المشاركة السياسية القائم في عمقه الشرعي والإستراتيجي على قاعدة جلب المصالح وإبعاد الفساد، أو على الواقعية السياسية التي تجعل التعايش مع الأنظمة القائمة سعيا إلى تغييرها أمرا ممكنا وضروريا عند الموازنة بين مواجهتها، وما قد ينجرّ عنه من مخاطر، وبين التعايش السلمي معها من أجل تغييرها تدريجيا.[1]

إذن من بين هذه الخيارات فقد اختارت حركة مجتمع السلم خيار المشاركة السياسية لأنه أقل تكلفة بالمقارنة مع الخيارات الأخرى، وبالتالي انخرطت الحركة في العملية السياسية وتمكنت من الدخول في غمار الانتخابات التشريعية والرئاسية، وكما شاركت في الحكومة بعدد من الوزراء لتحقيق أهدافها.

يرى الشيخ الراحل محفوظ نحناح رئيس الحركة سابقا أن " إستراتيجية المشاركة السياسية هي نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية للأزمة الجزائرية، وهي في نفس الوقت قناعة سياسية وخيار ضروري لحلّ أزمة معقدة، ومن بين أهدافها الحفاظ على استمرارية الدولة وعدم تركها تنهار أمام ضغوط الإرهاب، وتأمر القوى الخارجية بتعاون محلّي، وهي كذلك تفعيل للفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي، وإعطاء صورة حقيقية عن الإسلام، الذي أرادت بعض الأطراف تشويه صورته، من خلال الممارسات السيئة من قتل وذبح وتخريب"[2]، فكانت المشاركة تهدف إلى إبراز قدرة التيار الإسلامي على بلورة الوسائل السلمية والمدنية، وعلى التسيير النظيف، وعلى أنه إذا ما أتيحت له الفرصة بإمكانه أن يطوق الإرهاب، وأن لا يترك له مبررات للوجود.

شاركت الحركة في كل المحطات الانتخابية، وفي الانتخابات الرئاسية 1999 دعم المترشح عبد العزيز بوتفليقة بعد إقصاء رئيسها الشيخ محفوظ نحناح من الترشح، وفي 2003 توفي مؤسسها وانتخب

[1] - نذير مصمودي، **بعد الرصاص....الإسلاميون والأسئلة الساخنة**. الجزائر: دار الشروق للإعلام والنشر، 2010، ص ص 84-85

[2] - محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني**، الجزائر: دار المجد، 2010، ص ص 73،74.

السيد أبو جرة سلطاني رئيسا لها من طرف المؤتمر، كما واصلت الحركة دعمها للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية انتخابات 2009.

في أواخر 2011 أعلنت الحركة عن فكّ ارتباطها بحزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي الذي جمعهم التحالف الرئاسي الداعم للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وانخرطت الحركة في أطار تكتل الجزائر الخضراء بجانب حزبين إسلاميين آخرين هما النهضة والإصلاح.

وعقب الانتخابات التشريعية ماي 2012 قرّرت الانسحاب من الحكومة بضغط من التيار المعارض من الحركة المتمسك بالعمل مع المعارضة، كما شهدت الحركة عدّة انقسامات ومن أشهر الحركات التي انشقّت عنها (جبهة التغيير، حزب حركة تجمع أمل الجزائر، حزب حركة البناء الوطني) غير أنها نجحت في إعادة دمج حزب جبهة التغيير ضمن هيكلها عام 2017.

4- حزب طلائع الحرّيات

تأسّس هذا الحزب في 13 جوان 2015 من طرف القيادي السابق في حزب جبهة التحرير الوطني "علي بن فليس"، يرى أن مشروعه الحزبي يهدف إلى منح البلاد الأمان وتزويد الحزب بطموحات أشرف وأغنى يستحقها، وقد لخصّ أهداف الحزب في ثلاثة عناصر هي (العصرنة السياسية، التجديد الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي.)

إن حداثة هذا الحزب جعلت تنظيمه غير مستقرّ ما يعارض استمراره وانتشاره، وما يجعله يأخذ وقتا طويلا لبناء نفسه، كما أن ارتباط الحزب بشخصية المؤسس يجعله مستقبله مقرونا بمصير رئيسه.[1]

المبحث الثاني: تطور الأحزاب السياسية في تونس (2011-2020)

شهدت تونس منذ اندلاع ثورة في ديسمبر 2010 تحولات جذرية في بنيتها السياسية، من أبرزها الانفتاح غير المسبوق على التعددية الحزبية. فقد انتقلت البلاد من نظام الحزب الواحد أو شبه الواحد إلى نظام التعدد الحزبي، يعكس دينامية سياسية جديدة ومركّبة. هذا الانفجار الحزبي، الذي رافق المرحلة الانتقالية، لم يكن مجرد تعبير عن حرية التعبير والتنظيم، بل مثّل أيضًا تحديًا لبناء نظام سياسي مستقر وقادر على الاستجابة لتطلعات المواطنين في الحرية، العدالة، والمشاركة الفاعلة.

المطلب الأول: تأثير ثورة 2011 على تشكل الأحزاب السياسية

[1]– أحمد الصباغ، مرجع سابق الذكر، ص 35.

شهدت تونس على غرار العالم العربي ثورة هدفها إحداث تغيير جذري على مستوى النظام السياسي وذلك بإسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، الذي يتميز بطبيعته الدكتاتورية التسلطية، حيث سعت تونس إلى بناء نظام سياسي جديد سمته ب "الديمقراطية"، ولهذا طالب الشعب التونسي بالتغيير لأجل تكريس معالم النظام الديمقراطي وتخطي النظام الاستبدادي.

اعتبرت الأحزاب السياسية التونسية القلب النابض للثورة التونسية وحاميها، فالتونسيون يرون أن التعددية التي كانت قبل الثورة كانت تعددية بدون روح أي تعددية شكلية.

ما يهمّنا في هذا البحث هو التعرف على الخارطة الحزبية الجديدة وتأثير الثورة عليها، ومدى تمكن الأحزاب من تجاوز العقبات .

شهدت تونس في عام 2011 انطلاق المنافسة الحزبية التعددية بشكل فعلي، رغم وجود نظام تعددي للأحزاب منذ عام 1987، حيث كان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الحاكم آنذاك، يهيمن على الانتخابات ويقيد المنافسة، خاصة ضد حركة النهضة الإسلامية. في تلك الفترة، أضافت الأحزاب الصغيرة الموجودة مظهراً ديمقراطياً لنظام الحزب الواحد الفعلي. بعد انتفاضات 2011، شهد المشهد السياسي التونسي تأسيس عدد كبير من الأحزاب، مدعومًا بتسهيلات قانونية، ولا سيما غياب عتبة أدنى من الأصوات في نظام التمثيل النسبي، ما سمح بتعددية حزبية كبيرة، إذ يوجد حالياً أكثر من عشرين حزبًا في البرلمان الذي يضم 217 عضواً.

إلا أن هذا التعدد الحزبي الواسع أصبح يشكل تهديداً للديمقراطية في تونس، حيث تهيمن الأحزاب الصغيرة والمجزأة التي تفتقر إلى القدرة على تمثيل قواعدها الانتخابية بفاعلية. على سبيل المثال، تعاني حركة النهضة، التي كانت سابقاً حزبا منظماً وأيديولوجياً واضحاً، من أزمة قيادة داخلية وانقسامات بين مؤيدي إعادة تأسيسها كحزب ديمقراطي إسلامي يجمع بين جذوره الإسلامية وهويته الحديثة. نتيجة لذلك، فقد التونسيون ثقتهم في الأحزاب التي لم تقدم حلولاً حقيقية لمشاكلهم أو تمثيلاً فعالاً، مما دفعهم إلى النزول للشارع للمطالبة بالإنصاف، وهو ما أسفر عن أزمة حزبية تعيق مسار التحول الديمقراطي في البلاد.[1]

لقد طبع المشهد السياسي التونسي قبل الثورة استفراد حزب السلطة الوحيد بمؤسسات الدولة، ومنها البرلمان الذي كان جميع نوابه من الحزب " التجمع الدستوري الديمقراطي" ، حيث أن المعارضة

[1]-Marina Ottaway,Tunisia: **Political Parties and Democracy in Crisis**,Wilson Center ،April 2021 ,https://bit.ly/2TGWXTe

الحقيقية التي تمثلت في التيار الإسلامي ظلت محاصرة طوال فترة حكم الرئيسين بورقيبة وزين العابدين. غير أن الثورة التونسية جاءت لإتاحة الفرصة لجميع التيارات السياسية من أجل المشاركة السياسية وبناء جمهورية تونس على أساس ديمقراطي تشاركي، وساعد على ذلك وعي الشعب التونسي الذي صمم على الحفاظ على ثورته وعدم احتكارها من طرف أي حزب أو قائد سياسي، فأبان الشعب التونسي عن وعي سياسي كبير، كما تم حل الحزب السلطوي السابق وعدم السماح له بالاستمرار في الحقل السياسي التونسي.

بعد ثورة يناير 2011تعددت الأحزاب السياسية في تونس لتصل إلى 200 حزب، شارك 120 منها في الانتخابات التشريعية لسنة 2014، وذلك حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، حيث وصل عشرة منها فقط لقبة البرلمان.[1]في تعددية حزبية متقدمة بالنسبة للكثير من الدول العربية وفي قطع مع نظام الحزب الوحيد ا لذي طبع الساحة السياسية في تونس منذ الاستقلال. وقد أفرزت الانتخابات الحرة الأولى من نوعها في تونس عن بروز تيار الإسلام السياسي،حيث برزت "حركة النهضة" التي كانت محظورة أيام الرئيس السابق بزعامة "راشد الغنوشي" الذي كان مبعدا في الخارج، كما عاد المعارض الرئيسي للرئيس بن علي "منصف المرزوقي" الذي ترأس تونس في مرحلة انتقالية وأسس حزبه "المؤتمر من أجل الديمقراطية"، كما ظهر حزب "حركة نداء تونس" كقوة سياسية في تونس، في هيئة حزبية جديدة ضخت دماء جديدة وحيوية في الوسط السياسي التونسي، رغم التشنجات التي عرفتها الساحة كادت أن تعصف بالثورة التونسية وتعود بها سنوات إلى الوراء.

لقد فازت حركة النهضة الإسلامية بالانتخابات الأولى في تونس بعد الثورة، غير أنها لم تنجح في إنقاذ تونس والقضاء على أسباب الثورة نظرا لعدم تجربتها في الحكم، كما أنسب نجاحها الكاسح في الانتخابات كان نتاج لعدم ثقة الناخب التونسي بباقي الأحزاب ورغبته في تجريب التيار الإسلامي الذي ظل محروما من الحكم منذ تأسيس الجمهورية، كما لا يمكن إنكار القاعدة الشعبية التي يتوفر عليها والمتعاطفين معه، إلاّ أن الأوضاع في مصر وسقوط حكم الإخوان المسلمين فيها،أثر سلبا على الحركة التي تعاملت بذكاء مع الوضع وأفسحت المجال لباقي التيارات السياسية لتقاسم الحكم. فالمشهد السياسي التونسي اليوم يعرف منافسة قوية بين "حركة النهضة" الإسلامية و"نداء تونس" الذي يتهمه البعض بأنه امتداد النظام السابق لتواجد بعض عناصر الحرس القديم للحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي"، دون

[1] – وكالة تونس إفريقيا للأنباء، **المشهد الحزبي في تونس بعد 5سنوات من الثورة تحكمه المصالح وتشقه الصراعات ويفرز توازنا هشا ينبئ باختلال قادم**، تم تصفح المقال يوم: 2015/07/15 . http://www.tap.info.tn/ar

إغفال بعض الأحزاب التي حازت على نسبة من المقاعد البرلمانية "الإتحاد الوطني الحر" و"الجبهة الشعبية".

لقد نجح الشعب التونسي في إشعال الشارع العربي والآن هو يقود ثورته الإصلاحية في هدوء، في ثورة هي الأقل عنفا ودموية في دول الربيع العربي. حيث تتعايش كل التيارات السياسية من أجل بناء دولة ديمقراطية، فالطريق لا يزال طويلا أمام الأحزاب السياسية من أجل التأطير السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن تونس تمشي في الطريق الصحيح دون إغفال انعدام الدعم الخارجي للثورة التونسية من أجل التنمية، بل على العكس فتونس قد تلقت ضربات موجعة من خلال الهجمات الدموية التي أثرت بشكل كبير على السياحة، القطاع الحيوي والمساهم الأول في الاقتصاد التونسي.

المشهد الحزبي الجديد بعد انتفاضة 2011

قامت الثورة التونسية بتغيير جذري للخارطة الحزبية وتبرز الملامح الكبرى لهذا التغيير في التقسيمات التالية:

1- انهيار أحزاب الموالاة:وهي الأحزاب التي راهنت على تحالفها مع نظام " بن علي " من أجل حصولها على امتيازات لأجل البقاء، لكن بعد فرار " بن علي" تعرّضت للانقسام والتخلي عن قياداتها السابقة نظرا لارتباطها بمقومات النظام السابق ما جعلها تواجه أزمات هيكلية ولذلك حاولت بعض الأحزاب تجميع صفوفها من جديد قبل أن تزول نهائيا.

2- الأحزاب الديمقراطية المعترف بها: هي كذلك كان معترف بها في نظام " بن علي" لكنها حافظت على استقلاليتها ولم تصطف وراء السلطة وهذه الأحزاب هي (الحزب الديمقراطي التقدّمي، حركة التجديد، التكتل من أجل العمل والحرّيات) لكن سرعان من انقسمت هذه الأحزاب بعد رحيل " بن علي " بسبب الاختلاف حول المشاركة في الحكومة المؤقتة.

تعتبر الأحزاب التي تم الاعتراف بها قبل الثورة قد وجدت نفسها تخوض في تجربتين مختلفتين، من جهة تجربة الانتقال من المعارضة إلى السلطة بهدف الحفاظ على الطابع الدستوري، ومن جهة أخرى الانخراط في جبهة سياسية واسعة تمكنت من الإطاحة بحكومة انتقالية في أقل من شهرين، وذلك انطلاقا من الشرعية الثورية ، وللأسف سوف تجد هذه الأحزاب نفسها في طريق مسدود ضمن بروز ثورة ناشئة من دون قيادة.

3- الأحزاب المقصاة سابقا: هي تلك الأحزاب التي رفضت السلطة الاعتراف بها ونشاطها ممنوع، وهي أحزاب مختلفة أيديولوجيا، حيث توجد أحزب إسلامية مثل حركة النهضة وماركسية مثل حزب العمال الشيوعي التونسي، وأحزاب ليبرالية مثل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وقد واصلت هذه الأحزاب المعارضة حتى بعد الثورة حيث رفضت التعامل مع حكومة الغنوشي ظنّا منها أنها امتداد لنظام بن علي، وقد تمكنت هذه الأحزاب من تأسيس هيكل موحد هو " مجلس حماية الثورة" لكن للأسف اختلفت أجندة كل طرف منها بسبب اختلاف الأيديولوجيات.[1]

4- الأحزاب الناشئة بعد ثورة 2011 : بعد نجاح الثورة في إسقاط الرئيس السابق "بن علي" تزايد عدد الأحزاب السياسية ما أحدث جدلا في الساحة السياسية حيث هناك من يرى أنها حالة طبيعية نتيجة حرمان دام أكثر من 50 سنة وهناك من تخوّف من هذا العدد الهائل الذي يمكن أن يضعف الساحة السياسية بهذا الكم الهائل من الدكاكين، وتأسيسهم لهذه الأحزاب ظنّا منهم أنه سيتمكنون من تجميع التونسيين وتأطيرهم.[2]

يمكن أن نعتبر أن هذا العدد الكبير من الأحزاب يعكس بوضوح ميل النخبة السياسية في تونس نحو تنظيم النشاط السياسي، وهذا يؤكد أن الاستبداد السياسي لم يتمكن في سياق البيئة التونسية من خلق عقلية جماعية منعزلة عن الشأن العام، إذ أن الانسحاب من المجال السياسي يعني إفراغ الساحة الفكرية قبل الجغرافية من تراث أصيل وعريق، ذلك الذي شكلته وأثرت في حركات الإصلاح .[3]

شهدت تونس اندفاعًا حزبيًا كثيفًا يعكس تنوعًا سياسيًا إيجابيًا، غير أن هذا الزخم ينبغي أن يتجاوز الأجواء الاحتفالية السطحية ليغوص في العمق الثقافي والفكري. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال ثورة جذرية في الفكر السياسي للمتنافسين الحزبيين، بحيث يصبح التعدّد السياسي تنوعًا قائمًا على الحوار والتواصل، ومبنيًا على الاعتراف المتبادل بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية.

يمكن تلخيص عدّة نقاط ميّزت المشهد الحزبي التونسي وهي:

- ضعف الأحزاب وهشاشتها ومرورها بأزمات منعها من القيام بأدوارها.

---

[1]– صلاح الدين الجورشي " **المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة**" من كتاب **ثورة تونس "الأسباب والسياقات والتحديات"**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2012، ص 257.

[2] – المرجع نفسه، ص 258.

[3] – علي الصالح مولى، " المشهد السياسي في تونس بعد جانفي 2011 (تأملات سياقية في الحرية والاستبداد)". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 159.

- بروز ظاهرة الانشقاقات الحزبية والاستقالة التي تعرضت لها هذه الأحزاب (حزب آفاق تونس، نداء تونس، الاتحاد الوطني الحرّ، حزب مشروع تونس، حزب حراك تونس الإرادة) حتى وإن لم تعرف انشقاقات إلا أنها واجهت مشاكل وتحدّيات مثل أحزاب (الجبهة الشعبية، حزب حركة النهضة) .

- سرعة تشكيل الائتلافات والإندماجيات الفوقية بين الأحزاب، من ذلك الاندماج أو الانصهار بين الإتحاد الوطني الحرّ ونداء تونس الأخير.[1]

وبالإضافة إلى هذه المميزات التي ميّزت المشهد الحزبي في تونس، هناك مميّزات ميّزت المرحلة الانتقالية من 2011 إلى 2014 حيث شهدت هذه المرحلة سياسة استقطاب شديد بين العلمانيين والإسلاميين، فقد انتصر حزب النهضة الإسلامي في أول انتخابات ديمقراطية في البلاد وهي انتخابات المجلس التأسيسي، لكن هذا الاستقطاب قد تعرّض لأزمات أدت إلى نهايته وهذا عقب اغتيال اثنين من أبرز الشخصيات السياسية العلمانية وهذا ما أثّر بالسّلب على الانتقال الديمقراطي، وهنا وجدت تونس نفسها أمام خيارين وهما إما التفاوض وإيجاد حلّ وسط أو الفوضى، وبالفعل فقد تمكنت تونس من تجاوز هذه الأزمات فقد نظّمت انتخابات رئاسية وتشريعية كانت ناجحة، كما تبنّت دستور جديد، وتمّ استبدال الحكومة بحكومة تكنوقراط .[2]

المطلب الثاني: خريطة المشهد الحزبي التونسي

عرف المشهد السياسي الحزبي التونسي بعد الثورة انتقالا نوعيا من عهد الرئيس السابق "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" أين ساد نظام الحزب الواحد المهيمن إلى عهد التعددية الحزبية التي لم تشهدها تونس بعد، حيث وصل عدد الأحزاب إلى 127 حزبا، وفي هذا البحث سنتعرف على بعض الأحزاب التي تحظى بتمثيل واسع في مستوى وجود قوائمها في معظم الدوائر الانتخابية ومن هذه الأحزاب نذكر:

1- حركة النهضة:

هي حركة سياسية ذات مرجعية إسلامية، تأسست في 6 يونيو 1981 وكانت تسمى حينها حركة الاتجاه الإسلامي، ثم سميت بحركة النهضة عام 1989 وهذا استجابة لقانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أي كيان سياسي على أساس ديني، وفي عهدي بورقيبة وبن علي شهد قادة الحركة ويلات السجن والنفي

[1] – عبد اللطيف الحناشي، **المشهد الحزبي التونسي : تصدعات سياسية في ظل أزمة اجتماعية واقتصادية**. تقرير عن مصدر الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2018، ص 3.

[2] –Sarah Yerkes and Z. Ben Yahmed, **Tunisia's Political System: From Stagnation to Competition***, Working* **Paper**,Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, March 2019, p 2.

والقمع، وبعد 1 مارس 2014 حصلت الحركة على تأشيرة العمل القانوني بعدما كانت تعمل في السرّ، وبعدها شاركت في انتخابات المجلس التأسيسي لتفوز ب 89 مقعد من أصل 217 مقعد، كما أشرفت على تسيير شؤون الدولة خلال المرحلة الانتقالية من ديسمبر 2011 إلى يناير 2014 في إطار تحالف ثلاثي حاكم (الترويكا) التي جمعت لأول مرة في تاريخ البلاد أحزاب إسلاميين (وزراء النهضة) وأحزاب علمانيين (وزراء من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحرّيات)، لكن سرعان ما خرجت الحركة والمؤتلفون معها من الحكم لمصلحة حكومة تكنوقراط بقيادة "مهدي جمعة" في 27 يناير 2014 وهذا استجابة لشروط الحوار الوطني 5 أكتوبر 2014[1].

تعتبر حركة النهضة من أكثر الأحزاب التونسية تنظيما وكانت ذات خبرة في المجال السياسي حكما ومعارضة، وفي انتخابات أكتوبر 2014 احتلت المركز الثاني بعد أن سلكت منهج قائم على التوافق مع حزب نداء تونس بزعامة الرئيس السابق الباجي قائد السبسي إلاّ أنه كان تحالف ظرفي فقط مع القوى الممثلة في الطبقة الحاكمة وهذا ما مكنها من الحفاظ على مصالحها ومواقعها داخل مؤسسات الدولة من جهة، ومن اختراق هذا الحزب وإضعافه من الداخل من جهة أخرى.

خرجت حركة النهضة من منظومة الحكم بعد 25 جويلية 2021 وبعد إقرار الدستور الجديد في 25 جويلية 2022 وعادت الحركة إلى موقع المعارضة، إلاّ أن شرعيتها القانونية بقيت مضمونة ما مكنها من القيام بتحركات علنية للتعبير عن مواقفها، كانت تحاول معارضة الرئيس قيس السعيد إلاّ أن أغلب القوى السياسية والاجتماعية لم تستجب لها، كما قاطعت الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية ل 17 ديسمبر 2022.[2]

2- حركة نداء تونس:

هي حركة سياسية ليبرالية حديثة النشأة، حصلت على الاعتماد القانوني في مارس 2012، مؤسسها هو "الباجي قائد السبسي" ويعتبر رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة، جمع بين أنصار الحزب الدستوري في عهد الحبيب بورقيبة وبين أتباع التجمع الدستوري المنحلّ، الحزب الحاكم في عهد بن علي، كان لها امتدادا خاصا في صفوف البرجوازية وفي محافظات الساحل التونسي (سوسة، المنستير، والمهدية) .

[1] - أنور الجمعاوي، **الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته**، الدوحة: المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 3.

[2] - فريد بن بلقا سم، **علاقة حركة النهضة بأنظمة الحكم في تونس منذ نشأتها إلى 2022**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/15، نقلا عن الموقع:

https://trendsresearch.org/ar/insight

شهدت حركة نداء تونس خلال الحملة الانتخابية حالات من التشتت والتجاذب وهذا ما يؤثر على حظوظها في المنافسة الانتخابية، حيث شهدت عدّة استقالات بداخلها، وما عاشته من صراع بين الدستوريين واليساريين على مواقع النفوذ، إضافة إلى بروز احتجاجات بسبب استفراد السبسي بالسلطة، وتباين الآراء بين موافق ومعارض لترشح السبسي لرئاسة الجمهورية، كل هذا جعل الحزب مهدّدا بتشتّت وحدته كما تأثّرت سمعته وسط الرأي العام .[1]

لقد تعرّض هذا الحزب لعديد من الانشقاقات بداخله بين 2014 و 2019، وأكبر انشقاق شهده الحزب عام 2016 من خلال انشقاق الأمين العام "محسن مرزوق" على إثر مؤتمر سوسة والحمامات، وهذا الأخير كان مؤسس لحركة نداء تونس حيث انشقّ مع كتلة نيابية كاملة ومجموعة من المناضلين، وقام بتأسيس " مشروع تونس" في 2016، وأما المؤتمر التأسيسي له فكان في جويلية 2016.

كما شهد الحزب انشقاق آخر عام 2018 بسبب وجود نزاعات بين رئيس الحكومة السابق " يوسف الشاهد" وابن الرئيس " حافظ السبسي" ما نتج عنه انسحاب 9 نواب من الحزب.

قامت الحركة بالتحالف مع حركة النهضة وذلك خشية بأن يحكم الحزب لوحده لأنها ستحكم بنسبة فشل تقّرب 80% أي أنها تريد تقاسم الفشل وهذا نتيجة صعوبات المرحلة الانتقالية وما انجرّ عنها من مديونية خانقة والإرهاب والمشاكل التنموية، فكيف لحزب من الأحزاب أن يتمكن من تجاوز كل هذه الصعوبات والمشاكل بمفرده. وهناك من كان يرى أن سبب التحالف يرجع إلى القانون الانتخابي، ففي المرحلة الانتقالية يجب أن يكون القانون الانتخابي مبنيا على إفراز التنوع القائم على التمثيل النسبي ولا مجال لتعديل عتبة 5 % أي ما يساعد على إفراز التنوع الكامل داخل المجتمع، ففي هذه الفترة لا توجد ديمقراطية مستقرّة نتيجة الأزمات التي تمرّ بها البلاد.[2]

وعلى الرغم من التصدعات التي تعيشها حركة النهضة وحركة نداء تونس والتي أثّرت على أدائهما وتماسكهما إلاّ أن الإجماع بينهما كان ضروري لاستقرار تونس، وهذا ما أوضحه الغنوشي في خطابه جانفي 2016 حيث قال " تونس طائر يطير بفضل جناحي النهضة ونداء تونس" وبناء على هذا اختارت تونس تكيل حكومة وحدة وطنية في شكل محدّد من أشكال تقاسم السلطة خاصة بين حزب حركة النهضة وحزب نداء تونس، وبعدها جاء اتفاق قرطاج تتويجا لسلسلة اجتماعات عقدت بين ممثلي هذين

[1] - أنور الجمعاوي، مرجع سابق الذكر، ص 5.

[2] – ياسمين لحواسنية، **الانشقاقات الحزبية في تونس وتداعياتها على الاستقرار السياسي بعد ثورة 2011 –دراسة ميدانية لحركة نداء تونس 2012–2019**، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3، 2023–2024.)، ص 151.

الحزبين منذ أوت 2013 ، ومع إقرار اتفاق قرطاج تمّ توسيع الصيغة لتشمل أحزاب سياسية أخرى منها الأحزاب الأربعة في الحكومة الائتلافية وهي (النهضة، نداء تونس، آفاق تونس، الإتحاد الوطني الحرّ)، وخمسة أحزاب معارضة وهي (مشروع تونس، المبادرة، والجمهوري والمسار، وحركة الشعب) وثلاث مجموعات أهلية (الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ، والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري).[1]

إذن كان الهدف من تشكيل هذه الحكومة هو ترك المجال للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحفاظ على استقرار البلاد والمساهمة في القضاء على الفساد في البلاد وتجاوز مختلف الأزمات والمشاكل التي تعترض البلاد.

وفيما يخصّ برنامج الحركة فقد قامت بصياغة مقترحا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية بمساهمة 200 خبير في بلورته، إلاّ أنه برنامج غير مفصّل فمثلا قام بالتركيز على التنمية الجهوية ومحاولة الارتقاء بالمناطق المهمّشة لكن دون وجود مخططات تسير عليها هذه البرامج.

3- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:

تأسس هذا الحزب عام 2001 على يد منصف المرزوقي، في بداية تأسيسه كان هدفه هو إرساء لأول مرة في تاريخ تونس نظام جمهور يضمن حرية التعبير والتنظيم والتظاهر، وكذلك إقامة انتخابات حرة ونزيهة، كما كان يطالب بإقرار دستور جديد يقرّ الفصل التام بين السلطات الثلاث، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، اعتمد المؤتمر منهجا فكريا ينطلق من الهوية العربية الإسلامية، ومن القيم والأفكار التحرّرية الإنسانية.[2]

بعد أحداث جانفي 2011 اعتبر الحزب أن البلاد قد انقضى عهدها مع بن علي وبالتالي سيكون هناك بديل للرجل ونظامه، ويجب أن تكون النظرة لتونس الغدّ، كما صرّح منصف المرزوقي أن " نهاية الطاغية قد اقتربت " وطالب الشباب بالمزيد من الإصرار والثبات والعزم لكسر كل القيود، والمطلوب من كل مواطن تونسي إزاحة بن علي لأنه هو رأس البلاد ورأس الفساد.[3]

---

[1] – زينب فريح، " النخب التونسية في ظل تحوّلات المشهد السياسي التونسي بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، عدد 02، المجلد 06، جويلية 2021، ص 487.

[2] – دار الحكمة، **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية**، تم تصفح المقال يوم:2025/07/20، نقلا من الموقع https://daralhikma.org/index.php?title

[3] – فتحي معيفي، "دور الأحزاب السياسية في التغيير السياسي –حالة تونس–"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 17، جانفي 2018، ص ص 209–210.

بعد 2011 كان الحزب أحد الأطراف الحاكمة في تحالف الترويكا، وفي سنة 2016 أعلن الحزب اندماجه في حراك تونس الإرادة، هذا القرار الذي رفضه عدد من قيادات المؤتمر وفي 21 جوان قررت العدالة بطلان الاندماج بين الحزبين، وفي 2 يناير 2017 أعلن الحزب في بيان له أن المحكمة الابتدائية بتونس قرّرت ألا تسمع الدعوى في القضية التي قدّمها رافضو الاندماج، ما يدلّ على أن قرار الاندماج سوف يتواصل في حراك تونس الإرادة، وإنهاء الوجود القانوني لحزب المؤتمر.

بالرغم من ذلك واصل سمير بن عمر النشاط باسم الحزب، وتنظيم لقاءات في عدّة أماكن من تونس وخارجها، وفي إطار المشاركة في الانتخابات التشريعية التونسية 2019، انخرط المؤتمر في ماي 2019 في تحالف انتخابي مع ائتلاف الكرامة، ولكن الجهتين أعلنت فك الارتباط بينهما في 27 جوان 2019.[1]

المبحث الثالث: التشريعات المنظمة للأحزاب السياسية

يرى العديد من الباحثين أن الأحزاب السياسية ضرورية في إدارة العملية السياسية وفي تجسيد مبادئ الديمقراطية خاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وهذا مرتبط بما يكفله الدستور ومختلف القوانين التنظيمية من حرّية العمل الحزبي من جهة، وما يلتزم به النظام الحاكم من تجسيد هذه الحرّية على أرض الواقع من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإطار الدستوري و القانوني للعمل الحزبي في الجزائر

شهدت الجزائر إصلاحات سياسية عام 1989 كانت أبرزها إقرار التعددية السياسية من خلال ما تضمنته المادة 40 من دستور 23 فيفري 1989 ما أفضى إلى إنشاء ما يقارب 60 حزبا سياسيا .

يعتبر قانون رقم 89-11 من أهم القوانين الأساسية المتعلقة بالنشاط الحزبي حيث أكد على الحق في التنظيم باعتباره الأصل العام للحق في التعددية الحزبية، إلاّ أن في اختيار أن تبدأ الحياة السياسية بالجمعية بدل الحزب السياسي، واكتفائه بحصر دورها في المشاركة السياسية، هذا وإن دلّ على شيء فإنه يدلّ على عدم استعداد السلطة الحاكمة على الاعتراف بأن أحد أهم أدوار الأحزاب السياسية ألا وهو الوصول إلى السلطة وممارستها. وهو ما يشكل قيدا على أهم الوظائف التقليدية للحزب السياسي.

1- الإطار الدستوري للتعددية الحزبية

شهدت الجزائر عدّة تعديلات دستورية (1996، 2002، 2008، 2016)، وبما أن فترة الدراسة تبدأ من 2011 إذن في هذا البحث سوف نركّز على التعديل الدستوري لسنة 2016 و 2020.

[1] – حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، المرجع السابق.

أولا–التعديل الدستوري لسنة 2016:

إن الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر في 2011 كانت سببا في توجّه الجزائر لتعديل الدستور وذلك استجابة للمطالب الشعبية، تم تعديل الدستور بعد العديد من المشاورات المتعاقبة بداية من 2011، 2012 و 2014، كما سبقته تعديلات مختلفة فيما يخصّ القوانين العضوية الخاصة بالانتخابات والأحزاب السياسية وقانون الجمعيات، وقانون توسيع حظوظ المرأة في المجالس النيابية.

لقد شارك في مشروع تعديل الدستور مختلف التشكيلات السياسية من كفاءات وشخصيات وطنية، وممثلي المجتمع المدني، وهذا ما أعطاه الطابع التوافقي بسبب توسيع دائرة المشاورات، وهذا لم تشهده التعديلات السابقة، وانتهت اللجنة المختصة بإعداد مسودة وتقديمها لرئيس الجمهورية.[1]

قام رئيس الجمهورية باستدعاء البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معا للتصويت على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، وبتاريخ 07 فيفري 2016 صوّت على التعديل (499) نائب ب نعم غالبيتهم عن حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، والثلث الرئاسي، وصوّت نائبين ب لا ، وامتنع عن التصويت ستة عشر نائبا غالبيتهم من حزب العمال.

لقد أقرّ التعديل الدستوري لسنة 2016 حق إنشاء الأحزاب السياسية من خلال المادتين 52 و25 من الدستور المعدل، مما عزز الإطار القانوني للتعددية الحزبية في الجزائر، مع التأكيد على مجموعة من الضوابط والضمانات.

المادة 52: الاعتراف والضمان الدستوري لحق تأسيس الأحزاب

نصت المادة 52 (التي كانت المادة 42 سابقًا) على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"، وهو ما يعكس انتقالًا من مجرد الاعتراف القانوني إلى الالتزام الفعلي بتوفير الضمانات اللازمة لتجسيد هذا الحق .لكن هذا الحق لا يمكن أن يُستخدم للإضرار بالحريات الأساسية أو المساس بالهوية الوطنية، أو وحدة وأمن واستقلال البلاد. كما يُمنع تأسيس الأحزاب على أسس دينية، لغوية، عرقية، جهوية، أو مهنية، ويُحظر أي شكل من أشكال التبعية للجهات الأجنبية أو اللجوء إلى العنف أو الإكراه.

[1]– زهية عيسى، " فعالية التعديلات الدستورية في الجزائر"، **مجلة القانون الدستوري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، عدد خاص، ديسمبر 2023، ص 90.

المادة 25: الحقوق الدستورية الممنوحة للأحزاب المعتمدة

استحدثت المادة 25 لتمنح الأحزاب السياسية المعتمدة، دون تمييز، مجموعة من الحقوق، أبرزها:

- **حرية الرأي والتعبير والاجتماع** :تُعد هذه الحريات أساسًا لتكوين الأحزاب وممارسة نشاطها، وهي ضرورية لضمان التعددية السياسية والنقد البناء، مع تنظيمها قانونيًا لضمان عدم تجاوزها للإطار المشروع.
- **حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية** :يُخصص للأحزاب حيز زمني متناسب مع تمثيلها الوطني، خاصة خلال الحملات الانتخابية. ويخضع هذا التوزيع لمراقبة الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وسلطة ضبط السمعي البصري، وفقًا لقواعد دقيقة تضمن الإنصاف والشفافية، وتحظر الدعاية التجارية أو نشر استطلاعات الرأي قبل الاقتراع.
- **التمويل العمومي عند الاقتضاء** :يُعد التمويل العمومي وسيلة لدعم الأحزاب في أداء دورها السياسي والاجتماعي، ويهدف إلى تعزيز الشفافية ومنع اللجوء إلى مصادر تمويل غير مشروعة. يخضع هذا التمويل للرقابة المالية من المجلس الدستوري.[1]

أكد هذا التعديل هو الآخر على التزام السلطة باعتماد خيار التعددية كمبدأ لا رجعة فيه، فأقرّ حق إنشاء الأحزاب السياسية من خلال المادة 52 ، ولم يكتف المؤسّس بحرصه على الاعتراف القانوني بحق تكوين الأحزاب فقط، بل أضاف عليه عبارة "مضمون" بشكل يؤكد التزامه بتوفير الضمانات الكفيلة بتجسيد هذا الحق.[2]

جاء مضمون المادة 15 منه على أن تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبّر فيه الشعب عن إرادته ومراقبة عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.[3]

من هنا يتبيّن لنا أن دستور 2016 لم يأتي بأي جديد فيعتبر نقلا عن التعديل الدستوري لسنة 2008 و دستور 1996، إلاّ أنه عزّز مكانة المواطن ودوره على المستوى المحلي أين يشارك المواطن بنفسه إلى جانب النواب في رسم السياسيات العامة وتجسيدها محليا.

---

[1]– هشام بن الدراء، عبد الكريم بن عبد الله ، مرجع سابق الذكر، ص ص 16-17.

[2]– أنظر المادة 52 من التعديل الدستوري لسنة 2016، الصادر بموجب القانون 16–01 والمؤرخ في 01 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، صادر في 2016/03/07.

[3]- أنظر المادة 15 من التعديل الدستوري لسنة 2016، المرجع السابق.

كما استحدث هذا الدستور مادة رقم 53 التي تنصّ على استفادة الأحزاب السياسية ودون أي تمييز من مجموعة من الحقوق منها حرّية الرأي والتعبير والاجتماع، وممارسة السلطة على الصعيدين المحلي والوطني من خلال التداول الديمقراطي.

إذن التعديل الدستوري 2016 قد أدخلوا عليه 47 تعديلا، منها تحديد العهدة الرئاسية بعهدتين وكل عهدة بخمس سنوات، وتوسيع صلاحيات رئيس الوزراء وحق المعارضة في فتح نقاشات داخل البرلمان ومكافحة الفساد ومنح مجلس الأمة حقّ تعديل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني، إلى غير ذلك من التعديلات القانونية.

والملاحظ كذلك في هذا التعديل الدستوري أنه زاد من سلطات الرئيس وأصبحت متضخمة أكثر مما كانت عليه، حيث أصبح النظام السياسي أكثر سلطوية، فالعلاقة بين الرئيس والشعب قائمة على الاستبداد أكثر من قيامها على الإقناع، حيث أصبحت سلطة الدولة في أيدي جماعات أو أفراد يهتمون بتحصين مصيرهم من احتمالات اللعبة السياسية.

ثانيا-التعديل الدستوري 2020:

يعدّ حراك 22 فيفري 2019 حراكا أصيلا أين طالب فيه الشعب بضرورة تغيير النظام ورحيل السلطة القائمة آنذاك من أجل تجسيد قطيعة مع ممارسات الماضي التي أدت بالبلاد إلى طريق مسدود.هذا الحراك كان في قمة الوعي والنضج حيث نادى بالتغيير بطريقة حضارية وسلمية وهذا الحراك لم يكن حاسما في مطالبه فيما يخصّ تغيير أو تعديل الدستور، فمطلبه الحالي هو رفض ترشح الرئيس المنتهية ولايته الدستورية إلى عهدة خامسة، ليتطور المطلب لاحقا بتغيير الأوضاع وتأسيس نظام عادل ومستقرّ عن طريق تغيير النظام القائم بتنحية ومحاكمة رموزه.

لقد طرح التعديل الدستوري على الاستفتاء الشعبي في نوفمبر 2020 لاكتساب المزيد من الشرعية خاصة في ظلّ الظروف التي أجريت فيها الانتخابات الرئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019.

حضي مشروع تعديل الدستور بدعم بعض الأحزاب كحزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية، وكذلك حزب حركة البناء الوطني الحزب الإسلامي الذي تحصل رئيسه عبد القادر بن قرينة على المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر 2019، وكذا حزب جبهة المستقبل بزعامة عبد العزيز بلعيد" .

كما لقي مشروع تعديل الدستور الدعم من طرف بعض الأحزاب لقي كذلك المعارضة والرفض من قبل أحزاب أخرى، فمثلا نجد الأحزاب الرافضة للتعديل هي حركة مجتمع السلم وحزبي النهضة

والعدالة والتنمية، إضافة إلى حزب جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وهذا بحجة أن مشروع تعديل الدستور لم يحظى بالنقاش الكاف في قبة البرلمان.[1]

مسّ هذا التعديل كل محتويات الدستور بدءا من الديباجة إلى المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وتنظيم السلطات والفصل بينهما، مؤسسات الرقابة والهيئات الاستشارية، التعديل الدستوري والأحكام الانتقالية. ومن بين التعديلات نذكر:

-أكدت ديباجة الدستور على ضرورة إشراك المواطن والمجتمع المدني بما فيه الجالية الجزائرية بالخارج في تسيير الشؤون العامة للدولة وتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن ومكافحة الفساد بكل أشكاله، وبناء دولة القانون التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينهما واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديمقراطي.

-تميز دستور 2020 بترقية الحقوق الأساسية والحرّيات العامة للمواطن وحمايتها، من خلال المادة 34،

-حيث أضافت في هذا الدستور تعزيز حماية الدولة للمرأة من كل أشكال العنف.

-كما اقتصرت العهدة الرئاسية في هذا التعديل على عهدتين وكل عهدة ب 5 سنوات.

-من إيجابيات التعديل كذلك بخصوص ممارسة رئيس الجمهورية لمهامه في مجال التشريع بأوامر التي ينصب موضوعها على المسائل العاجلة، إجبارية إخطار رئيس الجمهورية للمحكمة الدستورية بشأن دستورية هذه الأوامر التي تفصل في مدى دستوريتها في أجل أقصاه عشرة أيام.

-استحداث مؤسسات رقابية جديدة وترقية هيئة استشارية إلى مؤسسات رقابية.[2]

ومن أهم التعديلات في هذا الدستور نذكر منها:

1-استحداث محكمة دستورية بصلاحيات واسعة:

سعيًا لضمان احترام الدستور، الذي شهد العديد من الانتهاكات خلال عهد الرئيس السابق، نصّ الدستور الجزائري الجديد على إنشاء *محكمة* دستورية لتحلّ محل المجلس الدستوري المنصوص عليه في الدساتير السابقة. وقد منحها المشرّع الدستوري صلاحيات موسّعة، لا تقتصر على مراقبة مدى احترام الدستور، بل تشمل أيضًا تنظيم سير المؤسسات وضبط نشاط السلطات العمومية.

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الطريق نحو الاستفتاء نحو تعديل الدستور الجزائري**، قطر: وحدة الدراسات السياسية، أكتوبر 2020، ص 2.

[2] – زهية عيسى، مرجع سابق الذكر ، ص ص 102-104-105

وقد تميزت هذه المحكمة بتركيبة جديدة تختلف عن سابقتها، إذ تتكون من أربعة أعضاء يُعيّنهم رئيس الجمهورية، من بينهم رئيس المحكمة، بالإضافة إلى عضو واحد تنتخبه المحكمة العليا، وآخر ينتخبه مجلس الدولة من بين أعضائه، إلى جانب ستة أعضاء يُنتخبون بالاقتراع العام من بين أساتذة القانون الدستوري. وتُضفي هذه التركيبة على المحكمة طابعًا أكثر استقلالية واحترافية وتخصصًا، بما يعزز جودة أدائها.

كما تمّ اشتراط توفر خبرة لا تقل عن عشرين سنة في مجال القانون الدستوري للعضوية فيها، ما يعكس توجهًا نحو ترسيخ الكفاءة والخبرة في تشكيل الهيئة. ومن أبرز اختصاصاتها الجديدة الفصل *بقرارات ملزمة* في دستورية المعاهدات والقوانين والأوامر والتنظيمات، خلافًا لما كان معمولًا به سابقًا حين كان المجلس الدستوري يكتفي بإبداء الرأي. كما أُضيف إلى صلاحياتها النظر في النزاعات بين السلطات الدستورية، وتفسير الأحكام الدستورية عبر إبداء الرأي بشأنها.[1]

2-دسترة السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات:

شكّلت العملية الانتخابية في الجزائر خلال العقدين الماضيين أداة مركزية في بناء المؤسسات التمثيلية، غير أنها خضعت لتصورات النظام القائم، الذي عمد إلى توظيفها عبر آليات التزوير، تحت إشراف جهاز بيروقراطي تابع للسلطة التنفيذية. وقد أدى هذا التوظيف إلى نشوء مؤسسات ذات تركيبة هجينة، يغلب عليها حضور رجال المال والأعمال والسياسيين الفاسدين، ما أضعف من مصداقيتها التمثيلية.

وفي محاولة لمعالجة هذا الخلل البنيوي، سعى المشرّع الدستوري من خلال مشروع تعديل الدستور إلى إرساء سلطة وطنية مستقلة للانتخابات، تتولى مهام التحضير والتنظيم والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، بالإضافة إلى عمليات الاستفتاء، وذلك وفق مبادئ الشفافية والحياد[2]. ويهدف هذا الإصلاح إلى القضاء على التزوير، وتمكين المؤسسات التمثيلية من أداء دورها الحقيقي الذي انتُخبت من أجله.

2- تخفيف صلاحيات رئيس الجمهورية: استجابة دستورية لمطالب الحراك

[1]- المواد 185-186-190-191 من الدستور الجزائري الجديد في الجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخة في 2020/12/30.

[2]– المواد 200–203 من المرجع السابق.

شكّل مطلب تقليص السلطات المفرطة لرئيس الجمهورية أحد أبرز شعارات الحراك الشعبي في الجزائر، وتجلى ذلك بوضوح في الهتاف العامي "ماكاش عهدة خامسة"، الذي عبّر عن رفض شعبي لاستمرار الهيمنة الرئاسية، وساهم لاحقًا في التأثير على صياغة المواد الدستورية المتعلقة بإعادة توزيع السلطة التنفيذية ضمن مشروع تعديل الدستور.

وقد خصّص المشرّع الدستوري في الباب الثالث من الدستور الجديد فصلًا مستقلًا لرئيس الجمهورية، أعاد فيه هندسة صلاحياته بهدف الحد من مركزيته المفرطة داخل النسيج المؤسساتي، والحد من الانزلاق نحو السلطوية. ففي حين كان الرئيس في الدستور السابق ملزمًا فقط بحماية الدستور، أصبح بموجب التعديل الجديد ملزمًا بالسهر على احترامه، في إشارة إلى تعزيز الرقابة الدستورية على سلوك السلطة التنفيذية.

كما تم استبدال عبارة "أحكام الدستور" بعبارة "الحدود المثبتة في الدستور"، في محاولة لإبراز الطابع التعاقدي للدستور كمرجعية ملزمة للجميع، بمن فيهم رئيس الجمهورية[1]. وفي استجابة مباشرة لمطلب الحراك، نصّ الدستور الجديد على منع أي شخص من تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من عهدتين، سواء كانتا متتاليتين أو منفصلتين، مع اعتبار العهدة كاملة حتى في حال انقطاعها بسبب الاستقالة أو أي سبب آخر[2]. هذا التعديل يعكس رغبة واضحة في كبح العناد السلطوي الذي مثّل أحد دوافع الحراك الشعبي.

بالإضافة إلى صلاحيات الرئيس في مجال التعيينات داخل مجلس الوزراء، إذ أصبح ملزمًا بالحصول على اقتراح من الوزير الأول أو رئيس الحكومة[3]، ما يعزز الطابع التشاركي في اتخاذ القرار التنفيذي.

ومن جهة أخرى، عالج الدستور الجديد إشكالية استمرار الرئيس في منصبه رغم العجز الصحي، وهي من أبرز مسببات الحراك، من خلال النص على انعقاد المحكمة الدستورية تلقائيًا وبدون أجل في حال تعذّر ممارسة الرئيس لمهامه بسبب مرض خطير ومزمن. وبعد التثبت من الحالة الصحية بالوسائل الملائمة، تقترح المحكمة على البرلمان التصريح بثبوت المانع بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها، بدلًا من اشتراط الإجماع كما كان معمولًا به في المجلس الدستوري سابقًا[4].

[1]- مرجع سابق، ص 84-86.
[2]- المرجع نفسه، المادة 88، فقرة 2.
[3]- المرجع نفسه، المادة 92، فقرة 1، - 3.
[4]- المرجع نفسه، المادة 94، فقرة 1.

هذا التعديل يعكس تحولًا جوهريًا في آليات الرقابة على السلطة التنفيذية، ويؤكد أن الحراك الشعبي لم يكن مجرد احتجاج، بل قوة دافعة لإعادة تشكيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس دستورية أكثر توازنًا.

ومن الإصلاحات التي تعلقت بمشاركة الشباب في الحياة السياسية نظرا لأهمية المشاركة السياسية باعتبارها أسمى وسائل التعبير عن المواطنة وأساساً جوهرياً للديمقراطية، إذ تمثل المؤشر الفعلي لمبدأ سيادة الشعب والتعبير عن إرادته الحقيقية. وتجدر الإشارة إلى أن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان الجزائر، مما يجعل السياسات الموجهة لهذه الفئة ذات أهمية بالغة، إذ تعول عليها الأنظمة السياسية لتولي المسؤوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية.

لاسيما في ظل الحراك الشعبي الأخير الذي أبرز دور الشباب وإرادتهم في إحداث تحولات سياسية واجتماعية عميقة. ومن جانبها، أبدت السلطات نيتها في إشراك هذه الفئة من خلال مبادرات عديدة، أبرزها التعيينات في الوظائف والمناصب العليا. كما قام المؤسس الدستوري بإدراج مواد صريحة في مشروع الدستور تهدف إلى فتح المجال أمام الشباب للمشاركة الفعالة.

تُعد المشاركة السياسية آلية قانونية وسياسية تكفل الحق الدستوري لجميع الأفراد البالغين والعاقلين في المشاركة المنظمة في صناعة القرار السياسي، مع الحرص على تفعيل دور الفرد الإيجابي داخل العملية السياسية.

وعند النظر إلى مستويات المشاركة، خاصة الرغبة في الانتماء للمجموعة، يظهر أن الشباب الجزائري قد عبر عن نيته الفعلية من خلال الحراك الشعبي وطرح آرائه عبر قنوات متعددة مثل مواقع التواصل الاجتماعي. في هذا السياق، تبنى المؤسس الدستوري مبادرات ومقترحات دستورية تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب وحمايتهم من المؤثرات السلبية التي قد تمس حياتهم الاجتماعية.

تنص المادة 72 من مشروع دستور 2020 على أن "تعمل الدولة على ضمان إدماج الفئات العمرية المحرومة وذات الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية"، مما يعكس نية المشرع في مكافحة الإقصاء الاجتماعي ودعم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تثمين رأس المال البشري الذي يُعد ركيزة للثورة العلمية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

أما المادة 73 من مشروع الدستور، فتؤكد على أن "الدولة تسهر على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتحفيز طاقاتهم الإبداعية"، وهو ما يعكس حرص المؤسس الدستوري

على توفير إطار قانوني يضمن تمكين الشباب وتمكينهم في المجالات الثقافية والفكرية والرياضية والإبداعية، مما يفتح الأبواب أمامهم ليكونوا محركاً رئيسياً لإنعاش الحياة الاجتماعية والعلمية والثقافية[1].

نلاحظ من خلال هذه الإصلاحات أن هناك تشجيع من طرف الدولة للشباب على المشاركة في الحياة السياسية، وهو ترجمة فعلية لمطالب الحراك الشعبي، التي تركز على تفعيل صوت الشباب، توسيع دائرة المشاركة، محاربة الاحتكار السياسي، وإزالة أسباب العزوف السياسي لدى الشباب، مما يمكنهم من التأثير في صياغة السياسات العامة بما يتماشى مع طموحات ومتطلبات المجتمع، وخصوصاً فئة الشباب.

إذن من خلال كلّ ما سبق يتضح لنا أن جلّ الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في 2011، من إصلاحات سياسية ودستورية وقانونية، كانت تفتقر لإرادة سياسية واضحة ما يتماشى مع مبادئ الديمقراطية، حيث كانت شكلية ولم تُحدث تغييرات جوهرية على النظام السياسي، حيث بقي استمرار هيمنة السلطة التنفيذية ما يوحي إلى غياب التوازن بين السلطات، إلى غاية تبنّي الإصلاحات جديدة التي جاءت بعد الحراك الشعبي لسنة 2019، حيث شهدت الجزائر إصلاحات سياسية وإدارية ودستورية، حيث سعت الجزائر إلى إحداث تغييرات فعلية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة ما تعرفه الجزائر من تذبذب في هذه القطاعات، حيث كانت هناك رغبة وإرادة سياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، وبناء وترسيخ المسار الديمقراطي .

2-الإطار القانوني للتعددية الحزبية في الجزائر

يعتبر وجود الإطار القانوني مهم لتنظيم التعددية الحزبية والعمل الحزبي أو لفرض قيود على الأحزاب، ولذلك سنتطرق في هذه العنصر إلى مختلف القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية مركزين على القانون العضوي 12-04 ملتزمين بفترة الدراسة.

أ-القانون العضوي رقم 89-11 وتعدّدية الجمعيات ذات الطابع السياسي

يُعتبر هذا القانون الإطار التشريعي الأول الذي كرس مبدأ التعددية السياسية في الجزائر بعد مرحلة الحزب الواحد. فقد سمح بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، رغم أن تعريف "الجمعية" الوارد في المادة 02 من القانون استند إلى معايير فقهية أقرب إلى تعريف الحزب السياسي. ومع ذلك، فإن النظام الحاكم آنذاك أبقى على رغبة ضمنية في التحكم بالمجال السياسي الجديد، حيث أصرّ على تسمية

[1]- المرجع السابق ، المادة 72-73.

التنظيمات "جمعيات" بدل "أحزاب"، مما يعكس محاولة لتقييد نشاطها السياسي وحصره في خدمة السلطة لا منافستها.

يمكن قراءة هذا القانون من ثلاث زوايا:

- **أولاً** :تضييق مجال المعارضة وحصر دورها في التعبير دون المشاركة الفعالة في السلطة.
- **ثانياً** :السماح بوجود جمعيات متعددة الاتجاهات، لكنها تبقى محصورة في أطر محلية أو نيابية دون الوصول إلى السلطة المركزية.
- **ثالثاً** :غياب أحزاب قوية قادرة على المنافسة الحقيقية، إذ تطورت الجمعيات تدريجياً إلى أحزاب لكنها ظلت محدودة التأثير.

ب- القانون رقم 97- 06 وتحديد قواعد اللعبة السياسية

جاء هذا القانون ليعيد تنظيم الحياة السياسية ويضع قواعد أكثر صرامة، ما يعكس رغبة السلطة في ضبط التعددية الحزبية. ورغم أنه اعترف بالأحزاب ككيانات سياسية، إلا أن الأحكام التي تضمنها تكشف عن توجه نحو التحكم في العملية السياسية وحصر دور المعارضة.

أهم القيود التي جاء بها القانون:

- **اعتماد نظام الترخيص بدل التصريح**، مما يمنح السلطة صلاحية انتقائية في قبول أو رفض الأحزاب وفق حجمها الانتخابي وخطورتها.
- **شروط جديدة لإنشاء الأحزاب**، مثل ما نصت عليه المادة 18 بخصوص انعقاد المؤتمر التأسيسي.
- **توسيع صلاحيات الإدارة** في مراقبة نشاط الأحزاب، مع منحها سلطات عقابية صارمة تصل إلى حد الحل[1].

إذن يتضح أن هذه القوانين، رغم تكريسها للتعددية السياسية شكلياً، فإنها في جوهرها حافظت على ميراث الحزب الواحد من خلال وضع قيود قانونية وإجرائية تحد من فعالية الأحزاب وتمنعها من منافسة السلطة المركزية بشكل حقيقي. وهكذا بقيت التعددية في الجزائر محكومة بإطار قانوني يوازن بين الاعتراف بها وبين التحكم في مسارها.

ج-القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية

[1]- نفيسة رزيق، "النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر وتعديلاته المتتالية : تكريس للتعددية أم حفاظ على ميراث الأحادية"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، عدد 2، 2021، ص ص 115-116.

إن ظهور ما يعرف بالربيع العربي والذي أدى إلى إسقاط والإطاحة بعدّة أنظمة عربية كتونس ومصر وليبيا وسوريا، سارعت الجزائر إلى تبني العديد من الإصلاحات لتنظيم الحياة السياسية، فجاء القانون العضوي الجديد المنظم للأحزاب السياسية رقم 12-04 الصادر في 12 يناير 2012الذي رخّص لعدد كبير من الأحزاب السياسية في مدّة وجيزة، إضافة إلى قانون الانتخابات رقم 12-01 وقانون الإعلام 12-05 وذلك سعيا لدعم المشاركة السياسية بكلّ حرّية في الدولة.

رغم ما احتواه القانون الجديد عن رغبة السلطة في تنظيم الحياة السياسية بما يحفظ للجميع حقّه السياسي في العمل، إلا أنه في بعض المواد هناك تقييد لحرّية الأحزاب ومحاولة السلطة التحكم في قواعد اللعبة السياسية.

من أهم الشروط المتعلقة بأهداف الحزب السياسي هو ما ورد في المادة 06 من القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية في عدم جواز لأي حزب سياسي في طور التأسيس أن يختار لنفسه اسما أو رمزا كاملا أو علاقة كاملة مميّزة يملكها حزب أو منظمة وجدا من قبله أو ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها وكان موقفها مخالفين لمصالح الأمة ومبادئ ثورة نوفمبر 1954[1].

نلاحظ أن المشرّع الجزائري في هذه المادة قد فرض شرطا كهدف يتعلق بأن يكون الحزب المراد تأسيسه أن يكون مختلفا عن غيره من الأحزاب السياسية، وفي حالة ما إذا تشابه الحزب في أحد العناصر التي يحملها الحزب في طور التأسيس مع تلك التي يتبناها أو يحملها حزب سياسي آخر وجد قبله فقد يعتبر هذا سببا كافيا لرفض اعتماد الحزب من قبل وزير الداخلية.

ينبغي الإشارة كذلك أن المشرع عندما فرض الاختلاف مع الأحزاب السياسية الأخرى فإن هذا على مستوى الحزب فقط ليس على مستوى الأهداف والمبادئ وبرنامج الحزب وبالتالي هذا القانون سمح بظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية حيث تم اعتماد ما يقارب 30 حزب سياسي جديد.

غير أن المشرع يسعى مرة أخرى لتقليص عدد الأحزاب من خلال نص مشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لسنة 2016 على شروط محددة لتقديم المترشحين في الانتخابات المحلية، حيث يتعين على الأحزاب الحصول على نسبة 4% من الأصوات في آخر انتخابات، أو أن يضم الحزب في صفوفه 10 منتخبين محليين، أو تقديم 11 توقيعًا من الناخبين عن كل مقعد في الدائرة الانتخابية المعنية. أما بالنسبة للانتخابات التشريعية، فيشترط تحقيق نسبة 4% من الأصوات في الانتخابات السابقة، أو وجود 10 منتخبين ولائيين ضمن الحزب، أو جمع 250 توقيعًا عن كل مقعد مطلوب شغله.

[1]– المادة 06 من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

تطبيق هذه الشروط من شأنه أن يحرم غالبية الأحزاب من المشاركة في الانتخابات، مما يؤدي إلى استبعادها من الحياة السياسية. ويزيد من حدة هذا الوضع أن القانون يوقع عقوبة الحل على الحزب الذي لا يقدم مترشحين لأربع انتخابات متتالية على الأقل، سواء كانت تشريعية أو محلية. وبهذا، تُغلق آخر آفاق المشاركة السياسية الحزبية في الجزائر، لتفقد أوراق الاعتماد الحزبية قيمتها أمام هذا الاستبعاد.[1]

الملاحظ في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية كذلك عدم استقلالية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها، كما هو معروف أن غاية الحزب السياسي هي الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق توجيه الإرادة الشعبية وفق برامج الحزب السياسي وبالتالي المشاركة في الانتخابات الوطنية، لكن الحزب يبقى محاصر بضوابط عامة حدّدها له الدستور لأجل ممارسة نشاطاته فمثلا نجد في المادة 45 من هذا القانون تلزم الحزب بضرورة احترامه ل رموز الدولة وثوابت الأمة، ونبذ العنف والإكراه بكل أشكاله واحترامه كذلك لحقوق الإنسان والنظام العام.[2] كما منع الحزب من استعمال جميع اللغات الأجنبية في نشاطاته.[3]

كما فرض على الأحزاب السياسية المقاطعة مع أي نقابة أو جمعية أو منظمة لا تحمل طابعا سياسيا[4]، هذا على المستوى الوطني أما على مستوى خارج الوطن فقد منع على الأحزاب السياسية الارتباط أو وضع علاقات مع أحزاب أجنبية لتتعارض مع أحكام الدستور أو القوانين المعمول بها، لكن بإمكانها ربط علاقات مع أحزاب سياسية أجنبية في حدوده وهو معمول به دوليا[5].

ما يمكننا ملاحظته من خلال هذه القوانين أن الحزب السياسي لا يمكن أن يكون مستقلا في ممارسة نشاطاته بما أن المشرع قد يتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه النشاطات، وبالتالي فإن الحزب يتمتع باستقلالية نسبية طالما تدخّل المشرّع وفرض رقابته على الشؤون الداخلية للحزب.

رغم ما تضمنه القانون الجديد 12-04 من إجراءات مخفّفة مقارنة بالقوانين السابقة ، فمثلا الإجراءات المتعلقة بشروط عقد المؤتمر التأسيسي تمكنت الكثير من التشكيلات السياسية من افتكاك التصريح بعقد

---

[1]– هشام بن الدراء، عبد الكريم بن عبد الله ، "الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري 2016"، **مجلة قضايا معرفية**، عدد 1، جوان 2018 ، ص 13.

[2]– المادة 45 من القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[3]– المادة 48 من القانون نفسه

[4]– المادة 50 من القانون نفسه.

[5]– فاطمة بن سنوسي، " آليات ووسائل تنظيم الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **مجلة صوت القانون**، مجلد 7، عدد 3، 2021، ص 4.

مؤتمراتها في وقت وجيز، وافتكاك ورقة اعتمادها والمشاركة في انتخابات 2012 التشريعية والمحلية، إلى جانب الضمانات القضائية والإدارية لحماية حقّ تكوين الأحزاب.[1]

وبالعودة إلى النشاط الإعلامي الذي تمارسه الأحزاب السياسية عن طريق الصحافة التي تؤدي أدوار مهمة في كشف حقائق وإبراز مواقف الأحزاب السياسية التي تقوم بمخاطبة مواطنيها عن طريقها في الحملات الانتخابية أين يقوم الحزب بعرض برنامجه الانتخابي على المواطنين كي يتمكن المواطن على التعرف على مبادئ الحزب وأفكاره ومخططاته المستقبلية.

فالممارسة الإعلامية الحزبية، لكي تكون مؤثرة، ينبغي أن تراعي جملة من الشروط، من أبرزها الانسجام مع السياق الإعلامي والسياسي الوطني والدولي، والانفتاح على مختلف الفئات الاجتماعية بدل الاكتفاء بخطاب داخلي موجّه للمناضلين فقط. كما يستلزم الأمر تأسيس مؤسسات إعلامية قادرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية ومواجهة المنافسة المتزايدة، بما يسمح بتوسيع قنوات الاتصال وتطوير أدوات تواصل حديثة. ومن شأن هذه المقاربة أن تمنح الصحافة الحزبية دورًا أكثر فعالية في بناء صورة الحزب وتعزيز موقعه في الساحة السياسية والإعلامية[2].

نصّ المشرّع طبقا للمادة 64 في الفقرة الثانية على إيقاف النشاط الحزبي في حالة الاستعجال والاضطرابات الوشيكة الوقوع على النظام العام، لكن لم يتم توضيح المعايير التي يجب على الإدارة القيام بها، وإنما تبقى هذه الأخيرة خاضعة للوزير المكلف بالداخلية والذي يمكن أن يتخّذ القرار ليوقف كل نشاطات الحزب ويأمر بغلق المقرّرات أمام مجلس الدولة.[3]

اشترط القانون العضوي 12-04 كذلك على أنه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يستمدّ برنامج عمله من برنامج حزب سياسي محلّ قضائيا، حيث اشترط هذا الشرط لقطع الطريق أمام تكرار نموذج حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعلى الرغم من أن الأمر 97-09 كان صدوره بعيد عن حلّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير أنه لم يشر لهذا الشرط لأن استقرار الوضع السياسي في الجزائر لم يعرف إلاّ بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بموجب الأمر 06-01 المؤرخ في 27 فيفري 2006 والذي ارتكز على منع تكرار الظروف التي أدت إلى تكرار المأساة الوطنية.[4]

---

[1]– عماد دمان ذبيح، الضمانات القانونية لحق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد 9، جوان 2016، ص ص 406-416.

[2]– بن علي سماش، "الصحافة الحزبية في الجزائر – دراسة تاريخية تحليلية-، (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر 3، 2017/2016) ، ص 192.

[3]– المادة 64 من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[4] – إلياس حودميسة، " إصلاح النظام الحزبي في الجزائر"، **مجلة أبحاث**، مجلد 1، عدد 2 ،2016، ص 5.

- إسهامات قانون الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

1- تكريس مبدأ المساواة

- عرّف القانون الحزب السياسي باعتباره تجمعًا لمواطنين دون تمييز بين الجنسين.
- هذا التعريف يترجم مبدأ المساواة الدستوري ويمنح المرأة الحق في المشاركة المباشرة كمرشحة أو غير المباشرة كمناضلة وناخبة.

2- الحق في تأسيس والانضمام للأحزاب

- انسجم القانون مع المواثيق الدولية مثل اتفاقية "سيداو" التي تكفل للمرأة حق الترشح وتولي المناصب.
- نصت المادة 10 من القانون على حق المرأة الجزائرية الراشدة في الانخراط في أي حزب سياسي، مؤكدة على مصطلح "جزائري وجزائرية" لضمان شمولية الحق.

3- ترقية الحقوق السياسية للمرأة

- ألزمت المادة 11 الأحزاب بالعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة.
- هذا يعني أن دور المرأة لا يقتصر على التواجد الرمزي، بل يشمل الترشح، تقلد المناصب، والمشاركة في صنع القرار داخل الحزب.

4- إلزامية حضور المرأة في مراحل تأسيس الحزب

. المادة 17: ضرورة وجود نسبة من النساء بين الأعضاء المؤسسين.

.المادة 24: وجوب مشاركة النساء في المؤتمر التأسيسي للحزب.

. المادة 35 و41: إلزام الأحزاب بتمثيل النساء في الهيئات التداولية والتنفيذية والقيادية.

5- التحفيز المالي للأحزاب

- المادة 58: تمنح الدولة إعانات مالية للأحزاب حسب عدد المقاعد وعدد المنتخبات في المجالس.
- هذا يشجع الأحزاب على ترشيح النساء وزيادة فرصهن في الفوز بالمقاعد الانتخابية[1].

إذن القانون العضوي رقم 04/12 وضع آليات قانونية مهمة لتعزيز مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية عبر الأحزاب، مثل المساواة، الحق في التأسيس والانضمام، إلزامية التمثيل في جميع مراحل الحزب، والتحفيز المالي .لكن رغم هذه الإصلاحات، يرى كثير من الملاحظين أنها تركز على الكم أكثر

[1]- فاتح غزي، دور الأحزاب في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على ضوء القانون العضوي رقم 04/12، مجلة **الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 7، أكتوبر 2022، ص ص 252،251.

من الكيف، ولا تزال غير كافية لتحقيق الطموحات الحقيقية للمرأة الجزائرية، مما يستدعي استراتيجيات إضافية لدعم حضورها الفعّال في العمل السياسي.

يمكن استنتاج أن القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية قد وضع العديد من القيود القانونية على حرّية تكوين الأحزاب السياسية التي كانت من المفروض أن لا تكون خاضعة لأي التزام مسبق، ما سمح لهذه القيود بالضغط على الأحزاب السياسية ورفض إنشاء أحزاب جديدة.

رغم جهود المشرّع في تبسيط وتحديث النصوص القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن فجوة بين النصوص القانونية واحتياجات الواقع السياسي الجزائري.

فما تحتاجه الجزائر اليوم ليس مجرد قانون تقني، بل منظومة قانونية تحمل ثوابت واضحة تنظم الحياة الحزبية وتضبط ملامحها بدقة، مع الحفاظ على قدر من المرونة يسمح بالتكيف مع التحولات المجتمعية. المطلوب هو قانون يكرّس حرية تأسيس الأحزاب وفقًا للدستور، بعيدًا عن منطق المنع والتضييق، ويضمن استقلالية النشاط الحزبي ماليًا وتنظيميًا دون خضوع لأجندات داخلية أو خارجية.

الأهم من ذلك هو إحداث تغيير جذري داخل البنية الحزبية نفسها، إذ لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية على أحزاب تفتقر إلى الممارسة الديمقراطية الداخلية. كما أن الاعتماد على قوانين مرحلية لا يفضي إلا إلى مزيد من التخبط، ويُضعف قدرة المواطن على التفاعل مع الحياة السياسية وسط إفراط في التعددية الحزبية وتفريط في جودة البرامج والمشاريع السياسية.

من هنا، تبرز الحاجة إلى هندسة حزبية استراتيجية، تضمن التوازن بين التعددية والتأطير، وتُرسّخ قواعد ديمقراطية فعالة تُعيد الثقة للمواطن وتُعزز المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري والقانوني للعمل الحزبي في تونس

شهدت تونس حراكا حزبيا ومشهدا سياسيا مغايرا بعد الحركات الاحتجاجية ل 2011 حيث تم حلّ حزب حرّية التجمع الدستوري الديمقراطي بقرار قضائي، وهذا الحزب قد انفرد بالعمل السياسي في البلاد بالرغم من وجود حوالي 08 أحزاب معترف بها لكنها اعتبرت أحزاب صورية فقط نظرا لغيابها عن الساحة السياسية.

إن المناخ الحرّ الذي تشهده تونس في فترة ما بعد الاحتجاجات جعل المواطن يقبل على العمل السياسي بحرية تامة، مما أدى إلى انتعاش المشهد الحزبي وازدهار الحرّيات العامة ، كما سعت العديد

من الكوادر والإطارات إلى تشكيل أحزاب سياسية، ومن هذا المنطلق شهدت الأحزاب السياسية انتشارا كبيرا كما تعدّدت التيارات السياسية في هذه المرحلة.

إذن في وسط كل هذه التغييرات كان ملزوما على السلطة أن تبادر بإنشاء قانون ينظم كل هذه التحوّلات والتغيّرات التي طرأت بعد الاحتجاجات على النظام السياسي، وضرورة تغيير قانون 1988 كونه فاقد للشرعية التي يبحث عنها المواطن ولا يتلاءم مع المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد.

1- دستور 26 جانفي 2014

يُعد الدستور، بما يمثله من مرجعية قانونية وسياسية، المصدر الأساسي لكل عمليات الإصلاح، كما يشكل الإطار المؤسسي لأي تحول أو تغيير في النظام السياسي. وبما أن تونس كانت مهد الثورة ضد الاستبداد، فإن هذه الثورة كشفت عن مستوى عالٍ من الوعي السياسي لدى الأفراد والجماعات، مما وفّر أرضية خصبة لتقبّل المزيد من الإصلاحات، وتهيئة المناخ للانتقال نحو منظومة حكم جديدة، عبر إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام القائم، بعد تفكيك الحزب الحاكم ومؤسساته التابعة.

يُعد دستور 26 جانفي 2014 محطة مفصلية في مسار الإصلاح السياسي في تونس، إذ يمثل ثالث دستور في تاريخ البلاد الحديث، وقد جاء تتويجاً لنجاح الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي في عام 2011. وبعد مرحلة من التجاذبات الإيديولوجية والخلافات السياسية العميقة، تميز هذا الدستور بطابعه التوافقي، حيث عبّر عن إرادة وطنية جامعة، وشارك في صياغته مختلف مكونات المجتمع المدني. وقد فتح هذا النص الدستوري المجال أمام سلسلة من الإصلاحات السياسية التي شملت الإعلام، والإدارة، والأحزاب السياسية، والجمعيات، وغيرها من القطاعات الحيوية، في إطار بناء نظام ديمقراطي تعددي أكثر شمولاً وتمثيلية[1]

وانطلاقا من الأهمية البالغة التي تحضى بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، سعى المؤسّس الدستوري التونسي لمنح الحرّية في تكوين الأحزاب السياسية نظرا لدورها الفعال في تنمية وتفعيل المشاركة السياسية وتوعية المواطنين وكذلك مكانة وظائفها المختلفة بعد سقوط النظام التونسي ودورها في حماية الحريات العامة، ومن هذا المنطلق أقرّ الدستور والقانون الجديد مجموعة من الوسائل لتحقيق أهداف الأحزاب السياسية وممارسة نشاطاتها لتحقيق تعددية حرّية وسياسية داخل النظام السياسي التونسي.

---

[1]- أمحمد الداسر ،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، 2012 ، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/15، نقلا عن موقع:
https://boulemkahel.yolasite.com/resources

- لقد توزع التأطير الدستوري للأحزاب السياسية بين ضبط محدداتها القيمية وتحديد ضوابطها التنظيمية من خلال ما يلي:

أ-المحددات القيمية للأحزاب السياسية:

أولاً: مبدأ دستوري عام – حرية التنظيم الحزبي

كرّس دستور 27 جانفي 2014 مبدأً دستورياً عاماً يُعد حجر الزاوية في ممارسة الحريات الجماعية، ويتجلى ذلك في الفصل 35 الذي ينص على أن "حرية تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات مضمونة"[1]. ويُعد هذا الإقرار تأكيداً على أهمية التنظيم الحزبي كأداة أساسية لممارسة العمل العام والسياسي، ووسيلة ضرورية للمشاركة في الحياة السياسية والعامة داخل مجتمع ديمقراطي حرّ يقوم على التعددية السياسية. ولم يكتف دستور 2014 بتكريس حرية التنظيم الحزبي كمبدأ مجرد، بل عزّز هذا الحق بمنظومة من القيم والمبادئ والأهداف الدستورية التي تمنحه مضموناً توجيهياً ومؤسسياً.

ثانياً: تأطير الأحزاب السياسية بمنظومة قيمية ودستورية

عمل دستور 2014 على تأطير الأحزاب السياسية ضمن إطار دستوري يضمن توجيهها وفق مجموعة من القيم والمبادئ والأهداف التي وردت في توطئته، والتي تربط حق التنظيم بتأسيس نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي. كما تم تأصيل هذا الحق ضمن الدولة المدنية التي تستند إلى السيادة الشعبية، وتُمارس عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة انتخابات حرة ونزيهة، باعتبارها أساساً للتنافس السياسي[2]. وبهذا، تُعد الأحزاب السياسية فاعلاً محورياً في الحياة العامة، تتفاعل باستمرار مع الفضاء العمومي، وتؤدي دوراً متغيراً في الاستجابة للحاجات الجماعية والتأثير في السياسات العمومية.

ب-ثانياً: المحددات التنظيمية للأحزاب السياسية

1. ضوابط مرتبطة بالممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب

يفرض الفصل 35 من دستور 2014 في فقرته الثانية على الأحزاب السياسية جملة من الالتزامات التي تتمحور حول متطلبات الممارسة الديمقراطية. فقد نصّ على أن "تلتزم الأحزاب السياسية في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون، وبالشفافية المالية، ونبذ العنف"[3]، وهو ما يعكس اعترافاً

[1] - عبد الرزاق المختار،" الدستور والمسألة الحزبية"،في كتاب : **الأحزاب لسياسية في تونس**. ط1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة: منشورات وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، 2019، ص 21.

[2] -Nicolas Sauger, « Raisons et évolution du rejet des partis », **Pouvoirs** n°163, avril2017.pp 17-26

[3] - دستور الجمهورية التونسية ،منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2014 ،ص15

صريحاً بشرعية الأحزاب ضمن الإطار القانوني القائم، واحترامها لدولة القانون، وتمسكها بالعمل السياسي من خلال مؤسساتها وبالوسائل السلمية.

هذا التأطير الدستوري لا يكتفي بضمان حرية التنظيم، بل يضع معايير تنظيمية صارمة تهدف إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها، بما يعزز من مصداقيتها ويضمن انخراطها الفاعل في الحياة السياسية وفق قواعد الشفافية والنزاهة واحترام التعددية.

ج- المحددات المالية والتنظيمية لتمويل الأحزاب السياسية

تُعد الشفافية المالية من أبرز الالتزامات المفروضة على الأحزاب السياسية، وقد تم تكريسها في الفصل الثاني من المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المتعلق بمكافحة الفساد، من خلال إلزام الأحزاب باعتماد نظام تمويل يخضع للضوابط القانونية المنظمة للمالية الحزبية. ويقوم هذا النظام على مبدأ التدفق الحر للمعلومات، بما يتيح توفير معطيات دقيقة وكاملة حول مصادر التمويل، ويسمح بتقييمها ومساءلتها. ويترتب على ذلك تقديم الأحزاب لتقاريرها وحساباتها المالية بشكل مفصل، وفق ما هو منصوص عليه قانوناً، مع ضمان إمكانية الاطلاع عليها من قبل الجهات المعنية[1]وتُعد مسألة تمويل الأحزاب السياسية من القضايا الحساسة، نظراً لما قد ينجم عنها من تأثيرات على استقلالية القرار السياسي. إذ يُخشى أن يخضع الحزب المتمتع بثقة الناخبين لنوع من الوكالة غير المعلنة لصالح الجهة الممولة، أو لضغوط تخدم مصالح خاصة أو أجنبية. وفي هذا السياق، جاء مرسوم 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية ليُحظر التمويل الأجنبي والتمويل مجهول المصدر، وكذلك التمويل من قبل الأشخاص المعنويين، وذلك بموجب الفصل 19 منه.[2]

ونظراً لحاجة الأحزاب إلى موارد مالية لتسيير أنشطتها وتنفيذ برامجها التكوينية، والتي لا تكون دائماً في متناولها، فقد اقترحت الحكومة مشروع قانون يُعرض على البرلمان، يهدف إلى تنظيم التمويل العمومي للأحزاب السياسية، كآلية لمواجهة التمويل المشبوه الذي قد يُستخدم للتأثير على مواقفها أو تغيير خطابها السياسي. ويأتي هذا المشروع في ظل تضاعف أرقام التمويل الأجنبي، خاصة خلال الفترات الانتخابية. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير مالية صادرة عن جمعية مركز الإسلام والديمقراطية إلى حصولها على مبلغ 892 ألف دينار سنة 2014، مقابل 304 آلاف دينار سنة 2015. كما كشفت

[1]- ياسمين لحواسنية، مرجع سابق الذكر، ص 78.

[2]- المرسوم عدد 87 ،المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، الرائد الرسمي، عدد 74 ، بتاريخ 30 سبتمبر 2011 ، ص197

الحسابات الشخصية لأحد المترشحين للانتخابات الرئاسية عن تحويلات أجنبية بلغت 4.6 مليون دينار خلال الفترة الانتخابية، ما استدعى إحالة الملف إلى القضاء[1].

سعى المؤسس الدستوري إلى تكريس الوجود القانوني للأحزاب السياسية وإقرار التعددية وهذا لأجل توفير مطالب الديمقراطية وضمان انتخابات حرّة ونزيهة وتنافسية وصولا إلى الدولة المدنية التي تقوم على المواطنة وإرادة الشعب، إلاّ أن هذه الحرّية الممنوحة في تكوين الأحزاب السياسية لا تعتبر كحلّ ناجح لأن تزايد الأحزاب السياسية في تونس قد أثر سلبا على أدائها السياسي لأنها قد تكوّنت في فترة قصيرة، إضافة إلى أن الساحة السياسية لا يمكن أن تستوعب كل هذا الكم الهائل من الأحزاب .

2- قانون المرسوم 87 المؤرخ في 2011/09/24 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية:

جاء هذا القانون لإنهاء مرحلة سياسية تميّزت بالتعتيم السياسي والحزبي، سعيا منه لتفعيل المشاركة السياسية الفاعلة في الشأن العام، وكون تونس تعيش في هذه المرحلة فترة انهيار النظام التسلطي، وظهور فواعل جديدة ومؤسسات سياسية حديثة النشأة تسعى لتعزيز الانتقال الديمقراطي.

ورد في الفصل الأول من المرسوم المنظم للأحزاب السياسية المؤرخ قي 24 سبتمبر من عام 2011 ما يلي: " حرّية تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها والنشاط في إطارها وهادف إلى تكريس حرّية التنظيم السياسي، ودعم التعددية السياسية وتطويرها وإلى تكريس مبدأ الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية."[2] لقد كان لهذا القانون تأثير كبير على الظاهرة الحزبية التونسية، حيث شهدت الساحة السياسية تزايد في عدد الأحزاب ليصل إلى 216 حزبا قانونيا.

حاول الفصل 2 من المرسوم إعطاء تعريف للحزب السياسي بأنه جمعية تتكون بالاتفاق مع المواطنين، يساهم في التأطير السياسي للمواطنين وفي ترسيخ قيم المواطنة ويهدف إلى المشاركة في الانتخابات قصد ممارسة السلطة على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي.[3] هذا التعريف متعارف عليه فقهيا وتقليديا، يجب أن تحاط كل إجراءات تكوين واعتماد الأحزاب السياسية بضمانات تكفل له الحق في ممارسة نشاطاته بكل حرّية وتنظيم.

أثارت مسألة تعديل أو الإبقاء على المرسوم عدد 87 لسنة 2011 جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية، حيث اعتبر "محمد الكيلاني"، رئيس الحزب الاشتراكي، أن إصدار قانون جديد للأحزاب بات ضرورة ملحة، نظراً لما يشوبه المرسوم الحالي من ثغرات تستوجب المراجعة بما يعزز الحريات وينظم الحياة السياسية

[1] - ياسمين لحواسنية، مرجع سابق، ص 79.

[2] – المرسوم عدد 87، المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية،

[3] - المرجع نفسه

ويضبط مصادر التمويل. من جهته، أشار رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية إلى أن المرسوم تم اعتماده من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة دون اعتماد صيغة تشاركية، مؤكداً الحاجة إلى مراجعة هذا النص وغيره من المراسيم الصادرة في تلك المرحلة، بما ينسجم مع قيم الدستور الجديد، لا سيما الشفافية، السيادة، والنظام الجمهوري. كما عبّرت ممثلة حركة النهضة في الهيئة العليا عن رفضها للمصادقة على المرسوم، معلنة انسحابها احتجاجاً على ذلك. ورغم تباين المواقف، فقد برز توجه نحو تنقيح المرسوم، وهو ما أكده وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، مهدي بن غربية، مشدداً على ضرورة أن يكون أي قانون بديل متوافقاً مع مقتضيات الدستور الجديد ويحترم روحه.[1]

في إطار احترام مقتضيات الدستور الجديد، أعلنت الوزارة سنة 2016 عن إطلاق دراسة علمية دقيقة لتقييم واقع الأحزاب السياسية، من حيث تنظيمها، بنيتها الداخلية، ومتطلباتها. وتهدف هذه الدراسة إلى إعداد مشروع قانون جديد ينظم الحياة الحزبية، وذلك خلال فترة زمنية تتراوح بين عدة أشهر وسنة. وسيتم تمويل هذا المشروع من قبل مؤسسات عمومية، مع إخضاعه لرقابة الجهات المختصة، كما ستُدعى الأحزاب السياسية للمشاركة فيه عبر تقديم آرائها ومقترحاتها.

يعكس مشروع قانون الأحزاب السياسية توجهاً نحو تنظيم التمويل العمومي والرقابة على الموارد المالية للأحزاب، بما يضمن استقلاليتها عن المال السياسي واللوبيات والمصالح الخاصة. ويُشترط أن يكون التمويل متماشياً مع مستقبل كل حزب دون الإخلال بمبادئ الديمقراطية. يتضمن المشروع ثمانية أبواب و69 مادة، تشمل المبادئ العامة، إلى جانب باب مخصص لتكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها الداخلي[2]، كما أن هذا المشروع كان يهدف إلى:

- إعداد قانون جديد ينظم الأحزاب السياسية.
- يركز على تنظيم التمويل العمومي والرقابة عليه.
- يشترط استخدام التمويل في الأغراض المحددة قانونًا.
- يخضع التمويل لإشراف مؤسسات عمومية.
- يشدد على احترام الدستور الجديد ومبادئ النظام الجمهوري.

[1]– المنظمة الدولية لتقرير عن الديمقراطية ، "**متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الإطار القانوني**"، ألمانيا، ماي 2017، ص 9.

[2]– مسودة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالأحزاب السياسية وتمويلها، تاريخ الإطلاع: 2025/07/20، من موقع: https://legislation-securite.tn/ar/latest-laws

المبحث الرابع: الحراك الشعبي في الجزائر وتونس

شهدت الجزائر وتونس تغيّرات مهمة بفعل موجة الاحتجاجات التي عرفتها تونس في بداية 2011 والجزائر في فبراير 2019، مست كامل التراب الجزائري ضد ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة، وما ميّزها هو أنها كانت عفوية وبدون قيادة، الأمر الذي جعل البلدين يواجهان تحدّيات وديناميات جديدة.كانت بداية الحراك في تونس في ديسمبر 2010 إثر إضرام محمد بوعزيزي النار في نفسه، وأخذت الاحتجاجات في الانتشار في تونس في أقل من عشرين يوما، سوف نتطرق في هذا البحث لمعرفة دوافع هذه الاحتجاجات وعلاقة الأحزاب السياسية بها، وما هي المواقف التي اتخذتها التشكيلات الحزبية من هذه الاحتجاجات.

المطلب الأول: دوافع الحراك الشعبي في الجزائر وتونس

في الجزائر كانت احتجاجات 2011 مطالبة بالإصلاحات، وقد نجح النظام في الحفاظ على التوازن والاستقرار بشكل مؤقت، وذلك بإقرار جملة من الإصلاحات من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبهذا فقد شكلت الجزائر استثناءا مثيرا للانتباه حيث أنها تمكنت من مواجهة الاحتجاجات، وكذلك تمكنت من تجنّب هزّات الربيع العربي، حيث باتت الجزائر رمزا للاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة المغاربية، وأصبحت ترى فيها القوى الدولية فاعلا لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

وقد انتهى الاستثناء المؤقت ببروز الحراك الشعبي عام 2019، بسبب ترشّح الرئيس للانتخابات للعهدة الخامسة وهو في حالة عجز تام عن قيادة البلاد وحكمها، ما أثار غضب الشعب واندلعت احتجاجات ضخمة في 22 فيفري 2019 منادية برفض ترشح الرئيس للعهدة الخامسة، ثم تطوّرت المطالب لاحقا مطالبة برحيل كل رموز النظام وضرورة تغييره الجذري.

وقد تميّز الحراك الشعبي في الجزائر بعدّة مميزات ذات رمزية سياسية ودستورية، ومن هذه المميزات نذكر[2]:

---

[1]–Louisa Dris- Aït Hamadouche,**Le Soulèvement populaire algérien à l'aune du printemps arabe**. Pouvoirs ,vol1 ,no 176 ,2021 , p 17 .

[2]- أحمد تقي الدين عرايسية، أ.د محمد أكلي قزو، "مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري2020 "، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، مجلد 06، عدد 02، 2020، ص 1522.

- اتسم الحراك الشعبي بطابعه السلمي في المطالبة بالانتقال الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وهو ما غاب عن المشهد السياسي لأكثر من عقدين، مستفيدًا من تجربته السابقة ومن دروس الربيع العربي وما خلفه من تداعيات سلبية.

- تميز الحراك بانفتاحه على مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية، مما عزز طابعه التشاركي وجعل منه فضاءً جامعًا للتعبير عن تطلعات المجتمع بمختلف أطيافه.
- شهدت الساحة الأكاديمية والإعلامية توسعًا ملحوظًا في المبادرات الداعمة للحراك، من خلال تنظيم ندوات علمية داخل الجامعات، وإجراء لقاءات صحفية، وإصدار بيانات توعوية ساهمت في تنوير الرأي العام وتعزيز ثقافته السياسية والدستورية.
- حافظ الحراك الشعبي في الجزائر على التزامه بمبادئ الديمقراطية وثوابت الأمة والوحدة الوطنية، رافضًا الانضواء تحت أي توجه سياسي محدد، ومصرًا على مواصلة نضاله دون المساس بالممتلكات العامة أو الخاصة.
- فضح الحراك الشعبي زيف الخطاب الغربي، لا سيما الفرنسي، بشأن حماية الحقوق والحريات وممارسة الديمقراطية، كاشفًا عن ازدواجية المعايير التي تتجاهل القيم الإنسانية وتوظف الديمقراطية وفق مصالح ضيقة.

أما في تونس بدأت إرهاصات الثورة في 17 ديسمبر 2019 بحرق الشاب محمد بوعزيزي نفسه في سيدي بوزيد، وبدأت الثورة بخروج السكان في سيدي بوزيد في احتجاجات شعبية بمطالب اجتماعية دفاعا عن الحرية والكرامة ثم تحولت إلى مطالب سياسية لاحقا، ليتحول هذا التاريخ بداية للانتفاضة الشعبية التي كانت بدون قيادة وعفوية، ولا برنامج معلن، كانت هذه المظاهرات تعبيرا عن غضب الشعب المتراكم منذ سنوات حتى بلغ أوجّه وذروته ليتحول إلى انفجار شعبي قوي.[1]

كانت نتائج الاحتجاجات ذات تطورّ إيجابي حيث أنه في الجزائر تم التراجع عن الترشح للرئاسيات من طرف عبد العزيز بوتفليقة وتنظيم انتخابات رئاسية عام 2019، وإنهاء عهدته الرئاسية، أما في السياق التونسي فقد نجحت المطالب الاجتماعية والسياسية بإسقاط نظام "بن علي" حيث تمكنوا من الإطاحة به في 14 جانفي 2011 عن طريق الثورة الشعبية .

[1]- حمزة بوزيدي، **الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011–دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس.**(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3، 2021–2022). ص 195.

إن الانتفاضة الشعبية التي عرفتها كل من تونس والجزائر لم تكن وليدة اللحظة بل كانت نتيجة تراكمات عدّة عوامل وأحداث من سياسية واجتماعية واقتصادية ميّزت كل من تونس والجزائر والمتمثلة في:

أولا: الأسباب السياسية

من بين الأسباب التي أدت إلى الحراك الشعبي في الجزائر أو بروز الاحتجاجات هو ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة للرئاسيات المنتظر إجراءها في سنة 2019، وتعتبر الولاية الخامسة له، ومع سوء حالته الصحّية و عدم إمكانيته من قيادة البلاد من جهة، ومن جهة أخرى انتشار البيروقراطية والفساد وانتشار تساؤلات حول غياب السلطة عن المجتمع وبعدها عنه بسبب ممارساتها، كلها أسباب كانت تثير سخط المجتمع اتجاه السلطة ورغبته في تغيير النظام وإصلاحه[1].

إن تولي الرئاسة في الجزائر لأربعة عُهدات رئاسية توحي بغياب الالتزام بمبدأ التداول على السلطة، ما زاد من تعميق الأزمة السياسية بفعل تعدد الفاعلين داخل السلطة وصراع الأجنحة وتعدد مراكز القوى داخل النظام ما أدى لفقدان مصداقية العملية السياسية رغم وجود الانتخابات الدورية التي تُضيف وتُكسب الشرعية للنظام.[2]

هناك من يرى في هذا الحراك أنة أزمة سياسية بامتياز تسببت في تعطيل الشعور بالاندماج والمواطنة لدى غالبية الجزائريين، بسبب عجز النظام الجزائري في بناء دولة قوية، توزع الأدوار باستحقاق وعدالة، فهذا هو دور المجتمع السياسي في الأنظمة الديمقراطية عن طريق دعم المجتمع المدني بالمشاركة والمراقبة، ويكون توزيع الأدوار بواسطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف المؤسسات الناشطة في العمل السياسي، ودورها في متابعة حقوق الإنسان، وحماية حقوق الضعفاء والدفاع عن الحريات.[3]

نجح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال فترة حكمه في تركيز مختلف مراكز السلطة بين يديه، ليغدو الفاعل المحوري والمهيمن على كامل البنية المؤسساتية للدولة. وقد تحقق ذلك عبر سلسلة من التعديلات الدستورية المتكررة، التي أعادت تشكيل النظام السياسي الجزائري ليصبح أقرب إلى إرث شخصي للرئيس ومحيطه. هذا التحول أفرز شبكة واسعة من المنتفعين وأصحاب المصالح المرتبطين به، ما أدى إلى

---

[1]– لويزة آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 2.

[2]– محمد السبيطلي، **حراك الجزائر:أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019، ص 6.

[3]– نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، عدد 7، 2020، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ص 45.

بروز قوى غير دستورية استحوذت على الدولة والمجال السياسي، واحتكرت أدوات الحكم ومنافذ القرار. ومع تعرض بوتفليقة لجلطة دماغية أفقدته القدرة على ممارسة مهامه، أصبحت عملية صناعة القرار السياسي رهينة لمؤسسة الرئاسة، وتحديدًا لمستشاره الذي استغل الفراغ التنفيذي لتوجيه السياسات، وتعيين المسؤولين، والتلاعب بالانتخابات، وتعديل الدستور، وصولًا إلى فرض العهدة الخامسة بالقوة. هذا المسار ساهم في ترسيخ مناخ من الفساد السياسي الذي تقوّضت بسببه مؤسسات الدولة[1].

شهدت الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تراجعًا ملحوظًا في أداء ومصداقية المجالس المنتخبة، التي فقدت قدرتها على التأثير الفعلي في الواقع السياسي، واقتصر دورها على المصادقة الشكلية على مشاريع السلطة التنفيذية. هذا التراجع رافقه تصاعد في الخطاب السياسي الاستفزازي داخل أوساط النخب الحاكمة، ولا سيما لدى رؤساء أحزاب التحالف الرئاسي، ما ساهم في تعميق حالة الاغتراب السياسي لدى المواطنين، ودفع العديد منهم نحو الانسحاب من الفعلين السياسي والاجتماعي. وقد تفاقمت هذه الأزمة مع غياب الرئيس عن المشهد العام منذ عام 2012، وتوقفه عن مخاطبة الشعب، إلى جانب تعطيل مجلس الوزراء وتراجع النشاط الدبلوماسي، ما خلّف آثارًا مؤسسية سلبية. كما اتسمت تلك المرحلة بتغلغل المال السياسي الفاسد في الاستحقاقات الانتخابية، حيث تمكن رجال الأعمال المرتبطون بشبكات المصالح من السيطرة على المجالس المنتخبة ومراكز القرار، مستغلين نفوذهم لفرض ولاة معيّنين وتوسيع دائرة نهب المال العام[2].

اتسم المشهد السياسي التونسي قبل اندلاع الحراك الشعبي بسيطرة نمط سلطوي على الحكم، تجلّى بوضوح خلال فترة حكم الحبيب بورقيبة، التي تميزت بالاستفراد بالسلطة، وتبني سياسات قمعية هدفت إلى التضييق على الحرّيات، وإقصاء القوى السياسية المعارضة، وتزييف الانتخابات، ما أدى إلى تعطيل آليات التداول السلمي للسلطة. وقد واصل الرئيس زين العابدين بن علي هذا النهج، مُرسخًا نموذجًا سلطويًا قمعيًا ضمن السياق العربي، حيث اعتمد بشكل مكثف على الأجهزة الأمنية والشرطية لترسيخ نفوذه، وضبط المشهد السياسي عبر أدوات القهر والعنف وتصفية المعارضين. وفي إطار سعيه لضمان استمراريته في الحكم، أقدم بن علي سنة 1999 على تعديل المادتين 39 و40 من الدستور، لإلغاء الحد الأقصى لتولي المنصب الرئاسي، ثم أعاد تعديل السن القانوني للترشح ليُحدده بـ75 عامًا، ما أتاح له الترشح في انتخابات 2009 التي فاز بها بنسبة 99%، رغم ما شابها من شبهات تزوير واسعة النطاق.[3]

[1] – عائشة دويدي، "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 1، أفريل 2020، ص 840.
[2] – نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 47.
[3] – حمزة بوزيدي ، مرجع سابق، ص 197.

إذن من خلال ما تقدّم من أزمات سياسية شهدتها كل من الجزائر وتونس من غياب للتعددية السياسية، وغياب للتداول السلمي على السلطة، وغياب للمؤسسات الشرعية نتيجة غلق المجال السياسي، وغياب لمصداقية المجالس المحلية، ومشاكل الفساد من تزوير انتخابي و سطوة المال السياسي الفاسد، كلّها أسباب عجّلت من بروز الحركات الاحتجاجية والحراك الشعبي مطالبين بتغيير النظام.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

إن كانت الدوافع السياسية سببا للحراك الشعبي في كل من الجزائر وتونس فإن للعوامل الاقتصادية كذلك واسع الأثر، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي كانت سببا في احتجاجات 22 فيفري 2019 في الجزائر نذكر:

كما هو معروف أن اقتصاد الجزائر هشّ باعتماده على 98 % من مداخيل المحروقات، وبالتالي إذا انخفضت هذه المداخيل فإن القدرة الشرائية للمواطن تنخفض كذلك، وهذا ما حدث سنة 2014 حيث انخفض سعر البترول ما أدى إلى انتشار البطالة والفقر، هذا ما زاد من تأزم الوضع وقلق الشعب من الأوضاع، ما زاده اقتناعا بفشل النظام القائم وضرورة تغييره. وبالتالي كان السبب الاقتصادي من أسباب بروز الحركات الاحتجاجية ومطالبتها بالتغيير والإصلاحات.

كما شهدت هذه الفترة ظهور ملفات وفضائح الفساد التي استعملت من قبل المسؤولين في النظام ودخولهم في معركة للسباق حول من يخلف الرئيس، ومحاولة السيطرة على مراكز القرار والسلطة، وفي المقابل انهيار مؤسسات السلطة نتيجة لانتشار الفساد، وثراء بعض الفئات من المواطنين من جنرالات وأبناء المسؤولين السياسيين.[1]

يُعدّ الفساد من أبرز الأزمات البنيوية التي تقوّض الاقتصاد الوطني الجزائري، وقد شكّل أحد العوامل الحاسمة التي فجّرت انتفاضة 22 فبراير 2019. وكان هذا الملف من بين القضايا الحساسة التي تعهّد الرئيس تبون بمكافحتها. مباشرة بعد سقوط النظام السابق، أطلقت قيادة الأركان حملة موسعة ضد الفساد، تم خلالها توقيف عدد كبير من رجال الأعمال المتورطين وتقديمهم إلى العدالة. وخلال العُهدات الأربع للرئيس بوتفليقة، هيمنت شبكات نفوذ مدنية تضم رجال أعمال مقربين من السلطة على المشاريع الاستثمارية الكبرى، ما عمّق من اختلالات البنية الاقتصادية. وبعد الإطاحة ببوتفليقة على يد الفريق قايد صالح، أصبح الجيش القوة الفعلية المسيطرة على المشهد السياسي، واستمر نفوذ قياداته في المجال

[1] – نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 48.

الاقتصادي. ويُخشى اليوم أن يؤدي الفراغ الناتج عن تراجع دور المتعاملين المدنيين إلى توسّع الهيمنة العسكرية على الحقل الاقتصادي، في ظل غياب بدائل مدنية فعّالة[1]

أما الاقتصاد التونسي فقد عرف نموا ضعيفا قبل قيام الثورة، كما شهد تراجعا حادا بين سنتي 2009 و 2010، وهذا راجع لانعكاس الأزمة الاقتصادية والمالية على الوضع الداخلي، وهو ما انعكس سلبا على عدّة قطاعات منها السياحة. كما أثر على سوق العمل سلبا حيث انتشرت الآفات الاجتماعية وظهور المحسوبية التي أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد.

كما كان هناك تمييز في تنمية أراضي الدولة، حيث كان تركيزها على تنمية الشريط الساحلي وإهمالها لمحافظات الجنوب، ما خلق اختلال في التوازن الجهوي ما شجع سكان الجنوب على الاقتصاد الموازي الذي يعتمد علة عمليات التهريب بالدرجة الأولى، وعزوفها على دفع الضرائب، ما جعل حدودها مع ليبيا والجزائر أكثر مناطق للتهريب .

كانت سنة 2011، المتضمنة للظروف المنشئية، من أكثر السنوات تراجعًا في النمو (% 1.9 -) وهي سنة لم يسبق لها مثيل في البطالة(19.8%) مع ضغوط تضخمية بلغت(% 5.8) أوائل عام 2012 ،وعجز في الموازنات الاقتصادية العامة في نطاق واسع بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير (76%)،وعجز في المالية العمومية بلغ % 3.8بعد أن كان في حدود% 1 عام 2010 ونسبة دَينار ارتفعت بما يزيد عن 4 نقاط مئوية،أيمن% 40.4من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010إلى %44.6عام 2011 حيث الدَّينار العمومي بلغ % 58 آنذاك،علاوة على انخفاض الدينار بدون تأثير يُذكر على الصادرات.كما تزامن ذلك مع تقل التحويلات الصافية من الخارج بنسبة% 12 ،أي من633 مليون دينار عام 2010 إلى530مليون دينار في عام2011.[2]

كان الشعب التونسي يعيش في ظلّ نظام سياسي خانق، وأوضاع صعبة من معاناة الفقر والبطالة، غير أنه تمكن من تحقيق تقدّم في مجال النموّ، ومن تقليص لنسبة الفقر، إلاّ أن معدل البطالة شهد ارتفاعا عام 2009 بنسبة%13[3]، كما عرف النظام التونسي كل أشكال الفساد والاستبداد من خلال تخصيص أجهزة الدولة ووضعها في خدمة عائلات دوائر القصر الرئاسي والقريبة من "بن علي"

[1] – سهام معط الله، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد بوتفليقة**، العربي الجديد، 2019/04/09، تم تصفح المقال يوم : 2025/07/15، https://www.alaraby.co.uk

[2] – علي الشابي، "**تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية "2011-2017**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2017 ، ص 4.

[3] – نش حمزة، قاتل إلهام، "الأسباب والدوافع التي ساهمت في الانتفاضة التونسية"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، عدد 3، 2020 ، ص 79.

بالمصاهرة، كما تم توظيف المصالح المالية للدولة لابتزاز رجال الأعمال والاستحواذ على رشاوي منهم وحتى فرض تشريكهم في أصول ممتلكاتهم، واستغلال مصلحة الضرائب لترهيبهم. [1]

شهد الاقتصاد التونسي خلال السنوات الست الماضية حالة من التحديات الاقتصادية المتعاقبة، التي انعكست على مؤشرات النمو، البطالة، والعجز المالي، مما يعكس وضعًا معقدًا يجمع بين اختلالات هيكلية وظرفية متعددة.

أولاً: الأداء الاقتصادي ومعدل النموّ ظل متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً، حيث لم يتجاوز 1.5%، وهو معدل أدنى من المعدلات المطلوبة لدفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي. وهذا النمو المحدود يعكس ضعف القدرة الإنتاجية والهيكلية في الاقتصاد، إضافة إلى تأثيرات التوترات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد بعد الثورة.

ثانياً: مشكلة البطالة وتركيبتها الاجتماعية على الرغم من الجهود المتعددة لمكافحة البطالة، ظلت نسبتها مرتفعة بحيث تجاوزت 15.5% في الربع الأول من عام 2017. اللافت في هذه الظاهرة أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من أصحاب الشهادات العليا، وهي ظاهرة تشير إلى وجود فجوة بين التعليم وسوق العمل، بالإضافة إلى تداعيات هيكلية تعيق خلق فرص عمل كافية تتناسب مع الكفاءات. كما أن أكثر من نصف هؤلاء العاطلين من الإناث، مما يبرز تحديات مميزة في توظيف الشباب النساء.

ثالثاً: الموازنات العامة والعجز المالي تصاعد العجز المالي العام من 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى 6% عام 2016، وهو مؤشر على التدهور المالي المتسارع الذي يؤثر سلباً على قدرة الدولة على التمويل الذاتي. علاوة على ذلك، بلغ العجز الجاري نسبة 9%، مما يعكس تفاقم العجز في الحسابات الجارية، وخاصةً نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض الإيرادات. من الجدير بالذكر أن الدين العمومي ارتفع من 44.6% في 2011 إلى 63% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، مع حصة كبيرة من هذا الدين تمثل ديوناً خارجية مستحقة لمؤسسات مالية دولية متعددة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، إضافة إلى ديون ثنائية مع بعض الدول كفرنسا وألمانيا والجزائر. تعكس هذه الديناميكية تحديات كبيرة في إدارة الدين وعبء الفوائد المستحقّة، وتأثيرها المحتمل على السياسات الاقتصادية المستقبلية.

رابعاً: التضخم ومستوى المعيشة تأثر الاقتصاد التونسي بمعدلات تضخم معتدلة تتراوح بين 4.5% و5%، بعد أن كانت أقل نسبياً (حوالي 3.2%) في عام 2010. التضخم المستمر يعكس الضغوط

[1] – حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص 206.

التضخمية الناجمة عن ارتفاع التكاليف واهتزاز أسعار المواد الأساسية. في الوقت ذاته، شهدت نسبة الفقر النسبي تحسناً ملحوظاً حيث انخفضت من 20.5% عام 2010 إلى 15.2% عام 2015، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس توزيعاً متساوياً عبر المناطق الجغرافية، إذ يظل الفقر أكثر حدة في المناطق الشمالية الغربية (الكاف، جندوبة، سليانة، باجة) بنسبة 30.8%. كما يلاحظ تفاوت بين المدن والأرياف، حيث تبلغ نسبة الفقر 1.2% في المدن مقابل 6.6% في الأرياف، مما يستدعي سياسات تنموية متخصصة لمعالجة الفقر البنيوي في المناطق الريفية والمحرومة.

خامساً: الاختلالات الهيكلية والظرفية رغم تنوع السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على مدار العقود السابقة لثورة 2011، إلا أن هناك مجموعة من الخصائص الهيكلية التي بقيت قائمة، والتي تؤدي إلى أداء اقتصادي يبدو جيدًا من الناحية الشكلية لكنه يعاني من اختلالات جوهرية. يمكن تصنيف هذه الإشكاليات إلى نوعين رئيسيين:

- **اختلالات هيكلية،** منها ضعف التنويع الاقتصادي، الاعتماد المفرط على قطاعات محددة، محدودية الابتكار، والتحديات في سوق العمل مثل سوء التوافق بين العرض والطلب على المهارات.
- **اختلالات ظرفية،** تشمل تأثيرات الأزمات السياسية والاجتماعية المتكررة، تذبذب تدفقات الاستثمار، والتحديات المالية الناتجة عن ارتفاع العجز والدين العام[1].

إذن شهدت كل من الجزائر وتونس كل مظاهر الفساد والرشوة والاستبداد، والتهميش واستغلال المال العام لصالح رجال الأعمال والمسؤولين السياسيين، وغياب لمظاهر العدالة الاجتماعية، كلّها عوامل ساهمت في النفور من النظام والغضب عليه، والاستياء من الفوضى والظلم التي يعيشها الشعب، ما سارع في تعجيل الانتفاضة على النظام وبروز الاحتجاجات.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيرا على الاحتجاجات التي عرفتها كل من الجزائر وتونس، فانتشار ظاهرتي البطالة والفقر وحتى الهجرة الغير الشرعية أدت إلى حالة من الغضب والاحتقان الشعبي بسبب غياب السلطة الرشيدة والديمقراطية. كما أدت إلى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة التي لا يهمّها سوى بقاءها في السلطة، فالأوضاع المتدنّية التي عاشها الشعب كانت شرارة انطلاقة للاحتجاجات في كل من الجزائر وتونس.

[1]– علي الشابي، مرجع سابق، ص 6.

في الجزائر، شهدت ظاهرة الاغتراب الاجتماعي تصاعدًا ملحوظًا، تجلّت مؤشراته بوضوح في تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، حتى أصبحت محورًا رئيسيًا في النقاشات السياسية والمجتمعية، سواء في أوساط النخبة أو بين عامة الناس. ومن أبرز تجليات هذا الاغتراب الحاد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تحولت من كونها خيارًا يائسًا للشباب إلى مسار جماعي يشمل مختلف الفئات العمرية والاجتماعية. فقد غدت "قوارب الموت" وسيلة للهروب من انسداد آفاق النجاح والترقية، ولم تعد تقتصر على الشباب فحسب، بل باتت تضم عائلات كاملة، وأفرادًا من مختلف المستويات التعليمية، في تعبير صارخ عن عمق الأزمة الاجتماعية والنفسية التي يعيشها المواطن الجزائري.[1]

كما أنّ نسبة البطالة عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة. فالأوضاع الاجتماعية في الجزائر تتأزم مع استمرار الانسداد السياسي، بعدما دخلت الاحتجاجات الاجتماعية والمهنية على خط الحراك. فقد سجلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن البطالة في ارتفاع بين الشباب. ولفتت إلى أن3109جزائريين حاولوا ركوب قوارب الموت سنة 2018. وأكد تقرير للرابطة أن أكثر من 670 ألف عائلة تحتاج للسكن في الجزائر. وأكثر من 15 مليونًا من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر. في حين أن 80 % من الثروة في يد 10 % من الجزائريين فقط، وفق الديوان الوطني للإحصاءات. وبلغ عدد العاطلين من العمل 1.462 مليون شخص.[2]

أما تونس فقد عرفت هي الأخرى مظاهر اجتماعية صعبة كانت هي المحرك الرئيسي للحراك كارتفاع نسبة البطالة، وفئات اجتماعية مهمشة، واختلال التوازن بين المناطق الساحلية والداخلية، ما زاد من فشل المشاريع التنموية ونقص الاستثمار في المناطق الداخلية مقارنة بالمناطق الساحلية.

إضافة إلى تدني السياسات التعليمية، حيث عملت السياسات الحكومية على تجفيف المنابع الدينية والثقافية، والعمل على التخلي عن القيم الدينية والأخلاقية، ما ساعد على تفشي الانحلال الأخلاقي، كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات وتشييد جامعات في كل ولاية ما ساهم في ارتفاع الضغط في التكوين ولم يعد الاقتصاد التونسي قادر على استيعاب تلك الجامعات، حيث وصل عدد المتخرجين بمختلف الشهادات العلمية 80 ألف متخرج وبالتالي عجز الاقتصاد التونسي على استيعابهم بقطاعيه العام

[1] - نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 49.

[2] – انظر: تقرير الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، "**ربع الجزائر يعيشون تحت خط الفقر**"، 30 ماي 2018، <https://laddh algerie.org/?p=86

والخاص.[1] وبالتالي هذا ما انعكس على صعوبة حصول المتخرجين سنويا على فرص العمل ،إضافة إلى عدم سعي الحكومة إلى ربط مناهج التعليم بمتطلبات العمل ما ساعد على ارتفاع نسب البطالة.

بالاعتماد على المعطيات السالف ذكرها، يمكن اعتبار أن الحراك الشعبي في كل من تونس والجزائر كان نتاجًا لتراكمات متعددة الأبعاد، اقتصادية واجتماعية وسياسية، دفعت الفئات المهمّشة والعاطلين عن العمل إلى تصدر مشهد الاحتجاجات في بدايتها، قبل أن تلتحق بهم تدريجيًا شرائح من الطبقة الوسطى. هذا التوسع في قاعدة المحتجين ساهم في تطور المطالب من تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل، إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفساد، ثم لاحقًا إلى رفع شعارات الحرّية السياسية والمطالبة بتغيير النظام القائم، في تعبير واضح عن انتقال الحراك من مطالب اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية جذرية.

المطلب الثاني: علاقة الأحزاب بالحراك الشعبي وموقفها منه

من أهم أسباب الحراك هو تعدي السلطة السياسية على مبادئ الشرعية الدستورية والتداول السلمي على السلطة، وكذلك تراجع دور المؤسسات التي تربط بين الشعب والسلطة المتمثلة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني نتيجة للحجر والقيود المفروضة عليها من طرف السلطة، ومن خلال هذا سنتعرف على موقف الأحزاب من الحراك .

أولا: موقف الأحزاب الجزائرية من الحراك

أحدث الحراك الشعبي في الجزائر حركة سياسية هزتّ بنية الأحزاب التقليدية، إذ انطلق رفضًا للعهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لكنه سرعان ما كشف هشاشة المنظومة الحزبية وأعاد تشكيل المشهد السياسي. فقد وجدت الأحزاب الموالية للرئيس المستقيل نفسها في مواجهة غضب شعبي عارم، دفع بعض قواعدها إلى المطالبة بتصحيح المسار، بعد أن كانت تراهن على التموضع في مرحلة ما بعد الانتخابات.

أبرز هذه الأحزاب، مثل **جبهة التحرير الوطني** و**التجمع الوطني الديمقراطي** و**تجمع أمل الجزائر** و**الحركة الشعبية**، اصطدمت مباشرة بهتافات الشارع المطالبة برحيل رموزها. وقد تجلّى ذلك في دعوات داخلية لإقالة قيادات مثل معاذ بوشارب، واستقالات بارزة مثل نبيل يحياوي، إلى جانب مطالب بعقد دورات استثنائية لإعادة هيكلة الحزب.

[1] - عبد النور ناجي، " الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثالثة من التحرير السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 387، 2011، ص140 .

أما الأحزاب المعارضة، مثل **جبهة القوى الاشتراكية**"، فقد واجهت بدورها ارتباكًا داخليًا، حيث تبرأت من دعوات لاجتماعات استثنائية اعتُبرت مثيرة للفوضى. في المقابل، اختارت بعض الأحزاب، كالحركة الشعبية، نهج الصمت والتريث، تجنبًا للانقسامات.

وفي صفوف **التيار الإسلامي**، برزت مخاوف من الانشقاقات، خاصة لدى الأحزاب التي دعمت ترشح بوتفليقة، مثل"**حركة الإصلاح الوطني**"، التي غاب زعيمها عن المشهد منذ بداية الحراك. كما ظهرت تصدعات داخلية في أحزاب الإخوان نتيجة هيمنة القرار الفردي، ما ينذر بتحولات تنظيمية قادمة.

مع استمرار الحراك، يتزايد الضغط الشعبي على الطبقة السياسية، ما ينبئ بولادة خريطة حزبية جديدة، تتسم بإعادة التموضع، محاولات التكيف، أو الانكفاء الحذر، في ظل تغيرات عميقة تشهدها البلاد[1].

ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية المبكرة في 12 جوان، ركّزت عدة أحزاب سياسية جزائرية، سواء من الموالاة أو المعارضة، خطابها الانتخابي على مهاجمة الحراك الشعبي والمكونات المدنية والسياسية التي تواصل التظاهر وترفض المسار الانتخابي. هذا التوجه يعكس محاولة لتقويض شرعية الحراك الذي يطالب بتغيير جذري في بنية النظام السياسي.

- **أحزاب الموالاة**، التي كانت مرتبطة بالرئيس السابق بوتفليقة، ترى في الحراك سبباً لعزلتها السياسية، وتستخدم الخطاب الانتخابي للرد على شعارات تطالب بحلها، كما فعل "أبو الفضل بعجي"، أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني، الذي اتهم الحراك بمحاولة تقويض مؤسسات الدولة والدفع نحو مرحلة انتقالية.
- **التجمع الوطني الديمقراطي**، عبر أمينه العام الطيب زيتوني، وصف مسيرات الحراك بأنها "غير مسؤولة"، متهماً إياها بالطعن في الجيش والتحريض ضد المقومات الوطنية، وربطها بتدخلات أجنبية، خاصة من فرنسا.
- **الخطاب الرسمي للدولة**، بما فيه المؤسسة العسكرية، يتماهى مع هذه الاتهامات، ويشير إلى اختراق الحراك من قبل جهات متشددة وانفصالية مدعومة من الخارج، كما ورد في مجلة الجيش.
- **بعض أحزاب المعارضة**، التي كانت جزءاً من الحراك في بداياته، تبنّت خطاباً مشابهاً، مثل "حركة البناء الوطني" التي اتهمت الحراك الحالي بمحاولة تفكيك الجبهة الداخلية وتحويله إلى حراك مؤدلج يخدم أجندات مشبوهة، وفق تصريحات رئيسها عبد القادر بن قرينة.

[1]– محمد السريدي، "**الحراك الشعبي يؤثر على الأحزاب السياسية بالجزائر**"، 2019/04/9، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/20
https://www.marrakechalyaoum.com/

- **جبهة المستقبل**، بقيادة عبد العزيز بلعيد، انتقدت استمرار التظاهر ورفض الانتخابات، واعتبرت أن التغيير الحقيقي يتم عبر الممارسة السياسية لا الشعارات، مشيراً إلى فشل وزير سابق من الحراك في تقديم حلول عملية بعد تعيينه.
- **تحليل الخطاب السياسي**، كما يقدّمه الباحث جمال قشي، يفسّر هذا الهجوم بثلاثة دوافع رئيسية:

1. الحراك يعارض الانتخابات ويدعو إلى المقاطعة، ما يهدد مصالح الأحزاب.
2. محاولة فصل الحراك "المبارك" في بداياته عن الحراك الحالي.
3. سعي الأحزاب لتقديم نفسها كمدافعة عن مؤسسات الدولة، في إطار استرضاء السلطة.[1]

أما فيما يخص موقف الحراك من أحزاب الموالاة فقد كان مطالبا برحيلها، بل وتجاوز ذلك إلى الدعوة لمحاسبتها ومعاقبة رموزها، بل وصل الأمر لدى البعض إلى المطالبة بإقصائها نهائيًا من المشهد السياسي، تفاديًا لما وصفوه بـ"انتقال عدوى الفساد إلى مرحلة ما بعد بوتفليقة". وقد أدى هذا الضغط الشعبي إلى انسحاب معظم رموز تلك الأحزاب وتواريهم عن الأنظار، في وقتٍ تصاعد فيه تورط قياداتها في قضايا فساد، ما أسفر عن اعتقالات وتحقيقات تمهيدًا لمحاكمتهم، الأمر الذي زاد من تآكل شرعيتها. وفي البداية، تم التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها، مثل جمال ولد عباس (الأمين العام لجبهة التحرير الوطني) وأحمد أويحيى (الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي)، وغيرهما. لاحقًا، جرت محاولات لإعادة تأهيل هذه الأحزاب عبر تعيين قيادات جديدة، إلا أن تلك الخطوات لم تلقَ قبولًا لدى الحراك الشعبي، وظلت هذه الأحزاب مرفوضة شعبيًا ومهمشة من قبل السلطة الفعلية التي بدأت تروّج لفكرة تأسيس جزائر جديدة.

أما موقفه فيما يخص أحزاب المعارضة فلم يكن بعيدًا عن نظيره لدى أحزاب الموالاة، إذ أن ما تعرضت له من تهميش واختراق وتفكيك خلال عهد الرئيس بوتفليقة أفقدها الحيوية، وحوّلها إلى كيانات سياسية فاقدة للفعالية. وقد شكّل الحراك الشعبي مفاجأة لهذه الأحزاب، إذ تجاوزها بسرعة، متخطّيًا مبادراتها ومقترحاتها. حاولت المعارضة تنظيم لقاءات سياسية أفضت إلى منتديات وتحالفات هدفت إلى تقديم حلول للأزمة التي تفجّرت إثر رفض الرئيس التنحي رغم مرضه واقتراب نهاية ولايته. غير أن السلطة

1– عثمان الحياني، "**اتهامات لأحزاب جزائرية بارزة بخوض حملة انتخابية مناهضة للحراك الشعبي**"، الجديد العربي، 23 ماي 2021، تم تصفح الموقع يوم:2025/07/20، نقلا عن الموقع: https://www.aajeg.com/politics

تجاهلت تلك المبادرات، رغم أن بعضها بلغ حد دعوة المؤسسة العسكرية للتدخل المباشر، وعزل الرئيس وتولي قيادة مرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات رئاسية، كما اقترحت حركة مجتمع السلم سنة 2018.

في المقابل، أدى تمسك الحراك الشعبي برفض الأيديولوجيات السياسية، ورفضه لأي شكل من أشكال التأطير الحزبي، إلى تقويض قدرة المعارضة على احتوائه أو قيادته. ونتيجة لذلك، لم تجد هذه الأحزاب خيارًا سوى تأييد الحراك، والإشادة بسلميته وتنظيمه ومشروعية مطالبه، مع دعوة مناضليها إلى الانخراط فيه استعدادًا للمرحلة المقبلة. لقد شكّلت شعبية الحراك، التي تجاوزت الانتماءات الحزبية ورفضت التأطير، مصدر قوته في بدايته، لكنها سرعان ما تحوّلت إلى نزعة شعبوية مناهضة للنخب السياسية عمومًا، وهي توجه قابل للاستغلال من قبل قوى غير ديمقراطية. ومن هنا، فإن بناء ديمقراطية حقيقية يظل مرهونًا بوجود نخب سياسية تعبّر عن مصالح وتوجهات متعددة داخل المجتمع[1].

ثانيا: موقف الأحزاب التونسية من الحراك

موقف الأحزاب التونسية من الحراك الشعبي تجلّى في اتجاهين، فالاتجاه الأول تمثل في الاتجاه "الجذري أو الثوري"، أما الاتجاه الثاني فقد سمي ب"الإصلاحي" ومن هنا سنتعرف على موقف الاتجاهين:

أ- **الاتجاه الجذري** الذي يمثل على مستوى الخطاب حزبان أساسيان وهما (المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب العمال الشيوعي التونسي)

حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:

منذ عام 2005، تبنّت قيادة هذا الحزب موقفًا واضحًا يدعو إلى القطيعة التامة مع نظام "بن علي"، معتبرة أن السعي وراء إصلاحه ليس سوى وهم أثبت الواقع مرارًا وتكرارًا عدم جدواه. وقد دعت الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى التوقف عن ملاحقة هذا السراب، وحثّت قوى المعارضة على التكتل ضمن جبهة ديمقراطية تكون مؤهلة لتقديم بديل سياسي حقيقي.

ورأى الحزب أن السبيل الوحيد للخلاص من منظومة التزييف والفساد والقمع والخيانة يكمن في انتفاضة شعبية سلمية. ومن هذا المنطلق، يُعدّ هذا الحزب أول من رفع شعار "الحرية والعدالة والكرامة"، وهو

[1]- وحدة الدراسات السياسية، ***تونس 2019: الحراك الشعبي والانتقال الديمقراطي***، تقرير رقم 1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2020، ص 13.

الشعار الذي تبنّته لاحقًا جماهير "سيدي بوزيد" ومناطق أخرى في البلاد، مؤكّدًا على ضرورة مواصلة النضال لتحقيق مضامين هذا الشعار رغم صعوبة الطريق[1]

وخلال اجتماع عام نظّمه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في العاصمة التونسية، وجّه رئيس الحزب المنصف المرزوقي دعوة صريحة إلى اليقظة والحذر إزاء محاولات تقويض الثورة التونسية من قبل جهات داخلية وخارجية. كما شدّد على ضرورة استرجاع الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج، مطالبًا بمحاكمة الرئيس المخلوع وزوجته على ما ارتكباه من تجاوزات.

وقد خُصص هذا اللقاء للتفاعل المباشر مع أنصار الحزب، ولإطلاع المواطنين المهتمين على توجهاته السياسية وبرامجه المستقبلية[2]

كما قام الحزب بتوجيه نداءً عاجل إلى كافة الوطنيين العاملين داخل أجهزة الدولة، داعياً إياهم إلى المساهمة الفاعلة في إنهاء حكم الدكتاتور. كما دعا جميع قوى المجتمع المدني، وبشكل خاص القيادات الشابة سواء داخل البلاد أو في المهجر، إلى المبادرة بعقد مؤتمر وطني ديمقراطي يهدف إلى بلورة رؤية جماعية لمستقبل تونس، ويشكل سداً منيعاً أمام نشوء دكتاتورية بوليسية جديدة قد تُضحي ببن علي وعائلته للحفاظ على نفس المنظومة الحاكمة.

ورغم أن الحزب يطرح أفكاراً سياسية جريئة ورؤية استشرافية دقيقة، ويضم نخبة قيادية نشطة ومتفانية، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من بناء قاعدة جماهيرية واسعة أو من تحقيق حضور مؤثر داخل المؤسسات النقابية، باستثناء بعض التواجد في جمعيات وهيئات مهنية مثل قطاع المحاماة. ويُعزى ذلك إلى أسباب موضوعية، أبرزها التضييق المستمر الذي يتعرض له قياديو الحزب من قبل الأجهزة الأمنية.[3]

حزب العمال الشيوعي التونسي

منذ نوفمبر 2010، تابع هذا الحزب عن كثب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد، محذرًا من احتمال انفجار الأوضاع في أي لحظة. وقد اعتبر أن الحراك الاحتجاجي لا يزال في مراحله الأولى، وأنه، رغم بعض المؤشرات الإيجابية، لم يتجاوز بعد حالة الجمود التي طبعته خلال العقدين الماضيين.

---

[1] - فتحي معيفي، مرجع سابق الذكر، ص 209.

[2] - "**حزب المؤتمر التونسي يدعو لليقضة**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/25، نقلا عن موقع https://www.aljazeera.net

[3] - عبد اللطيف الحناشي، "**الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، في كتاب "ثورة تونس : **الأسباب والسياقات والتحديات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 41.

ويرى الحزب أن اللحظة الراهنة تمثل فرصة سانحة لكسر الإستراتيجية الممنهجة التي اعتمدها النظام الدكتاتوري، والتي مكّنته من كسب الوقت عبر فصل الحركة السياسية عن نظيرتها الاجتماعية والشعبية، والعكس كذلك.

وقد تم تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال أدوات القمع والمناورات، بمشاركة البيروقراطية النقابية والقوى الانتهازية بمختلف توجهاتها[1].

في 15 أوت 2011، شهدت العاصمة التونسية وعدد من المناطق تحركات شعبية واسعة عبّرت عن تمسكها بأهداف الثورة ورفضها لمحاولات الالتفاف عليها من قبل السلطة المؤقتة. وطالبت هذه التحركات بتكريس استقلالية القضاء والإعلام، وتطهير الأجهزة الأمنية والقضائية، ورفعت شعارات قوية مثل "الشعب يريد إسقاط النظام" و"لا رجوع لا حرية للعصابة الدستورية."

أبرز هذه التحركات كانت في العاصمة، حيث انطلقت مسيرة ضخمة من قصر العدالة بمبادرة من محامين وقضاة، وانضمت إليها حشود شعبية كبيرة. التحمت هذه المسيرة بمسيرة أخرى نظمها نقابيون من ساحة محمد علي، في مشهد احتجاجي موحّد. وقد واجهت قوات الأمن المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والملاحقات في الشوارع المحيطة بشارع الحبيب بورقيبة.

كما نظّم الاتحاد العام التونسي للشغل مسيرة انطلقت من بورصة الشغل باتجاه ساحة حقوق الإنسان، بمشاركة عدد من الأحزاب والمنظمات. وكان لحزب العمال الشيوعي التونسي واتحاد الشباب الشيوعي حضور بارز، حيث عبّروا عن تبنيهم الكامل لمطالب المحتجين وشعاراتهم.

إن حزب العمال الشيوعي التونسي إذ يحيّي عودة الشارع وجماهير الشعب للتحرك والاحتجاجات السلمية فإنه يعبر عن إدانته للتعامل القمعي لقوات البوليس ومن ورائها وزارة الداخلية والحكومة المؤقتة ويحملها مسؤولية ما آلت له الأوضاع من احتقان. وهو يدعو جماهير الشعب والشباب إلى مواصلة التحركات الميدان.[2]

تعمّقت مواقف الحزب وتبلورت مطالبه تدريجيًا بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية، حيث أكد في أحد بياناته أن الشعب التونسي بحاجة إلى نظام جديد يتسم بالديمقراطية، الوطنية، والطابع الشعبي، ويعكس إرادته الحقيقية ويعبّر عن مصالحه الجوهرية. وشدّد الحزب على أن هذا النظام لا يمكن أن ينبثق

[1] - **الحركة الاجتماعية تطلّ برأسها هل هو النهوض؟**، نشر في نوفمبر 2010، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/12، نقلا عن موقع: https://www.albadil.org/?

[2] – **حزب العمال الشيوعي التونسي يدعو لمواصلة التحركات الميدانية**، منتديات تونيزياسات، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/12 نقلا عن موقع: https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/1871853

من المنظومة القائمة، ولا من مؤسساتها أو دستورها أو قوانينها، بل يجب أن يُبنى على أنقاضها من خلال مجلس تأسيسي يُنتخب بحرية ونزاهة وشفافية.

وفي هذا السياق، وجّه الحزب نداءً إلى مختلف الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والحقوقية، وإلى الشباب والمثقفين والمبدعين، من أجل توحيد الصفوف حول مشروع بديل لنظام الاستبداد، استجابة لتطلعات الشعب وضمانًا لعدم ضياع تضحياته ودماء شهدائه.[1]

ب- الاتجاه الإصلاحي

أهم الأحزاب في هذا الاتجاه هما حزبا الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد، الذين اختارا الانخراط في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الحراك الشعبي

الحزب الديمقراطي التقدمي:

في ظل واقع يتسم بالجمود السياسي وتعنّت النظام الحاكم، فاجأت الثورة التونسية الجميع بانطلاقها يوم 17 ديسمبر 2010. وكان الحزب التقدّمي من أوائل القوى التي ساندت الحراك الشعبي، حيث بادر يوم 19 ديسمبر بتشكيل لجنة لمساندة أهالي سيدي بوزيد، تولّى عطيّة العثموني، الأمين العام لجامعة الحزب بالولاية، مهمة النطق باسمها، قبل أن يُعتقل يوم 28 ديسمبر إثر تصريحاته المتكررة لوسائل الإعلام.

كما نظّم الحزب أولى المسيرات الاحتجاجية في ولاية القصرين يوم 20 ديسمبر، مؤكّدًا حضوره الميداني منذ اللحظات الأولى. ومع استمرار القمع وسط تعتيم إعلامي ممنهج، طالب الحزب يوم 8 جانفي بإقالة وزيري الداخلية والإعلام، ليصعّد في اليوم التالي بمطالبة استقالة الحكومة بأكملها وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تضم المعارضة، تتولى الإعداد لانتخابات عامة مبكرة.

طوال فترة الثورة، واصل مناضلو الحزب وقياداته مشاركتهم الفاعلة في التحركات الشعبية، وساهموا في نقل الصورة الحقيقية لما يحدث إلى العالم. وقد تجسّد هذا الحضور يوم 14 جانفي، حين ظهرت "ميّة الجريبي"، مرفوقة بعدد من مناضلي الحزب، ضمن الحشود المطالبة برحيل النظام أمام وزارة الداخلية[2].

استقطب مشروع هذا الحزب شريحة شبابية فاعلة في العاصمة ومختلف مناطق البلاد الداخلية، حيث تميز بمواقفه الصريحة المناهضة لنظام بن علي، كما عرف مناضلوه بنشاطهم الميداني وحيويتهم السياسية. وقد تمكنت عناصر الحزب من التواجد في بعض النقابات القطاعية، وساهم شباب الحزب،

[1] – فتحي معيفي، مرجع سابق، ص 210.

[2] -Benzarti ،Hichem,**Un congrès unificateur des forces démocratiques centristes,**la press de Tunisie,10/04/2012 ,"Le site a été consulté le 15/07/2025
https: //web.archive.org/web/20120412184735/http://www.lapresse .

خصوصًا في سيدي بوزيد وتونس العاصمة وعدد من الجهات الأخرى، في تأجيج الحراك الشعبي وتفعيله.

وفي ظل النظام الدكتاتوري، تعرضت جريدة "الموقف" التي يصدرها الحزب إلى الحجب والمضايقة، رغم كونها من أبرز المنابر الإعلامية الحرة التي فتحت المجال للتعبير المستقل في البلاد[1].

حركة التجديد

أكد الدكتور مسعودي عبد العزيز، مسؤول العلاقات الخارجية في حركة التجديد التونسية، خلال استضافته في برنامج "حديث اليوم"، أن الثورة التونسية انطلقت دون قيادة حزبية مباشرة، بل كانت انتفاضة جماهيرية ضد الظلم وانتهاك الكرامة، بدأت من حادثة محمد البوعزيزي. ورغم أن القوى الديمقراطية لم تكن المبادِرة، إلا أنها شاركت بفعالية عبر مناضليها المنتشرين في مختلف أنحاء البلاد، خاصة من خلال النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

وأشار إلى أن الحركة الديمقراطية ساهمت في التمهيد للثورة على مدى عقود، من خلال فضح سياسات النظام السابق، وكشف التلاعب بالانتخابات، والتعرض للقمع والمحاكمات، سواء ضد مناضليها أو ضد حركة النهضة الإسلامية في التسعينيات.

كما أوضح أن حركة التجديد شاركت في أول حكومة بعد الثورة برئاسة محمد الغنوشي، في مرحلة حساسة تميزت بفراغ سياسي وانفلات أمني خطير، حيث انتشرت أعمال النهب والاعتداءات، وسط غياب تام لقوى الأمن. وقد تصدى المواطنون لهذا الوضع بتنظيم لجان شعبية لحماية الأحياء والممتلكات، مما عكس حسًا مدنيًا عاليًا ساهم في استعادة بعض الاستقرار.

وختم الدكتور مسعودي بالتأكيد على أن نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب التمهيد لإجراء انتخابات ديمقراطية شفافة، وتشكيل مؤسسات دستورية تكرّس مبادئ الحرية والديمقراطية، وتعيد السيادة للشعب.

كما صرحت حركة التجديد في أول اجتماع لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على أنها ستواصل بكل مسؤولية الدفع من داخل الحكومة ومن خارجها باتجاه تفعيل لجنتي تقصي الحقائق في ملفات التجاوزات الأمنية الخطيرة وقضايا الفساد والرشوة، للوصول سريعا إلى نتائج ملموسة تتيح محاسبة المسؤولين.

كما دعت الحركة كافة الفئات الشعبية والنخب الوطنية إلى مواصلة اليقظة، والتعبير عن مشاغلها بجميع الوسائل المتاحة بما في ذلك عن طريق التحركات السلمية في الشارع بهدف الدفع إلى تحقيق

[1] - عبد اللطيف الحناشي، **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**، مرجع سابق الذكر، ص 47-48.

مطالبها المشروعة وحماية مكاسب ثورة الشعب وانجاز مهام المرحلة الانتقالية نحو الإصلاح السياسي المنشود[1].

موقف حركة النهضة من الثورة

شهد موقف حركة النهضة من الثورة التونسية تطورًا تدريجيًا، عبّرت عنه من خلال سلسلة من البيانات الرسمية الموقّعة من رئيسها راشد الغنوشي، عكست انتقال الحركة من التضامن الإنساني إلى المساندة السياسية الفعلية للانتفاضة الشعبية.

البيان الأول – 18 ديسمبر 2010: تضامن إنساني وتحذير سياسي عقب حادثة إحراق محمد البوعزيزي لنفسه، أصدرت حركة النهضة بيانًا أوليًا تضمّن:

- **تضامنًا كاملاً** مع الشاب المصاب، وأسرته، وأهالي سيدي بوزيد، في موقف إنساني واضح.
- **دعوة عاجلة** إلى حوار وطني شامل بين مختلف القوى السياسية، لمواجهة الأزمة الاجتماعية والسياسية المتفاقمة.
- **تحذيرًا من الانفجار الشعبي**، مشيرة إلى أن استمرار التدهور قد لا يقتصر على احتراق بعض الشباب، بل قد يؤدي إلى احتراق البلاد بأكملها.

هذا البيان مثّل أول إشارة من الحركة إلى خطورة الوضع، دون أن تعلن بعد انخراطها المباشر في الثورة.

البيان الثاني – 9 جانفي 2011:

مع تصاعد الأحداث وسقوط ضحايا في القصرين، أصدرت الحركة بيانًا بعنوان*"النظام التونسي يرتكب مجزرة في القصرين"*، عبّرت فيه عن تحول واضح في موقفها:

- **تحميل النظام مسؤولية كاملة** عن المجازر المرتكبة بحق الشعب، والمطالبة بوقف إطلاق النار، ورفع الحصار عن المدن، وإطلاق سراح المعتقلين.
- **دعم صريح للانتفاضة الشعبية** ومطالبها في العيش الكريم، والكرامة، وإنهاء الاستبداد والفساد.
- **دعوة إلى توحيد الصفوف** بين القوى الشعبية والنقابية والطلابية، والانخراط الفعّال في الحراك الثوري.

[1]– الحوار المتمدن ، **بلاغ من حركة التجديد 2011/01/21**، عدد 3254، 2011/01/22، نقلا عن موقع:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

. **الترحم على أرواح الشهداء**، في تعبير عن التقدير لتضحيات الشعب[1].

هذا البيان مثّل انتقالاً من التحذير إلى المساندة السياسية الواضحة للثورة.

البيان المشترك – منتصف جانفي 2011:

في خطوة تعكس انخراطًا فعليًا في الحراك الوطني، شاركت حركة النهضة في إصدار بيان مشترك مع عدد من الأحزاب السياسية والهيئات المدنية، من بينها:

- حزب العمال الشيوعي التونسي
- المؤتمر من أجل الجمهورية
- حزب تونس الخضراء
- الوحدويون الناصريون
- حركة البعث
- اللجنة الوطنية لمساندة أهالي سيدي بوزيد
- منظمة حرية وإنصاف
- الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب
- الجمعية الدولية للدفاع عن المساجين السياسيين
- اتحاد الشباب الشيوعي التونسي
- ورابطة الكتاب الأحرار

وقد تضمّن البيان:

- إدانة جماعية لممارسات النظام القمعية.
- مطالبة بالكف الفوري عن إطلاق النار على المواطنين العزّل.

[1]– عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 391.

- تأكيد على وحدة الصف الوطني من أجل فرض الإصلاح السياسي[1]. هذا البيان جسّد تحول حركة النهضة من المساندة إلى الانخراط الفعلي في مشروع التغيير السياسي، ضمن جبهة وطنية موسّعة.

رغم مشاركة الأحزاب السياسية في الحراك الشعبي من خلال إعلان تضامنها مع المطالب الجماهيرية، إلا أن دورها ظل ثانويًا مقارنة بدور القوى الشبابية، إذ لم تكن المبادِرة إلى الدعوة للاحتجاجات، بل تأخرت أحيانًا في إعلان دعمها لها. وقد تخلّت هذه الأحزاب تدريجيًا عن تحفظها، معلنة انضمامها إلى الحراك بعد تصاعد وتيرته وانخراط فئات اجتماعية واسعة فيه[2]ومع تطور الأحداث الميدانية، بدأت مواقف الأحزاب تتبلور وتتعمق، لتتفق غالبية القوى السياسية على أن الشعب التونسي بحاجة إلى نظام ديمقراطي جديد ينبثق من إرادته الحرة ويعبر عن مصالحه الجوهرية.

وقد خلصت إلى أن هذا النظام لا يمكن أن يُستمد من المنظومة القائمة، بما فيها مؤسساتها ودستورها وقوانينها، بل يجب أن يُبنى على أنقاضها من خلال انتخاب مجلس تأسيسي بحرية ونزاهة [2]وبذلك قامت الأحزاب بدعوة مختلف الأطراف السياسية إلى توحيد الجهود من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي بديل للنظام التسلطي، استجابةً لتطلعات الحراك الشعبي وتحقيقًا لمطلب تغيير النظام.

---

[1]– بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي، الصعود والتحديات، تدبير الحكم**. ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 27–28.

[2]– فتحي معيفي، "دور الأحزاب في التغيير السياسي دراسة حالة تونس"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 17، جانفي 2018، ص 210.

[2] – غسان الماجري،" **في تونس الشعب لا يتظاهر،إنه ينتفض**"،الحوار المتمدن، العدد 3245 ، 2011 / 1 / 13 ، تم تصفح المقال يوم: 2025/09/20، نقلا من الموقع:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

خلاصة واستنتاجات

بعدما تطرقنا في هذا الفصل إلى السياق التاريخي والسياسي للأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس، وتعرّفنا على مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة السياسية توصلنا إلى ما يلي:

-كانت أحداث 2011 ذات تأثير واسع على المشهد السياسي عامة والمشهد الحزبي خاصة، سواء في النظام السياسي الجزائري أو التونسي، حيث بادر النظام بالقيام بعدة إصلاحات تلبية لمطالب الشعب من جهة، وخوفا من تأزم الأوضاع من جهة أخرى، كما جاءت نتيجة لضغوطات البيئة الإقليمية والدولية.

-إن الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية التي شهدتها الجزائر سنة 2011 افتقرت إلى إرادة سياسية حقيقية تتماشى مع مبادئ الديمقراطية، إذ اتسمت بطابع شكلي ولم تُفضِ إلى تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي، حيث استمرت هيمنة السلطة التنفيذية، ما عكس غيابًا واضحًا للتوازن بين السلطات. ولم يبدأ مسار الإصلاح الفعلي إلا بعد الحراك الشعبي لسنة 2019، الذي دفع نحو تبنّي إصلاحات سياسية وإدارية ودستورية أكثر عمقًا، تجسدت في محاولات لإحداث تحوّلات ملموسة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في ظل إدراك متزايد لحالة التذبذب التي تعرفها هذه القطاعات، وظهور إرادة سياسية أكثر وضوحًا تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ المسار الديمقراطي.

- إن الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية التي شهدتها تونس بعد 2011 قد ساهمت في فتح الباب للتعددية السياسية والحزبية من خلال ظهور أحزاب جديدة دون قيود أو مضايقات، وتعمل في إطار الدولة لتحقيق الاستقرار وإنجاح الانتقال الديمقراطي .

- مواقف الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس من الحراك كانت متباينة، حيث أن الأحزاب في الجزائر كانت رافضة للحراك ومتخوفة منه، بينما الأحزاب التونسية فقد ساندت ودعّمت الحراك رافعين شعار "الحرية والعدالة والكرامة" حتى تصل تونس لمرحلة تغيير النظام.

الفصل الثالث

واقع الممارسة الحزبية في تعزيز المشاركة السياسية في المسارات الانتخابية

تمهيد

تُعدّ الانتخابات من أبرز الأدوات المؤسسية التي تضمن التمثيل السياسي في المجتمعات الديمقراطية، وتشكل إحدى الآليات الجوهرية التي تُجسّد فعليًا مبدأ السيادة الشعبية. فهي لا تقتصر على كونها وسيلة لاختيار ممثلين، بل تُعدّ مؤشرًا لقياس مدى قبول المواطنين لبرامج سياسية أو توجهات حزبية معينة. غير أن فعالية هذه الآلية تظل مشروطة بجملة من الضوابط البنيوية، من بينها ضرورة توفر بيئة ديمقراطية حقيقية، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، وخضوع المؤسسات العامة لرقابة السلطة التشريعية، فضلاً عن وجود حكومة مسؤولة أمام البرلمان، بما يضمن التوازن المؤسسي ويعزز الشفافية والمساءلة، ومن هذا المنطلق سوف نعالج في هذه الفصل قراءة لمختلف المحطّات الانتخابية المتعلقة بالجزائر وتونس، ملتزمين بفترة الدراسة المحدّدة من 2011 إلى غاية 2020، هذه الفترة التي شهدت فيه كلتا الدولتين فترة انتقال ديمقراطي، واضطرّت كل من الجزائر وتونس بتبنّي إصلاحات نتيجة الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة التي شهدتها، حيث قامت بتعديلات تخص الدساتير وقوانين الانتخابات والأحزاب السياسية. وإصلاح القانون الانتخابي هدفه الأساسي هو دعم تثبيت وإشراك الشعب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية ووضع حدّ للخروقات التي تعرفها الساحة السياسية.

لذلك في هذا الفصل سوف نتعرف على واقع المشاركة السياسية في كل من الجزائر وتونس، ومعرفة الدور الحزبي في تفعيلها أو إضعافها، وقوفا عند مختلف نسب المشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها كل من الجزائر وتونس، وكذلك التعرف على الدور الحزبي في البرلمان.

المبحث الأول: ديناميكيات المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الاستحقاقات الانتخابية

تعتبر الانتخابات دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة نيابية، تستمد وجودها في السلطة واستمراريتها من استنادها إلى الإرادة الشعبية. كما تعتبر وسيلة لتسهيل علاقة السلطة بالشعب، كما يعتبر الترشّح أحد أهم وسائل مشاركة المواطن في الحياة السياسية، وهو الوجه الآخر لحرّية الانتخاب، وبالتالي فكلاهما من الحقوق التي يتمتع بها الفرد لممارسة السلطة.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرّف على المشاركة السياسية في الجزائر ومختلف العوامل المؤثرة فيها، ومدى تمكّن الأحزاب السياسية في تفعيلها ومدى قدرتها على توعية المواطن بضرورة المشاركة وأهميتها للمشاركة في السلطة، ومن هنا سنتوقف عند مختلف الاستحقاقات الانتخابية من رئاسية وتشريعية ومحلية، كما سنتعرف على مختلف الأحزاب المرشّحة للانتخابات ومدى تمكنها من تطبيق برامجها الانتخابية .

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية الجزائرية

الانتخابات الرئاسية هي عملية ديمقراطية لاختيار رئيس الجمهورية، حيث يتنافس عليه العديد من المرشحين لأجل نيل المنصب الذي يعتبر أعلى منصب تنفيذي في الدولة، وتجرى الانتخابات وفقا لقوانين وضوابط محدّدة، فهي ضرورية لتحديد مسار البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

انتخاب الرئيس يكون عن طريق الاقتراع المباشر والسرّي، وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى تكون هناك جولة ثانية بين المرشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات.

1- الظروف التي سبقت الانتخابات الرئاسية

شهدت الانتخابات الرئاسية في الجزائر عدّة أحداث سبقت إجرائها حيث عاشت الجزائر أوضاع صعبة وغير مستقرّة، حيث أنه بتفاقم الأزمة المجتمعية برزت الحركات الاحتجاجية في المجتمع جرّاء تفاقم أزمة البطالة وسط الشباب، وأزمة السكن، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري، الرشوة ، تبذير المال العام، كل هذه الأسباب كانت سببا في نهوض الشعب لأجل إبداء معارضته للنظام واستياءه من سوء التسيير، فقد شملت هذه الاحتجاجات معظم القطاعات مثل التربية والتعليم، الصحة، والأمن ...إلخ

ومع بداية الحملة الانتخابية استغلّت الحركات الاحتجاجية هذا الظرف لإسماع صوتها لكل المؤسسات السياسية المعنية، حيث رفع المحتجّون شعارات تندّد بالفساد والظلم الذي يعيشه الشعب وكانت تنادي بالتغيير السياسي.

أخذت الاحتجاجات طابعا سياسيا بمجرّد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، حيث رفضت العديد من الأحزاب السياسية هذه الانتخابات وحاولت مقاطعتها، وبعدها ظهرت حركة "بركات" تضم فئة من الشباب الجامعيين والمثقفين يستند مؤسسيها إلى مبادئ الثورة التحريرية، كانت هذه الحركة تدعو إلى الحفاظ على مستقبل الجزائر، كما دعت إلى مقاطعة الانتخابات وكانت تنادي بمرحلة انتقالية ثانية، وقبيل الانتخابات بيوم واحد نظمت عدة احتجاجات واعتصامات أثناء الحملة الانتخابية[1].

ترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة وهو يعاني من تدهور حالته الصحية لم يكن الحدث الوحيد المميز لانتخابات 2014، إذ شهدت الحملة ظهورًا بارزًا لقوى سياسية ومالية وإعلامية جديدة أسهمت بشكل حاسم في حسم النتائج لصالح بوتفليقة. جاء ذلك وسط حالة من الصراع الجزئي بينه وبين مراكز قرار مؤثرة داخل النظام السياسي الجزائري، من ضمنها المؤسسة العسكرية والأمنية. بالإضافة إلى ذلك، أسفرت هذه الانتخابات، التي قاطعتها أحزاب سياسية بارزة كانت تشارك فيها تقليديًا، عن تشكّل خارطة سياسية جديدة وحراك سياسي غير مسبوق في الجزائر منذ عقود.

برزت كذلك بعض الأحزاب التي قرّرت التحالف من أجل معارضة الانتخابات حيث ضمّت (حركة مجتمع السلم، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة العدالة والتنمية، حركة النهضة، حزب جيل جديد، رئيس الحكومة الأسبق المترشح المنسحب أحمد بن بيتور)، حيث دعت هذه التنسيقية إلى مقاطعة الانتخابات كما قامت بتنظيم تجمعات شعبية ووقفات ميدانية لأجل إقناع الشعب بضرورة إنقاذ البلاد من مأزق الانتخابات التي حسمت نتائجها مسبقا بفوز الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة.

لقد شهدت هذه الانتخابات عدّة أقطاب بين مؤيدين ومعارضين، ومن بين المؤيدين نجد بعض الأحزاب مثل حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة المسمّاة بأحزاب الموالاة التي دعّمت المترشح عبد العزيز بوتفليقة منها حزب " تاج " والحركة الشعبية الجزائرية وبعض منظمات المجتمع المدني وتنظيماته.

أما الفئة الثانية والتي شاركت في الانتخابات والذي يمثّلها المترشح الحرّ " علي بن فليس " هذه الفئة تضم 18 حزب سياسي ومنظمات المجتمع المدني ونخب سياسية وعلمية ساندوا المرشّح وبرنامجه الانتخابي.

[1]– عبد النور ناجي، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 11، نوفمبر 2014، ص 39، 40.

الفئة الثالثة التي رفضت المشاركة في الانتخابات وقاطعتها، ضمّت هذه الفئة التنسيقية الوطنية للأحزاب والشخصيات المقاطعة للرئاسيات وحركة بركات وبعض الشخصيات السياسية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، وهناك فئة أخرى تبنّت خيار وسط حيث صوّتت بورقة بيضاء ونجد ضمنها الأحزاب الإسلامية وهي جبهة التغيير وحزب العدالة والحرّية، أما الفئة الأخيرة فقد مثّلها الحزب المعارض وهو جبهة القوى الاشتراكية الذي تمسّك بموقفه المعارض ويرى أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقا.

2- سياق انتخابات 17 أفريل 2014

تنافس في هذه الانتخابات ستة مرشحين، حيث شارك فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمرّة الرابعة على التوالي، إلى جانب كل من علي بن فليس و بلعيد عبد السلام، لويزة حنون، علي فوزي رباعين و موسى تواتي.

نلاحظ من خلال القائمة الاسمية للمرشحين غياب المرشح الذي يمثل التيار الإسلامي وهذا راجع لتفكك التحالفات الإسلامية، حيث انسحبت حركة مجتمع السلم من الحكومة وتحالفها السابق ثم خروجها منه مما أضعف قدرتها على تقديم مرشح واحد، كما اختارت تبني موقف المقاطعة بدل دخولهم في المنافسة الانتخابية، إضافة إلى أن نشاط الأحزاب الإسلامية على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي كان ضعيف حيث ظلّ خطابهم محدود التأثير خاصة مع هيمنة أحزاب السلطة على الإعلام الرسمي.

وبالرغم من الحراك السياسي وبعض الاضطرابات التي صاحبت سير الحملة الانتخابية للمترشحين، إلاّ أنها لم تؤثر على العملية الانتخابية التي جرت في ظروف جيّدة وهذا بسبب خوف الجزائريين على أمن واستقرار البلد نتيجة الأوضاع التي تعيشها الدول العربية المجاورة.

جدول رقم 1 : خاص بالنتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية

الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	نسبة المشاركة	عدد الأصوات الملغاة	الأصوات المعبّر عنها
22.880.678	11.600.984	50.70	1.132.136	10,468.848

المصدر : من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المجلس الدستوري:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن عدد الناخبون المسجلين عدد معتبر، لكن نصف هذه الفئة لم تصوّت يوم الانتخاب بما يعني أنها غير مقتنعة ببرامج المرشحين، أو أنها لا تولي أهمية للانتخاب نتيجة

فقدانها للثقة في النظام بحدّ ذاته، وهذا يدل أن المواطنين لم يقتنعوا بدرجة التغيير الذي يمكن أن تحدثه هذه الانتخابات ولذلك اختاروا أسلوب المقاطعة.

وبالعودة إلى نسبة المشاركة السياسية فإنها مقبولة على العموم، وفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالأغلبية الساحقة من الأصوات لا يعكس بالضرورة الصورة الحقيقية لإرادة المواطن، فلا يمكن أن نحكم على المشاركة السياسية الناجحة من خلال نسبة التصويت وفقط، بل هناك عوامل أخرى مثل درجة فعاليتها، ومدى مساهمتها في تنظيم النظام السياسي، ومراقبة الأجهزة السلطوية، والوقوف ضد آليات التزوير المختلفة، والتلاعبات المختلفة بأرقام العملية الانتخابية، وحتى شراء الأصوات الانتخابية.[1] وهناك من وصف هذه الانتخابات بالمزوّرة وأن نسبة المشاركة شهدت تضخيم كذلك، من أجل إضفاء الشرعية على هذه الانتخابات وعلى الرئيس المنتخب، حيث أنه تم التلاعب بأصوات الناخبين، وبالتالي فإن الهيئة الناخبة قد اقتنعت بأن الانتخابات محسومة مسبقا لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأن الاقتراع يبقى شكلي وصوري ولا فائدة منه.

وبالعودة إلى دور الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات فقد كان ضعيفا وغائبا فرغم كثرة الأحزاب في الساحة السياسية إلا أنها كانت شبه غائبة، لا من حيث ترشحها للانتخابات ولا من حيث دورها في تفعيل المشاركة السياسية وإيصال مطالب الشعب للسلطة، هذا ما زاد من لامبالاة المواطنين وعدم ثقتهم في البرامج الحزبية والوعود الزائفة، والنشاطات التي تظهر أثناء الحملات الانتخابية وتختفي فجأة.

رغم إخفاق الانتخابات في إحداث تغيير سياسي ملموس، شهد المشهد السياسي الجزائري ظهور ظواهر جديدة بارزة. من أهمها التوافق الذي بدأ يتشكل بين النخب الحزبية، والتي كانت في السابق ترفض بشكل تقليدي أي شكل من أشكال العمل المشترك أو التوافق فيما بينها، وهو ما كان سببًا في إضعاف دورها السياسي أمام السلطة وتقليص قدرتها على التأثير في صنع القرار والتجنيد الشعبي. هذا التحالف الجديد، الذي انطلق من تجمع لمقاطعي الانتخابات الرئاسية، تحوّل إلى تنسيقية تطالب بالتغيير السياسي ومرحلة انتقالية، وضمّ أحزابًا مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة مجتمع السلم، والنهضة، التي كانت تاريخيًا ترفض العمل المشترك لأسباب أيديولوجية بالدرجة الأولى. كما تزامن ذلك مع بروز بعض الوجوه السياسية الوطنية المنبثقة من النخبة الرسمية القديمة، والتي اتخذت مواقف معارضة واضحة، ولكنها كانت تحمل أحيانًا نوعًا من الغموض أو اللبس في مواقفها[2]

[1]– عبد الحليم ليمام، **الفساد السياسي في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 165.

[2] - ناصر جابي، **التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة**، تقارير عن مصدر الجزيرة للدراسات، أوت 2014 ، ص 4.

جدول رقم 2: يبين المرشحين وعدد الأصوات المحصل عليها

المرشحين	عدد الأصوات المحصل عليها
عبد العزيز بوتفليقة	8.531.311
علي بن فليس	1.288.338
عبد العزيز بلعيد	328.030
لويزة حنون	157.792
علي فوزي رباعين	105.223
موسى تواتي	58.154

المصدر: المجلس الدستوري http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

من خلال النتائج المُبيّنة في الجدول نلاحظ أن الفائز في الانتخابات هو السيد عبد العزيز بوتفليقة بتصويت 8.531.311 ناخب، وبحصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات في الدور الأول هذا ما يعلن عن نجاحه وفوزه بالعهدة الرابعة.

إن هذه النتيجة لم تكن مقنعة لمعظم المواطنين، فكيف لرئيس لم يظهر في الحملة الانتخابية أن يفوز وهو عاجز صحيا عن ممارسة مهامه؟ تساؤلات عديدة عكست رفض باقي المرشحين للنتيجة، حيث أن علي بن فليس من أبرز منافسي بوتفليقة يرى أن النتائج كانت مزوّرة ورفض الاعتراف بها، والفوز يرجع كذلك لدعم أحزاب السلطة مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي للسيد عبد العزيز بوتفليقة.

النتائج تبرز لنا كذلك ضعف وغياب المعارضة في الجزائر مما يعكس عدم مصداقية العملية الانتخابية، حيث أن أحزاب المعارضة لم تتكتل بل كانت تعمل بشكل منفرد ولم تستطع بناء قاعدة شعبية موحّدة، ففوز الرئيس بالأغلبية المطلقة يدل على غياب المنافسة الحقيقية وهذا ما يسيء للعملية الانتخابية ويشكك في نزاهتها وشفافيتها.

تأثر الخريطة الحزبية بنتائج الانتخابات الرئاسية من خلال بروز ميزان قوى جديد يتمثل في التحالف الرئاسي الذي يضم حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي، وأحزاب الموالاة الصغيرة، كما ظهر في المقابل تحالف معارض لاستمرارية النظام يضم حركة مجتمع السلم والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة العدالة والتنمية ، كما أعلن علي بن فليس عن نيته في تكوين حزب جديد ما يدل على توسّع التحالف المعارض.

3- سياق الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019

1- الظروف التي سبقت الانتخابات

عشية الانتخابات الرئاسية، تشهد الجزائر انقسامًا سياسيًا حادًا بين تيارين متباينين في الرؤية والموقف. يتمسك التيار الأول، الذي يمثل الغالبية داخل الحراك الشعبي، بالمطالب الأساسية التي انطلقت بها الحركة الاحتجاجية، وعلى رأسها رحيل كافة رموز النظام السابق، بما في ذلك الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح والوزير الأول نور الدين بدوي. ويرفض هذا التيار تنظيم الانتخابات في ظل استمرار نفس المنظومة الإدارية والقانونية، معتبرًا أن ذلك يشكل فرصة لإعادة إنتاج النظام السياسي نفسه عبر آليات غير شفافة، وبمترشحين ينتمي معظمهم إلى الحكومات السابقة التي عملت تحت رئاسة عبد العزيز بوتفليقة على مدى عقدين من الزمن.

كما يصر هذا الفريق على ضرورة محاسبة رموز الفساد في تلك المرحلة ومتابعتهم قضائيًا، ويطالب بمرحلة انتقالية تُبنى على أسس سياسية جديدة، تشمل تعديلًا عميقًا للدستور وإرساء قواعد واضحة للتنافس السياسي، تشرف عليها شخصيات وطنية تحظى بقبول شعبي واسع. ويهدف هذا المسار إلى تأسيس ديمقراطية حقيقية أو ما يُعرف في بعض خطابات هذا التيار بـ"الجمهورية الثانية". ويواصل هذا الفريق تنظيم مظاهرات سلمية أسبوعية كل يوم جمعة، معتبرًا إياها الوسيلة الأنجع للضغط على السلطة الفعلية من أجل الاستجابة لمطالبه.

في المقابل، يتمثل التيار الثاني في السلطة الفعلية الحاكمة ومن يساندها، وعلى رأسهم قيادة أركان الجيش بقيادة الفريق أحمد قايد صالح، والرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح، والحكومة برئاسة نور الدين بدوي، إلى جانب بعض الأحزاب والجمعيات ووسائل الإعلام الخاصة وشخصيات سياسية بارزة. يرفض هذا الفريق فكرة المرحلة الانتقالية، ويتمسك بالحل الدستوري باعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على استقرار البلاد وتقليص فرص التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي. وقد عبّر الفريق أحمد قايد صالح منذ استقالة بوتفليقة عن دعمه لهذا المسار، الذي يبدأ بتفعيل المادة 102 من الدستور وينتهي بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة.

كما يؤكد هذا الفريق على احترام حق المواطنين في التظاهر السلمي، مع اتخاذ إجراءات استثنائية لضمان الأمن والوحدة الوطنية، خاصة في ظل معلومات عن محاولات لزعزعة الاستقرار أو تدخلات خارجية بالتنسيق مع أطراف داخلية. غير أن هذه التدابير، مثل اعتقال نُشطاء الحراك ومنع

سكان بعض المناطق من التظاهر في العاصمة، أثارت انتقادات من منظمات حقوقية محلية ودولية، واعتُبرت انتهاكًا صارخًا للحقوق المدنية.

ورغم فشل المحاولة الأولى لتنظيم الانتخابات في 4 جويلية2019 بسبب عزوف واسع من الأحزاب والشخصيات السياسية، مضت السلطة الفعلية في تنظيم انتخابات جديدة بتاريخ 12 ديسمبر 2019، معتبرة ذلك استكمالًا للمسار الدستوري وخروجًا آمنًا من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد[1].

سبقت هذه الانتخابات أحداث تمثلت في الحراك الشعبي الذي انطلقت بوادره في 22 فيفري 2019 والذي اتخذ شكلا سلميا وقام بصياغة عدّة مطالب إصلاحية سياسية، انتشر الحراك في كل ربوع الوطن ومن أسباب بروز هذا الحراك هو رغبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشح للعهدة الخامسة، إضافة إلى عدّة أسباب كانت نتيجة تراكمات سنين من بينها تهميش فئة الشباب الذي يعاني من البطالة وغيرها من الأسباب.

جمع هذا الحراك أشخاص ذات توجهات سياسية، اجتماعية وثقافية، كان نشاطهم على شكل إضرابات ومسيرات ومظاهرات باستخدام وسائل الإعلام، كان شعارها الرئيسي أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام.

كانت هناك استجابة لبعض مطالب الحراك ومن بينها تراجع الرئيس عن ترشحه لعهدة خامسة، وتأجيل الانتخابات الرئاسية وإجراء بعض التعديلات الحكومية مثل إقالة الوزير الأول وتعيين غيره، إلاّ أن الحراك ظلّ مستمرا، واعتبر هذه الإصلاحات ليست سوى خطّة من النظام لضمان استمراريته والتحضير لرئيس جديد يكون من النظام، وهذا ما جعل الحراك يقوم بمطالب جديدة تصبو إلى التغيير الجذري للنظام، وبعد تقديم الرئيس لاستقالته يوم 2 أفريل 2019 وتعيين رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة طبقا للمادة 110 من الدستور بقي الحراك في منتصف الطريق ومزال يطمح لتحقيق أهداف أخرى كتحقيق دولة الحق والقانون، والتمتع بكل الحقوق والحريات.

إذن وسط كل هذه الأجواء المشحونة جرت الانتخابات يوم 12 ديسمبر من عام 2019، وتولّت السلطة الوطنية المستقلة الانتخابات تنظيم الانتخابات بدل من وزارة الداخلية، وخاض هذا المعترك الانتخابي خمسة مرشحين هم:

1- عبد المجيد تبون (مترشح حرّ)

2- عبد القادر بن قرينة (حركة البناء الوظيفي)

[1]- عبد الله بلغيث، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي**، ديسمبر 2019 ، ص 4-3.

3- علي بن فليس (طلائع الحريات)

4- عز الدين ميهوبي(التجمع الوطني الديمقراطي)

5- عبد العزيز بلعيد(جبهة المستقبل)

يتفق جميع المترشحون على أن الجزائر تعاني من إرث نظام حكم رئاسي مركّز على حكم الفرد، تمثله فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، مع وجود هشاشة في المشهد الحزبي بسبب تدخل الدولة والمال الفاسد. كما يشيرون إلى الوضع الاقتصادي الريعي الذي يعاني من فساد مالي واسع، وتبعية شديدة، إضافة إلى سياسات حكومية استهلكت موارد مالية كبيرة خلال عشرين عامًا دون تحقيق حلول مستدامة لمعالجة البطالة والفقر.

يُقر المترشحون بشرعية الحراك الشعبي السلمي ومطالبه في مراحله الأولى، ويُثمنون التدخل المساند للجيش بقيادة الفريق أحمد قايد صالح، الذي حرص على الحفاظ على المصلحة العليا للبلاد. كما يرحبون بالإجراءات الرسمية التي هدفت إلى تنظيم انتخابات رئاسية نزيهة، خاصة من خلال تأسيس السلطة .

كما ركّز المترشحون في برامجهم على ضرورة:

- مراجعة عميقة للدستور تهدف إلى تأسيس "جمهورية جديدة" تفضي إلى بناء ديمقراطية حقيقية.
- إعادة النظر في القوانين التي تنظم التنافس السياسي والانتخابي، مع تعزيز دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.
- ضمان استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية وتعزيز الحريات العامة والفردية.
- فتح حوار مجتمعي شامل يضم الفاعلين السياسيين والمدنيين لمناقشة القضايا الحيوية والعمل على حلها[1].

جدول رقم 3: يبيّن النتائج النهائية للاقتراع على المستوى الوطني:

الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	نسبة المشاركة	الأصوات الملغاة	الأصوات المعبر عنها
23.559.853	9.675.515	% 41,07	1,233,460	8,442,055

المصدر: بيانات المجلس الدستوري حول الانتخابات الرئاسية 2014 بتصرّف.

[1]– عبد الله بلغيث، نفس المرجع السابق، ص 10.

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن نسبة المصوّتون هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة المسجلون ما يعني أنهم انسحبوا من العملية السياسية وتراجعوا عن التصويت، ما يدل عن استيائهم من العملية الانتخابية وفقدانهم الثقة في النظام السياسي.

وبالرجوع إلى نسبة المشاركة السياسية فهي مازالت في انخفاض مقارنة بانتخابات 2014 التي بلغت آنذاك 50.70 %وبالتالي فهذا التراجع غير محمود خاصة وأنها أدنى نسبة مشاركة شهدتها الجزائر في الانتخابات الرئاسية في فترة التعددية، وخاصة أنها كانت شبه معدومة في بعض المناطق مثل تيزي وزو وبجاية أين سجلت 1%، كذلك نسبة الأصوات الملغاة كانت عالية بلغت 1,2 مليون صوت معظمها أوراق بيضاء، كلّها نسب تدل على فقدان الشعب للثقة في النظام والعمليات الانتخابية.

جدول رقم 4: يبيّن النتائج النهائية للاقتراع على المستوى المواطنين المقيمين بالخارج:

الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	نسبة المشاركة	الأصوات الملغاة	الأصوات المعبر عنها
24.464.161	9.755.340	% 39,88	1,244,925	8,510,415

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات من موقع المجلس الدستوري

من خلال هذا الجدول يتضح لنا انخفاض نسبة المشاركة السياسية بالخارج ما يدل على ضعف التعبئة السياسية وما يعكس ضعف الحملات الموجهة للجالية بالخارج، أو غياب قنوات فعالة للتواصل معها، **فهذه** الأرقام قد تشير إلى أزمة ثقة في العملية السياسية أو في الجهات المنظمة للاقتراع. **إذن لا بد من** فتح المجال أمام مراجعة آليات إشراك الجالية بالخارج، سواء عبر تسهيل التصويت الإلكتروني، أو تعزيز الحملات التحسيسية، أو إشراكهم في صياغة السياسات التي تمسهم مباشرة.

جدول رقم 5: يبين الأصوات التي تحصل عليها كل مرشح:

المرشح	عدد الأصوات المحصل عليهاّ	النسبة
عبد المجيد تبون	4.949.523	%58.15
بن قرينة عبد القادر	1.477.836	%17.37
علي بن فليس	897.831	%10.55
ميهوبي عز الدين	919.225	%7.28
بلعيد عبد العزيز	568.000	%6,67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات من موقع المجلس الدستوري

من خلال الجدول نلاحظ فوز الرئيس عبد المجيد تبون بأغلبية الأصوات بنسبة 58.15 % وبالتالي تعيينه رئيس جمهورية الجزائر، ومؤيدو النظام يرون أن الانتخابات كانت شرعية وعادلة خاصة وأن الرئيس حصل على الأغلبية، أما منتقدو النظام فيرون أن ضعف نسبة المشاركة السياسية تدل على رفض الشعب لهذه الانتخابات ورفضهم للرئيس المنتخب، أي أن الشرعية غائبة .

أما عن الدور الحزبي الذي لعبته في هذه الانتخابات فنجد مشاركة أربعة أحزاب وهي حركة البناء الوطني التي رشحت عبد القادر بن قرينة و حزب طلائع الحريات رشحت علي بن فليس و جبهة المستقبل التي رشحت عبد العزيز بلعيد وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي رشّح عز الدين ميهوبي، فمشاركتها كانت لأجل فرض وجودها في الساحة السياسية.

كما هناك أحزاب قاطعت الانتخابات مثل حركة مجتمع السلم، جبهة العدالة والتنمية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والإتحاد من أجل التغيير والرقي حيث كانوا يرون أنها انتخابات تفتقد لمبادئ الديمقراطية ولا تستجيب لمطالب الحراك المتمثلة في التغيير الجدري للنظام.

فهذا الانقسام بين فريق مؤيد وفريق معارض قد أثّر على نسبة المشاركة السياسية الضعيفة، وتشتت التماسك التنظيمي بين الأحزاب كما أثّر على فقدان ثقة الشعب بالأحزاب حيث يراها على أنها غير قادرة على تمثيل تطلعات الشعب وأنها أصبحت جزء من النظام القديم الذي لم يستطع ترقية نفسه إلى مصاف الأنظمة الديمقراطية.

وفيما يخص التعبئة الحزبية فقد كانت ضعيفة وغير قادرة على تعبئة المواطن وإقناعه بضرورة المشاركة السياسية، بل أصبح متمسكا أكثر بخيار المقاطعة والعزوف الانتخابي، وسلوك الامتناع الانتخابي الذي تعتبره الدول العربية سلوك سلبي إلاّ أنع في الدول المتطورة تعتبره سلوك إيجابي كما يراه " غابريال ألموند" لأنه يعبّر عن موقف شعبي سياسي، رافض للجمود وعدم التغيير، كما يمثل بداية للتحوّل والتطوّر.

كما أن هذه الانتخابات عبّرت عن تراجع أحزاب السلطة حيث أنه عقب إعلان "بوتفليقة" استقالته بعد استمراره في السلطة لما يقرب من عشرين عامًا فقدت أحزاب التحالف الرئاسي قدرتها على الحشد والتعبئة للشارع في الانتخابات الرئاسية،وتمثلت هذه الأحزاب في(حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب تجمع أمل الجزائر " تاج"، وحزب الحركة الشعبية.)ومن المفارقات أن قيادة جبهة التحرير اختارت الالتحاق في صف المترشح "عز الدين ميهوبي"، بدلًا من "عبد المجيد تبون"

الذي انتمى إليها وشغل عضوية الهيئة المركزية بالجبهة عام 2017، علمًا بأن "ميهوبي" هو أمين عام بالنيابة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

لقد عكس المشهد السياسي بعد هذه الانتخابات تراجع لدور تيارات الإسلام السياسي وفشلها في الوصول إلى السلطة العليا عبر الانتخابات التنافسية. على غرار ما حدث في تونس مع انتخاب "الباجي قائد السبسي" ثم "قيس سعيد"، تمكنت الجزائر من ضمان انتقال السلطة العليا إلى شخصية مدنية لمدة خمس سنوات، مما يمثل استعادة للشرعية الدستورية وسد الفراغ السياسي الذي خلفه غياب "بوتفليقة". ويعد حصول المرشح الإسلامي "عبد القادر بن قرينة" على 17% من أصوات الناخبين، رغم دعم حزب حركة البناء الوطني له، مؤشراً على هذا التراجع. ويتجلى هذا الانحسار أيضًا في انقسام كتلة التصويت للأحزاب المرتبطة بالإسلام السياسي، حيث رفض قادة هذه الأحزاب والحركات الإسلامية دعم "بن قرينة"، وعلى رأسهم حركة مجتمع السلم "حمس"، مع وجود بعض التأييد من قواعد تلك الأحزاب لمرشحهم.

إذن نتائج هذه الانتخابات التنافسية كانت محطة مفصلية في مسار استعادة الشرعية الدستورية، بعد فترة من الغموض والفراغ السياسي الذي أعقب انسحاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من المشهد. هذا الانتقال السلمي للسلطة لا يقتصر على كونه إجراءً قانونيًا، بل يشكل اختبارًا حقيقيًا لقدرة النظام السياسي الجزائري على تجديد نفسه من الداخل، وتجاوز منطق الثورة نحو منطق الدولة المؤسسية.

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية الجزائرية

1- الانتخابات التشريعية 2012

سنتناول في هذا المطلب بالتحليل الانتخابات التشريعية التي شهدتها الجزائر بعد احتجاجات 2011 وبعد الإصلاحات التي تبنتها الجزائر عام 2012 والمتمثلة في القانون (01-12) لأجل إضفاء مصداقية أكبر على الانتخابات، وشملت هذه الإصلاحات عدةّ ميادين مثل توسيع المجال لتأسيس الأحزاب السياسية، ومنح حرّية أكبر للإعلام لأجل دعم الحملات الإعلامية وضمان الشفافية في الانتخابات، وزيادة حظوظ تمثيل المرأة في البرلمان، كما تمّ السماح لبعثات مراقبة دولية لمتابعة سير الانتخابات لأجل تعزيز الثقة ومنع التزوير.

فالحكومة الجزائرية قد حرصت على تقديم مجموعة من الضمانات للناخبين لتعزيز الثقة في نتائج العملية الانتخابية، والعمل على خلق واقع سياسي أفضل، خاصة في ظل التغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها المنطقة خلال فترة الربيع العربي والتي أثرت على معظم الدول العربية. وسعت الحكومة إلى بناء منظومة قانونية انتخابية تتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية، وتسعى لتحقيق جودة سياسية من خلال إنشاء

إطار قانوني مرن وواضح يعزز القيم الديمقراطية والشفافية والعدالة في التمثيل. كما حرصت على ضمان عدم وقوع أية خروقات تؤثر على مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية، بالاعتماد على قواعد قانونية تحكم الترشح، والممارسة، والرقابة التي تغطي مراحل ما قبل وأثناء وما بعد الانتخابات. وكانت انتخابات عام 2012 تعتبر محطة مهمة لتطبيق هذا التصميم الانتخابي الجديد، لا سيما في ظل الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي فرضت ضرورة هذه الإصلاحات. وجاءت الإصلاحات السياسية التي سبقت الانتخابات التشريعية عام 2012 بهدف تصميم نظام انتخابي يتناسب مع التركيبة المجتمعية الجزائرية، ويركز على تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتمكينهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرار، انطلاقًا من مصلحة الفرد والمجتمع. مع ذلك، لا تزال الجزائر تواجه تحديات تتمثل في معالجة الثغرات والنواقص في النظام الانتخابي، حيث يظل الهدف الأساسي ضمان عدم احتكار السلطة وتمكين تداولها بشكل فعلي[1].

جدول رقم 6: يبين توزيع المقاعد في المجلس الشعبي الوطني (462 مقعد)

الحزب السياسي	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	**220**
التجمع الوطني الديمقراطي	**68**
تكتل الجزائر الخضراء	**48**
جبهة القوى الاشتراكية	**21**
حزب العمال	**20**
القوائم الحرّة	**19**
الجبهة الوطنية الجزائرية	**9**
جبهة العدالة والتنمية	**7**
أحزاب أخرى	**+50**

الجدول من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع وزارة الداخلية

من خلال الجدول يتبيّن لنا فوز حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة كبيرة مقارنة بالأحزاب الأخرى، ما يشير إلى استمرار هيمنة الأحزاب التقليدية على المشهد السياسي، كما توحي النتائج إلى تراجع الأحزاب الإسلامية أين نجد حزب تحالف الجزائر الخضراء تحصل على 48 مقعد فقط عكس ما نجده في دول

[1]– سمية مزغيش، " الإصلاح السياسي كضمان لديمقراطية العملية الانتخابية في الجزائر" ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10 ، العدد 03، جويلية 2021، ص308.

الربيع العربي التي شهدت صعود الأحزاب الإسلامية مثل حركة النهضة التونسية، هذا ما أثار غضب الأحزاب الإسلامية وشكّكت في مصداقية الانتخابات.

أما فيما يخصّ أحزاب المعارضة فنجد أنها كانت ضعيفة ولن تحقّق اختراق كبير داخل البرلمان مقارنة بأحزاب السلطة مما سبّب انعدام التوازن في البرلمان، وهذا التراجع يعود غلى الانقسامات والصراعات التي شهدتها أحزاب المعارضة مثل حركة مجتمع السلم التي انقسمت إلى جناحين ممّا سبب ضعف تماسكها الداخلي، إضافة إلى ضعف التأطير السياسي لبعض الأحزاب وبرامجها غير قادرة على تعبئة المواطنين، وأنشطتها الموسمية جعلت منها أحزاب غائبة عن الساحة السياسية والاجتماعية ما جعلها تفقد شعبيتها ومكانتها.

الآن نعود إلى نسبة المشاركة السياسية التي حقّقتها هذه الانتخابات، والتي بلغت 43,14 %وهي تعتبر نسبة ضعيفة وتؤثر على إرساء البناء المؤسسي للدولة، وتشكل كذلك عائقا أمام تغيير النظام إلى مستوى الأنظمة الديمقراطية، ومشكلة عزوف الجزائريين عن العمل السياسي أصبحت مألوفة ومستمرة في كل استحقاق انتخابي، وهذا ناتج عن إيمان الناخبين بعدم تحقيق تغيير حقيقي وفقدانهم للثقة في الأحزاب السياسية، فرغم الجهود المبذولة من قبل الدولة والإصلاحات العديدة التي اتخذتها لتفعيل وإرساء المشاركة السياسية إلاّ أن مشكل العزوف مزال متواصلا.

2- الانتخابات التشريعية 4 ماي 2017

شهدت الجزائر أثناء الفترة الانتخابية أحداث سياسية واقتصادية حسّاسة، أبرز حدث هو انخفاض أسعار النفط، وكذلك فقدان الشعب للثقة في النظام السياسي والمؤسسات الإدارية. كما شهدت العديد من الظروف البيئية نذكر منها [1]:

- فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعهدة الرابعة عام 2014 خلقت انسداد سياسي بين السلطة الحاكمة وبين المعارضة التي شهدت حراكا توّج بإنشاء تنسيقية الانتقال الديمقراطي عام 2014، لكن مع الوقت تمكنت السلطة من اختراق صفوف المعارضة وحدوث انقسامات بداخلها بين فئة رفضت الانتخابات التشريعية ومقاطعتها وبين فئة شاركت في الانتخابات.
- استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات في التعديل الدستوري ل 2016 يرأسها رئيس معيّن من قبل رئيس الجمهورية، مهمتها السهر على شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وكذا الاستفتاء.

[1]- بن علي لقرع، **الانتخابات التشريعية في الجزائر4 ماي 2017 دراسة تحليلية**، المركز العربي الديمقراطي، أوت 2017.

- إقالة اللواء محمد مدين المدعو توفيق من قيادة جهاز الاستخبارات في سبتمبر 2015، فكان من المفروض أن يتدخل هذا الجهاز في تنظيم الانتخابات وإعلان نتائجها حسب الدارسين والفاعلين في المشهد السياسي الجزائري، وقد تمّ كذلك إعادة هيكلة جهاز المخابرات بتفكيك مديرية الاستعلام والأمن واستبدالها بمديرية المصالح الأمنية في جانفي 2016، بإشراف اللواء بشير طرطاق كمستشار في رئاسة الجمهورية ومنسق للمصالح الأمنية التابعة لرئاسة الجمهورية.

جدول رقم 7: يبين ترتيب القوائم الفائزة حسب عدد المقاعد التي حصلت عليها

القوائم	عدد المقاعد المحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	161
التجمع الوطني الديمقراطي	100
تحالف حركة مجتمع السلم	34
قوائم الأحرار	28
تجمع أمل الجزائر	20
الإتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	15
جبهة المستقبل	14
جبهة القوى الاشتراكية	14
الحركة الشعبية الجزائرية	13
حزب العمال	11
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	9
التحالف الوطني الجمهوري	6
حركة الوفاق الوطني	4
حزب الكرامة	3
حزب الشباب	2
الجبهة الديمقراطية الحرة	2
جبهة النضال الوطني	2
التجمع الوطني الجمهوري	2
عهد 54	2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	2
حزب الحرية والعدالة	2

الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1
حركة الإصلاح الوطني	1
الجبهة الوطنية الجزائرية	1
حزب التجديد الجزائري	1
الاتحاد الوطني من أجل التنمية	1
الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	1
حركة الانفتاح	1
الجبهة الوطنية للحريات	1
جبهة الجزائر الجديدة	1
حزب الفجر الجديد	1
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	1
حركة المواطنين الأحرار	1
الاتحاد للتجمع الوطني	1
حزب العدل والبيان	1
تحالف تكتل الفتح	1

المصدر: بيـان يتعلق بدراسة الطعون وإعلان النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الذي جرى يوم 4 مايو سنة 2017،« المجلس الدستوري (الجزائر)، 18 ماي 2017، في:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

بلغت نسبة المشاركة في هذه التشريعيات 35,37 %والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بانتخابات 2012 التي كانت نسبتها 43,14%، وارتفاع الأوراق الملغاة في هذه الانتخابات إلى 1757043 ورقة،[1] كل هذه مؤشرات عن عزوف الشعب عن الانتخابات، وظنّهم أن أصواتهم لا فائدة منها و لا تؤخذ أصواتهم بعين الاعتبار، لذلك قرّروا بعدم إبداء أصواتهم أو التصويت بأوراق بيضاء، فهذه اللامبالاة السياسية قد تتحوّل إلى عنف سياسي من أجل التغيير الجذري للنظام بما أن الانتخابات أصبحت وسيلة لا تفي

[1]– بيان المجلس الدستوري إعلان النتائج المؤقتة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جرى يوم 4 مايو سنة 2017،« المجلس الدستوري (الجزائر)، في http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.ht

بالغرض، ولا تخضع لحكم الشعب، فبعد كل استحقاق انتخابي نلاحظ تراجع في نسب المشاركة ما يدلّ أن المواطن في حالة إصرار على عزوفه وعلى وعيه السياسي بأن الحل الوحيد هو التغيير الجذري وليس انتخابات محسومة نتائجها لصالح من هم في السلطة.

يعكس هذا السلوك حالة من الإحباط واللامبالاة السياسية، مقرونة بنفور متزايد من ممارسة الحق الانتخابي، ما قد يدفع بعض الفئات إلى تبني أشكال من العنف السياسي كوسيلة بديلة للتغيير، بعد فقدان الثقة في جدوى التصويت كآلية ديمقراطية. ويُعد العزوف عن المشاركة الانتخابية مؤشراً على وجود غضب شعبي كامن، لم تُحسن السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية قراءته أو الاستجابة له. وهو سلوك احتجاجي سلبي، لا ينبع من عزلة سياسية أو انعدام الوعي، بل من إدراك سياسي نقدي يعكس رفضًا واعيًا للمنظومة القائمة، وليس انسحابًا من المجال العام.

والملاحظ كذلك في هذه النتائج أنها أفرزت نفس الخارطة الحزبية بتقدم حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، ما يوحي باستمرارية الوضع السابق، فالانتخابات متجددة لكن بنتائج مستمرة، فالأغلبية البرلمانية التي أفرزتها هذه الانتخابات ينطبق عليها رأى "عبد الإله بلقزيز" حيث يرى أن الأغلبية النيابية في معظم الأنظمة العربية ليست نتاجًا طبيعيًا للعملية الديمقراطية، بل تُصنع بشكل متعمد لتكريس هيمنة رئيس الدولة وحزبه والمقربين منه. وهي غالبًا ما تتسم بالتجانس السياسي والفكري، وتُعاد صياغتها دوريًا بنفس الملامح، دون أن تؤدي وظيفة تمثيلية حقيقية. فهذه الأغلبية، بحسب بلقزيز، لا تُستخدم إلا كأداة لإضفاء شرعية شكلية على نظام الأقلية، حتى إنها تُعدّ في جوهرها مجرد واجهة رمزية لتلك الأقلية السياسية المسيطرة[1].

كما أوضحت لنا هذه النتائج تراجع الأحزاب الإسلامية مثل حركة مجتمع السلم و الإتحاد من أجل النهضة والعدالة مقارنة بالأحزاب الإسلامية في دول الجوار تونس والمغرب، حيث شهدت الأحزاب تنامي وتمكنت من الوصول إلى السلطة بعد الثورات العربية، كما عرفت الأحزاب العلمانية تراجعا بسبب نقص شعبيتها مثل حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية، ما يؤكد أن التصويت يخضع لاعتبارات جهوية ومالية، فمثلا حزب جبهة المستقبل حديث النشأة لكنه تحصل على 14 مقعد .

[1]– عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**.ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 64.

المطلب الثالث: تقييم دور الأحزاب في الانتخابات المحلية الجزائرية

تعتبر الانتخابات على المستوى المحلّي همزة وصل تربط الديمقراطية باللاّمركزية الإدارية، فضلا عن كونها شرط أساسي لتحقيق استقلال المجالس المحلية، كما أنها وسيلة إشراك الشعب في السلطة وصنع القرار السياسي.

1 – الانتخابات المحلية 2012

جرت هذه الانتخابات يوم 29 نوفمبر 2012 بمشاركة حزبية كبيرة، حيث شارك 52 حزب سياسي إلى جانب 197 قائمة مستقلة، تنافس المرشحون في هذه الانتخابات على 1541 مجلسا بلديا و 48 مجلسا ولائيا.

جدول رقم 8: يبين معظم الأحزاب المشاركة مع عدد المقاعد المتحصل عليها بلديا وولائيا

الحزب السياسي	عدد المقاعد البلدية	عدد المجالس الولائية	النسبة التقريبية من إجمالي البلديات	النسبة التقريبية من إجمالي المجالس
جبهة التحرير الوطني	حوالي 1000 بلدية	حوالي 30 مجلس	أكثر من 65%	أكثر من 62%
التجمع الوطني الديمقراطي	حوالي 400 بلدية	حوالي 10–12 مجلس	حوالي 26%	حوالي 21–25%
حركة حمس	أقل من 100 بلدية	تمثيل محدود	أقل من 7%	أقل من 10%
جبهة القوى الاشتراكية	تمثيل محدود	تمثيل في بعض الولايات	أقل من 2%	أقل من 5%

الجدول من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع وزارة الداخلية

من خلال الجدول نلاحظ هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على المقاعد البلدية والمجالس الولائية، وهذا ما يعزّز سيطرتهما على الحكم المحلي، وما يشير كذلك على استمرار النظام السياسي وصعوبة تغييره بصعود قوى المعارضة بدل فوز الأحزاب التقليدية. أما الحركة الإسلامية حمس فقد عرفت تراجعا كبيرا، وعبّرت عن إحباطها من النتائج، وفيما يخصّ الحملة الانتخابية لهذه الانتخابات فقد كانت ضعيفة بسبب غياب ضعف برامجها وافتقار الخطاب السياسي الحزبي للمصداقية ما جعلها خطابات هشّة و غير قادرة على استقطاب الناخبين، فالمواطن الجزائري يعيش سياسة تهميش من قبل السلطة ما جعله يفقد الثقة في النظام والأحزاب على وجه خاصّ.

وفيما يخص نسبة المشاركة السياسية لهذه الانتخابات فقد سجلّت في المجالس البلدية 44.26 % وفي المجالس الولائية فقد سجلت 42.92 %، وهي نسب منخفضة نسبيا، وتدلّ على عزوف الشعب عن

الإدلاء بصوته نتيجة فقدانه للثقة في المؤسسات المنتخبة ما يؤدي إلى بروز أزمة الشرعية السياسية، ما يتنافى مع مقوّمات الديمقراطية وأسسها.

إن الناخب حينما يقوم بالإدلاء بصوته تحسّبا منه بتغيير الأوضاع وتجديدها لصالح النظام ولصالح المجتمع، ولكن بصدور نتائج الانتخابات، ورؤية نفس النخب السياسية القديمة مازالت تتصدر قوائم الفائزين، ونفس الأحزاب السلطوية، وغياب المعارضة تجعل الناخب يعتزل المشاركة السياسية، ويفقد كل ثقته في النخب السياسية، وهذا ما حدث في سيناريو هذه الانتخابات المحلية، حيث نجد هناك غياب تام للتداول على السلطة فما تزال الأحزاب السلطوية كجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي تسيطر على التسيير المحلي بحكم فوزهم بأغلبية الأصوات، وما يعزّز قدراتهم على التأثير على السياسات التنموية والإدارية على مستوى البلديات والولايات. وهنا يظهر لنا الجمود السياسي والإداري، بمعنى لا وجود للتغيير ولا وجود للمعارضة، وبالتالي الحفاظ على السياسات ومراكز صنع القرار بقيت على حالها، ومن هنا نرى أنه لا جدوى من العملية الانتخابية التي لم تتمكن من إحداث تغييرات لصالح الدولة والمواطن بشكل خاص.

2- الانتخابات المحلية 2017

جرت هذه الانتخابات في 23 نوفمبر 2017 حيث شارك فيها أكثر من 50 حزبا، إضافة إلى المستقلين، المنافسة كانت على 1541 مجلس بلدي، و 48 محافظة، شاركت في هذه الانتخابات أهم الأحزاب الفاعلة وهي جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وأما أحزاب المعارضة نجد حزب حركة مجتمع السلم وحزب طلائع الحريات برئاسة علي بن فليس.

شهدت الجزائر في هذه الفترة أزمة اقتصادية بتراجع مداخيل النفط، إضافة إلى الأوضاع الصعبة التي عرفتها الخزينة العمومية، ولهذا كانت الجزائر متخوفة من شبح العزوف الانتخابي نتيجة للظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد، كانت ترى في هذه الانتخابات الفرصة للتقرّب إلى المواطن من باب إدارة الشأن المحلّي.

بدأت الأحزاب في حملاتها الانتخابية في تقديم وعود للشعب وإقناعهم بضرورة التصويت وأهميته، وأن هذه الانتخابات ستقوم بالتغيير وتحسين أحوال الشعب، وأن الجزائر تعيش حالة سلم وأمن، إلى غير ذلك من الوعود.[1]

[1]- مركز الجزيرة، **الانتخابات المحلية بالجزائر.. المشاركون وهاجس العزوف**، تم تصفح المقال يوم: 2025/08/20، نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia

أشرف على هذه الانتخابات الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات التي أُنشأت بموجب المادة 194 من التعديل الدستوري 2016، حيث تتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية، ودورها يكمن في ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات سواء كانت محلية أو تشريعية أو رئاسية.[1]

جدول رقم 9 : يبين نتائج انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية

الأحزاب	المجالس الولائية	المجالس البلدية
جبهة التحرير الوطني	711 مقعد	603 بلدية
التجمع الوطني الديمقراطي	527	451
جبهة المستقبل	131	71
الحركة الشعبية الجزائرية	68	62
حركة مجتمع السلم	152	49
جبهة القوى الاشتراكية	63	64
تجمع تاج	91	31

المصدر: من إعداد الطالب عبد الإطلاع على النتائج من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي 38,25% وهي نسبة منخفضة مقارنة بانتخابات 2012، وهذا دليل على مواصلة العزوف الانتخابي من طرف الشباب، واتّساع الهوّة بين السلطة والشعب، فنجد الساحة السياسية ما تزال في صفوف الأحزاب التقليدية، فرغم تراجعها فقد تبنّت سياسة التحالف ما يسمح باستمرار النظام السياسي القائم، وهذا مناف لمقوّمات الفعل الديمقراطي الذي يتطلب التداول السلمي على السلطة، فهذه الانتخابات لا تزال نتائجها محسومة مسبقا في نظر المواطن، لذلك يتجه لسياسة العزوف بدل المشاركة .

[1]– أنظر المادة 194 من القانون 16–11، المؤرخ في 2016/08/25 ، الجريدة الرسمية، العدد 50، المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

شكل رقم 2: يمثل نسب المشاركة السياسية في الجزائر من 2011 –2020

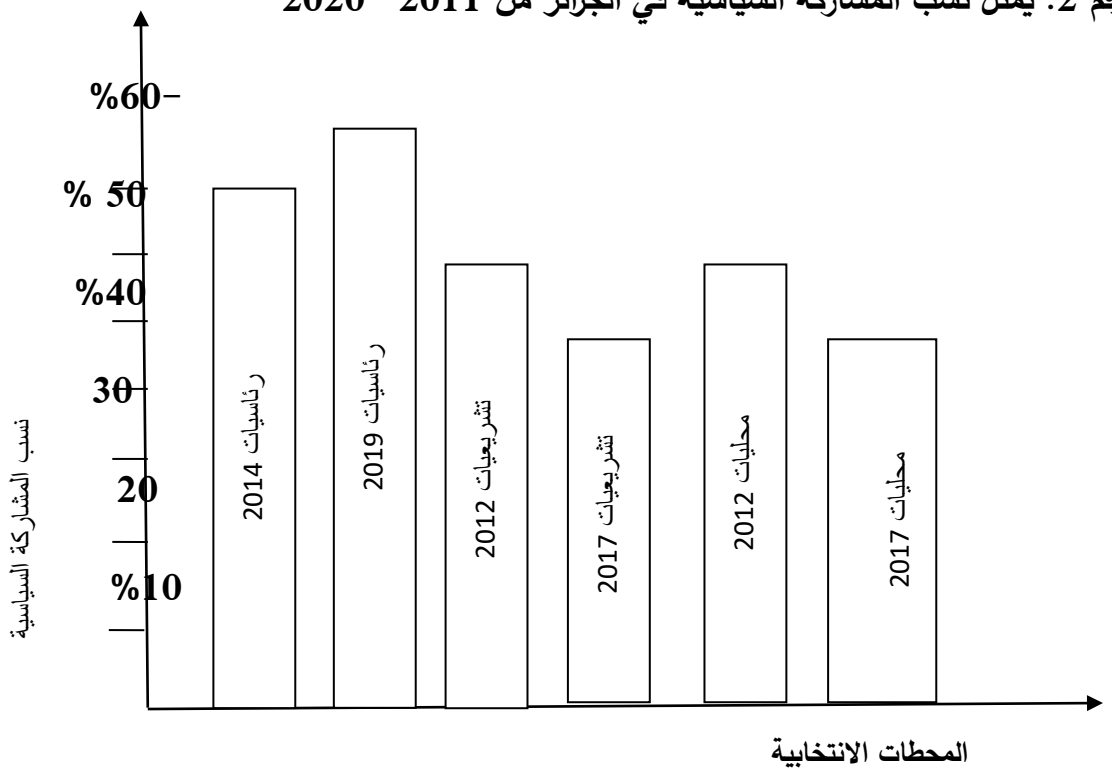

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج وإحصائيات المجلس الدستوري

إذن من خلال هذا الشكل يتبين لنا أن مستويات المشاركة السياسية شهدت تفاوت ملحوظ حيث يُظهر الشكل تذبذبًا واضحًا في نسب المشاركة بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، مما يعكس تفاوتًا في درجة اهتمام المواطنين بكل نوع من الاستحقاقات، وربما أيضًا في مدى ثقتهم بجدوى العملية الانتخابية، وكذا هناك **انخفاض تدريجي في المشاركة** بالمقارنة بين رئاسيات 2014ورئاسيات 2019، وهو ما قد يُفسَّر بتزايد حالة العزوف السياسي، أو ضعف التعبئة الحزبية، أو فقدان الثقة في قدرة الانتخابات على إحداث تغيير فعلي.

كما برزت لنا **رئاسيات 2019** كمؤشر تحولي رغم أنها جاءت في سياق حراك شعبي واسع، فإن نسبة المشاركة في هذه انتخابات لم تشهد ارتفاعًا كبيرًا، ما يعكس تعقيد العلاقة بين الحراك الشعبي والمؤسسات الرسمية، حيث فضّل جزء من المواطنين التعبير عن مطالبهم خارج صناديق الاقتراع.

ومن خلال التراجع المستمر للمشاركة السياسية أنتج غياب الثقة في فعالية التصويت حيث أن استمرار العزوف عن المشاركة يعكس وجود أزمة ثقة بنيوية في العملية السياسية، حيث يرى كثير من المواطنين أن التصويت لا يؤدي إلى تغيير ملموس في السياسات أو في طبيعة الحكم.

المبحث الثاني: ديناميكيات المشاركة السياسية في تونس من خلال الاستحقاقات الانتخابية

بعد الإطاحة بنظام " بن علي " تمّ حلّ الحزب الحاكم، وحلّ البرلمان بغرفتيه، شرعت تونس في مرحلة جديدة وهي بداية بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة لأجل تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا يكون بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة لضمان الشفافية في المؤسسات المنتخبة.

لقد اعتمدت تونس في نظامها الانتخابي على نظام التمثيل النسبي وفقا لمتطلبات المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها، والذي مهّد الطريق لتمثيل كافة فئات المجتمع، كما كان له أثر بالغ في زيادة فاعلية العملية الانتخابية، حيث تمّ انتخاب المجلس التأسيسي والذي يعدّ أول إجراء انتخابي ديمقراطي بعد الحراك الشعبي، ويعتبر وضعا سياسيا استثنائيا حيث رسّخ مفهوم الديمقراطية التشاركية رغم صعوبة المرحلة التي تمرّ بها تونس.

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية لسنتي 2014 و 2019

1- الانتخابات الرئاسية 2014

شهدت تونس انتخابات رئاسية سنة 2014 التي جاءت بعد إقرار الدستور الجديد والذي يعد من أكثر الدساتير تقدّما في المنطقة، كما أشرف عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة شفيق صرصار، وكانت خطوة حاسمة نحو ترسيخ الديمقراطية، حيث كانت أول مرة ينتخب فيها التونسيون رئيسهم بحرّية، إذ أن الرئيسين الذين لم يعرفوا غيرهما منذ الاستقلال عام 1956 وحتى ثورة 2011 "الحبيب بورقيبة" و " بن علي" كانا ينظمان استفتاءات أو انتخابات تشوبها شكوك بالتزوير للبقاء في كرسي الحكم عدّة مرات بأغلبية تجاوزت دوما 90 % من الأصوات، وجرت هذه الانتخابات على دورتين، الدورة الأولى كانت في 23 نوفمبر والدورة الثانية كانت 21 ديسمبر من 2014. وذلك لعدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى من الانتخابات.

وقامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بقبول 27 مرشح رسمي ورفضت 41 مرشّح وانسحاب مرشحين. والملاحظ في هذه الانتخابات أن حزب حركة النهضة لم يقدّم أي مرشح رغم كونه الحزب الأكبر آنذاك، بل دعا أنصاره إلى اختيار المرشح المناسب الذي يحقق أهداف الثورة. ومن المرشحين البارزين نذكر منهم:

جدول رقم 10: يبيّن المرشحين البارزين للانتخابات الرئاسية 2014

الباجي قائد السبسي	حزب نداء تونس
المنصف المرزوقي	مستقل / الرئيس المنتهية ولايته
مصطفى كمال النابلي	محافظ البنك المركزي السابق
كمال مرجان	وزير خارجية سابق
منذر الزنايدي	وزير سابق
عبد الرحيم الزواري	الحركة الدستورية
حمودة بن سلامة	وزير سابق
نور الدين حشاد	نجل الزعيم النقابي فرحات حشاد
سليم الرياحي	رجل أعمال ورئيس النادي الإفريقي
كلثوم كنو	قاضية وناشطة حقوقية
أحمد نجيب الشابي	زعيم الحزب الجمهوري
مصطفى بن جعفر	رئيس المجلس الوطني التأسيسي

انتهت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بمرور كل من الباجي قائد السبسي والمنصف المرزوقي إلى الجولة الثانية لتحديد من سيحظى بثقة الشعب التونسي، وقد بلغت نسبة المشاركة في الدور الأول ب 64,6 % .[1] وهذا ما يدل على اهتمام الشعب التونسي بالعملية الانتخابية وتعليق آمالهم على هذه الانتخابات الرئاسية لتحقيق انتقال ديمقراطي فعال.

جدول رقم 11: يبين نتائج الخمسة الأوائل في الانتخابات الرئاسية 2014

المترشح	عدد الأصوات	النسبة
محمد الباجي قائد السبسي	1289384	%39,46
المنصف المرزوقي	1092418	% 33,43
حمة الهمامي	255529	%7,82
الهاشمي الحامدي	187923	%5,75
سليم الرياحي	171407	%5,55

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية 2014

[1]– رياض بشير، الانتخابات التونسية 2014 : مراحلها ونتائجها، **مجلة سياسات عربية**، عدد 12، 2015، ص 37.

عرفت الجولة الأولى من هذه الانتخابات بعض الخروقات، فمثلا تم استعمال سيارات إدارية لنقل المصوتين للتصويت لمصلحة أحد المرشحين يوم الانتخاب ومحاولة استمالة الناخبين، ما أجبر المرزوقي على تقديم طعون لدى المحكمة الإدارية بتونس التي رفضتها.[1]

الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية: جرت يوم 28 ديسمبر من 2014، بعد فشل أي من المرشحين في الحصول على نسبة 50%من الأصوات في الجولة الأولى، بقي في هذه المنافسة المرشحين الباجي قائد السبسي عن حزب نداء تونس ومنصف المرزوقي عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

جدول رقم 12: يبين نتائج الانتخابات للجولة الثانية

المرشح	نسبة التصويت
الباجي قائد السبسي	%55,68
منصف المرزوقي	%44,32

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي 59%وهي نسبة مقبولة وتعبّر عن فرحة المواطنون بأداء واجبهم الانتخابي وكلّهم أملا برئيس يحقّق تنمية البلاد ويلم شمل الأسرة التونسية.[2]

كانت المشاركة الحزبية في هذه الانتخابات ضعيفة، فمثلا حركة النهضة اختارت أن لا تقدّم مرشحا لها في هذه الانتخابات، خاصة بعد التراجع النسبي الذي شهدته في الانتخابات التشريعية ل 2014 وبالتالي حاولت تجنب الاستقطاب الحادّ، واختارت التصويت للمرشح المناسب، كما شاركت في هذه الانتخابات بعض الأحزاب الصغيرة والمستقلة لكن نتائجهم لم تكن مؤثرة، ما يشير إلى ضعفهم وقلّة إمكانياتهم لخوض المنافسة.

أعرب الشعب التونسي عن استياءه من المشهد السياسي الذي تعيشه بلادهم وعن خيبته اتجاه الأحزاب السياسية، نتيجة تأخرهم في تلبية مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كان نتيجة المرحلة الانتقالية التي كانت تمرّ بها تونس، وانتهاء هذه المرحلة بانتهاء المحطة الانتخابية لسنة 2014 وتتبعها مرحلة ما بعد الانتقالية، أين حاولت تونس الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي وتحقيق الاستقرار الذي تطمح إليه.

---

[1]– رياض بشير، نفس المرجع السابق، ص 37.

[2]– الإذاعة الجزائرية، **الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة التونسية : الشروع في فرز الأصوات ونسبة المشاركة تناهز الـ** 59 بالمائة ، تاريخ تصفح الموقع، 2025/08/20، نقلا عن موقع:

https://radioalgerie.dz/news/ar/article

2- الانتخابات الرئاسية 2019:

كان الشعب التونسي ينتظر هذه الانتخابات وطامعا فيها بإحداث تغييرات وإصلاحات، حيث بعد وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي قبل انتهاء عهدته تحتّم إجراء الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات التشريعية وتقديمها بشهرين امتثالا للمقتضيات الدستورية [1].

شارك في هذه الانتخابات 26 مرشحا، بينهم رؤساء حكومات سابقين وقيادات حزبية، قد أفرزت هذه الانتخابات مشهدا سياسيا مختلفا عن انتخابات 2014، حيث فاز المرشح قيس سعيد الأستاذ الجامعي المختص في القانون الدستوري ب 18,40% من أصوات الناخبين، هو وسياسي مستقل لا ينتمي لأي حزب سياسي، هذا المرشح الذي لم يكن يحظى بحظوظ كبيرة في الوصول إلى سدّة الحكم، ولم تكن خلفه جهة سياسية أو آلة انتخابية قادرة على منافسة المرشحين التقليديين الذين خسروا أموالا ضخمة لأجل إنجاح حملتهم الانتخابية، أمثال يوسف الشاهد رئيس الحكومة التونسية، وعبد الكريم زبيدي وزير الدفاع في الحكومة ذاتها.[2]

كما كان في المرتبة الثانية رجل الأعمال "نبيل القروي" الذي حصل على 15,50% من الأصوات والذي تمّ سجنه في 23 أوت، بتهمة الفساد وغسيل الأموال. وقام مؤيديه بمواصلة حملته الانتخابية.

إذن بروز هذين المرشحين ونجاح قيس سعيد ما هو إلاّ تعبير عن رفض الشعب التونسي للمنظومة القائمة ورغبته في التغيير الجذري، وتعبر كذلك عن فشل المنظومة القائمة آنذاك بشقّيها الحاكم والمعارض في تلبية مطالب المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلالها برز التيار الشعبوي الذي استطاع استقطاب هؤلاء المواطنين، وتمكنوا من إحداث القطيعة مع النخب التقليدية، واستبدالها بخطاب مبسّطا استطاع استمالة المواطنين وجذب أصواتهم.

كما نلاحظ كذلك في الدور الأول من هذه الانتخابات أن هناك تراجع كبير لشعبية الأحزاب التقليدية، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، وباختلاف انتماءاتها الفكرية والأيديولوجية، مقابل صعود شخصيات مستقلة وأحزاب جديدة، هذا ما يدل على عدم تحمّس الأحزاب التقليدية للوصول إلى

---

[1]– Larbi Chouikha, « le processus éléctoral tunisien en 2019 : instabilité institutionnelle et jeu des acteurs », **revista de estudiosinternationales mediterraneos**,n27,2019 ,p177.

[2]– المنجي السعيداني، **تونس 2019.....عام من التحولات السياسية العميقة**، مجلة الشرق الأوسط، نقلا عن موقع:
https://aawsat.com/home/article/2053861

السلطة، خاصة حركة النهضة حيث تراجعت في إقناع الشعب عن تمثيلها للثورة التونسية، حيث هناك فئة من الناخبين من حمّلها مسؤولية الفشل والأوضاع التي آلت إليها البلاد.[1]

الدور الثاني للانتخابات الرئاسية 2019:

شارك في هذه الجولة كل من المرشحين " قيس سعيد" و " نبيل القروي "، حيث فاز في هذا الدور الثاني قيس سعيد بنسبة 72,71 %، ونبيل القروي بنسبة 27,29% من الأصوات.[2] وبذلك يصبح قيس سعيد ثاني رئيس ينتخب بالاقتراع المباشر بعد 2011.

بلغت نسبة المشاركة في هذه الجولة 55 % وهي نسبة أعلى من الدور الأول التي بلغت فيه 49 %، حيث كانت هناك تعبئة واسعة لصالح قيس سعيد وسط فئة الشباب.

دور الأحزاب كان محدودا ونسبيا في هذه الانتخابات حيث أنه كلا المرشحين لم يكونا ضمن المنظومة الحزبية التقليدية، فالأحزاب التقليدية قد فقدت شعبيتها في الوسط الشبابي، وهذا التراجع يشير إلى فقدان الثقة في النخب السياسية التي لم تطّلع بآمال الشباب ولم تنصت لطلباتهم. والتصويت للمرشحين كان كعقاب للأحزاب التقليدية، ورغبة الشعب التونسي بالتغيير الجذري للنظام.

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية لسنتي 2014 و2019

1- انتخابات المجلس الوطني التأسيسي

تمثلت المهمة الأساسية للمجلس الوطني التأسيسي في صياغة دستور جديد للبلاد، وقد مُنح صلاحيات سيادية تخوّله ممارسة وظائف تأسيسية وغير تأسيسية، من بينها سنّ القوانين واختيار الهيئات المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية. وبصفته أعلى سلطة قانونية قائمة آنذاك، شرع المجلس في إعادة هيكلة السلطة السياسية وفقًا لأحكام "قانون تنظيم السلطات العمومية"، الصادر بموجب المرسوم عدد 14 والمؤرخ في 23 مارس 2011، والذي اعتُبر بمثابة دستور مؤقت ينظم عمل المؤسسات السياسية في تونس. وقد نصّت ديباجة هذا القانون على أن المجلس الوطني التأسيسي هو السلطة الشرعية الأصلية، المكلّفة من قبل الشعب التونسي بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة، والإشراف على إدارة شؤون الدولة إلى حين إقرار الدستور وتأسيس مؤسسات دائمة.

---

[1] - رحمة الباهي، " **الدور الأول لرئاسيات 2019 : ثورة ناعمة تهزّ كيان المنظومة السياسية القائمة" نقلا عن موقع:**
https://ultratunisia.ultrasawt.com

[2] – الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، **النتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية** 2019، من الموقع الرسمي للهيئة:
https:// shortest.link/7mO v

جاء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي استنادًا إلى القانون الانتخابي الذي أعدّته لجنة الخبراء التابعة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وقد اعتمد هذا القانون نظام الاقتراع على القوائم في دورة واحدة، باستخدام التمثيل النسبي مع احتساب أكبر البقايا، ونظام القائمة المغلقة. أُتيح للمرشحين الترشح ضمن قوائم حزبية، أو ضمن ائتلافات حزبية، أو كمستقلين، مع إلزامية التناوب العمودي بين النساء والرجال داخل القائمة، بما يضمن مبدأ المناصفة بين الجنسين. وقد برّر اعتماد هذا النظام بالرغبة في توسيع قاعدة التمثيل، من خلال آلية تضمن مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية، وتعزز التنافسية بين المترشحين، بما يفضي إلى تشكيل مجلس تأسيسي تعددي وشامل لمختلف التيارات السياسية والفكرية. كما أُريد من اعتماد تقنية القوائم أن يُرقى بالعملية التأسيسية إلى مستوى الشأن العام، عبر تشكيل قوائم تعبّر عن توجهات فكرية واضحة، بعيدًا عن التصورات الفردية الضيقة.[1]

أُجريت الانتخابات يوم 23 أكتوبر 2011، وشارك فيها نحو 4 ملايين و439 ألف ناخب، فيما بلغ عدد المترشحين 11,618 متنافسًا على 217 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي، موزعين على 655 قائمة مستقلة، و828 قائمة حزبية، و34 قائمة ائتلافية. وقد بلغت نسبة المشاركة 54% من مجموع من يحق لهم التصويت[2].

جدول رقم:13نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 أكتوبر 2011

الحزب	عدد المقاعد	عدد الأصوات
حركة النهضة	89	1501320
المؤتمر من أجل الجمهورية	29	352825
العريضة الشعبية	26	273362
التكتل	20	285530
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	160692
المبادرة	5	129215
أفاق تونس	4	76643
حزب العمال الشيوعي التونسي	3	63652

[1]– حمزة بوزيدي ، مرجع سابق الذكر ، ص 248.

[2] – موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، http://www.isie.tn

حركة الشعب	2	31793
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	22842
الأحزاب الصغيرة	12	
المستقلون	8	62293
الناخبون	–	4308888
المسجلون	8289924	217
17 قائمة حزبية	178	2769578

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس : التقرير النهائي حول انتخابات المجلس التأسيسي،على الرابط : http://www.isie.tn/ar/

تكشف قراءة نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن جملة من السياقات السياسية البارزة، أهمها:

- أفرزت الانتخابات تركيبة سياسية وإيديولوجية غير مسبوقة في تاريخ المجالس النيابية التونسية، حيث حصل 18 حزبًا وائتلافًا سياسيًا على مقاعد داخل المجلس، إلى جانب 9 قوائم مستقلة، ما يعكس تنوعًا فكريًا وحزبيًا واسعًا، ويؤشر على انفتاح المشهد السياسي بعد الثورة.
- أدى النظام الانتخابي المعتمد إلى عدم حصول أي طرف سياسي على أغلبية مطلقة، الأمر الذي فرض منطق التحالفات بعد الانتخابات، وجعل من التوافق ضرورة لتشكيل الحكومة وكتابة الدستور، وهو ما ساهم في رسم ملامح النظام السياسي الجديد لتونس.
- أظهرت النتائج تراجع الأحزاب المرتبطة بالنظام السابق، المعروفة بأحزاب الواجهة، ما يعكس وعيًا شعبيًا متزايدًا، ويشير إلى بداية اندثار هذه القوى من المشهد السياسي.
- لم تحصل حركة النهضة على الأغلبية المطلقة، ما دفعها إلى الدخول في مشاورات سياسية لتشكيل ائتلاف حكومي واسع، انتهت بتأسيس تحالف ثلاثي ضمّ إلى جانبها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (30 مقعدًا) والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (21 مقعدًا). تولّى حمادي الجبالي، الأمين العام لحركة النهضة، رئاسة الحكومة، ثم خلفه علي العريض بعد استقالة الحكومة الأولى، بينما تولّى منصف المرزوقي، رئيس المؤتمر، رئاسة الجمهورية، وأسندت رئاسة المجلس

التأسيسي إلى مصطفى بن جعفر، رئيس حزب التكتل. وقد أُطلق على هذا التحالف اسم "الترويكا"*، نسبة إلى تكوينه من ثلاثة أطراف حزبية.

- شكّلت تجربة الترويكا أول نموذج لحكم ديمقراطي نابع من انتخابات حرة ونزيهة، كما مثّلت أول تجربة تعايش سياسي بين تيارات إسلامية وعلمانية في المنطقة العربية، من خلال توافق سياسي بين قوى فكرية متباينة. وقد ساهم هذا التوافق في تعزيز التحول الديمقراطي، ووفّر ضمانة ضد الانزلاق نحو العنف، مما عزز مرونة الدولة والمجتمع في مواجهة التحدّيات.[1]
- مثّل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة مفصلية نحو تجاوز الماضي، وإرساء أسس النظام السياسي الجديد، إذ أفرز أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة، تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية مستقلة. وقد نجح المجلس في أولى مهامه من خلال التوافق على انتخاب رئيس وتشكيل حكومة من سياسيين منتخبين ديمقراطيًا، معظمهم من المعارضة السابقة، ما أرسى دعائم النظام الانتقالي ضمن إطار شرعي انتخابي.
- رغم هذا التقدم، واجه المشهد السياسي التونسي خلال المرحلة الانتقالية العديد من التحدّيات، أبرزها الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، التي بلغت ذروتها مع أحداث جبل الشعانبي الإرهابية، والتي أودت بحياة عدد من الجنود، إلى جانب سلسلة من الاغتيالات السياسية التي عمّقت الأزمة، ودفعت بعض الأطراف إلى المطالبة بحل المجلس التأسيسي وتعطيل المسار السياسي برمّته[2].

2- تشريعيات 2014

كانت أول انتخابات تجرى وفقا لدستور تونس الجديد الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي في جانفي 2014، جرت هذه الانتخابات يوم 26 أكتوبر 2014، عرفت هذه الانتخابات كخطوة حاسمة نحو تأسيس الديمقراطية بعد الثورة التونسية.

بإجراء الانتخابات التشريعية، شرعت تونس في تطبيق الخطوات التنفيذية لعملية التحول الديمقراطي التي وضع أسسها "ائتلاف الترويكا" خلال مرحلته الانتقالية. وقد تُوج هذا التحول بوضع دستور ديمقراطي فريد من نوعه في المنطقة العربية، إلى جانب قانون للانتخابات ومجموعة من الأطر

*- الترويكا هي كلمة ذات أصل روسي ويقصد بها العربة التي تجرها ثلاثة خيول ، يستخدم المصطلح للدلالة إلى اللجنة التي تتكون من ثلاث هيئات.

[1]-Mohamed Kerrou, **Challenges and Stakes of State and Societal Resilience in Tunisia**, View date : 31/11 /2017, link : https://www.iai.it.

[2]– حمزة بوزيدي، مرجع سابق الذكر، ص 251.

التشريعية التي تضمن سير العملية الديمقراطية. وعلى الرغم من تعدد التفاصيل، لا يمكن أن تغفل أهمية المرحلة التي أسست للنظام الديمقراطي، والتي تم فيها ترسيخ ممارسات تداول السلطة بشكل سلمي. كما أن الانتخابات الأخيرة وتأسيس حزب "نداء تونس" ونجاحه يعيدان الفضل إلى تلك المرحلة التي شهدت حكم تحالف بين حزبيْن علمانييْن ثورييْن، هما "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل من أجل العمل والحريات"، اللذان تحالفا مع "حركة النهضة" الإسلامية. وقد ساهم هذا التحالف في تفادي الانقسام الديني – العلماني في مرحلة حاسمة ومصيرية من تاريخ تونس، وهو ما لم يحدث في دول عربية أخرى[1].

جدول رقم 14: يبين نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2014

الحزب أو الكتلة	عدد المقاعد	نسبة الأصوات
نداء تونس	86	%37,56
حركة النهضة	69	%27,79
الاتحاد الوطني الحرّ	16	%4,02
الجبهة الشعبية	15	%3,66
آفاق تونس	8	%3,02
المؤتمر من أجل الجمهورية	4	%2,14
قائمات أخرى (مستقلة وحزبية)	23	

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات

كانت نتائج هذه الانتخابات ذات تأثير واسع على المشهد السياسي، إذ نجد أن أحزاب الترويكا قد فقدت الأغلبية من الأصوات في البرلمان، بينما حركة نداء تونس قد تحصلت على أغلب المقاعد ما مكّنها من تشكيل الحكومة لاحقا، بينما حركة النهضة قد جاءت في المرتبة الثانية، بعد أن كانت في المرتبة الأولى في المجلس التأسيسي المنتخب عام 2011.

[1] –Arab Center for Research and Policy Studies.**Tunisian Legislative Elections Between Revolutionary Forces and the Old Regime**. Position Report Series. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, November 2014.p1

بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 69% وهي نسبة جيدة تدلّ على إرادة الشعب التونسي في بناء الديمقراطية في بلادهم ورغبتهم في المشاركة في العملية السياسية، لكن من جهة أخرى تعكس كذلك ضعف الثقة في النخبة وسط فئة الشباب، فهذه المشاركة ستتبعها فيما بعد مساءلة ومراقبة للأحزاب الفائزة بمقاعد في البرلمان، فالتصويت لحزب نداء تونس ليس محبة فيه أو اقتناعا ببرامجه بل كان رمزا لرفض الخصم السياسي، ما يدل على غضب الشعب وفقدان ثقته بالمؤسسات الحاكمة ورغبته في تغييرها الجذري.

أفرزت هذه النتائج تحولًا لافتًا في المشهد السياسي التونسي، حيث تلاشت أحزاب كانت تُعدّ فاعلة ومؤثرة انتخابيًا، مثل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بقيادة السيد المنصف المرزوقي، وحزب التكتل الذي يرأسه السيد مصطفى بن جعفر، إلى جانب حزب تيار المحبة (العريضة الشعبية سابقًا) بزعامة السيد الهاشمي الحامدي، والحزب الجمهوري بقيادة السيدة "مية الجريبي". وفي مقابل هذا التراجع، برزت قوى سياسية جديدة على الساحة، كان من أبرزها حزب نداء تونس وحزب الاتحاد الوطني الحر، مما أعاد تشكيل الخارطة الحزبية بشكل غير مسبوق.

وتؤكد نتيجة هذه الانتخابات عدم قراءة حركة النهضة الواقع على الوجه المطلوب، إذ أنّ كثيرًا من شباب الثورة التونسية غير راض عن نتائج حكمها خلال السنوات الثلاث التي قضتها في السلطة، وبعضه معاقبها بعدم الذهاب للاقتراع يوم الانتخابات التشريعية، لكن مقارنةً بشريكيها في الحكم ضمن الترويكا خرجت حركة النهضة مرفوعة الرأس،إذ ساهمت الانشقاقات التي شهدها حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، جاءت النتائج المحدودة التي حققها حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي لتُبرز حجم التراجع الذي أصابهما. وفي المقابل، نشطت بعض الشخصيات المرتبطة بالنظام السابق، مدعومة من رجال أعمال وعدد من الإعلاميين، في محاولة لاحتواء الانقسامات التي يشهدها حزب نداء تونس، ودفع المواطنين إلى التصويت لصالحه، باعتباره – وفق تصورهم – الخيار الوحيد القادر على إخراج البلاد من أزمتها الراهنة.[1]

أثارت نتائج الانتخابات التشريعية موجة من التساؤلات والقلق لدى فئة من التونسيين بشأن احتمال تغوُّل حزب نداء تونس وهيمنته على مفاصل السلطة. ويتمحور هذا التخوّف أساسًا حول تهديد محتمل لمكتسبات الثورة، لا سيما في مجالي الحريات وحقوق الإنسان التي ترسّخت خلال السنوات الثلاث

[1]– رياض بشير، الانتخابات التونسية 2014 : مراحلها ونتائجها، **سياسات عربية**، عدد 12، جانفي 2015 ، ص 32.

الأخيرة. ويزداد هذا القلق في ظل وجود تيار استئصالي قوي ونافذ داخل الحزب، يُخشى أن يؤثر على توجهاته. كما أن فوز نداء تونس بأغلبية المقاعد في البرلمان، إلى جانب انتخاب الباجي قائد السبسي رئيسًا للجمهورية، يُنذر بإمكانية عودة منطق الحزب الواحد وهيمنته على الإدارة ومؤسسات الدولة، وهو ما يعيد إلى الأذهان ممارسات ما قبل الثورة.

غير أنّ قراءة الواقع التونسي الراهن تُظهر أن احتمال عودة منظومة الاستبداد والفساد يظلّ محدودًا، نظرًا لوجود مقاومة شعبية واسعة، إلى جانب الدور الحيوي الذي يضطلع به المجتمع المدني وتأثيره المتزايد في الشأن الوطني. كما أن استمرار حركة النهضة في الحفاظ على قاعدة شعبية معتبرة يعزز من صمود الحريات والديمقراطية، ويجعل من الصعب على أي طرف سياسي إعادة إنتاج ممارسات الماضي أو الالتفاف على مكتسبات الثورة.[1]

2- نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2019

جرت هذه الانتخابات في ظل مشهد سياسي مضطرب الذي اتّسم بخمس سنوات من الخلافات الداخلية داخل أبرز الأحزاب السياسية، وبضعف الائتلافات الحاكمة، وركود عملية الانتقال الديمقراطي، ولم يكن هناك إجماع سياسي على تنفيذ الإصلاحات التي كانت البلاد في حاجة إليها.

تعدّ هذه الانتخابات كأول انتقال للسلطة في البلاد من أول برلمان منتخب ديمقراطيا في الجمهورية الثانية إلى ثاني برلمان منتخب ديمقراطيا وهو مجلس نواب الشعب.[2]

جدول رقم 15: يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2019

الحزب	عدد المقاعد	نسبة الأصوات
حركة النهضة	52	%19,55
حزب قلب تونس	38	%14,49
التيار الديمقراطي	22	%6,39
ائتلاف الحكومة	21	%5,91
الحزب الدستوري الحرّ	17	%6,60
حركة الشعب	15	%4,52

[1]– صلاح الدين الجورشي، **تونس عضوة في نادي الدول الديمقراطية**، عربي 21، 2014/10/31، تم تصفح الموقع يوم: 2025/09/20، https://arabi21.com/story/785700

[2]- مركز كارتر، **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس ل 2019** ، التقرير النهائي ص 20.نقلا عن موقع:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peaceArabic – 2019 Presidential and Parliamentary Elections in Tunisia.

تحيا تونس	14	%4,06

المصدر :الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات http:// www.isie.tn/ar/

شهدت هذه الانتخابات عزوف انتخابي حادّ، حيث بلغت 41,3 % أما في الخارج فقد بلغت 16,4 % فهذا ما يشير إلى عزوف الشعب التونسي عن الانتخاب حيث امتنع عن التصويت أكثر من 4 ملاين و 100 ألف مواطن من إجمالي 7 ملايين الذين كانوا مسجلين على قوائم الناخبين، فنسبة المشاركة قد تراجعت عن انتخابات 2014 التي بلغت 61.8 %هذا التراجع جعل مستقبل الحياة السياسية في خطر، خاصة وأن فئة الشباب (18-45) هي الفئة الأكثر عزوفا عن المشاركة السياسية[1]، وعزوفها كان نتيجة عدم تطلّع النخبة لمطالبها التي طالت الانتظار، فانتشار البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية زادت الوضع سوءا وزادت من فقدان الثقة في النخبة السياسية.

الملاحظ في هذه الانتخابات هو غياب الأغلبية المطلقة من الأصوات،بمعنى أن القاعدة الجماهيرية لم ترى في أي مرشح بأنه يستحق الفوز بالأغلبية الساحقة، حيث لم يحصل أي حزب على 109 مقاعد في البرلمان اللازمة لتشكيل الحكومة، فحركة النهضة كانت في الصدارة لكنها فقدت جزءا من شعبيتها ما يجعلها غير قادرة على تشكيل حكومة بمفردها، حيث يرى الشباب التونسي أن حركة النهضة حركة علمانية فرّطت بشكل متواصل في أهداف الثورة، وفي كثير من قضايا الإسلام.

كما نلاحظ بروز قوى جديدة مثل " ائتلاف الكرامة" و "قلب تونس" وحصولهم على عدد من المقاعد ما يدل على أن المواطنين يرغبون في الابتعاد عن الأحزاب التقليدية، وفي المقابل تراجع حزب نداء تونس الذي خسر معظم مقاعده.

يرى " محمد الإمام" أن محددات التصويت في الانتخابات الرئاسية تتسم بعدم استقرارها، حيث كانت تختلف في كل استحقاق انتخابي، وهذا يعود لتغيّر أولويات التونسيين، ففي البداية كان البحث عن النخب التي تساعد على إرساء النظام الديمقراطي وإحداث القطيعة مع النظام السابق المستبد والفاسد، إلى البحث عن النخب القادرة على إدارة البلاد وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وضمان استقرارها وأمنها.[2]

1- محمد سميح الباجي عكاز، **نتائج الإنتخابات التشريعية 2019 في تونس: مجلس نواب الشعب مفتّت ونسبة اقتراع الشباب بلغت 5% فقط**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/05، نقلا عن موقع:

https://legal-agenda.com

2- إبراهيم شليح، "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس 2019، الحقل السياسي والسلوك الانتخابي وحراك النخب"، **سياسات عربية**، العدد 70، 2024، ص 157.

يعتبر المجلس الناتج عن هذه الانتخابات أكثر المجالس النيابية تشتتا، فهو المجلس الوحيد الذي لا يمكن من الناحية العددية، أن يُكتفى فيه بتحالف كتلتين لضمان الأغلبية، حيث لا يمكن الحصول على الأغلبية العددية إلا بتحالف ثلاث كتل على الأقلّ. وبالتالي فإن للنظام الانتخابي أثر على نتائج الانتخابات التشريعية، حيث كان من الصعب حصول أي حزب من الأحزاب على الأغلبية في مجلس نواب الشعب، هذا نتيجة لنظام التمثيل النسبي الذي تمّ تبنّيه أعقاب الثورة التونسية، وبالتالي فقد كان تأثيره واسعا على العملية السياسية بأكملها.[1]

النتائج الانتخابية برهنت أن الأحزاب التونسية قوى فاشلة غير قادرة أن تتحوّل إلى قوى فاعلة ونشطة، حيث ظلّت في غالبها مجرّد قوى نخبوية تمارس عملا نضاليا دون القدرة على تفعيل التواصل مع الشعب، أو تقديم برامج ملموسة تصبّ في مصلحة المواطن، كمحاولة القضاء على البطالة والفقر والفساد، وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، وأحسن دليل على فقدان الثقة في الأحزاب هو اختيار رئيس البلاد "قيس سعيد" من خارج الأحزاب.

المطلب الثالث: الانتخابات المحلية2018 (اختبار فعالية الأحزاب في التمكين المحلي)

الانتخابات البلدية في تونس كانت بموجب نص دستور 2014، الذي نصّ على اللاّمركزية والسلطة المحلية، وكانت هذه الانتخابات الأولى من نوعها بعد الثورة، جرت في 6 ماي 2018 ، كان من المفروض أن تُجرى هذه الانتخابات في 17 ديسمبر 2017 ثم أُجّلت إلى 25 مارس 2018، وهذا التأجيل راجع للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي مرّت في فترة شغور في عضوية تركيبتها، ليتم انتخاب رئيس جديد للهيئة العليا وبالتالي استكملت تركيبة الهيئة وتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات البلدية، كما تميّزت الخارطة الحزبية لهذه الانتخابات بالتعددية والتنوّع، حيث احتلّت الأحزاب الكبرى المراتب الأولى من حيث القوائم المترشحة، وكذلك البلديات التي ترشحت فيها، وفي ما يلي سنعرض معظم القوائم التي تحصلت عليها الأحزاب في الجدول المبيّن أدناه.

جدول رقم 16: يبيّن عدد القوائم التي تحصلت عليها الأحزاب في الانتخابات البلدية

الأحزاب	عدد القوائم
حركة النهضة	350
حزب نداء تونس	345

[1] – فيصل حسن محبوب، "النظام الانتخابي والأزمة السياسية في تونس بين عامي 2011–2021 : هل كان للعتبة الانتخابية أن تخلق حكومات مستقرّة"، **مجلة سياسات عربية**، عدد 70، 2024، ص 13.

حزب التيار الديمقراطي	69
حركة مشروع تونس	67
حراك تونس الإرادة	46

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات http:// www.isie.tn/ar/

الملاحظ من خلال الجدول هو تقدّم حزبي النهضة ونداء تونس، هذا راجع لتغطيتهم لكل الدوائر الانتخابية، حيث كان حضورهم قويّ في الحملات الانتخابية التي شملت معظم المدن والقرى، من خلال النشاطات الانتخابية في الساحات العامة، كما عقدت حركة النهضة مهرجانات جماهيرية بالمناطق الداخلية وبالجنوب والوسط والشمال الغربي.

بلغت نسبة المشاركة في هذه المحطة الانتخابية ب 33.7 %بحسب الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، كما صرّحت بتصويت 1,797% مليون ناخب من أصل 5,369% ملايين مسجلين في القوائم الانتخابية.[1]

مثلت هذه الانتخابات محطة مهمة في مسار الديمقراطية المحلية بعد الثورة، لكنها في الوقت ذاته كشفت التحدّيات التي تعاني منها التجربة السياسية في تونس. فقد وصفت هذه الانتخابات بأنها "**انتخابات بلا فائز**" بالنظر إلى غياب أي طرف سياسي استطاع حصد تأييد واسع أو فرض هيمنة واضحة، وهو ما يعكس حالة من التمزق السياسي وتراجع الثقة الشعبية. فقد سجلت نسبة الامتناع عن التصويت مستويات مرتفعة تجاوزت 64%، مما يعكس حالة من الإحباط والابتعاد عن الفعل السياسي الرسمي، لا سيما تجاه الأحزاب التقليدية التي خسرت كثيرًا من دعمها، في حين برزت قوائم المستقلين كخيار بديل نال ثقة نسبة معتبرة من الناخبين، تعبيرًا عن رغبة ملحة في تجديد المشهد السياسي على المستوى المحلي. هذه النتائج تبرز أزمة في خطاب الأحزاب الكبرى وعجزها عن تجديد نفسها لتلبية تطلعات المواطنين، مع تصاعد المطالب بالشفافية والقرب من القواعد الشعبية، وهو ما يتطلب فهماً معمقاً لإعادة بناء الثقة وتعزيز المشاركة السياسية على قاعدة أكثر إنصافًا وفعالية في المستقبل.

ضعف هذه النسبة كذلك تدل على عزوف المواطن التونسي عن هذه الانتخابات، خاصة وأن فئة الشباب هي الفئة الأكثر عزوفا نظرا لفقدانها الثقة في الأحزاب، نظرا لضعف أدائها السياسي، وقلّة نشاطاتها وعجزها عن إقناعهم بضرورة التصويت، فمعظم خطاباتها كانت تقليدية فارغة المحتوى، ووعود لم يرى فيها الشباب تطبيق على أرض الواقع. فالسلطة الحاكمة يجب عليها معالجة أسباب

[1]– نصاف براهمي، "الانتخابات المحلية في تونس..إعادة ترتيب للمشهد السياسي"، **منتدى البدائل العربي للدراسات**، بيروت:لبنان، 2018، ص 5.

العزوف لكي لا تقع في نفس نتائج المشاركة في كلّ مرّة، فمُطالبة المواطن بالقضاء على البطالة ومعارضته على غلاء المعيشة، وقلّة الخدمات العمومية يجعل المواطن غاضب وفي حالة سخط عن ظلم الدولة، وكيف يُدلي بصوته ومطالبه لم تلقى آذان صاغية، لذلك يلجأ إلى العزوف الانتخابي كقرار منه للتعبير عن عدم رضاه عن النظام القائم، وعن الأحزاب السياسية التي تعتبر كوسيلة لنقل مطالبه للسلطات العليا.

كما هناك احتمالين لتراجع نسبة المشاركة في هذه الانتخابات، فالاحتمال الأول هو أن التراجع مقارنة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2014 التي كانت نتائجها تطمئن الشعب التونسي على قدرته على تغيير موازين القوى وذلك بدعم القوة السياسية الجديدة التي تضاهي الإسلاميين، وتخلق التوازن السياسي ، وبمجيء انتخابات 2018 في سياق أزمة حكم مضاعفة بأزمة اقتصادية، مع أنتج عزوف انتخابي حادّ نتيجة أزمة الثقة بين المواطن والطبقة السياسية، وفي المنظومة ذاتها.

أما الاحتمال الثاني فيرجع ضعف نسبة المشاركة إلى عدم وعي المواطنين بأهمية هذه الانتخابات وخصوصيتها، حيث أن الشعب التونسي لم يعرف بعد أهمية انتخاب المجالس البلدية ثم الجهوية ودورها في تحقيق الديمقراطية التشاركية كما طمح إليها المؤسسون، فعدم وضوح الرؤية لكل من المترشح والناخب يرجع للتأخر في إصدار مجلة الجماعات العمومية المحلية التي تحدّد الصلاحيات الجديدة للمجالس البلدية والجهوية ومجالس الأقاليم، ودورها في تحقيق التنمية المحلية والجهوية، كما ستضع آليات الديمقراطية التشاركية، وآليات الرقابة على الجماعات المحلية، وبالتالي فهذه الإجراءات كان من المفروض أن تساعد المترشحين على وضع سياسات جديدة تتماشى مع المرحلة الجديدة، وضرورة إعلام الشعب بأهمية هذه المقترحات في تدعيم الإصلاحات المحلية.[1]

إذن من خلال ما عرضناه عن مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها الساحة السياسية التونسية لاحظنا أن مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس ما بين عامي 2011 و2021 قد تميزت بسيرورتين سياسيتين متكاملتين. تناولت المرحلة الأولى، الممتدة من 2011 إلى 2014، مرحلة تأسيسية انتقالية اتسمت بمحاولة استكشاف الانتقال نحو الديمقراطية، مع تسجيل مشاركة شعبية واسعة في الشأن العام، ما مثل إجراءً نظاميًا أتاحه الهيكل السياسي الجديد، مستندًا إلى آليات تشريعية فاعلة وديناميات سياسية متجددة. أما المرحلة الثانية، التي استمرت من 2014 إلى 2021، فقد تميزت

[1]– الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية نقلا من موقع: https://www.arab-reform.net/ar/publication

بسيرورة تعزيز الاستقرار السياسي، من خلال استثمار مكتسبات الخبرة السياسية المتراكمة، ومأسسة المشاركة السياسية وتوطيدها كسمتَيْن ديمقراطيتين متفردتين في السياق التونسي.

وقد شهدت هذه الحقبة ظهور فاعلين جدد من خارج الإطار الرسمي للمؤسسات السياسية، على غرار الحركات الاحتجاجية الشبابية، التي ساهمت في إنتاج السياسة عبر ما يُعرف بالتوافق السياسي، والذي جرى الترويج له كآلية لاستيعاب التناقضات والصراعات بين الفاعلين السياسيين المختلفين. وتُجمع المرحلتان على تشكّل فترة الانتقال الديمقراطي في تونس، والتي أسست لنموذج مُحدَّث من الحكم، وسعت إلى رسم أُطر وأبعاد جديدة للسياسة كممارسة تشاركية قائمة على المشاركة الفاعلة والمنتظمة.

ويُعزَّز هذا التحول وفق ما طرحه كارل دويتش في مفهوم "التعبئة الاجتماعية" التي تهدف إلى إدماج أوسع نطاق ممكن من المواطنين في العملية السياسية. كما تزامن هذا مع تفعيل آليات "التجنيد

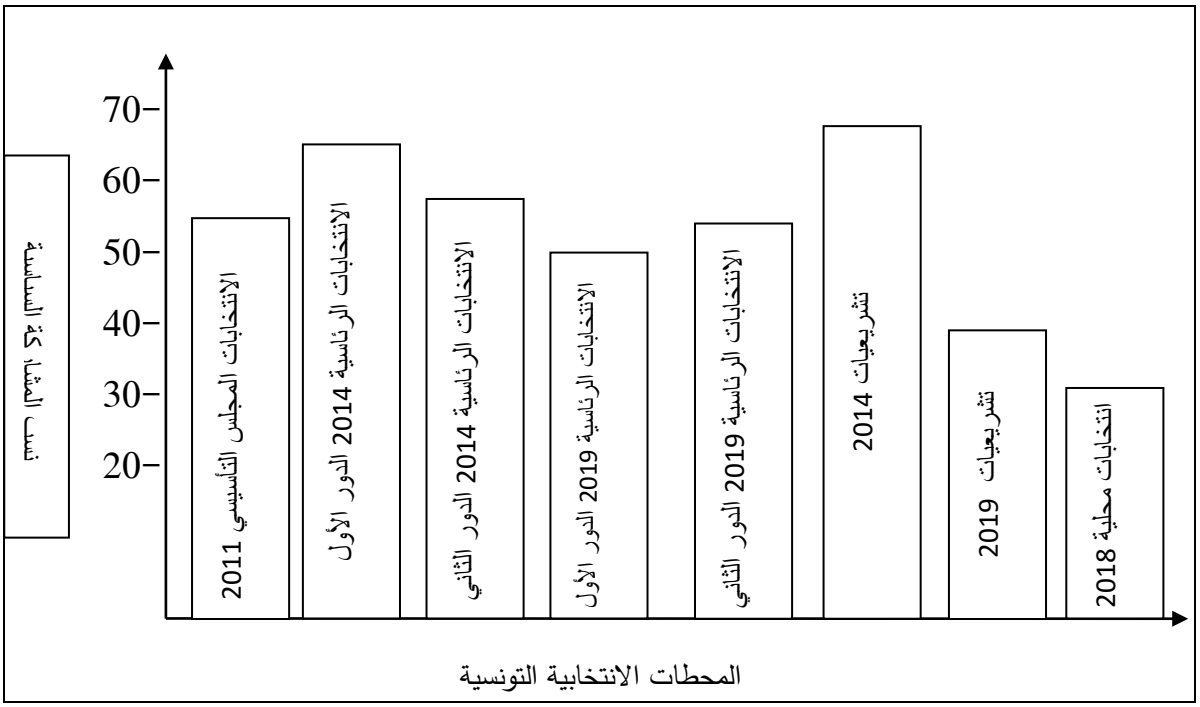

السياسي، والتعبير عن المصالح، والاتصال السياسي"، التي وسعت من قاعدة المشاركة السياسية تحت مظلة التوافق السياسي ولقاء المصالح إيديولوجيًّا وتنظيميًا[1].

شكل رقم 2: يمثل نسب المشاركة السياسية في مختلف المحطات الانتخابية في تونس

[1]- محمد العربي العياري، **المشاركة السياسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس: أطروحة التوافقيّة الديمقراطية والاندماج الجمهوري**، ورقة بحثية من مركز الدراسات المتوسطية والدولية، أفريل 2023.ص 6.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الإحصائيات ونتائج الانتخابات من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس

من خلال الشكل يمكن أن نميّز بين مرحلتين مختلفتين في هذا المسار الانتخابي، فالمرحلة الأولى والتي تمتد من **(2011–2014)** أين اعتبرت المشاركة كأداة تأسيسية أين شهدت انتخابات المجلس التأسيسي نسبة معتبرة من التصويت والتي قدرت ب 52%جاءت هذه الانتخابات في أعقاب الثورة، وشهدت مشاركة معتبرة تعكس رغبة شعبية في التأسيس لنظام جديد، رغم غياب تجربة انتخابية سابقة.

بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 فنسب التصويت المقدرة ب 69% و64%تمثل الذروة في نسب المشاركة، حيث ساد مناخ من الأمل في ترسيخ الديمقراطية، وبرزت المنافسة بين قوى سياسية جديدة وقديمة، ما حفّز الناخبين على الانخراط الفاعل.

أما المرحلة الثانية والتي شهدت تراجع تدريجي للمشاركة السياسية من (2018–2019) حيث كانت بداية للعزوف الانتخابي فمن خلال الانتخابات البلدية 2018 أين شهدت المشاركة السياسية نسبة 35 % ما يُبدي انخفاض واضح يعكس ضعف الثقة في قدرة المجالس المحلية على إحداث تغيير ملموس، إضافة إلى محدودية التوعية بأهمية الحكم المحلي. إضافة إلى التراجع الملحوظ في الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019حيث تراجعت نسبة المشاركة السياسية41% و55% رغم بروز شخصيات جديدة مثل قيس سعيّد، فإن المشاركة لم تستعد مستوياتها السابقة، ما يشير إلى بداية فتور سياسي لدى فئات واسعة من المجتمع.

المبحث الثالث: المقارنة بين التجربتين الجزائرية والتونسية في المسارات الانتخابية

نسعى في هذا المبحث إلى تحليل المسارات الانتخابية في كل من الجزائر وتونس من خلال مقاربة مقارنة، تأخذ بعين الاعتبار السياقات السياسية، وديناميكيات المشاركة، مع التركيز على دور الأحزاب السياسية في تحفيز المشاركة وتعزيز التمثيل، بهدف إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف، واستشراف آفاق التطوير الديمقراطي في كلا البلدين.

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية: السياقات، الفاعلون، نسب المشاركة

أولا:الانتخابات الرئاسية لسنة 2014

1 – الظروف التي سبقت إجراء الانتخابات في البلدين

جرت الانتخابات التونسية يوم 23 نوفمبر 2014 في دورتها الأولى في جوّ تميّز بالتعددية والحرّية السياسية، حيث تميّزت هذه الفترة بالانتقال الديمقراطي الذي تشهده تونس، حيث اعتبرت هذه المحطّة أول انتخابات رئاسية بعد الثورة التونسية وسقوط نظام" زين العابدين بن علي" ، كانت تمرّ تونس آنذاك بفترة صعبة، عرفت عدّة أزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، بينما جرت الانتخابات الرئاسية بالجزائر يوم 17 أفريل 2014 في أجواء طبيعية، واستقرار أمني وسياسي، وقد جرت الانتخابات بدورة واحدة على نقيض انتخابات تونس التي جرت بدورتين نتيجة عدم حصول أي مرشح على أغلبية الأصوات، هذه الفترة لم تشهد فيها الجزائر انتقال ديمقراطي كما في تونس، بل سادت حالة من الركود السياسي بسبب استمرار حكم الرئيس وترشّحه للعهدة الرابعة رغم تدهور حالته الصحية، ومقاطعة بعض الأحزاب المعارضة لهذه الانتخابات، كما واجهت المعارضة تضييقات مما أضعف التعدّدية وإقرارها بعدم المشاركة في هذه الانتخابات، على عكس الانتخابات التونسية التي شهدت تعدّدية سياسية واسعة ووجود تنافس حقيقي بين المرشحين.

عرفت تونس بعض الإصلاحات قبيل إجراء الانتخابات مثل إقرار دستور جديد في جانفي 2014، الذي تضمّن ضمانات جديدة للحقوق والحريات، كما تضمن الفصل بين السلطات، أما الجزائر فقد شهدت تعديل دستوري بعد الانتخابات الرئاسية عام 2016.

أما فيما يخص الهيئة المنظمة للانتخابات فقد أنشأت تونس هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، وهي هيئة غير حكومية بل حيادية نسبية في تنظيم الانتخابات، أما الجزائر فقد نظمت الانتخابات وزارة الداخلية، وهي تعتبر هيئة حكومية، حيث لقيت انتقادات لغياب لجنة مراقبة الانتخابات، ما شكّك في مصداقيتها ونزاهتها.

وبالعودة إلى الجانب الإعلامي، فنجد أن الإعلام التونسي كان منفتحا، مع تغطية واسعة لكلّ المرشحين، ونقاشات حرّة بين المرشحين التونسيين، بينما الإعلام الجزائري فقد كان منحازا لمرشّح السلطة عبد العزيز بوتفليقة.

2–الانتخابات والنتائج

المنافسة الانتخابية في تونس كانت بنسبة عالية حيث شارك عدّة مرشحين، أما في الجزائر فنلاحظ غياب التنافس الحقيقي بين المرشحين نتيجة هيمنة مرشح السلطة عبد العزيز بوتفليقة، ما جعل الشعب يشكّك في نتائجها المحسومة مسبقا، حيث لقيت نتائجها عدّة انتقادات بفوز الرئيس

السابق، ما يعبّر عن غياب مؤشر التداول السلمي على السلطة واستمرار النظام القائم، أي غياب التغيير الذي كان ينتظره الشعب الجزائري في هذه الانتخابات.

بينما نتائج الانتخابات التونسية يمكن أن نقول أنها لقت ترحيب وقبول شعبي، ونجاح الانتقال الديمقراطي الذي كانت تنتظره تونس، حيث كانت الانتخابات ناجحة.

أما فيما يخص نسب المشاركة السياسية فقد شهدت تونس نسبة 60 % وهي نسبة مقبولة، حيث شهدت هذه الانتخابات إقبالا واسعا خاصة من فئة الشباب والنساء، ما يعبّر عن رغبتهم في التجديد والتغيير، و آمالهم في تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح، حيث كان هناك حماس شعبي حادّ ورغبته في المشاركة السياسية لأجل إنجاح هذه الانتخابات وتحقيق رغبتهم في التغيير واستقرار البلاد ، خاصة في ظلّ الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عاشتها تونس آنذاك، بينما انتخابات الجزائر فقد عرفت عزوف سياسي عن المشاركة فيها نتيجة ترشح الرئيس السابق رغم سوء حالته الصحية، حيث لأن الشعب الجزائري فقد الحماس والرغبة في المشاركة لتغيير الوضع بمجرّد ترشح الرئيس السابق، واقتناعهم بأن النتائج محسومة مسبقا لمرشح السلطة، ما جعلهم غائبين عن الموعد الانتخابي، وقد بلغت نسبة المشاركة ب 50 %، رغم أن المعارضة قد شككّت في هذه النسبة واصفة إياها بالمزورة، وغياب الشفافية نتيجة عدم وجود هيئة مستقلة مراقبة للانتخابات مثل ما عملت به تونس. ما زاد من تعميق فجوة الثقة بين الشعب والسلطة.

قد فاز في الانتخابات التونسية الباجي قائد السبسي لكن في الدورة الثانية، أما في الجزائر فقد فاز عبد العزيز بوتفليقة الذي كرّس بهذا الفوز استمرار النظام، على عكس انتخابات تونس التي كرّست انتقال ديمقراطي، وبداية بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرّة، كما كانت خطوة ناجحة نحو ترسيخ الديمقراطية بعدة ثورة 2011.

ثانيا: الانتخابات الرئاسية لسنة 2019

1- الظروف التي سبقت إجراء الانتخابات

عرفت الساحة السياسية في كلا البلدين أحداثا مهمّة قبل إجراء الانتخابات، فالجزائر كانت قد شهدت حراكا شعبيا أدّى إلى الإطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دام حكمه لمدة 20 عاما، كان سبب هذا الحراك ترشّح الرئيس للعهدة الخامسة، إضافة إلى أسباب أخرى اجتماعية كالفساد وسياسة التهميش التي يعيشها المواطن الجزائري، إضافة إلى الصلاحيات الممنوحة للرئيس في كل تعديل دستوري، كلّها كانت أسبابا ساهمت في استياء الشعب من النظام وفقدان الثقة فيه، وفي أفريل

2019قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتقديم استقالته تحت الضغط الشعبي ومؤسسة الجيش، بتطبيق المادة 102 من الدستور، كما شهدت هذه الفترة توقيف عدد من رموز النظام السابق، من وزراء ورجال أعمال مثل أحمد أويحي، علي حداد وسعيد بوتفليقة بسبب عدّة تهم وكّلت إليهم، من سرقة وتزوير. وتولى رئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس " عبد القادر بن صالح " مؤقتا إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية.[1]

أما عن الوضع في تونس فقد توفي رئيسها الباجي قايد السبسي فجأة، فكانت تونس تعيش مرحلة هشّة وصعبة، كانت تعيش مرحلة لا استقرار سياسي وأمني، حيث تولى بعده رئاسة الجمهورية " محمد الناصر" مؤقتا وفقا للدستور، إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية.[2]

2- نتائج الانتخابات

جرت انتخابات الجزائر في 12 ديسمبر 2019بعدما أُجّلت مرتين بسبب الحراك الشعبي الذي شهدته البلاد، شارك 5 مرشحين فقط في هذه الانتخابات، وانتهت بفوز الرئيس عبد المجيد تبون بنسبة 58,13% من الأصوات، كما قد أشرف على هذه الانتخابات لأول مرة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بدل من وزارة الداخلية، أما في تونس فقد جرت الانتخابات في جولتين، الجولة الأولى يوم 15 سبتمبر 2019 بمشاركة 26 مرشّح، والجولة الثانية كانت يوم 13 أكتوبر 2019 ، وقد جاءت هذه الانتخابات مبكرة بعد وفاة الرئيس السابق، عكس انتخابات الجزائر التي أُجّلت مرتين إلى غاية استقالة الرئيس، وقد فاز في الجولة الثانية قيس سعيد بنسبة 72,71%من الأصوات.

بلغت نسبة المشاركة السياسية بالجزائر 39,88%، أما في تونس فقد بلغت في الجولة الأولى 55,02 % وفي الجولة الثانية فقد بلغت 48,98%، ففي الجزائر نجدها منخفضة مقارنة بتونس التي لقيت هذه النتائج ترحيبا وقبولا بفوز "قيس سعيد" لأنه شخصية جديدة خارج الأحزاب التقليدية، وكان أستاذا في القانون الدستوري، ما اعتبر خطوة إيجابية نحو ترسيخ الديمقراطية، وتعبير من فئة الشباب التونسي الذي كان حاضرا بقوة في العملية الانتخابية ورغبته القويّة في إحداث التغيير الجذري، وكان سبب نجاح العملية الانتخابية التونسية هو وجود تنافس حرّ وقويّ بين المرشحين، ما زاد من شرعيتها السياسية، أما في الجزائر فقد لقيت هذه النتائج رفض شعبي ومقاطعة الانتخابات نظرا لفوز "عبد

[1]– بوحنية قوي، " **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2019، ص 4.

[2] – مصدر فرانس 24، وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي عن عمر يناهز 92 عاما، **نقلا عن موقع:**

https://www.france24.com/ar/20190725

المجيد تبون" الذي يعتبر من رموز السلطة، وقد شغل عدّة مناصب وزارية في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وهذا يعتبر محاولة من السلطة لإعادة النظام السابق، بمعنى أنه لا وجود للتغيير بل سياسة النظام مستمرة بوجوه سلطوية مختلفة. رغم مطالبة الحراك التغيير الجذري للنظام السياسي، وكان رافضا لإجراء الانتخابات في ظلّ رموز النظام السابق، هذا ما أثار غضب الشعب الجزائري، كما أن هذه الانتخابات قد تخلّلتها بعض الشكوك، وما أفقدها شرعيتها هو نقص التنافس بين المرشحين.[1]

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية في الجزائر فقد أثرت عليها حركة الاحتجاجات الرافضين للانتخابات، فالمرشحين قد اكتفوا بلقاءات سريعة بقاعات مغلقة ومشاركة أعداد محدودة، فالحملة الانتخابية قد ركزت على الانتخابات بحدّ ذاتها بضرورة التصويت، بدل التركيز على برامجها الانتخابية.

قد واجهت كل من الجزائر وتونس عدّة تحدّيات بعد هذه الانتخابات، ففي الجزائر قد استمرّ الحراك، وتوسّعت مطالبه بإجراء إصلاحات دستورية عميقة، كالفصل بين السلطات بشكل فعلي، وضمان الحقوق والحرّيات بوجود دستور يوفّر حرّية التعبير والتظاهر، وتقليص صلاحيات الرئيس... إلى غير ذلك من المطالب.

كما برزت بعد الانتخابات أزمة ثقة بين السلطة والمجتمع المدني، إضافة إلى تدخل المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي، الذي اعتبره الكثير من المحلّلين إضعافا للمسار الديمقراطي، حيث يعتبر القايد صالح هو من أصدر قرارا حاسما مطالبا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالاستقالة، كما أقال مدير المخابرات، وقام بتعيين شخصيات مقرّبة منه على رأس أجهزة الأمن الداخلي والخارجي، كما أن الجيش هو من قام بإدارة المرحلة الانتقالية عمليا، وهذا منافيا للدستور[2]فلاحظنا تدخل المؤسسة العسكرية خاصة في المواقف الحرجة، وفي نفس الوقت يُظهر التزامه بالدستور.

أما بخصوص التحدّيات التي واجهتها تونس بعد الانتخابات الرئاسية وفوز الرئيس قيس سعيد، هو ظهور برلمان مشتّت نتج عن الانتخابات التشريعية لعام 2019 نتيجة عدم تحصّل أي كتلة على الأغلبية، وبالتالي هناك صعوبة في تشكيل الحكومات، كما توترت العلاقة بين الرئيس

[1]– نتائج الانتخابات التونسية والجزائرية، مرجع سابق الذكر.

[2] - بلقاسم القطعة، **دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2020، ص 12.

قيس سعيد ورئيسي الحكومة والبرلمان، فالرئيس قيس سعيد قام باختيار رئيس الحكومة "هشام المشيشي" بدون أن تترشّح الأحزاب، لكن فيما بعد قام رئيس الحكومة بالتحالف مع الائتلاف البرلماني (حركة النهضة و حزب نداء تونس) ما أزعج الرئيس قيس سعيد، كما تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد الانتخابات، حيث ضعف الاستثمار التونسي وتفاقمت الديون الخارجية، كما ارتفعت معدلات البطالة وزادت الاحتجاجات الاجتماعية مطالبة بتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

تُظهر الإصلاحات الدستورية في كل من الجزائر (2016) وتونس (2014) مسارين مختلفين في إعادة تنظيم الوظيفة التشريعية، يعكسان توجهين مؤسسيين متباينين في ضبط العلاقة بين السلطات.

ففي الجزائر، اتجه المشرّع الدستوري نحو تعزيز دور مجلس الأمة عبر الاعتراف له بصلاحيات تشريعية، وتقليص تدخل رئيس الجمهورية في التشريع من خلال إعادة تنظيم نظام الأوامر وتقليص فترة العطلة البرلمانية، ما يعكس محاولة لتقليص الطابع الرئاسوي للنظام.

أما في تونس، فقد تم التخلي عن نظام الغرفتين لصالح غرفة واحدة ممثلة في مجلس نواب الشعب، الذي مُنح صلاحيات واسعة في المجالين التشريعي والرقابي، مع تعدد المتدخلين في العملية التشريعية، لا سيما رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، والمجلس النيابي، مما أضفى طابعاً تشاركياً على صياغة القوانين. ورغم خضوع الوظيفة التشريعية في تونس لرقابة المحكمة الدستورية، إلا أن هذه الرقابة تبقى محدودة في فعاليتها.

وعليه، فإن المقارنة بين النظامين تكشف عن توجه جزائري نحو عقلنة السلطة التنفيذية داخل العملية التشريعية، مقابل توجه تونسي نحو توسيع دائرة الفاعلين التشريعيين ضمن إطار مؤسسي أكثر تشاركية، وإن ظل يعاني من هشاشة في آليات الرقابة الدستورية [1].

في الجزائر، ظلّ النظام الرئاسي المركزي هو الإطار الغالب، ما جعل البرلمان في كثير من الأحيان فضاءً محدود الفعالية، إذ اندمجت الأحزاب الكبرى ضمن ما يُعرف بـ"التحالف الرئاسي"، الأمر الذي قلّص من استقلاليتها وحوّل دورها البرلماني إلى أداة دعم للسلطة التنفيذية أكثر من كونه فضاءً للتشريع أو الرقابة.

[1] - محمد السعيد إدريس، **تحديات ما بعد الانتخابات التونسية**، ديسمبر 2022، نقلا عن موقع : https://www.tunisactus.com

[1]– حبيب عبد الرحمان غانس، مرجع سابق الذكر، ص 726.

أمّا في تونس، فقد مثّل التحوّل الذي أعقب ثورة 2011 انتقالاً نحو نظام برلماني أكثر انفتاحاً وتعدّدية، أتاح للأحزاب مساحة أوسع للتأثير في صياغة القوانين وممارسة الرقابة على الحكومة. غير أنّ هذا المسار عرف تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بفعل الإصلاحات الرئاسية التي أعادت تركيز السلطة في يد مؤسسة الرئاسة، ما انعكس مباشرة على توازن الأدوار داخل البرلمان وأثار نقاشاً واسعاً حول مستقبل التعددية الحزبية ودورها في تكريس الديمقراطية.

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية: الأداء الحزبي والتفاعل الشعبي ونسب المشاركة

أولا: تشريعيات 2012 في الجزائر و 2014 في تونس

1- الظروف التي سبقت المشهد الانتخابي

سعى النظام السياسي الجزائري إلى تبنّي بعض الإصلاحات على أساس أنها استجابة لمطالب الشعب بالتغيير الجذري للنظام، ولكنها كانت شكلية، وجاءت كردّ فعل للتحوّلات الإقليمية لا غير، حيث كانت قد شهدت المنطقة سقوط أنظمة استبدادية للدول المجاورة مثل ما حدث في تونس ومصر وليبيا، وهذا ما أثار مخاوف الرئيس الجزائري، وقد مسّت هذه الإصلاحات قانون الانتخابات والأحزاب السياسية حيث تم تأسيس أكثر من 22 حزب سياسي جديد قبيل الانتخابات. وفيما يخصّ الظروف التي شهدتها تونس قبيل الانتخابات فهي تختلف عنها في الجزائر، فقد تمّ إقرار دستور الجمهورية الثانية في يناير 2014 كما تمّ الإشارة إليه سابقا، كما شهدت تونس حوارا وطنيا قادته المنظمات المدنية، هذا الحوار الذي كان قد ساهم في إنهاء الأزمة الحادّة التي عرفتها تونس بعد الاغتيالات التي حدثت عام 2013، كما أدى هذا الحوار غلى استقالة حكومة الترويكا، وتشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة "مهدي جمعة".

كما واجهت تونس آنذاك تحدّيات أمنية واقتصادية صعبة، حيث كانت تونس قد واجهت تهديدات إرهابية في الحدود، مع بعض العمليات التي كانت تستهدف قوّات الجيش والأمن، ومن ناحية الاقتصاد فقد عانت تونس من مشاكل البطالة، وتراجع النموّ والاستثمار التونسي ، فكل هذه الأسباب قد أثرت على العملية الانتخابية، حيث دفعت الناخبين للابتعاد عن الحياة السياسية في سبيل إيجاد حلول أخرى تساعد في تحسين حياتهم الاجتماعية.[2]

2- نتائج الانتخابات

[2] - عبد اللطيف الحناشي، **تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014، نقلا عن موقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/report

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الجزائرية 43.14% وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بنتائج الانتخابات التونسية التي قدرت ب 69%، ومن هنا يتضح لنا أن الشعب التونسي مزال يؤمن بالتغيير لذلك كان حاضرا بقوّة في هذه الانتخابات وكان مؤمنا بأهمية هذا الحدث السياسي الهام، أما الشعب الجزائري فقد ثقته في السلطة والنظام السياسي، وبالرجوع إلى العوامل البنيوية فقد كانت متشابهة في كلا البلدين حيث أنه في تونس والجزائر نجد أن الثقة غائبة في النظام، وبرامج الأحزاب لم تكن مقنعة وجذّابة للمواطن، وممارسة سياسة التهميش اتجاه الشعب كانت في كلا البلدين، والفرق بينهما هو أن تونس كانت في مرحلة بناء ديمقراطي، أما الجزائر فقد كان هدفها المحافظة على الاستقرار نتيجة ما يحدث في الدول المجاورة.

وبالعودة إلى المرشحين نلاحظ أن الانتخابات التونسية كانت أكثر تنافسا وشفافية، ما يعكس ديناميكية ونشاط المشهد السياسي في تونس، ما جعل الشعب يشارك بقوّة. أما الجزائر فكانت الانتخابات أقلّ تنافسا مع هيمنة الأحزاب التقليدية ، خاصة حزب جبهة التحرير الوطني ما جعل الشعب يحسم النتائج مسبقا لصالح هذه الأحزاب السلطوية، مع ركود المشهد السياسي والحزبي وغياب المعارضة، ما جعل المشاركة ضعيفة، واستياء المواطن من ديمومة هذا المشهد في كل استحقاق انتخابي وهيمنة لأحزاب السلطة في كلّ مرة، فالأحزاب الجديدة التي نشأت بعد عملية الإصلاحات التي أقرّها الرئيس لم تكن مهيّأة للمنافسة، ولم يكن لديها الوقت الكافي لبرمجة نشاطاتها وحملاتها الانتخابية، لبناء قاعدة شعبية وإقناع المواطنين ببرامجها وأهدافها المستقبلية، ولذلك لم تكن هناك تشكيلة حزبية متنوعة في قوائم المرشحين.

كما يمكن أن يرجع سبب العزوف الانتخابي في الجزائر إلى غياب ثقافة المشاركة السياسية، حيث أن المجتمع لا يبالي للحملات الانتخابية ولا يهتم ببرامجها، ولا يحضر حتى لتلك الاجتماعات التي تقيمها الأحزاب قبيل الانتخابات خاصة في بعض المناطق الريفية والمهمّشة، هذا ما ينتج سياسة اللاّمبالاة السياسية من قبل الأفراد.[1]

ثانيا: الانتخابات التشريعية 2017 في الجزائر و 2019 في تونس

1- الظروف التي سبقت المشهد الانتخابي

[1]– نوال مغزيلي، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب**، المركز العربي الديمقراطي، 2017، نقلا عن موقع: https://democraticac.de/?p45683

شهدت فترة ما قبل الانتخابات التشريعية بالجزائر المقرّرة يوم 4 ماي 2017 تعديل الدستور عام 2016 الذي استحدث الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، هذا لأجل تعزيز الشفافية في هذه الانتخابات، كما صدر القانون العضوي رقم 16-10 لتنظيم الانتخابات، وقد تضمن هذا القانون فصولا خاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وهذا ما أعطى إطارا قانونيا جديدا للعملية الانتخابية.

أما في تونس فقد كانت الظروف مختلفة عرفت هذه الفترة الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المرشح المستقل " قيس سعيد"، وهذا كان تعبيرا من الشعب التونسي عن رغبته في التجديد والابتعاد عن المنظومة الحزبية التقليدية، وهنا وجدت الأحزاب نفسها في حالة ارتباك وخوف من خوضها للتشريعيات المقبلة، وإنتاج برلمان غير متجانس، وصعوبة في تشكيل الحكومات.

وفيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كلا البلدين كان متدهورا، حيث أن الوضع الاقتصادي كان سيئا في الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط ما اثر على مداخيل الجزائر التي تعتمد على 95% من صادرات المحروقات، كما سجلت عجزا في الميزانية والاحتياطات، إضافة إلى تراجع قيمة الدينار، أما عن الوضع الاجتماعي فقد ارتفعت نسبة البطالة وضعف الخدمات العامة، واتّساع الفوارق العامة خاصة في المدن الكبرى، فكل هذه الأسباب تعتبر تضييقات خانقة للسلطة وللشعب ما قد تؤثر سلبا على العملية الانتخابية، أما عن الظروف الاقتصادية في تونس فقد عرفت تراجعا لأسعار الدينار و شهدت ضعفا في نموّ اقتصادها وارتفاع الدين العام، إضافة إلى ضعف استثمارها نظرا للمناخ السياسي غير المستقر، وفيما يخص الظروف الاجتماعية فقد كانت تعاني تونس من بطالة مرتفعة خاصة وسط الشباب، كما شهدت تونس احتجاجات متفرقة مطالبة بتحسين الوضع ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل للبطالين. [1] هذا ما يؤكد على ضعف الأداء الحكومي في تونس، وملفات الاقتصاد والفساد بقيت عالقة بدون حلول ما أدى إلى تراجع الثقة في الأحزاب التقليدية مثل نداء تونس وحركة النهضة.

2- نتائج الانتخابات

بلغت نسبة المشاركة في تونس 41,7 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بانتخابات 2014 ، وكانت نسبة أقلّ من المتوقع، أما في الجزائر فكانت نسبة المشاركة قد بلغت 37% وهي ضعيفة ككلّ مرة، ما يدل

[1]– إبراهيم شليح، مرجع سابق الذكر، ص 159.

على استمرار عزوف المواطنين رغم الإصلاحات التي أقرّها التعديل الدستوري لأجل تعزيز الثقة، وضمان نجاح العملية الانتخابية القادمة، كما لم تُحدث تحوّلا جوهريا في المشهد السياسي.

كانت المشاركة الحزبية واسعة في الجزائر، حيث شارك أكثر من 57 حزبا، ولكن في النتائج فقد تصدرت الأحزاب الكبرى بأغلبية الأصوات ما كرّس هيمنتها، مما ساعد على بقاء الانتخابات محصورة في إطار سياسي مألوف، دون تجديد حقيقي في المشهد الحزبي أو البرلماني، وبالمقارنة مع تونس نجد أنها قد برزت قوى جديدة في المشهد الحزبي وصعود المستقلّين، إلاّ أنه لم يحصل أي حزب على الأغلبية حيث تصدرت حركة النهضة ب 52 مقعد فقط ما يؤدي إلى تشتيت البرلمان، وصعوبة في تشكيل حكومة مستقرّة.

أما عن دور الأحزاب في المشاركة السياسية فقد كان مختلفا في البلدين، ضعيفا في الجزائر ونشطا في تونس، حيث نجد أن الأحزاب في الجزائر كانت ضعيفة من ناحية التعبئة الشعبية، حيث أنها لم تنجح في إقناع الناخبين بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية، فمعظم الخطابات الحزبية كانت نمطية أي تقديم شعارات دون حلول واقعية ما زاد من عزوف المواطن، وكذلك غياب المنافسة الحقيقية بين الأحزاب مما زاد من إضعافها، وغياب المعارضة نتيجة التهميش الإعلامي.

أما بالعودة إلى تونس فقد كان المشهد الحزبي متنوعا ومتعددا، من أحزاب جديدة ومستقلة شاركت في الانتخابات، وقد كان لبعض الأحزاب الجديدة أدوارا فاعلة في حملاتها الانتخابية، حيث قدّمت خطابات جديدة استقطبت فئات جديدة من الناخبين ومن هذه الأحزاب نجد (قلب تونس، التيار الديمقراطي، ائتلاف الكرامة)، كما كان هناك تنافس فعلي بين البرامج الحزبية المتنوعة من اقتصاد والحريات والعلاقات الخارجية، ممّا ساهم في تحفيز المناقشات والحوارات، والإعلام الحزبي كان عادلا وساعد على إبراز الأحزاب الجديدة وعدم تهميشها وإبعادها عن الساحة التنافسية، مما جعل المواطن يتعرف عليها وعلى برامجها ومحتواها، إذن كانت الأحزاب التونسية فاعلة ونشطة، وكانت حيوية في تحريك المشهد السياسي وتحفيزه، وفي استقطاب الهيئة الناخبة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود اختلافًا جوهريًا في مآلات الحراك الشعبي ودور الأحزاب البرلمانية في تعزيز المشاركة السياسية. ففي تونس، قادت الانتفاضة إلى مسار إصلاحي عميق تُرجم في صياغة دستور جديد وتوسيع فضاء التعددية الحزبية، حيث لعبت الأحزاب والمجتمع المدني، ولا

سيما الاتحاد العام التونسي للشغل، دورًا محوريًا في إعادة تشكيل العلاقة مع الجهاز التنفيذي، ما أتاح للأحزاب تأثيرًا ملموسًا في التشريع وتشكيل الحكومات.

أما في الجزائر، فقد تمكن النظام من امتصاص موجة الاحتجاجات عبر إصلاحات محدودة وإجراءات فوقية، مستندًا إلى الريع النفطي والشرعية التاريخية، وهو ما أبقى البرلمان في موقع تابع للسلطة التنفيذية، وأضعف قدرة الأحزاب على تفعيل المشاركة السياسية أو التأثير في السياسات العامة. وبذلك، فإن تونس مثلت حالة انتقال نسبي نحو الديمقراطية، بينما ظلت الجزائر أقرب إلى إعادة إنتاج النظام القائم مع تعديلات شكلية.

في **الجزائر** :البرلمان يعاني من **تسلّط السلطة التنفيذية**، وضعف النواب في المبادرة التشريعية، مما يجعله مؤسسة شكلية أكثر من كونه فاعلاً سياسياً، أما في **تونس** فرغم أن البرلمان كان تاريخياً أكثر انفتاحاً بعد الثورة (2011)، فإن دستور 2022 أعاد تركيز السلطة بيد الرئيس، وقلّص صلاحيات البرلمان بشكل واضح، ليصبح دوره أقرب إلى **هيئة استشارية محدودة**.

وبالتالي كلا البلدين يكشفان عن **أزمة في التوازن بين السلطات**، حيث تغيب الرقابة البرلمانية الفعالة، ويُختزل التشريع في إرادة السلطة التنفيذية.

البرلمان الجزائري والتونسي يشتركان في **ضعف الدور التشريعي والرقابي**، لكن مع اختلاف السياق، ففي الجزائر: ضعف نابع من هيمنة الحكومة وقيود داخلية مرتبطة بتركيبة النواب، أما تونس فقد عرفت ضعف مؤسسي دستوري بعد 2022، حيث جرى تقليص صلاحيات البرلمان لصالح الرئيس.

يتشابه كل من البرلمان التونسي والجزائري في ضعف أدائهما التشريعي والرقابي، غير أن أسباب هذا الضعف تختلف من حيث السياق السياسي والمؤسسي. ففي تونس، أدّى غياب الوسائل والموارد، إلى الانشقاقات والتوافقات المصلحية، إلى إفراغ البرلمان من دوره الرقابي والتشريعي، ما انعكس مباشرة على ثقة المواطنين، إذ عبّر أغلبهم عن عدم رضاهم عن أداء المؤسسة التشريعية وعن الأحزاب التي تمثلها. أما في الجزائر، فإن البرلمان يعاني منذ البداية من تهميش ممنهج بفعل هيمنة السلطة التنفيذية، حيث تحوّل إلى مجرد هيئة تسجيل لمشاريع القوانين الحكومية، في ظل ضعف المبادرة التشريعية للنواب وغياب استقلالية حقيقية. ونتيجة لذلك، يظهر البرلمان في كلا البلدين بصورة مؤسسة ضعيفة وعاجزة عن فرض نفسها كسلطة مستقلة، الأمر الذي سهّل تركيز السلطة بيد التنفيذية، سواء عبر النزعة الرئاسية في تونس أو عبر مركزية النظام السياسي في الجزائر.

كما كشفت الإصلاحات الدستورية في الجزائر (2016) وتونس (2014) عن تحوّلات بنيوية في تنظيم الوظيفة التشريعية، تعكس في جوهرها مدى قدرة البرلمان على لعب دور محوري في تعزيز المشاركة السياسية. ففي الجزائر، ورغم الاعتراف لمجلس الأمة بصلاحيات تشريعية محدودة، لا تزال السلطة التنفيذية تحتفظ بهيمنة واضحة على العملية التشريعية، خاصة من خلال نظام الأوامر الذي يفتقر إلى الضبط المفاهيمي والدستوري، مما يحد من قدرة البرلمان على تمثيل الإرادة الشعبية بشكل فعّال. وفي المقابل، حاول المشرّع الجزائري تقليص هذا التدخل عبر تقييد استخدام الأوامر التشريعية وربطها بالحالات المستعجلة، وإن بقيت هذه الآلية عرضة للتأويل.

أما في تونس، فقد اتجه الدستور نحو عقلنة العلاقة بين السلطات من خلال إلغاء نظام الغرفتين وتكريس مجلس نواب الشعب كمؤسسة تشريعية وحيدة، مع منحها صلاحيات واسعة في التشريع والرقابة. كما تم تقليص تدخل رئيس الجمهورية في العملية التشريعية، والاعتراف لرئيس الحكومة بحق المبادرة التشريعية عبر قانون التفويض، مما يعكس توجهاً نحو توزيع أكثر توازناً للصلاحيات. هذا التنظيم يتيح للبرلمان التونسي هامشاً أوسع لممارسة دوره كممثل للشعب، ويعزز من قدرته على إدماج الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في صياغة السياسات العامة، بما يرسّخ مبدأ المشاركة السياسية ويحدّ من احتكار القرار داخل دوائر السلطة التنفيذية.[1]

المطلب الثالث: الانتخابات المحلية: دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية المحلية

أولا: الانتخابات المحلية 2012 في الجزائر وانتخابات المجلس التأسيسي في تونس

1- ظروف الانتخابات

قبل إجراء الانتخابات المحلية في الجزائر لعام 2012، كان هناك ركود سياسي في الساحة بسبب غياب المنافسة الحقيقية بين الأحزاب وهيمنة الأحزاب التقليدية، كما شهدت الفترة نهاية الانتخابات التشريعية بنسبة مشاركة ضعيفة نتيجة مواصلة المواطن في سياسة العزوف الانتخابي، وفقدانه للثقة في العمليات الانتخابية، حيث كانت الحملة الانتخابية ضعيفة من محتواها، وخطابات سياسية تقليدية، ووعود زائفة لم تطبق على الواقع، ما أثار سخط الشباب وإقراره بعدم المشاركة في العملية السياسية، إضافة إلى معاناة الشعب من مشاكل البطالة والسكن، أما فيما يخص الظروف التي شهدتها تونس في هذه الفترة فقد كانت مختلفة عنها في الجزائر، حيث اتّسمت بالثورة الشعبية التي عرفتها في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، وكانت بداية الثورة بإحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه، ومن هنا كانت نقطة انطلاق

[1]– حبيب عبد الرحمان غانس، المرجع السابق، ص 743.

الاحتجاجات الشعبية نتيجة الظلم الذي تعيشه البلاد من فساد وتفشي ظاهرة البطالة وغياب للحرّيات، وقد انتهت الثورة التونسية بسقوط نظام بن علي في 14 جانفي 2011 ، ودخول تونس في مرحلة انتقالية جديدة.

عانت تونس في تلك الفترة من أزمة اقتصادية بسبب تراجع الإنتاج، إضافة إلى الوضع الأمني الذي كان هشّا نتيجة لما تمرّ به البلاد من فترة حساسة وصعبة، فالأجواء داخل البلاد كانت متوترة خاصة مع تواصل الاحتجاجات في بعض المناطق من تونس.

تعدّ انتخابات المجلس التأسيسي في تونس 23 أكتوبر 2011 أول انتخابات حرّة ونزيهة وديمقراطية في تاريخ تونس، كان الهدف من هذا المجلس هو صياغة دستور جديد لتونس، وقد شهدت هذه الانتخابات مشاركة واسعة حيث ضمّت أكثر من 1500 قائمة حزبية وائتلافية ومستقلّة.[1]

شهدت هذه الانتخابات تنوّع سياسي غير مسبوق، بظهور عدّة أحزاب سياسية بعد الثورة التونسية، أبرزها حركة النهضة التي كانت محضورة سابقا، وما جعل الانتخابات تلفت الأنظار الخارجية هو الاستقطاب السياسي الذي برز بين العلمانيين والإسلاميين، ما جعلها انتخابات حاسمة في رسم اتّجاه البلاد، ونتائج الانتخابات ستكون اختبارا حقيقا للديمقراطية الناشئة بعد الثورة.

2- نتائج الانتخابات

كانت نتائج الانتخابات المحلية بالجزائر لسنة 2012 ضعيفة وقد قدّرت ب 44,26%بالنسبة لانتخابات المجالس البلدية و 42,92% بالنسبة لانتخابات المجالس الولائية، وكانت أحزاب السلطة في الصدارة كجبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم. وهذا ما يدل على استمرار هيمنة الأحزاب التقليدية، وغياب التغيير الذي يرغبه المواطن، وفي المقابل نجد أن الانتخابات التونسية قد سجلت نسبة مقبولة وقد قدرت ب 52 % بفوز حركة النهضة التي حقّقت 89 مقعد من أصل 217 مقعد، حيث تميّزت هذه الانتخابات بصعود الإسلاميين، وتحالف "الترويكا" لتشكيل الحكومة.

نتائج الانتخابات في الجزائر كانت كسابق العمليات الانتخابية حيث لم تفرز نتائج جديدة، ولم تُحدث تغييرا جذريا على المشهد السياسي والحزبي، ما كرّس استمرار النظام السياسي، كما تكشف هذه النسب المُتدنّية بعد الأحزاب السياسية عن تطلّعات المواطنين وتقاليد الممارسة الديمقراطية، أما

[1]– عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي الإطار، المسار، النتائج**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص ص 1-2.

الأحزاب الجديدة التي نشأت بموجب قانون الأحزاب السياسية 2012 ، فقد وجدت نفسها أمام واقع صعب من خلال غياب الكفاءات اللاّزمة، وعدم قدرتها على مجاراة الأحداث، وخاضت حرب استنزاف للمشاركة في الاستحقاقات التي وجدت نفسها تدعو بقوّة للمشاركة السياسية[1]. بينما النتائج التونسية فقد كانت مفصلية فقد أحرزت تغييرا واضحا، حيث أعادت تشكيل النظام السياسي بالكامل وذلك بتبنّي دستور جديد، كما أنتجت مشهدا سياسيا جديدا بقيادة الإسلاميين، ما فتح لها الباب لتكون أمام تحوّل ديمقراطي حقيقي.

ثانيا: مقارنة بين الانتخابات المحلية في الجزائر 2017 وفي تونس 2018

1- الظروف التي سبقت الانتخابات

لقد اختلفت الظروف الانتخابية في البلدين، ففي الجزائر قد جرت الانتخابات في نوفمبر، كان البلاد تحت حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كانت صحته محلّ جدل في عدم قدرته على ممارسة مهامه،بالإضافة إلى هيمنة أحزاب السلطة على الساحة السياسية، كجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي و حركة حمس، ما جعل الشعب غير راض على النظام السياسي بسبب غياب مبدأ التداول على السلطة، وما أثار الجدل هو غياب هيئة مستقلة لمراقبة العملية الانتخابية، ما زاد من شكوك المواطن حول جدوى هذه الانتخابات. أما الانتخابات التونسية فقد كانت مهمّة ومفصلية في ترسيخ الديمقراطية المحلية، حيث تعتبر هذه أول انتخابات محلية بعد الثورة، كما أشرفت عليها الهيئة العليا المستقلة على عكس الجزائر التي أشرفت عليها وزارة الداخلية، وشهدت هذه الفترة حركة سياسية ملحوظة، بينما الجزائر فكان هناك ركود وجمود سياسي.

وفيما يخص الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ففي الجزائر شهدت فترة ما قبل الانتخابات المحلية ظروف اقتصادية صعبة، وارتفاع في معدلات البطالة بين الشباب، أما في تونس كذلك كان اقتصادها متذبذب لكنها استطاعت رفع التحدّي، حيث كان هناك نشاط اجتماعي حيوي ونشط، ممّا زاد الاهتمام بالحكم المحلّي، وكذلك عرفت تونس احتجاجات شعبية قبيل الانتخابات لكن لم تمنعها من المشاركة في الانتخابات.

2- نتائج الانتخابات:

[1]– أحزاب ضحية الانقسامات والصراعات الداخلية، أفريل 2013، تاريخ التصفح: 2015/08/15، 22:00، نقلا عن موقع: / http://www.ech-chaab.com/ar

شكلت هذه الانتخابات تجربة سياسية مهمة في تونس، إلا أنها اتسمت بضعف المشاركة وغياب فائز واضححيث قدّرت نسبة المشاركة ب 35.6%، مما عكس حالة من الإحباط السياسي وضعف الثقة في الأحزاب التقليدية. بلغت نسبة الامتناع عن التصويت أكثر من 64%، وهو مؤشر قوي على الانفصال بين المواطنين والمشهد السياسي الرسمي، في حين برزت القوائم المستقلة بنسبة 32% من الأصوات، تعبيراً عن رغبة متزايدة في تجديد المشهد السياسي على المستوى المحلي، أما الجزائر فقد بلغت نسبة المشاركة في انتخابات الجزائر المحلية حوالي 44%، تصدّرت أحزاب السلطة في الجزائر النتائج (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم)، وفي تونس تصدرت حركة النهضة ونداء تونس، والقوائم المستقلة التي أحدثت المفاجأة بمرتبتها الثالثة بعد نداء تونس وحصولها على 32% من الأصوات، متقدّمة على الأحزاب التقليدية، ما يعكس رغبة الشعب في الابتعاد عن الأحزاب التقليدية.

على عكس الجزائر التي مازالت الأحزاب التقليدية تمارس هيمنتها على السلطة، رغم مشاركة عدد معتبر من الأحزاب صغيرة وقوائم المستقلين، ودعوات التجديد للنخب السياسية من قبل الشعب.وكذلك كان تمثيل القوائم المستقلة محدوداً مقارنة بتونس، ما يعكس اختلافاً في ديناميات المشاركة والمنافسة السياسية بين البلدين. ويمكن تفسير هذه الفوارق في السياق السياسي، حيث تعكس الانتخابات التونسية محاولة لإعادة تشكيل المشهد السياسي المحلي والتجاوب مع مطالب الشفافية والقرب من المواطن، بينما تميل الانتخابات الجزائرية إلى تثبيت الهيمنة الحزبية التقليدية مع حضور أقل لمتغيرات التجديد السياسي المحلي. وبالتالي من خلال تجربتي الجزائر وتونس لاحظنا تقاطع عوامل المشاركة، التمثيل، وثقة الجمهور في مشهد معقد ومتغير.

أما عن الدور الحزبي في هذه المحلّيات فقد كان نشاطها ضعيفا في الجزائر، حيث أن معظم الأحزاب كان تركيزها على الحفاظ على موقعها بدل تحديث خطاباتها وترشيد برامجها لأجل الوصول للتنمية المحلية، فالحملات الانتخابية كانت موسمية وبعيدة عن التجديد، ومعظم الأحزاب اختارت مواقع التواصل الاجتماعي بدل عقد الاجتماعات والمؤتمرات المباشرة مع الشعب، هذا ما زاد عن بعدها وانشغالها عن مطالب المواطنين، ومن جهة أخرى نجد المواطن غير مهتم بالحملات الانتخابية.[1]

[1]– مركز الجزيرة، "**الانتخابات المحلية بالجزائر.. المشاركون وهاجس العزوف**"، تاريخ التصفح: 2025/08/15 – 22:00 نقلا عن موقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

وفيما يخصّ دور الأحزاب التونسية فقد كان دورها محوريا في ترسيخ الديمقراطية المحلية، وتمكنت من تجسيد اللامركزية الإدارية، خاصة الأحزاب المستقلة حيث كان دورا بارزا ومستقلا، وفتحت المجال أمام المبادرات المحلية والابتعاد عن الاستقطاب الحزبي.

لقد تميزت فترة الانتقال الديمقراطي في تونس بين 2011و2021 بمرحلتين متداخلتين، الأولى تأسيسية تركّزت على خلق إطار دستوري وسياسي جديد، والثانية تعزّزت فيها الاستقرار السياسي عبر مأسسة المشاركة وتوسيع رقعة الفاعلين، بما في ذلك الحركات الشبابية الاحتجاجية التي لعبت دورًا في إنتاج التوافق السياسي كآلية لحل التناقضات بين الفواعل. في المقابل، شهدت الجزائر خلال نفس الفترة ثباتًا نسبيًا للنظام السياسي القائم، مع تعديلات دستورية محدودة وغياب تغيير مؤسساتي جوهري. أما على صعيد المشاركة السياسية فقد تميزت تونس بمشاركة شعبية واسعة تنقلت بين الانتخابات، تشكيل الأحزاب، والحركات الاجتماعية، بينما عانت الجزائر من عزوف كبير عن المشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية، رغم بروز حراك شعبي مهم في 2019 لم يُترجم إلى تمثيل رسمي فاعل. ويعكس هذا التباين اختلافًا في طبيعة التعبئة الاجتماعية؛ ففي تونس، أُعيد تعريف المشاركة السياسية وفق مفهوم التعبئة الاجتماعية الذي يهدف إلى إدماج أوسع لقطاعات المجتمع في العملية السياسية، مع تنشيط آليات التجنيد السياسي والتعبير عن المصالح تحت مظلة التوافق السياسي. أما في الجزائر، فقد ارتبطت المشاركة أكثر بالحراك الشعبي المباشر والظروف الاجتماعية والاقتصادية، دون أن تتطور إلى مؤسسات سياسية معتمدة، مما أعاق إرساء مأسسة حقيقية للمشاركة الديمقراطية. وبذلك، تعكس الفترتان نموذجين مختلفين في فهم العلاقة بين المواطن والدولة وأشكال المشاركة السياسية، مع تونس التي اتجهت نحو دمقرطة نسبية مؤسساتية، والجزائر التي واجهت تحدّيات عميق

وعليه، فإن مدى فعالية البرلمان في تعزيز المشاركة السياسية يرتبط عضوياً بطبيعة التنظيم الدستوري للعملية التشريعية، وبحدود تدخل السلطة التنفيذية فيها، وهو ما يجعل النموذج التونسي أكثر قابلية لترسيخ الديمقراطية التشاركية مقارنة بالنموذج الجزائري الذي لا يزال يعاني من مركزية القرار التنفيذي.

الجدول رقم (17) لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدور الحزبي في البرلمان الجزائري والتونسي

العنصر	الجزائر	تونس
الدور الرقابي	ضعيف أمام السلطة التنفيذية	قوي نسبيا بعد 2011 لكن شهد تراجع بعد 2021
الثقة الشعبية	محدودة بسبب قرب الأحزاب للسلطة، وعدم تمثيلها فعليا لإرادة المواطنين.	تراجعت بسبب الانقسامات والصراعات التي شهدتها الأحزاب
أداء البرلمان	البرلمان ضعيف نظرا لهيمنة السلطة التنفيذية، ولم يعد يمارس دوره التشريعي المستقل، بل تحول عملياً إلى جهاز يقتصر عمله على المصادقة وتسجيل مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة.	أداء برلماني ضعيف نظرا لقلة الإمكانيات، الانشقاقات الحزبية والتوافقات المصلحية ما أفقد دوره الرقابي والتشريعي.
العلاقة بالسلطة التنفيذية	هيمنة السلطة التنفيذية على التشريع ، وتحكمها في مصير مقترحات النواب.	البرلمان يخضع للرئاسة والحكومة، وضعف استقلاله المالي والمؤسسي.
تعزيز المشاركة السياسية	مشاركة سياسية ضعيفة نتيجة هيمنة السلطة التنفيذية وغياب استقلال النواب.	مشاركة نسبية بعد الثورة ولكن تراجعت بسبب الانشقاقات الحزبية والتشرذم الداخلي للأحزاب.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة

إذن ما يمكن استنتاجه من المقارنة أنه في الجزائر الأحزاب غالباً ما تكون موالية للسلطة التنفيذية، وتفتقر إلى استقلالية حقيقية في صياغة المبادرات التشريعية. هذا الولاء جعل البرلمان مجرد أداة لتسجيل مشاريع القوانين الحكومية، وأضعف قدرته على أن يكون فضاءً للنقاش العام أو منصة لإشراك المواطنين. وبالتالي، غابت المشاركة السياسية الفعلية داخل البرلمان، لأن الأحزاب لم تمثل مصالح المجتمع بقدر ما كرّست هيمنة السلطة التنفيذية.

أما في تونس فبعد دستور 2014، كان يُفترض أن تلعب الأحزاب دوراً في تعزيز المشاركة السياسية عبر التعددية والانتخابات الحرة. لكن التشرذم الحزبي، والانقسامات الداخلية، والتوافقات المصلحية، أضعفت البرلمان وأفقدت المواطنين الثقة فيه لذلك الأحزاب لم تنجح في بناء برامج واضحة أو استراتيجيات فعّالة، بل ساهمت في تعطيل العمل البرلماني، ما أدى إلى عزوف شعبي واسع وفقدان الثقة في العملية الديمقراطية.

وبالتالي توصلنا أنه في كلا البلدين ضُعف البرلمان أمام السلطة التنفيذية ارتبط مباشرة بضعف الأحزاب في أداء دورها التمثيلي. فبدلاً من أن تكون الأحزاب قناة لتعزيز المشاركة السياسية وربط المواطنين بالمؤسسة التشريعية، تحولت إلى عامل تهميش للبرلمان، سواء عبر الولاء للسلطة في الجزائر أو عبر الانقسامات والتوافقات المصلحية في تونس.

خلاصة واستنتاجات

يتضح من خلال هذا الفصل أن الانتخابات، رغم كونها أداة مركزية في تكريس المشاركة السياسية، لا تكتسب فعاليتها إلا ضمن بيئة مؤسساتية ومجتمعية داعمة، تضمن التعددية، الشفافية، والتداول السلمي على السلطة. وقد أظهرت التجربة الجزائرية محدودية هذه البيئة، حيث بقيت الانتخابات محكومة بمنطق التحكم المركزي، وضعف الأداء الحزبي، وتراجع التفاعل الشعبي، ما انعكس في نسب مشاركة متدنية وفجوة متزايدة بين المواطن والمؤسسات السياسية.

في المقابل، كشفت التجربة التونسية عن ديناميكيات أكثر حيوية، رغم ما شابها من هشاشة في التحالفات الحزبية وتذبذب في الاستقرار السياسي. فقد مثّلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بين 2014 و2019 لحظات فارقة في إعادة تشكيل المشهد الحزبي، بينما شكّلت الانتخابات المحلية لعام 2018 اختبارًا فعليًا لقدرة الأحزاب على التمكين المحلي وتعزيز الديمقراطية القاعدية.

أما المقارنة بين التجربتين، فقد أظهرت أن السياقات السياسية، وطبيعة الفاعلين، ومدى انخراط المجتمع المدني، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد فعالية المسارات الانتخابية. وبينما تظل التجربة التونسية أكثر تقدمًا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية، فإن التجربة الجزائرية ما تزال في حاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة تعيد الثقة في العملية الانتخابية وتمنح الأحزاب دورًا حقيقيًا في صياغة القرار السياسي.

وعليه، فإن تعزيز المشاركة السياسية لا يتحقق فقط عبر تنظيم الانتخابات، بل يتطلب بناء منظومة حزبية فعّالة، مؤسسات مستقلة، ومجتمع مدني نشط، قادر على حماية المكتسبات الديمقراطية ودفع عجلة الإصلاح السياسي نحو فضاءات أكثر شمولًا وتمثيلًا.

الفصل الرابع

واقع الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس وتحديات تفعيل المشاركة السياسية

تمهيد

تعدّ الأحزاب السياسية ركيزة أساسية يُعتمد عليها في بناء الديمقراطية وفي تفعيل المشاركة السياسية، داخل المجتمعات المعاصرة، فهي التي تربط بين المواطن والسلطة، عن طريق تأطير المواطنين للمشاركة في السلطة، وكذلك إيصال مطالب الشعب للهيئات العليا، وبوجودها تتجسد التعدّدية السياسية والفكرية في أي نظام ديمقراطي. إلا أن هذا الدور المحوري يواجه في الواقع عدّة تحدّيات تشكل عائقا لتحقيق الوظائف المنوطة له، وبالرجوع إلى النموذجين الجزائري والتونسي اللّذين تأثّرا بالتحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الانتفاضات الشعبية التي أعادت تشكيل المشهد السياسي والحزبي خاصة في العقد الأخير أين أصبح الشعب يتطلع لبناء أنظمة سياسية مستقرّة ذات بناء ديمقراطي.

ففي الجزائر ورغم وجود التعددية إلاّ أنها شكلية وصورية، مع معارضة هشّة وضعيفة، وغياب الدينامية الحزبية، هذا ما سبّب تراجع ثقة المواطن في العمل الحزبي، أما في تونس التي عرفت تجربة انتقال ديمقراطي عسير بعد أحداث 2011 ، والتي عرفت انفجارا حقيقيا للأحزاب السياسية، لكن ذلك لا يفسّر نجاحها في تفعيل المشاركة السياسية نتيجة للتحدّيات التي كانت تواجهها والتي سنتعرف عليها لاحقا.

ومن هذا المدخل تبرز الحاجة إلى تحليل دقيق لفهم واقع الأحزاب في كلا البلدين، واستكشاف سبل تفعيل المشاركة السياسية كفاعل أساسي لتحقيق الاستقرار والبناء الديمقراطي.

المبحث الأول: إشكالية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس

بعد الأحداث التي عرفتها كل من الجزائر وتونس بعد 2011، برزت الحاجة الملحّة لإصلاح البناء المؤسساتي، خاصة المنظومة الحزبية التي تعتبر حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي، ونظرا لأهمية الأدوار المنوطة للأحزاب السياسية من تأطير المواطنين وتداول السلطة، وجب معرفة مدى احترام الأحزاب السياسية لمبادئ الديمقراطية، من حيث التداول على السلطة والشفافية، واحترام التعددية الفكرية، والبحث في المعوقات التي آلت دون تحقيق هذه المبادئ من هيمنة الزعامات، والانقسامات والنزاعات داخل هياكلها، ومحاولة استكشاف الأسباب البنيوية المعيقة لبناء أحزاب ديمقراطية.

المطلب الأول: الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب السياسية

لقد عرفت ظاهرة الانشقاق الحزبي في كل من الجزائر وتونس انتشارا في الممارسات الحزبية، وهذا يعود لعدّة أسباب، منها ما هو خارجي أي ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي والأدوار الممنوحة للأحزاب السياسية، وكذلك درجة فرض سلطته على الممارسات الحزبية، والتحكم في المشهد الحزبي، ومنها ما يعود لأسباب داخلية تتعلق بالحزب ذاته، كغياب مؤشر الديمقراطية أين لا يسمح الحزب بالتعدّد الفكري، وغياب حرّية التعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع القرار، وعدم التمكن من الوصول إلى السلطة. ولذلك سوف نحاول أن نتخلّل إلى المشهد الحزبي وإبراز أهم الانشقاقات التي شهدها في كل من الجزائر وتونس، وإبراز أهم الملامح التي ميّزت الأحزاب بعد الانشقاقات التي تعرّضت لها.

أولا: الانشقاقات الحزبية في الجزائر

لقد أصبحت ظاهرة الانشقاقات الحزبية ظاهرة شائعة في الحياة السياسية، وقد أثّرت بشكل كبير على استقرار الأحزاب السياسية، وحرّية الأداء وحتى على مصداقية عمله، وقد شهدت الظاهرة الحزبية في الجزائر العديد من حالات الانشقاق والانقسام والتي سنتعرف عليها في ما يلي:

1-حركة حمس

شهدت حركة حمس عدّة انشقاقات من طرف القيادات، وأسست أحزابا وحركات مثل "حركة الدعوة والتغيير" وراج أنها حصلت على تزكية الإخوان المسلمين بمصر ورفضت وزارة الداخلية الاسم، فأضحى اسمها " جبهة التغيير" ورئيسها عبد المجيد مناصرة. وهذا الانشقاق حدث بفعل خلافات مع رئيس الحركة ووزير الدولة أبو جرة سلطاني، وتعود إرهاصات الانشقاق إلى المؤتمر الثالث عام 2008 ، حيث تأسس تيار التغيير من داخل الحركة، وفي 10 أفريل 2009 خرج مناصرة من حمس

وأسس رفقة 30 شخصية حركة الدعوة والتغيير التي ترأسها الشيخ مصطفى بلمهدي فيما صار مناصرة نائبا له وهي الحركة التي تحولت إلى حزب "جبهة التغيير".

أعلنت كل من حمس وجبهة التغيير في مارس 2013 إعادة التواصل بينهما لتوحيد أبناء حركة محفوظ نحناح، حيث حلّ حزب جبهة التغيير نفسه في مؤتمره في جويلية 2017وفي يوم 22 جويلية 2017 عقدت حمس المؤتمر السادس المنعقد بشكل استثنائي الذي أسفر عنه مجلس شورى توافقي باندماج المجلس الوطني لكلا الحزبين، وانتخاب مناصرة رئيسا للحركة لمدة 6 أشهر، ثم تنازل عن الرئاسة للدكتور عبد الرزاق مقري .[1]

كما شهدت جبهة التغيير انشقاق الذي أنتج حزب " البناء الوطني" وصرّح مؤسسوه أنهم الممثلون الحقيقيون للإخوان، وابرز قياداته " أحمد الدّان" أحد قادة حمس السابقين.

كما برز حزب "تجمع أمل الجزائر" من رحم حركة حمس الذي أسسه عمار غول لرفضه قرار الحزب التحول إلى المعارضة، بالإضافة إلى حزب جديد قيد التأسيس ل مراد عروج تحت اسم " حزب الرّفاه الجزائري" ، كما كان قد سبقه حزب "أنصار الجزائر" لسعيد مرسي الذي كان متحفظا على طريقة إدارة الحزب من نحناح في بداية الخروج للعمل السياسي العلني.[2]

2- جبهة التحرير الوطني

شهد حزب جبهة التحرير الوطني عدّة أزمات بداخله، حيث دعا قياديون فيه إلى عقد دورة استثنائية لسحب الثقة من الأمين العام عبد العزيز بلخادم، المتهم بإقصاء "رموز الحزب" من قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 ، وهي الأزمة الثانية التي تعصف بهذا الحزب، بعد أزمة انشقاق قياديين في الحزب منهم وزراء في 2010 .[3]

لقد تمّ إسقاط عبد العزيز بلخادم سنة 2013 من أمانة الحزب بعد انتخابات محسومة النتائج ومُخطط لها، أدت بعد صراع مرير بين أجنحة السلطة إلى استقرار الأوضاع، بترسيم "عمار سعيداني" أمينا عاما بمؤتمر أُبعدت عنه كافة المعيقات، وذلك في أعقاب ثورات الربيع العربي والدفع نحو

[1]– تقارير ودراسات، الأحزاب الإخوانية المعاصرة في الجزائر، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/12، نقلا عن موقع: https://thearabcenter.org /

[2] – حركة مجتمع السلم، مركز الجزيرة، 2016/06/16، تاريخ تصفح الموقع: 2025/09/12، نقلا عن موقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[3] – تأزم الصراع داخل حزب جبهة التحرير في الجزائر، 2012/04/10، تاريخ تصفح الموقع:2015/09/15، نقلا عن موقع: https://www.france24.com/ar/20120410

ضرورة التغيير السلمي الذي أعلنه الرئيس بوتفليقةانطلاقاً من سطيف، أين برزت دعوات لإقصاء الوجوه السياسية القديمة من المشهد، وهو ما يفسر المطالب المتزايدة بالترحيل الطوعي لهذه الشخصيات. وتشير هذه الدعوات إلى أن الجهة التي تشرف على عملية ترحيل ما يُعرف بـ "جيل طاب جنانو" لا تسعى بالضرورة إلى تمكين مؤسسات الأحزاب من إدارة عملية التجديد الداخلي عبر آليات ديمقراطية، بل تتجاوز ذلك نحو إعادة تشكيل المشهد السياسي برمّته. فالمسألة لا تقتصر على إزاحة قيادات أحزاب الموالاة، بل تهدف إلى إرساء واقع سياسي جديد يتجاوز منطق التدوير الداخلي ويؤسس لتحول أعمق في بنية الفاعلين السياسيين.[1]

وبعدها استقال عمار سعيداني في 22 أكتوبر 2016 ليخلفه الوزير الأسبق "جمال ولد عباس" ليستقيل هو الآخر لأسباب صحية، ثم خلفه "معاذ بوشارب" الذي تم تنحيته هو الآخر بسبب ضغوطات الحراك الشعبي لعام 2019، ثم خلفه "محمد جميعي" يوم 30 أفريل 2019 الذي دخل السجن بسبب الفساد تحت ما سمي بالعصابة الحاكمة، وعيّن بعهده "علي صديقي" في سبتمبر 2019 ، ليخلفه بعدها "أبو الفضل بعجي" في 30 ماي 2020[2]

3-حزب التجمع الوطني الديمقراطي:

شهد هذا الحزب هو الآخر صراعات بداخله، حيث في 2012 لقي الأمين العام لهذا الحزب أحمد أويحي العديد من الانتقادات، حيث ظهرت حركة داخلية باسم الحفاظ على التجمع الوطني الديمقراطي حيث اتّهمت هذه الحركة أحمد أويحي بالانفراد في اتخاذ القرارات وتهميشه للمناضلين، وقد استقال في جانفي 2013، وهذا التنحي اعتبره أويحي محاولة لإنقاذ وحدة الحزب وتماسكه، وبعدها تمّ تعيين عبد القادر بن صالح أمينا عاما بالنيابة، من أجل احتواء الأزمة وتنظيم مؤتمر وطني جامع، حيث عقد المؤتمر في 2013 من أجل إعادة هيكلة الحزب، وفيما يخص الخطابات فقد تبنت القيادة الجديدة خطاب تصالحي، داعيا إلى منع الإقصاء و التهميش، لكن في الواقع تبقى هذه الإصلاحات سطحية ولم تمس الجانب العميق لإدارة الحزب، من مساواة بين الأعضاء واتخاذ القرارات بشكل جماعي ومتناسق. حيث بقي تابع للسلطة وعجز عن بناء نفسه واستقلاله عن السلطة، وغير قادر على تقديم برامج سياسية مقنعة.[1]

[1] – الأمين سويقات، مرجع سابق الذكر، ص 204.

[2] - الزبير بولعناصر، نور الدين حاروش، " السلطة والنخبة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية" ، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، عدد 1، جانفي 2022، ص 646.

[1] - مرحلة حاسمة لتعزيز حضور حزب التجمع الوطني الديمقراطي على الساحة السياسية،تم تصفح الموقع يوم 08/15/ 2025، نقلا عن موقع:

إذن إضافة لهذه الانشقاقات التي تعرضت لها الأحزاب في الجزائر، هناك ظاهرة أخرى والتي تعدّ من أخطر مظاهر الانشقاقات الحزبية وهي ظاهرة "**التجوال السياسي**" أو ما يسمى بظاهرة "**البرلمانيين الرُّحل**" التي تعني انتقال النائب من كتلة برلمانية إلى أخرى داخل مؤسسة البرلمان.[2] فالجزائر كانت قد شهدت في العهدة البرلمانية لعام 2012 بروز هذه الظاهرة، حيث بدأ عدد من النواب في التخلي عن الأحزاب التي أوصلتهم إلى البرلمان، والالتحاق بأحزاب السلطة، في خطوة اعتُبرت آنذاك نوعًا من "النباهة السياسية". وقد شكّل حزب جبهة التحرير الوطني (الأفلان) الوجهة المفضلة لهؤلاء، نظرًا لانفتاحه النسبي مقارنة بحزب التجمع الوطني الديمقراطي (الأرندي)، الذي كان يعتمد معايير تنظيمية صارمة لا تسمح للوافدين الجدد بتجاوز مناضليه في الترشح أو تقلد المناصب.

في هذا السياق، صرّح النائب عن حزب العمال، "كوشي فتحي"، لجريدة "المساء"، بأن حزبه كان من أبرز المتضررين من هذه الظاهرة، التي أضعفت الثقة بين القواعد الحزبية وممثليهم، وأثرت سلبًا على صورة النواب لدى الناخبين. وأكد أن حزب العمال اقترح خلال إثراء المسودة الدستورية تعديلًا يمنع التجوال السياسي ويعاقب مرتكبيه بسحب العهدة البرلمانية، باعتبار أن هذا السلوك يُعد خرقًا للتعهدات الانتخابية والبرامج التي انتُخب النواب على أساسها.

ويرى كوشي أن الدافع الأساسي وراء هذا التنقل الحزبي هو السعي لتحقيق مصالح شخصية، من خلال الانضمام إلى أحزاب السلطة التي يُنظر إليها كطريق نحو المناصب الحكومية والامتيازات الخاصة. وقد حمّل حزب الأفلان مسؤولية تشجيع هذه الظاهرة، واصفًا إياها بأنها سلبية وغير ديمقراطية.

أما عن التبريرات التي يقدمها بعض النواب، مثل البحث عن فضاء ديمقراطي بسبب التضييق داخل أحزابهم، فقد رفضها كوشي، معتبرًا أن الاستقالة هي الخيار الأخلاقي الوحيد في مثل هذه الحالات، لا التجوال السياسي الذي وصفه بأنه "سلوك غير مشرف" هدفه الأساسي هو التموقع السياسي.[1]

---

https://www.ennaharonline.com

[2] – سعيد نكاوي، **المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق**. الرباط: دار نشر المعرفة، 2003 ، ص 46.

[1]– شريفة عابد، "مشروع الدستور الجديد يضع حدا للظاهرة ويعزز الإرادة الشعبية نهاية التجوال السياسي و"الشكارة" داخل الأحزاب"، تم تصفح المقال يوم: 2025/10/10، من موقع: https://www.el-massa.com/dz

لقد شهدت العهدة التشريعية من 2012-2017 عدد من النواب الذين غيروا انتماءاتهم، والذي بلغ عددهم حوالي 48 نائبا، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 17 يبيّن أهم الأحزاب التي خسرت من عملية التجوال السياسي خلال هذه العهدة[2]:

الانتماء الأصلي	العدد	الانتماء الجديد
تكتل الجزائر الخضراء	08	06 بدون انتماء (تاج) 02 بدون انتماء
الجبهة الوطنية الجزائرية	05	بدون انتماء
حزب العمال	04	02 جبهة التحرير الوطني 02 بدون انتماء
جبهة التغيير	04	جون انتماء
الأحرار	04	جبهة التحرير الوطني
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	04	02 تاج 01 جبهة التحرير الوطني 01 التجمع الوطني الديمقراطي
الفجر الجديد	02	دون انتماء
الجبهة الوطنية للعدالة والتنمية	02	01 جبهة التحرير الوطني 01 تاج
التحالف الوطني الجمهوري	02	بدون انتماء
التجمع الوطني الجمهوري	02	بدون انتماء
جبهة القوى الاشتراكية	02	01 جبهة المستقبل 01 بدون انتماء
التجمع الجزائري	01	بدون انتماء
حركة الوطنيين الأحرار	01	
حزب الشباب	01	بدون انتماء
حزب الكرامة	01	جبهة التحرير الوطني
الحركة الشعبية الجزائرية	01	بدون انتماء
الحركة الوطنية للأمل	01	بدون انتماء
اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية	01	بدون انتماء
حزب النور الجزائري	01	جبهة التحرير الوطني

[2]– الأمين سويقات، مرجع سابق، ص ص 205، 206.

الجبهة الوطنية الديمقراطية	01	جبهة التحرير الوطني

جدول رقم 18 يبين أهم الأحزاب التي استفادت من عملية التجوال السياسي خلال العهدة 2012-2017 إلى غاية 1 جانفي 2016 [1]:

الحزب	عدد الانتقالات إلى الحزب (+)	عدد الانتقالات من الحزب (-)	الزيادة في عدد نواب الحزب
جبهة التحرير الوطني	11	00	11
تاج	11	00	11
التجمع الوطني الديمقراطي	01	00	01
جبهة المستقبل	01	00	01
النواب الذين انسحبوا من أحزابهم وفضلوا عدم الانتماء إلى أي حزب	24	00	24

تُعزى ظاهرة التجوال السياسي في البرلمان الجزائري إلى جملة من العوامل البنيوية والسلوكية، يأتي في مقدمتها غياب الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب، والتي تتجلى في تهميش دور النواب وعدم الأخذ باقتراحاتهم، سواء في مجال التشريع أو الرقابة، نتيجة تقاعس القيادات الحزبية عن تحمل مسؤولياتها. كما تسهم بعض الأحزاب في تكريس هذه الظاهرة من خلال استقطاب النواب "الرحل" بهدف تعزيز كتلها البرلمانية، وتحقيق مراتب متقدمة في تصنيف الأحزاب داخل المجلس، ما يتيح لها الاستفادة من الامتيازات المرتبطة بعدد المقاعد.

ومن بين الأسباب الأخرى، عدم اقتناع بعض النواب بخيارات أحزابهم، خاصة في ما يتعلق بالمواقف السياسية الكبرى، مثل الانتقال من دعم النظام إلى الاصطفاف في صفوف المعارضة. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال العهدة البرلمانية 2012-2017، حين انشق ثمانية نواب عن تكتل الجزائر الخضراء، معظمهم من حركة مجتمع السلم، وأسّسوا حزب "تجمع أمل الجزائر" بقيادة عمار غول، الذي كان يشغل منصب وزير في الحكومات السابقة ممثلًا لحركة مجتمع السلم ضمن التحالف الرئاسي إلى جانب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. وقد سمح له هذا التحول بالحفاظ على موقعه في الجهاز التنفيذي، من خلال الانضمام إلى معسكر الموالاة والدفاع عن برنامج رئيس الجمهورية.

[1]– الأمين سويقات، مرجع سابق الذكر، ص 206.

أما حزب العمال بقيادة لويزة حنون، فقد كان من أكثر الأحزاب تضررًا من هذه الظاهرة، ما يفسر إصراره على تجريمها وتضمينها في التعديلات الدستورية. فقد شهدت كتلته البرلمانية نزيفًا حادًا خلال العهدة 2012–2017، بخروج 15 نائبًا، ما أفقده تمثيله في هياكل المجلس التي تُوزع وفق قاعدة التمثيل النسبي.

وقد تفاقمت الأزمة داخل الحزب بعد موقفه الرافض بشدة لقانون المالية لسنة 2015، وتشكيله لما عُرف بـ"مجموعة 19" التي ضمت شخصيات وطنية بارزة. كما ساهمت مواقف لويزة حنون، خاصة دفاعها العلني عن الجنرال محمد مدين (توفيق)، في تعميق الانقسام الداخلي، حيث انشق عدد من نواب الحزب في المجلس الشعبي الوطني، وقادوا ما سُمّي بـ"الحركة التصحيحية" التي طالبت بإقالتها من رئاسة الحزب.[1]

إذن من خلال كل ما سبق نستنتج أن ظاهرة التجوال السياسي تعكس أزمة ثقة داخل الأحزاب، وانعدام الانضباط السياسي، كما يُستخدم كأداة للتموقع والانتهازية، ما يهدد استقرار العمل البرلماني ويقوض مصداقية التمثيل الشعبي.

ثانيا: الانشقاقات الحزبية في تونس

شهدت الساحة السياسية الحزبية في تونس العديد من الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب السياسية، والتي أثرت على استقرار المشهد وتوازنه، كما أثّرت على مختلف الأدوار التي تقوم بها الأحزاب ما جعلها تتراجع في مختلف أنشطتها وأهدافها، ولهذا سوف نتطرق لمختلف الانشقاقات التي تعرّضت لها الأحزاب التونسية فيما يلي:

1- حزب نداء تونس

شهد هذا الحزب في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية لسنة 2014 صراع من أجل احتلال مواقع قيادية متقدّمة، ما أدى إلى بروز جملة من الاستقالات، ففي أوت 2013 استقال محمد الطالبي، لطفي البحري، و فوزي البنزرتي وفي أوت 2014 استقالت آمنة يوسف و عبد العزيز المزوغي، كما شهد الحزب موجة أخرى من الاستقالات الفردية والجماعية في عدّة مناطق من البلاد، شملت إطارات ومكاتب محلية في مرحلة إعداد قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية 2014، كما استمرت إلى غاية أكتوبر من نفس السنة.

[1]– الأمين سويقات، مرجع سابق، ص ص 208، 209.

وبعد فوز رئيس الحزب "الباجي قائد السبسي" بالمركز الأول في الانتخابات التشريعية وفوزه بالرئاسيات، احتدم الصراع على الحقائب الوزارية، واستطاع رئيس حملته الانتخابية " محسن مرزوق" تولي منصب مستشار الرئيس، الذي اصطدم بجموح القيادي "رضا بالحاج" الذي بات يشغل خطة مدير الديوان الرئاسي ، حيث لاحظ الرئيس المؤسس تفاقم الصراع في قصره، قام بتكليف محسن مرزوق بشغل الأمانة العامة للحزب لإعادة الاستقرار لحزبه الذي بدأ في الانهيار، وكلّف بالإعداد لتنظيم المؤتمر التأسيسي للحزب في أواخر جوان 2015 .[1]

كما برزت ردود فعل أصبحت تُنذر بانشقاقات حقيقية داخل الحزب، بعدما خرجت قيادات مختلفة من الحزب إلى الفضاء العام، لتبادل التهم بـ"الانقلاب ومحاولة ضرب الحزب وتقسيمه وإضعافه"، وبعدما انقطع الحوار تماماً بين الهيئة التأسيسية وبقية مكونات الحزب، في ظل تضارب بين بعض القيادات داخل الهيئة التأسيسية ذاتها.

وأصبحت الهيئة التأسيسية للحزب بعد استقالة رئيسها المؤسّس الباجي قائد السبسي تتكون من 11 عضو مؤسّس وهم (لزهر القروي الشابي، والطيب البكوش، ورضا بلحاج، ولزهر العكرمي، وسليم شاكر ،وبوجمعة الرميلي، ومحسن مرزوق، وأنيس غديرة، وسلمى اللومي الرقيق، وسماح دمق، ووفاء مخلوف.)

ويعكس هذا الخلاف صراعاً حقيقياً على خلافة السبسي الأب من ناحية، ومحاولة السيطرة على الحزب بين تيارات دستورية ويسارية ونقابية من جهة أخرى.[2]

فاستقالة الباجي قائد السبسي خلّفت فراغا قياديا ترك الحزب دون مرجعية موحدة، وحدث بعدها صراع بين نجل الرئيس حافظ الذي سعى للسيطرة على الحزب، بينما محسن مرزوق يرى أنه الحزب يجب أن يبقى بعيدا عن التوريث السياسي، وفي ديسمبر 2015 تم عقد اجتماع الحمامات برئاسة شق محسن مرزوق وأصدر بيانا أعلن فيه: الانفصال التام عن الهياكل الحزبية الحالية، وإطلاق مسار جديد يعيد تأسيس المشروع الوطني العصري، كما تخلى الحزب عل تشكي حكومة حزبية، واختار التحالف مع حركة النهضة، مما أثار غضب قاعدة الحزب، وما زاد من حدّة الخلافات هو غياب المؤتمر التأسيسي، وقرارات القيادة التي كانت أحادية الجانب، وبالتالي فقد أثرت هذه الصراعات على

[1]– ياسمين لحواسنية، مرجع سابق الذكر، ص 150

[2] – تقارير عربية، حزب "نداء تونس" يواجه خطر الانشقاق، تم تصفح الموقع يوم: 2025/08/12، نقلا عن موقع: https://www.alaraby.co.uk

خارطة القوى الحزبية في البلاد، كما هدّد هذا المشهد الديمقراطية الناشئة في تونس.[1] لأن الصراع لم يبق داخليا بل امتدّ ليؤثر حتى على مؤسسات الدولة خاصة بدخول شخصيات رسمية في الصراع والنزاع.

2-حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:

اتّسم أداء هذا الحزب منذ تولي مؤسسه منصف المرزوقي منصب رئاسة الجمهورية بالاضطراب، حيث استقال أغلب قياديه وممثليه بالمجلس التأسيسي، حيث قام المستقيلون بتأسيس حزبين هما "حركة وفاء" و"التيار الديمقراطي" ولكنهم باءوا بالفشل إلى جانب حزب المؤتمر في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 ما أثبت أن قرارا الانفصال لم يكن بالقرار الناجح وسلبياته كانت عليهم جميعا.

ترى القيادية " سامية عبو " أن سبب انقسام هذا الحزب يعود إلى غياب الانسجام بين قياديي الحزب، وما يتعلق خصوصا بالتبعية المُبالغ فيها لحركة النهضة، ضمانا لبقاء المرزوقي في الرئاسة، وفشل كل محاولات الإصلاح من الداخل ما أدى إلى الانهيار.

3-حزب التكتل من أجل العمل والحريات:

عرف هذا الحزب تصدّعا حيث استقال عنه عدد هام من قياديه إلى أحزاب أخرى، وتأسيس آخرين لحزب "الخيار الثالث"، ولكنهم لم يتحصل كلاهما على أي مقعد نيابي في تشريعيات 2014، وكان قد

صرح القيادي المستقيل صالح شعيب ل "لعربي الجديد" " **إن انفراد رئيس الحزب مصطفى بن جعفر برأيه، وانشغاله بمنصبه كرئيس للمجلس التأسيسي الذي منحته له حركة النهضة، أبرز الأسباب التي سرّعت بانتهاء الحزب سياسيا وفقدانه لقواعده**".[2]

4-الحزب الجمهوري التونسي:

تأسّس هذا حزب أعقاب ثورة 2011، باندماج عدّة أحزاب مثل الحزب الديمقراطي التقدمي، فقد واجه هذا الحزب تحديات داخلية عميقة أثرت على تماسكه ودوره السياسي، حيث تأسس هذا الحزب على يد نجيب الشابي الذي يعتبر من الشخصيات القوية في الحزب الديمقراطي التقدمي، اتهمت القيادة في هذا الحزب بالانفراد في اتخاذ القرارات، ما كان سببا في استقالات جماعية أبرزها حزب التحالف

[1] - توفيق المديني، **انقسام في حزب نداء تونس**، ديسمبر 2015، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/17، نقلا من موقع: https://al-sharq.com/opinio

[2] - خولة العشي، **انشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة : تحالفات من ورق**، تقارير عربية، 2016، نقلا عن موقع: https://www.alaraby.co.uk

الديمقراطي من قبل المنشقين، كما واجه هذا الحزب تحديات من بينها إعادة تعريف موقعه في المشهد السياسي، لأنه كان ضعيفا من ناحية خطابه السياسي الذي لم يكن بمستوى الأحزاب الأخرى ما أدى بتراجع شعبيته في الانتخابات، وتمثيله البرلماني كذلك.

كما كان شارك هذا الحزب في حكومة "الترويكا"، وهذا ما سبّب في ظهور انتقادات داخلية خاصة من القاعدة العلمانية للحزب لأنه تحالف مع حركة النهضة من خلال الحكومة، كما حاول الانضمام إلى جبهة الإنقاذ، لكنه كان فاشلا ولم يتمكن من البروز والتقدم في لعب الدور المحوري.[1]

- لقد شهدت الفترة البرلمانية 2014-2019 عدة حركات من الاستقالات والانشقاقات الحزبية والمتمثلة في[2]:

- استقالة 32 نائب عن حركة" نداء تونس 11 "نوفمبر 2015
- استقالة 22 نائب عن حركة" نداء تونس "وأسسوا حركة" الحرة "جانفي2016
- استقالة 04 نواب عن حركة" نداء تونس "أكتوبر 2018
- استقالة 01 نائب عن حزب " آفاق تونس 13 "أفريل2018
- استقالة 09 نواب عن" الجبهة الشعبية "في ماي2019
- استقالة 02 نواب عن" الحزب الوطني الحر " في أفريل2016

وما يزيد من تراجع الأحزاب وبروز الأزمات والصراعات بداخلها حين تُبنى على منطق الزعامات الشخصية، فتتحول أهدافها وبرامجها إلى ظرفية تعمل على تحقيق المصالح الخاصة، بدل أن تكون تنظيمات ذات هيكلة واضحة وأهداف استراتيجية. فالحزب، في جوهره، ينبغي أن يكون تنظيمًا عقلانيًا للفعل السياسي، يسعى رغم تجاذبات المصالح والضغوط إلى تحقيق نموذج جماعي متماسك، يُدار بعقل جماعي يتفاعل فيه الأعضاء بحرّية حول قضايا الوطن، ويُنتج رؤية سياسية ناضجة تخدم الصالح العام.[1]

إذن من خلال ما عرضناه من الأزمات التي مسّت بعض الأحزاب السياسية، نستنتج أن التجربة الحزبية التونسية بعد 2011 ما ميّزها هو أنها لم تصل بعد إلى درجة النضج وفهم طبيعة الحزب

---

[1] – **محاكمات "التآمر على أمن الدولة" عن بعد.. قرار قضائي يثير جدلًا في تونس**، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/15، نقلا عن موقع: https://www.alaraby.com/news

[2]– ياسمين لحواسنية ، مرجع سابق الذكر، ص 213.

[1] – سمير حمدي، **العمل الحزبي في تونس..الأزمة والمشكلات**، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/16، نقلا عن موقع: https://www.aajeg.com

السياسي في بنيته العميقة للدور الأساسي للحزب بتكوين المواطنين سياسيًا، ويؤهله للمشاركة الفاعلة في الشأن العام وممارسة حقوقه السياسية. وتفعيل المشاركة السياسية إلاّ أن تحقيق هذه الأدوار تبقى صعبة في ظل ما تعانيه معظم الأحزاب من اضطرابات تنظيمية، وانقسامات داخلية، إلى جانب ظاهرة الاستقالات السياسية، وتشكيل أحزاب جديدة مما يضعف من تماسكها ويشوّه صورتها أمام الرأي العام.

المطلب الثاني: أزمة تداول السلطة داخل الأحزاب

برزت إشكالية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية كأحد أبرز مظاهر الجمود الديمقراطي خاصة مع التحولات السياسية التي شهدها العالم العربي خلال العقود الأخيرة، ففي الجزائر وتونس نجدها قد تحولت إلى كيانات مغلقة، بفعل استمرار نفس القيادات على رأس العديد من الأحزاب لعدّة سنوات دون إفساح المجال للتناوب والتجديد، هذا ما يهدّد استقرار المشهد الحزبي، وعليه سوف نتطرق إلى مبدأ التداول على السلطة داخل الأحزاب الجزائرية والتونسية، ومعرفة مدى تطبيقه ودرجة تقيّد هذه الأحزاب به.

أولا: أزمة التداول على السلطة في الأحزاب السياسية الجزائرية

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث الربيع العربي لسنة 2011 موجة من الإصلاحات، وعند البحث عن العلاقة الترابطية بين هذه الإصلاحات وبين ما تهدف إليه من تحقيق للديمقراطية، من خلال بذل مختلف الجهود لتحقيق الحكامة السياسة والاستقرار السياسي، في ظلّ نظام تعددي وتنافسي يؤدي إلى التداول السلمي على السلطة سواء على مستوى النظام السياسي، أو على مستوى الأحزاب السياسية محلّ موضوعنا، تحت شعار احترام حقوق الإنسان في ظلّ دولة الحق والقانون.

ولذلك فإن تعزيز دور الأحزاب السياسية لن يتم إلاّ من خلال تحقيق الحكومة للمبادئ الديمقراطية، كالمُساءلة والشفافية والمشاركة السياسية، هذا كلّه لأجل تحقيق مبدأ تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، وخلق جوّ سياسي تنافسي عادل بين القياديين، وعدم فسح المجال لهيمنة السلطة ما يعيق تطوّر الحزب في تحقيق أهدافه ومبادئه.

1- حزب جبهة التحرير الوطني

شهد هذا الحزب عدّة نزاعات داخله وحدوث صراع مرير بين أجنحة السلطة بسبب نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2012 التي اعتبرها البعض أنها كانت محسومة مسبقا، أين انتهى هذا

الصراع بإسقاط عبد العزيز بلخادم عام 2013 من الأمانة العامة للحزب، وبعدها تم تعيين عمار سعيداني أمينا للحزب في جوّ تميّز بالاستقرار، حيث كان على السلطة السياسية العمل على ضرورة التغيير السلمي الذي أعلنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فالسلطة هي التي قامت بإدارة عملية التطهير الذاتي بالطرق الديمقراطية عبر مؤسسات الأحزاب بالطريقة التي تخدمها، ولا تترك الحرّية للأحزاب في تغيير رؤساء الأحزاب.

وفي 2016 استقال عمار سعيداني وخلفه جمال ولد عباس ولأسباب صحّية استقال هو الآخر في 2018 ليخلفه "معاذ بوشارب" الذي تمّ تنحيته تحت ضغط الحراك الشعبي عام 2019، ثم خلفه محمد جميعي الذي دخل السجن بسبب تُهم الفساد مع مجموعة سميت بالعصابة الحاكمة، بعد استحالة العهدة الخامسة لعبد العزيز بوتفليقة بسبب وضعه الصحي المتدهور. وتم تعيين علي صديقي في 16 سبتمبر 2019، وبعدها تم تزكية "أبو الفضل بعجي" أمينا عاما للحزب.

ما يُلاحظ على هذا الحزب هو كثرة القيادات، وصلاحية تعيين الأمين العام تتمركز في الأمين العام للحزب أو رئيس الحزب،على حساب صلاحيات المؤسسات الوسطى والقاعدية التي لا تملك قوّة اتخاذ القرارات، لذلك يجب أن تتساوى الحقوق وواجبات المناضلين داخل الحزب، وعدم المساواة تُنتج الابتعاد عن النشاط الحزبي مؤقتا أو كليا، أو اختيار موقف الانشقاق عن الحزب والتمرّد عليه هذا بالنسبة للأقلية التي تريد أن تعبّر عن رأيها وترفض الخضوع. وكثرة القيادات هذه دليل واضح على عدم استقرار الحزب داخليا.[1]

2-جبهة القوى الاشتراكية:عُرف هذا الحزب بعلاقته الطويلة مع زعيمه الشخصية الحزبية التاريخية "حسين آيت أحمد"، الذي قاد الحزب منذ تأسيسه عام 1963، وقد تخلى عن رئاسة هذا الحزب في 22 ديسمبر 2012، ورغم بعده عن الوطن وإقامته بسويسرا إلاّ أنه كان مسيّرا ومتمسكا بزمام الحزب، وفي كلّ مؤتمر كان يُزكى كرئيس للحزب.

إن عنصري المشروعية التاريخية والزعامة اللذين استولا على القيادة الحزبية معتبرين أنفسهم وكلاء على أحزابهم، وأي نقد يوجّه إليهم يعتبر بمثابة مساس بحقوق المؤسسين والمناضلين، وهذا ما يسمى بخلود الزعامة الذي لا ينتهي إلاّ بالمرض أو الموت. وبالتالي هذا الحزب يفتقد لمبدأ التداول على السلطة الذي يعدّ من المبادئ الأساسية للديمقراطية.

[1]– الزبير بولعناصر، نور الدين حاروش، مرجع سابق الذكر، ص 647.

وهذه الزعامة الحزبية تقود كذلك لإقصاء المعارضة السياسية من مراكز القرار، وإقصاء الشباب والمناضلين الجدد من المراكز المتقدمة في التراتبية الحزبية، وإجبارهم على البقاء في القاعدة، ومن هنا تنشأ الخلافات والصراعات التي تؤدي إلى الانشقاق عن الحزب بالانضمام إلى أحزاب أخرى أو تأسيس أحزاب جديدة.

عاشت الجبهة في فترة فراغ قيادي بعد وفاة زعيمها في ديسمبر 2015 ودخلت فترة انتقالية طويلة امتدت تسعة سنوات، وكان قد انسحب من الحزب في عام 2013 نظرا لتقدّمه في السنّ، ولم يكن بالإمكان تعيين زعيم جديد للحزب، بل تولت القيادة الجماعية المنصب المتكونة من خمسة أعضاء، ومهمتها إدارة الحزب وتعيين الأمين الأول. واستمرت هذه الأوضاع لعدّة سنوات بسبب الصراع على الزعامة والانقسامات الداخلية التي شهدها الحزب.[1]

تم عقد المؤتمر السادس للحزب، وقد تم تكريس دور الأمين الأول كقائد فعلي للحزب، وقد تولى هذا المنصب يوسف أوشيش الذي أصبح الأمين الأول للحزب عام 2021، إلاّ أن هذا الحزب مزال يواجه معارضة داخلية من القيادات السابقة، متّهمين القيادة الحالية بأنها تحاول التطبيع مع السلطة.

3-حركة مجتمع السلم:

بعد وفاة مؤسّس الحركة محفوظ نحناح عام 2003، شهدت الحركة اعتمادا لمبدأ التداول على السلطة داخل الحركة، عبر عقد مؤتمرات دورية، وذلك بانتخاب أبو جرة سلطاني أمينا عاما للحركة، ثم تولى بعده القيادة الحزبية عبد الرزاق مقري في مؤتمر عقد عام 2013، الذي كرّس استقلالية عن السلطة، كما أن هذا المؤتمر الذي جدّد الثقة في الأمين العام عكس وجود تداول منتظم على القيادة. إلاّ أنه محدودا ونسبيا لأنه كان مقيّدا بعوامل تنظيمية وسياسية.

كما قرّرت الحركة الانسحاب من الحكومة عام 2012 ودخولها في صفوف المعارضة، حيث اختارت التموقع في المعارضة بدل الاستمرار في التحالف مع السلطة.[1]

4- حزب العمال:

[1]– أقدم حزب معارض في الجزائر.. نهاية مرحلة ما بعد وفاة الزعيم حسين آيت أحمد، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/20، نقلا عن الموقع: https://www.alquds.co.uk

[1] – موقع الجزيرة، أسباب ودلالات انشقاق حركة حمس الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/20: https://www.aljazeera.net

تزعم هذا الحزب السيدة لويزة حنون منذ تأسيسه، ولم تكن هناك منافسة على قيادة هذا الحزب، وفي كل دورة تنظيمية كان يُعاد تزكيتها دون انتخابات فعلية ما عكس غياب تام للتداول على السلطة، ما يُنافي مبادئ الديمقراطية، حيث كان أقرب إلى نموذج الزعامة الدائمة مما أضعف الحزب وعرقل تطوّره.

وفي عام 2019 دخلت لويزة حنون إلى السجن وتمت محاكمتها بتهمة "التآمر" وفي غيابها كانت هناك محاولات للاستحواذ على منصبها من طرف أعضاء مكتبها إلاّ أنهم لم ينجحوا في ذلك، ومنا هنا يظهر لنا أن فكرة الزعامة تظلّ مرجعية سياسية يحنكم إليها المناضلون.

وفي ما يتعلق بعقده للمؤتمرات فقد كان ضعيف ومؤتمرات نادرة ما عكس استمرار القيادة وهيمنتها على اتخاذ القرارات، دون مشاركة للقواعد والهياكل الجهوية.

على المستوى الخارجي للحزب كان حزب العمال يتبنى خطابا اشتراكيا وثوريا، متضمنا الدعوة إلى التمثيل الشعبي وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن على المستوى الداخلي للحزب نلاحظ غياب لتجديد النخب وغياب الممارسات الديمقراطية، والجمود التنظيمي لهذا الحزب ساهم في تراجعه وصعوبة استقطاب الشباب بسبب غياب الديناميكية والنشاط في هذا الحزب. فكان تأثيره محدود على الشعب والمواطن.[2]

إذن الملاحظ في هذا الحزب هو غياب تام لمبدأ التداول وتجديد النخب، وهذا مؤشر سلبي للحزب، حيث أدخل الحزب في مرحلة جمود، وبالتالي قد يصعب على الحزب تقديم مقترحات جديدة، كما يصعب عليه تغيير وتجديد هياكله، هذا ما يجعل الحزب يتعرّض لأزمات وصراعات، ونشوء فئة معارضة داخل الحزب تدفع بهم للاستقالة والانضمام لأحزاب أخرى أو تأسيس أحزاب جديدة.

ثانيا: أزمة التداول على السلطة داخل الأحزاب التونسية

شهدت الأحزاب السياسية التونسية في فترة من 2011 إلى 2020 عدّة مشاكل وأزمات، نتيجة بعدها عن الممارسات الديمقراطية في معالجة مختلف الصراعات التي واجهتها، حيث كانت تعاني من عجز ديمقراطي بداخلها، إضافة إلى عجزها في تجديد مشروعيتها داخل الأحزاب نتيجة تمسك القيادات بمواقعها ورفضها لكل أشكال التداول، هذا ما أثر على تماسكها واستقرارها الداخلي، ما دفع بتقليص حجم تواجد حزب الأغلبية في البرلمان، غير أن القيادات كانت توحي بعكس ذلك أي أنها

[2] – تغيير القيادات الحزبية.. بين تجديد الواجهة السياسية والتخلص من فترة الزعامات، 2024، تم تصفح الموقع يوم: 2025/08/20، نقلا عن موقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com

تُبدي التزامها بالديمقراطية داخل الأحزاب وتحكمها في مختلف الهياكل الحزبية وقواعدها الداخلية، وهذا لأجل الحفاظ على تماسك الحزب وعدم تشتيته نظرا للمرحلة الانتقالية التي مرتّ بها تونس آنذاك.[1]

سوف نغوص في بعض الأحزاب للكشف عن مدى تداول السلطة بداخلها وتقيّدها بهذا المبدأ الأساسي والجوهري :

حركة النهضة:كانت هذه الحركة تعمل سرا في نظام "بورقيبة" و"بن علي"، وبعد ثورة 2011 اعترف بها كحزب سياسي،ترأسها "راشد الغنوشي"الذي ظلّ على رأسها منذ تأسيسها، إلى غاية استقالته عام 2023 ومن هنا يظهر غياب التداول الحقيقي حول القيادة، وهذا ما أدى لتعرّض الحركة لعدّة انتقادات، ومن أهم المؤتمرات المهمة التي عقدتها الحركة المؤتمر الذي عُقد عام 2016، إلاّ أنه لم يُفضي بتغييرات جديدة في الحركة، حي بقيت الزعامة نفسها رغم خطاباتها الديمقراطية وإيحاءها بالممارسة الديمقراطية داخل الحزب، إلاّ أنها كانت ذات تركيز سلطوي، ولم تكن هناك مشاركة في اتخاذ القرارات داخل الحركة.

كما أعلنت في هذا المؤتمر عن فصل النشاط الدعوي عن السياسي، في خطوة مميّزة نحو تحوّلها لحزب مدني، إلاّ أنها قد واجهت انتقادات تتعلق بعلاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين، ولقيت اتهامات بمحاول " أسلمة " الدولة.

وفي سنة 2018 تأزم المشهد السياسي بسبب الاتهامات التي واجهتها الحركة، ومن بينها اتّهامها بتكوين تنظيم سرّي اخترق أجهزة الأمن والقضاء، ولكنّها واجهت هذه الاتهامات بالنفي التام. وهذا ما أثّر على مكانتها في وسط الرأي العام.[2] كما اتّهم بتغليب المصالح الحزبية على المصلحة الوطنية خاصة في إدارة البرلمان، ومذلك بقاءه الطويل في القيادة ساهم في ترسيخ صورة الحزب الشخصي مما اضعف ديناميكية التجديد داخل الحركة، وغياب للتداول على السلطة.

قدّم راشد الغنوشي استقالته في أفريل 2023، وحينها كان في السجن على خلفية تحقيقات قضائية، وبالتالي هذه الوضعية القانونية لا تسمح له بأداء مهامه، إضافة إلى تدهور حالته الصحية وتقدّمه في

[1] – ياسمين لحواسنية، مرجع سابق الذكر، ص 110.

[2] - حركة النهضة (تونس)، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/22، نقلا عن موقع:
https://www.marefa.org

السنّ. وهذه الاستقالة قد جاءت بعد سنوات من الجدل حول دوره في قيادة الحركة والبرلمان، إضافة إلى وجود بعض القيادات في الحركة كانت تدعوا لتنحيته من رئاسة الحركة. [1]

إذن من خلال ما عرضناه عن الحركة نلاحظ فيها غياب تام لمبدأ التداول على السلطة، حيث أن قائدها تمسك بقيادة الحزب ولم يترك أي مجال لتداول هذا المنصب، رغم أن الحركة كانت تعمل وتدافع عن الديمقراطية، إلاّ أنها داخل الحركة لم تتمكن من ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

حزب نداء تونس:

تأسست هذه الحركة على يد الباجي قائد السبسي عام 2012، كان الحزب يرفع شعارات عن التعددية والديمقراطية، وقد استقال من الحزب عام 2014 نظرا لفوزه بانتخابات رئاسة الجمهورية، وبعد مغادرته للحزب لم تكن هناك آلية واضحة للتداول على القيادة، حيث حدثت عدة صراعات على من يتولى قيادة الحزب، وكان الصراع بين نجل الباجي قائد السبسي وهو حافظ قائد السبسي وبين بعض القيادات الأخرى مثل سعيد العايدي ورضا بلحاج، مما أدى بها إلى انقسامات متتالية واستقالة العديد من القيادات وتأسيسها لأحزاب جديدة.

وما زاد من تأزم أوضاع الحزب الداخلية هو التغافل عن عقد المؤتمرات طيلة فترة تأسيسها، وبالتالي يكون هناك غياب لعنصر الشرعية، وعدم التزام الحزب بالقوانين المنصوص عليها، كما أن اتخاذ القرارات لم تكن من طرف القيادة والقاعدة، بل كانت متمركزة في يد الهيئة التأسيسية أو المكتب التنفيذي، وهذا مناف لقواعد الديمقراطية، هذا ما أدى بتراجع الحزب من حزب حاكم بالأغلبية في انتخابات 2014 إلى حزب هامشي في انتخابات 2019 نظرا لقلّة المقاعد التي تحصل عليها، كما أن الحزب لم يتمكن من بناء مؤسسات قوية بداخله نتيجة طغيان الشخصنة والمصالح الفئوية على العمل المؤسساتي، كما ظلّ حبيسا للصراعات الشخصية والانقسامات.[1]

إذن هذا الحزب كان بعيدا عن الممارسات الديمقراطية بداخله، حيث تداول السلطة فيه كان شبه معدوم نتيجة غياب الثقافة السياسية الديمقراطية داخل الحزب، ومؤتمرات نادرة، وتجديد النخب كان ضعيفا وكثرة الصراعات والانقسامات، ما آل إلى تراجعه في البرلمان، وفقدانه للثقة الشعبية.

[1] –استقالة راشد الغنوشي من رئاسة النهضة؟ ، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/20، نقلا عن موقع:
https://assarih.com

[1] – أزمة حزب نداء تونس، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2015، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/23، نقلا عن موقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/57

حزب العمال:

تأسس هذا الحزب في 3 جانفي 1986 تحت اسم حزب العمال الشيوعي التونسي، ويعتبر من أحد الأحزاب اليسارية في تونس، تأسس على أنقاض منظمة العامل التونسي اليسارية المحضورة، مؤسس هذا الحزب "حمة الهمامي" ، تم الاعتراف الرسمي بالحزب بعد الثورة في مارس 2011.

صنّف هذا الحزب ضمن التيار الراديكالي بتبنّيه المرجعية الماركسية اللينينية، وبعد مسيرة من النضال السياسي بدأ في الانفتاح على الديمقراطية، كما كان يدافع علن الطبقات الفقيرة والكادحة ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية.

بعد الثورة شارك في تأسيس الجبهة الشعبية التي ضمت عدّة أحزاب يسارية وقومية، كما خاض الحزب صراعا أيديولوجيا ضد حركة النهضة، إلاّ أنه قد تحالف معها لاحقا في لجنة الدفاع عن الحريات العامة في لجنة 18 أكتوبر، كما طالبت بإنهاء الاستبداد السياسي، وضمت اللجنة حقوقيين وسياسيين ومن بينهم إسلاميون ويساريون وقوميون وعلمانيون.

لقي هذا الحزب انتقادات بسبب جموده التنظيمي، وغياب التجديد النخبوي فيه، حيث انعدم التداول على السلطة داخله، حيث ظلّ مؤسسه في القيادة لأكثر من ثلاثة عقود، وكان يُعاد انتخابه في كل مؤتمر. كان لهذا الحزب حضورا قويا في الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل.[1]

إذن كان هدا الحزب بعيدا عن الممارسات الديمقراطية خاصة على المستوى الداخلي للحزب، فنجد غياب التداول على السلطة، وضعف في آليات المشاركة القاعدية، أي أنه كان متناقضا، ففي شعاراته كان مدافعا على الديمقراطية الشعبية، وينادي بتحقيق العدالة الاجتماعية، وفي ممارساته كان هناك تقصير ومحدودية في تبني مبادئ الديمقراطية خاصة ما تعلّق بتجديد القيادات.

المطلب الثالث: مقارنة بين الجزائر وتونس من حيث الانشقاقات والتداول داخل الأحزاب

[1] - مصدر الجزيرة ، حزب العمال التونسي، 2014، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/25، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia

من خلال ما تطرقنا إليه من انشقاقات وصراعات داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس، وغياب لمبدأ التداول على السلطة، نحاول إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين هذين المتغيرين في كل من الجزائر وتونس.

أولا : المقارنة بين متغيّر الانشقاقات والصراعات

نلاحظ أنه في كل من الجزائر وتونس شهدت الساحة السياسية تزايدا في عدد الأحزاب بسبب موجة الإصلاحات التي شهدها البلدين عام 2011 لكن هذا التعدّد وكثرة الأحزاب لم يكن مؤشرا على نجاح الممارسات الديمقراطية، بل كشف على هشاشة الأحزاب وضعف تنظيمها، ما يؤدي إلى التوتر والصراعات بداخلها.

تونس كانت قد شهدت في تلك الفترة ثورة شعبية وانتقال ديمقراطي، بينما الجزائر كان النظام السياسي فيها شبه مغلق نسبيا، والحراك الشعبي الذي عرفته كان متأخرا (أواخر 2019) مقارنة بتونس. التي شهدت الحراك في أواخر 2010 وبداية 2011، حيث مرّت بتجربة جديدة وبمرحلة حسّاسة.

اختلاف أنماط الانشقاق في البلدين، ففي تونس شهدت انشقاقا أفقيا، بمعنى انشقاق الحزب إلى عدّة كيانات جديدة ومستقلة، مثل ما حدث مع حزب نداء تونس بعد 2014، حيث استقالت منه عدّة شخصيات وأسّست لنفسها أحزاب جديدة، ولكنها بقيت محافظة على التوجّهات الأيديولوجية، وكان الاختلاف في القيادات، بينما الانشقاق في الجزائر فقد كان عموديا، بمعنى أن يحدث انقسام الحزب في الداخل إلى عدّة تيارات وأجنحة متصارعة لكن دون مغادرة الحزب، وهذا ما حدث داخل حركة مجتمع السلم حيث شهدت صراعات داخلية عميقة، لكن سرعان ما تحوّل هذا الانشقاق إلى النمط الأفقي وذلك عندما غادر عبد المجيد مناصرة الحزب وتأسيسه لحزب جديد تحت اسم "جبهة التغيير".

أسباب الانشقاق تختلف في البلدين، ففي تونس كانت الصراعات شخصية وزعامية، مثل ما حدث داخل حزب نداء تونس بعد وفاة الباجي قائد السبسي، بينما في الجزائر فقد كانت الخلافات داخل الأحزاب بسبب موقف من النظام الحاكم أو السلطة، أي خلافات أيديولوجية، مثل ما حدث في حركة مجتمع السلم، حيث حدث الصراع بين موقفين أو فئتين، موقف مساند للسلطة والآخر معارض لها، ومن هنا يحدث التشتت والانقسام في الحزب.

دور النظام السياسي اتجاه الأحزاب السياسية كان مختلفا، ففي تونس كان النظام مشجعا للتعددية وللانفتاح خاصة بعد ثورة 2011 أين سمح النظام بظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية، غير أنه

في الجزائر كان مشجعا للتعددية لكن شكليا فقط، حيث كرّس النظام أحزابا موالية للسلطة وغير مستقلة، وبالتالي تأثير النظام السياسي كان معرقلا للأحزاب ومنعها من إحداث تغيير حقيقي في حالة حدوث انشقاقات التي ارتبطت بموقف من السلطة، عكس تونس التي منحت الحرية للانشقاق لكن حدث تفتت للمشهد الحزبي التونسي.

تأثير الحراك الشعبي على الانشقاقات الحزبية كان مختلفا في البلدين، فالحراك الشعبي في الجزائر جاء مُطالبا بالتغيير الجذري للنظام السياسي، كما رفض الحراك الأحزاب التقليدية والموالية للسلطة، ومن هنا حاولت الأحزاب التكيّف مع مطالب الحراك، ما جعلها في خلافات داخلية حول موقفها من السلطة، كما أن الحراك جعل الانشقاقات غير مؤثرة شعبيا، حيث أن المواطن فقد الثقة بالأحزاب وزاد من نفوره منها، أما الحراك التونسي فقد جاء بانفتاح سياسي واسع، وسمح بحدوث انفجار حزبي، ومع الكم الهائل من الأحزاب أصبحت ظاهرة الانشقاقات شبه طبيعية، وبالتالي فإن الحراك كان من داخل الأحزاب أو بالتوازي معها، عكس الجزائر فإن الحراك كان ضدّ الأحزاب السياسية وطالب بتغييرها وإزالتها.

ثانيا: المقارنة بين متغيّر التداول على السلطة

بعد دخول تونس في مرحلة البناء الديمقراطي بعد ثورة الياسمين 2011 حاولت تطبيق وترسيخ مبدأ التداول على السلطة، وذلك من خلال إجراء انتخابات دورية وشفافة بعيدا عن كل مسائل التزوير والفساد، بينما الأحزاب في الجزائر لا تزال تعاني من صعوبة تطبيق هذا المبدأ نظرا لارتباطها الوثيق بالسلطة التنفيذية وبالنظام السياسي، أي أنها لا تتمتع باستقلالية التنظيم.

من خلال ما عرضناه سابقا عن أزمة التداول على السلطة نلاحظ أن نمط التداول في البلدين يختلف نوعا ما، ففي تونس لاحظنا أنه هناك تداول على السلطة بشكل جزئي ، أي أن التداول كان ناتج عن عقد المؤتمرات الحزبية التي تحتّم بتغيير القيادات، وكذلك يكون التداول بسبب الضغوط التي تتعرّض لها الأحزاب من طرف المواطن، ومطالبته بالتجديد لإحداث تغييرات والقضاء على الجمود الذي تعانيه معظم الأحزاب، وجعل الحزب أكثر ديناميكية بتغير القيادة.

أما عن نمط التداول في الأحزاب الجزائرية فقد كان شكليا، فالتداول النسبي داخل الأحزاب فقد يكون بموافقة السلطة. أو نتيجة الانشقاقات، وبالتالي التداول لا يكون برغبة من القيادات أو بطلب من الأعضاء أو المناضلين داخل الحزب.

وفيما يتعلق بالعراقيل التي وقفت ضد الأخذ بنظام التداول، فنجد عامل الشخصنة والزعامة في كل من الجزائر وتونس، كحزب العمال وجبهة التحرير الوطني في الجزائر وفي تونس نجد حركة النهضة وحزب العمال، ومن الأسباب كذلك في تونس نجد ضعف المؤسسات الداخلية للأحزاب، خاصة مع بروز الأحزاب الجديدة بعد ثورة 2011 التي لا تملك بعد هياكل قوية وتجارب في قيادة الأحزاب.

أما غياب مبدأ التداول في الأحزاب الجزائرية فيعود لغياب استقلالية الأحزاب، حيث أنها لا تملك سلطة اتخاذ القرار بدون موافقة السلطة، هذا إضافة لغياب الشفافية داخل الأحزاب نظرا لغياب المؤتمرات الدورية التي تساعد على تطبيق مبدأ التداول وتغيير الزعامات، والشفافية تكون بإجراء انتخابات دورية وغيابها يؤدي إلى احتكار القيادة لعدّة سنوات بدون مُساءلة أو محاسبة، إضافة إلى تهميش القاعدة الحزبية لعدم امتلاك المناضلون لأدوات رقابية وبالتالي يصعب عليهم تغيير القيادات أو حتى المطالبة بها.

كذلك الأحزاب التونسية تفتقر لمبدأ الشفافية، حيث طول المدة في عقد مؤتمراتها يؤثر على عملية التداول، ويكرّس الزعامة الفردية، واحتكار اتخاذ القرار من طرف القيادات وتهميش المناضلين والقاعدة.

تختلف الخطابات السياسية بتناولها لمبدأ التداول على السلطة في كل من الجزائر وتونس، فالأحزاب الجزائرية لا تعتبره من المواضيع المهمة ووجوب وضعه ضمن أهم المحاور في البرامج الحزبية والخطابات، حيث أنها نادرا ما تتعرض له في الحملات الانتخابية، أما الأحزاب التونسية فقد أعطت لهذا المبدأ الأولوية في خطاباتها، وتستخدمه كرمز وعنوان للشفافية والديمقراطية، ويتم الأخذ به انتخابيا وليس تزكية لكسب ثقة الناخبين، وتحقيقا لديناميكة المشهد الحزبي ولإكساب الحزب الميزة الديمقراطية.

فتونس ترى في التداول أنه تجديد لحياة الأحزاب بعد ما تتعرض له من خيبات انتخابية، أو أزمات داخلية أو انشقاقات، فتستعمله كسبب لإعادة بناء الثقة سواء داخل الحزب أو خارجه.

بينما الجزائر قد تلجأ إليه إما استجابة للضغوطات السلطوية أو فقط لتهدئة الأوضاع الداخلية للحزب في حالة وجود تذبذب أو نزاعات، لذلك فهي تستعمله كوسيلة للتسييس وليس بغرض التطوير والتجديد كما هو المفروض.

الأحزاب التونسية اتخذت من مبدأ التداول كأساس لبناء شرعيتها الداخلية الديمقراطية، حيث أنه بوجود انتخابات دورية، وبعقد مؤتمرات حزبية بصفة منتظمة، تعتبر كمؤشرات إيجابية للممارسة الديمقراطية داخل الحزب، ما يُكسب الحزب ثقة شعبية كبيرة.

بينما بالعودة إلى الأحزاب في الجزائر فهي تعتمد على كسب شرعية السلطة بدل تحقيق شرعية الحزب داخليا، فشرعية الحزب لا تستمد من القاعدة الحزبية، فالعمل بمبدأ التداول يُعتبر كإجراء شكلي يعتمد عليه بضغوط خارجية أو لأجل إيحاء الرأي العام بتغيير القيادات لتجنّب تعرّضه للانتقادات الشعبية.

إذن من خلال ما تطرقنا له عن أزمة الانشقاقات وغياب التداول على السلطة نلاحظ أن ظاهرة الانشقاقات أصبحت من السمات البارزة في الحياة الحزبية بكل من الجزائر وتونس، حيث تتكرّر حالات الانقسام داخل الأحزاب نتيجة خلافات حول المواقف السياسية، أو ترتيب القوائم الانتخابية، أو بسبب سلوك بعض القيادات. ففي الجزائر غالبًا ما تؤدي هذه الخلافات إلى انشطار الحزب، في ظل غياب ثقافة ديمقراطية داخلية، ناتجة عن تراكمات تاريخية وثقافية، تُترجم إلى اختلالات تنظيمية تحول دون مشاركة المناضلين في صناعة القرار والترشح للمسؤوليات.

أما في تونس، فرغم التحول السياسي الذي أعقب الثورة، فإن الأحزاب لم تنجح في ترسيخ ممارسات ديمقراطية داخلية فعّالة. فقد شهدت الساحة الحزبية انقسامات متكررة، لا سيما داخل الأحزاب الكبرى، نتيجة غياب مؤسسات داخلية قادرة على إدارة الخلافات، واستمرار منطق الزعامة الفردية، وضعف البناء التنظيمي. ويُلاحظ أن غياب آليات التداول والتسيير التشاركي داخل الأحزاب التونسية ساهم في إعادة إنتاج نفس الديناميات التي تعاني منها الأحزاب الجزائرية، ما يجعل كلا النموذجين عرضة للتفكك عند كل أزمة داخلية.

وبذلك، فإن التجربتين الجزائرية والتونسية تكشفان عن تحدّيات بنيوية مشتركة في بناء أحزاب ديمقراطية مستقرة، قادرة على تأطير المواطنين والمساهمة في ترسيخ الحياة السياسية التشاركية.

المبحث الثاني: واقع العمل الحزبي في كل من الجزائر وتونس وآفاق تطويره

باعتبار الأحزاب أحد الركائز الأساسية في تعزيز المشاركة السياسية وبناء الديمقراطية، أَصبح من الضروري إعادة النظر في تطوير العمل الحزبي وبناء هياكله وتجديدها، فالأحزاب ليست فقط أداة

انتخابية بل تعدّت ذلك، وتطوّر مفهومها بتطوّر وظائفها، حيث أصبحت تلعب دورا هاما في توعية المواطنين وتأطيرهم، وكذلك صياغة السياسات العامة، وحلّ المسائل الخاصة بالمجتمعات، وزرع الثقافة السياسية وسط المواطنين، وبالعودة لتجربتي الجزائر وتونس في مجال الأحزاب السياسية وجدنا أن هناك تراجعا كبيرا تشهده الظاهرة الحزبية خاصة في مجال تفعيلها للمشاركة السياسية، لذلك وجب مواجهة التحدّيات التي تواجهها لأجل ترسيخ المبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب، وتبني آليات جديدة أكثر تطورا وشفافية، لأجل الوصول لدولة القانون والمؤسسات، كما يجب البحث عن سُبل تفعيل المشاركة السياسية في كل من الجزائر وتونس لأنها في تراجع مستمر في كل استحقاق انتخابي، وذلك بإعادة الثقة بين الأحزاب والمواطنين.

المطلب الأول: تطوير الخطاب السياسي

يعتبر الخطاب السياسي من أبرز الآليات والوسائل التي تلجأ إليها الأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية، وهذا لأجل التأثير على الشعب وإقناعهم ببرامجهم والحصول على أصواتهم.

و للخطاب السياسي عناصر أساسية يرتكز عليها وتتمثل في:

- **أهمية الكلمة في الخطاب السياسي:**

تعتبر الكلمة أحد النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها، لأنها تعمل على تحسين الفهم، لذلك يجب انتقاءها بدقة، كما يجب على مُلقي للخطاب أن يكون ذو تعبير دقيق ويتمتع بفصاحة اللسان، ويشترط في الخطاب أن يكون بسيطا وسهلة الفهم من قبل المُتلقي، ومن المستحسن مُرافقتها بحركات مقنعة وفعّالة ولإعطائها أسلوب أكثر مرونة ونشاطا، ما يُسهل التأثير على المُستمع وكسب ثقته واقتناعه أكثر بالخطاب.

- **الإعلام والخطاب السياسي**

يعدّ الإعلام الأداة الأساسية لتأييد الخطاب السياسي ووصوله لأهدافه، حيث يُسهل على الخطاب السياسي في التأثير على العقول واتجاهات الأفراد، كما يعتبر أداة للتغيير عن بعد خاصة فيما يتعلق بالخطاب السياسي الموجه، بواسطة الإيحاءات الإعلامية باستخدام الحديث والتأويل الكلامي.

- **البلاغة في الخطاب السياسي:**

تستعمل صيغة البلاغة في الخطاب السياسي بهدف إقناع الأفراد، وذلك باستعمال أدلة وبراهين للوصول إلى استنتاجات صحيحة، هذا إلى جانب استعمال مؤثرات صوتية من تشديد وتفخيم وتكرار للمصطلحات، وهذا لأجل لفت الانتباه وجذب تركيز المستمعين، كما يعتمد كذلك على استعمال اللفظة

السريعة لأنها تلعب دورا في الأفكار، لذلك فدقة الكلمان وحسن البلاغة له تأثير كبير ما يكفي لعدم التركيز على مدى مصداقية الخطاب من كذبه.

- **الإقناع في الخطاب السياسي:**

يعدّ أسلوب الإقناع هو الهدف الأساسي من الخطاب وهذا لجعل المتلقي يستجيب بشكل إرادي وبسهولة تامة، فملقي الخطاب يسعى بكل الطرق لكسب الجمهور واستمالتهم، وبالتالي فالعملية تكون معقدة وصعبة إن لم يكن ملقي الخطاب يتمتع بذكاء ونشاط، ويسعى بكل الطرق للوصول إلى أهدافه.[1]

أولا: آليات تطوير الخطاب السياسي للأحزاب السياسية

بعدما أصبح الخطاب السياسي أداة إستراتيجية لبناء الثقة، وكسب التأييد الشعبي، بات من الضروري على الأحزاب السياسية إعادة النظر في أساليبها الخطابية وتطويرها بما يتماشى مع تطلعات المواطنين، ومن هنا سوف نحاول التعرّف على مختلف الآليات والوسائل التي تعتمدها الأحزاب السياسية في تطوير خطاباتها وتجديدها، حتى يتمكن من إحداث التغيير وكسب الثقة الجماهيرية، وتتمثل هذه الآليات في:

- **الوعي السياسي لدى المتحدث:** بمعنى أن المتحدث يجب أن يكون مُلما بالقضايا السياسية، وأن يكون قادرا على التعبير عنها، أي أنه يكون ذو إدراك معرفي بمختلف المصطلحات والمفاهيم السياسية، وأن يكون مُتمكنا من التحليل النقدي للأحداث السياسية وربطها بالواقع، وأن يتمتع باستقلالية في أفكاره، و كما يجب أن يستعمل لغة سليمة ودقيقة خالية من الألفاظ الشعبوية، وما يخلق التفاعل بين المتحدث والمستقبل هو بناء خطاب مؤثر وقادر على الإقناع، يلامس ويتعايش مع اهتمامات الشعب والاهتمام لرغباتهم وآرائهم.
- **فهم الجمهور المُستهدف:** بمعنى أنه على مُلقي الخطاب أن يقوم بتحليل الفئات العمرية، الثقافية والاجتماعية للجمهور المستهدف، وإعداد خطاب يتلائم مع هذه المواصفات كي يسهل عليه إقناعهم واستمالتهم، كما أنه يجب تحديد أولوياتهم وتطلعاتهم وآمالهم المرجوة من الأحزاب، ومحاولة استخدام اللغة القريبة منهم حتى يسهل إقناعهم وتبليغهم بمختلف البرامج والأهداف من هذا الخطاب الهادف.

[1]– نصيرة تامي، سالمة شداني ، "لغة الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، **مجلة جسور المعرفة**، عدد 3، 2019، ص 425-426.

- **تعزيز الحجاج والإقناع:** بمعنى أن الخطاب يجب أن يُبنى على المنطق والمصداقية، حتى لا تكون هناك فجوة لاحقا، واستعمال الحُجج والبراهين والأدلة حتى يتم إيصال الفكرة وتثبيتها لدى المواطن، كما يجب التركيز أكثر على القضايا التي تهمّ الشعب مثل قطاع الصحة والتعليم وتوفير مناصب الشغل، والقضاء على الفساد، ونوعية المواضيع هي التي تحدّد نجاح الخطاب من فشله، فكلما كانت المواضيع من قضايا الساعة وأكثر واقعية كلما كانت أكثر جاذبية وانتباه.
- **وضوح الرسالة وتحديد الأهداف:** هذا بمعنى أن محتوى الخطاب يجب أن يكون واضحا ومباشرا، بمعنى أن لا يكون هناك تناقضا في الأفكار، أو وجود أي غموض أو التباس، فالمواقف السياسية تكون ثابتة ومضبوطة، وتُقاس بأدلة وبراهين، وليست أفكار عشوائية مبنية من العدم، كما يجب تحديد أهداف واضحة، ببرمجة خطاب قصير وهادف وليس متشعّب وطويل حتى يؤدي إلى ملل المتلقي للخطاب.
- **إشراك القواعد الشعبية:** لضمان تمثيل حقيقي للحزب يجب إعداد الخطاب من طرف جميع أعضاء الحزب حتى تكون هناك مساواة بين القيادة والقاعدة، كما يجب تنظيم ورشات استماع ومشاورات مع المواطنين حتى يسهل التعرّف على مطالبهم وفهم تطلعاتهم ومحاولة تلبيتها.
- **الشفافية والواقعية:** حتى يكون الخطاب السياسي فعالا يجب أن يتمتع بالشفافية وأن يكون واقعيا، فقيمة الخطاب تنبع من مصداقيته وشفافيته، فإذا كان موضوع الخطاب عن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، والجمهور على علم بمسائل التزوير فهنا متلقي الخطاب لن يتقبل ما يسمعه، ويلقي به عرض الحائط.[1]

ثانيا: واقع الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر وتونس

إن الغوص في المشهد الحزبي الجزائري، وبالتركيز على آليات التواصل بين الأحزاب سواء التواصل الداخلي أو الخارجي، أي مع الجمهور، يلجأ الحزب إلى أسلوب الإقناع والحوار الذي يسمح بتحقيق وحدة وتماسك الحزب، ومن هنا تبرز أهمية الخطاب السياسي وضرورة التركيز عليه كأداة فعالة لاستمالة الناخبين وكسب ثقتهم.

وبالعودة إلى التجربة الجزائرية في مسألة الخطاب السياسي الحزبي، أجمع العديد من الباحثين والمختصين في مجال التواصل السياسي عن ضعف وتدني مستوى خطاب الأحزاب والقادة السياسيين، ويمكن أن يعود هذا الضعف لوجود خلل لغوي في خطابات بعض الأحزاب، حيث تميّزت خطاباتهم

[1]– عائشة قرة، مرجع سابق الذكر، ص ص 126-128.

في بنيتها وتركيبتها بالتهديد والوعيد والترهيب للخصم، وكثيرا ما تستخدم مصطلحات بعيدة عن السياق، بدلا من استعمال أسلوب علمي حضاري وراق.

كما تستعمل أساليب التهريج والتنكيت العشوائية في شرح الواقع المعاش، بدلا من خطابات موضوعية صارمة تحمل دلالات الأمل وخطط بديلة يشاركها مع الحكومة للخروج من الأزمات التي يشهدها المجتمع. [1]

وكان قد صرّح الأمين العام لحركة مجتمع السلم سابقا أبو جرة سلطاني بوجود أزمة في الخطابات الحزبية في الجزائر وتتواجد على ثلاثة مستويات، ولكل مستوى منها انعكاساته السلبية على تعبئة الشعب، والتحريك والتحشيد، وتعدّ هذه الأزمة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى العزوف السياسي، ومنه يلعب العمل السياسي دورا بارزا في تبني خطابا كبيرا وواسعا ويشمل مختلف القضايا التي يتعرض لها الإنسان في حياته، أين يجد الرأي العام آماله تتحقق وتلقى صدى واسع لإيصالها للجهات العليا، فبعد أن صار العالم مفتوح يمكن لكل مواطن أن يُنشئ قناته الخاصة في ركن من نسيج الشبكة العنكبوتية.

كما أضاف أنه على المستوى الداخلي للحزب، ما تزال الأحزاب تخاطب المناضلين من داخل أقبيّة مغلقة، وكأنهم هم الشعب والدولة والسلطات الثلاث، فبخروجهم من مقرّاتهم اكتشفوا أنهم غرباء عن المجتمع، لأن خطابهم محكوم بفكر المؤامرة التي تجعل كل مناضل يخاف من مساءلة الجماهير وانتقاداتهم. كما يرى أن الانجاز الميداني مهم ولكنه يأتي بعد الخطاب الجاذب والتعبئة الكافية.[2]

وفي حوار جمع الدكتور "**أحمد حمدي**" مع جريدة الشعب بخصوص الخطاب السياسي الجزائري أثناء حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، حيث يراه خطابا لم يكن متطورا ومقنعا بالدرجة التي كانت تنتظر منه، حيث كان ينقصه التحليل الدقيق لواقع المجتمع الجزائري، واقع يتجدد بتجدّد الأحداث وتغيّر الأجيال، حيث أنه مع اندماج الشباب في تداعيات العولمة، وأساطير الحريات وحقوق الإنسان والفوضى التي اجتاحت العلاقات الدولية، بينما الخطاب السياسي الحزبي ظلّ بطيئا وتقليديا، لا يلبي حاجات الأفراد، ولم يكن خطابا متطورا بل ينقصه الإبداع والابتكار لتلبية تطلعات الشعب التي لم تعد محصورة في القضايا الاجتماعية والتنموية.

[1] - سميرة لغويل، مبارك فريطاس، مرجع سابق الذكر، ص 297.

[2] – أبو جرة سلطاني، الأحزاب الجزائرية تعاني من أزمة خطاب، خطاب نشر على موقع جزايرس، تاريخ التصفح: 2025/08/24، 10:00، نشر على موقع: https://www.djazairess.com/elitihad

تعتبر مصداقية الخطاب السياسي نتاج عن تطابق رسالة المتحدث مع واقعه، وبعده عن الواقع يؤدي إلى فقدان هذه المصداقية، ما يفقد مصداقية الحزب بأكمله، وفي هذا السياق يضيف "أحمد حمدي" (لا شك أن التأثير في الجمهور وإقناعه غاية كل خطاب سياسي، وذلك بهدف تعديل رأيه والاستجابة لمضمون النداء الموجه إليه، لكن ما يُعاب على هذه الحملة هو الهرج الفلكلوري البعيد عن الإقناع، واستنساخ البرامج عن بعضها البعض إلاّ البعض، وعدم اعتبار مقتضيات الحوار المحلية، ماساهم في إضعاف هذه الخطابات.)[1]

كما يرى المختص في علم الاجتماع "**عبد الناصر جابي**" في حوار مع جريدة المساء، حول الخطاب السياسي للأحزاب في الحملات الانتخابية، حيث يرى أن الانتخابات المحلية تعكس أكثر من غيرها أزمة الخطاب وبرامج الأحزاب السياسية، والتي يعكسها الخلط الحاصل بين البرامج المخصصة للمستوى الوطني والبرامج المخصصة للمستوى المحلي، فيُلاحظ أن الخطاب الحزبي خلال هذا النوع من المواعيد يتضمن حلولا تقترحها مشاكل اجتماعية كبيرة على غرار أزمة السكن والبطالة التي تتطلب إجراءات على المستوى الوطني وليس على المستوى المحلي، كما يضيف الأستاذ جابي أن الأحزاب السياسية بهذا المعنى تصبح خطاباتها بعيدة عن تطلعات الشعب وتفقد مصداقيتها لدى المواطن، ما يوسّع الفجوة بين الحزب والمواطن، وما يؤدي إلى أزمة العزوف عن التصويت، ويُضعف من ثقة المواطن في الأحزاب السياسية.

نستطيع القول في الأخير أن الخطاب السياسي في الأحزاب السياسية بالجزائر لم يرتقي إلى مستوى تطلعات المواطن، ولم يتجاوز الطرح الشعبوي، وهذا يعود لعدّة أسباب منها إفراغه لمحتواه الأساسي المتمثل في الوصول إلى السلطة، وغياب المنافسة، وكذلك غياب الكفاءات التي أدت إلى خطابات جامدة وغير هادفة، وعدم طرحها لبرامج حديثة مناسبة للتطورات الراهنة، وكذلك غياب مبدأ التداول على السلطة وعدم تجديد النخب الحزبية ما يشكل هيمنة الأحزاب من قبل الزعامة والأبوية.

وبالعودة إلى تونس فقد تميّزت خطابات الأحزاب السياسية في تونس بالاستقطاب الحاد، وذلك بتركيزها على التفرقة بين مكونات المجتمع سواء على أساس فكري أو جهوي أو أيديولوجي، كما استخدمت

[1] - مهملي بن علي، " الاتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي بالجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، عدد 10، مارس 2016، ص 5.

بعض الجهات السياسية الخطابات التحريضية، وهذه الخطابات زادت من تأزم الوضع، وصعبت مهمة تجميع المسارات والتوجهات حول هدف واحد يرتقي بالدولة ويحرص على احترام سيادتها.[1]

إضافة إلى اعتماد بعض الأحزاب في خطاباتها على الأسلوب الشعبوي ، إضافة غلى الوعود المزيّفة، واللعب على العاطفة، دون تعرّضهم للبرامج الواقعية، ما عرقل النشاط الحزبي وتراجعه وفقدانه للثقة الجماهيرية. كما اعتمدت أسلوب الوعود الغير الملموسة، فكانت في كل مرحلة انتخابية تقدّم وعود للمواطنين لكن بدون تطبيقها، ما أدى إلى الإحباط العام، كما زادت هذه الخطابات من تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وانهيار للثقة بين المؤسسات والشعب، وكل هذه العوامل أدت بالشباب التونسي إلى الهجرة نتيجة جمود الخطابات السياسية وعدم تطلعها بمطالب المواطنين.[2]

تعتبر حركة النهضة الإسلامية مثالا بارزا على تطوير مضامين الخطاب السياسي الإسلامي وتكيفه مع مقتضيات المرحلة (ثورة 2011) حيث استطاعت حركة النهضة استقراء تغيرات الوضع السياسي التونسي ونجحت في بلورة خطاب سياسي إسلامي حديث يتلاءم مع واقع المجتمع التونسي.[3]

لقد أصبحت النصيحة القائلة "غيّر أفكارك لتحافظ على موقعك" ضرورة ملحة في تونس بسبب الحلقة المفرغة التي ابتلعت كل الأحزاب، فتزييف الحقائق، وتمييع المطالب على مستوى الخطاب الحزبي، عوامل تسبّبت في ظهور مواقف متناقضة أثرت سلبا على مسار الانتقال الديمقراطي، و ما آل بالمشهد السياسي التونسي بالتراجع هو معاناته من التكرار والتناقض، وانعدام الثقة، ولذلك وجب تجديد

الخطابات السياسية، وتجاوز الشخصيات التاريخية، ومحاولة إيجاد حلول لأزمة الأداء السياسي العاجز عن تحقيق تطلعات الشعب.[4]

[1] – طبع مسارات تونس ما بعد ثورة 2011 إلى اليوم.. خطاب سياسي من التكفير والتهريب والتحريض إلى التفرقة والتقسيم، تونس –الصباح، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/24، https://www.assabahnews.tn/ar

[2] – الخطاب السياسي في تونس.. سباق الحقيقة والخديعة المتواصل، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/25 ،نقلا عن موقع https://ultratunisia.ultrasawt.com

[3] –حركة النهضة التونسية بين الخطاب والممارسة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، أوت 2022، تم تصفح المقال يوم 2025/08/24 ، https://www.democraticac.de/?p=83817

[4] - عبد الرزاق قيراط، **أزمة الخطاب السياسي في تونس**، عن مصدر الجزيرة، تم تصفح المقال: 2015/08/25، https://www.aljazeeramubasher.net/opinion

المطلب الثاني: تحديث البنية التنظيمية

في ظلّ التغيرات التي تشهدها الساحة السياسية والمشهد الحزبي أصبح من الضروري على الأحزاب السياسية إعادة النظر في بنيتها التنظيمية، لمواجهة التحدّيات الجديدة سواء كانت في المجال الانتخابي، أو الاجتماعي أو الإعلامي والرقمي، لذلك عليها أن تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة من تغيّرات وتطورات في المشهد السياسي.

1-تعريف البنية التنظيمية للحزب:

يتسم البناء التنظيمي لجميع الأحزاب السياسية بالطابع الهرمي، أي وجود قاعدة عريضة تتقلص تدريجيا وصولا لقمة الهرم التي تمثلها الهيئة العليا والمركزية للحزب، أي ما يعرف بالقيادة الحزبية، وتوجد اختلافات كثيرة بالنسبة للمستوى القاعدي للأحزاب، سواء على مستوى المصطلحات، أو على مستوى متوسط عدد الأعضاء الذين يتشكل منهم المستوى القاعدي، أو على المستوى الجغرافي أو البنائي للأحزاب.[1]

وبوجه عام لا يوجد نموذج تنظيمي واحد يمكن الاقتداء به بين كافة الأحزاب السياسية، حيث أن كل حزب يختار النموذج المتوافق مع إمكاناته البشرية والمالية والظروف المجتمعية والموضوعية التي يعمل في إطارها، إلاّ أنه هناك مبادئ عامة يجب مراعاتها في البناء التنظيمي لأي حزب سياسي والمتمثلة في:

- وضع برنامج حزبي واضح المعالم، يستند إلى الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، ويعكس تطلعات أعضاء الحزب وطموحات القاعدة الشعبية المستهدفة، بما يضمن واقعيته وقابليته للتنفيذ وكسب التأييد الجماهيري.
- ضرورة تطبيق الديمقراطية داخل الحزب، مثل حق الأعضاء في التصويت، والترشح للهيئات القيادية، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء.
- عقد المؤتمرات والاجتماعات بصفة دورية ومنتظمة.
- تجديد قيادات الحزب واختيارها بشفافية ومرونة.
- تشكيل مستويات ولجان حزبية تشمل كافة أنشطة الحزب، هذا على مستوى الأعضاء او على مستوى القاعدة الشعبية التي يسعى لكسب تأييدها.

[1] -Elischer,S . **Political Parties in Africa :Ethnicity and Party formation**. Cambridge University Press,2013, p 38 .

- تسهيل الاتصال والتواصل بين أعضاء الحزب، وبين مستويات الأعضاء الحزبية التي يشملها البناء التنظيمي لأجل ضمان دقة وأهمية القرارات الصادرة عن الحزب.[1]

من خلال كلّ ما عرضناه عن البنية التنظيمية للحزب نستنتج أن البناء التنظيمي للحزب هو عبارة عن بناء هرمي، يتضمن عدّة مستويات، والبداية تكون بالمستوى القاعدي للحزب والذي يتسم بالاتساع ثم يتقلص إلى غاية وصوله للهرم الحزبي الذي يتضمن القيادة العليا للحزب، ويتضمن هذا الهرم لجان شعبية وآليات اتصال بين الأعضاء سواء على مستوى حزبي واحد أو على عدة مستويات.

2-آليات تحديث البنية التنظيمية للأحزاب

- **إعادة هيكلة الأمانات واللجان:** تعتبر هذه العملية إصلاح إداري داخل الهيكل الحزبي، وذلك بإجراء تغييرات تنظيمية بغرض تحسين أداء وأهداف الحزب، وتكييف هذه الإصلاحات والتعديلات مع المتغيرات السياسية والاجتماعية، كما تعكس رغبة وإرادة الحزب في تكريس شفافيته، و**أن** يكون كعنصر فاعلفي استجابته لتطلعات أعضاءه والقاعدة الشعبية.

إضافة إلى توزيع المهام والصلاحيات بين الأمانات المختلفة كأمانة التنظيم، أمانة الإعلام، أمانة الشباب، كما يجب تحديث وتجديد آليات العمل الداخلي للحزب ضمانا للتنسيق بين مختلف المستويات التنظيمية، تفاديا للتضارب على المهام.

وترجع أهداف إعادة الهيكلة بالفائدة على الحزب، من خلال تعزيزها للكفاءة الإدارية والتنظيمية، وتقوية التواصل بين القيادة والقاعدة، ومواكبة التحديات الجديدة، فإعادة الهيكلة تعتبر كتحول استراتيجي للحزب حيث تقوم بتحديث الحزب وتمكينه على التأثير والمنافسة

ويرى حزب العدل المصري بقيادة أحمد القناوي أن إعادة هيكلة الحزب يزيد من رفع كفاءة الأداء وتحقيق الانضباط التنظيمي، وهذا لأجل تدعيم الحزب في مواجهة التحدّيات والاستحقاقات الوطنية.[2]

- **تعزيز اللامركزية:** نقصد بنظام اللاّمركزية في الأحزاب هو نقل جزء من الصلاحيات والقرارات من القيادة المركزية إلى الفروع المحلية، حيث تتمكن الفروع المحلية بالتمتع بنوع من الاستقلال في اتخاذ قراراتها المختلفة من تنظيم وتواصل بينها وبين المواطنين والتفاعل معهم.

---

[1] – P.Paxton . **Pathways to Power : The Role Of Political Parties in Womens national Political Representation** .American Journal of Sociology 111 ,2005 ,pp 28-30.

[2] –حزب العدل يعزز هيكله التنظيمي بتعيينات جديدة لتطوير الأداء ودعم الاستحقاقات المقبلة، تاريخ تصفح الموقع، 2025/08/26، نقلا من موقع: https://www.tafsela.net

فاللاّمركزية تزيد من قرب الفروع المحلية من المواطن مما يُسهل على الأحزاب من فهم احتياجاتهم وتطلعاتهم، وما يجعل كذلك الخطابات السياسية الحزبية قريبة للواقع ونتائجها ملموسة، كما تساهم اللامركزية كذلك في تعزيز المشاركة السياسية وذلك عن طريق الصلاحيات الممنوحة للأعضاء المحليين تمكنهم من الانخراط في مختلف النشاطات الحزبية بفعالية وجدّية، وما يزيد من شعبية الحزب وتوسيع قاعدة التأييد هو حرّية الفروع المحلية في ممارسة صلاحياتها ونشاطاتها، وغوصها في بناء علاقات قوية في المجتمع، ما يُكسبها ثقة إضافية وتأييد كبير.

- **رقمنة العمل الحزبي:** أصبح من الضروري العمل بالتكنولوجيا والرقمنة في الأعمال الحزبية، وهذا لأجل ضمان الفعالية والشفافية وسرعة الاستجابة نتيجة لمتطلبات البيئة المتجدّدة والمتغيرة، ورقمنة العمل الحزبي تعني استخدام مختلف الأدوات والتقنيات الحديثة المبتكرة، وتكنولوجيا المعلومات، للانتقال من أعمال تقليدية إلى أعمال وطرق إلكترونية أكثر كفاءة وفعالية، مثل رقمنة كل الملفات والبيانات الخاصة بالعضوية، ومختلف السجلات التنظيمية، وتحويلها إلى أنظمة الكترونية تساعد على البحث والتحديث، كما تُسهل العمل على الأعضاء، إضافة إلى رقمنة الاجتماعات باستخدام منصات اجتماعية، افتراضية، تنظيمية...لعقد اللقاءات مثل (Zoom ,Teams) ، فهذه التقنيات الرقمية تزيد من رفع الكفاءة التنظيمية عن طريق تقليل الجهد وتوفير الوقت، وتعزيز أكثر للشفافية عن طريق سهولة تتبع القرارات والأنشطة، وتوسيع أكثر للمشاركة السياسية بمشاركة الأعضاء من مختلف المناطق دون التنقل، بهذه المنصات الرقمية تكون الاستجابة سريعة وذلك بالتعامل الفوري مع الأحداث السياسية الطارئة.

هناك من الأحزاب من استخدمت الرقمنة في تونس وألماني والهند لتنظيم الهياكل الداخلية وتعزيز الحملات الانتخابية، وكذلك في جمع التبرعات، ما ساعدها في تحسين أدائها التنظيمي وكسب تأييد إضافي من الشعب.[1]

- **تحديث النظام الداخلي:** تعد من أهم خطوات الإصلاح التنظيمي لأنه هو من يحدّد مدى التزام الأحزاب بتطبيقها لمبادئ الديمقراطية في التسيير الداخلي للحزب من خلال علاقة القيادة بالقاعدة وتحديد وسائل العمل، كما يشمل مراجعة للقوانين الأساسية للحزب ومحاولة تكييفها مع مختلف

[1]– موقع تعزيز الديمقراطية من خلال الشراكة، **الأحزاب السياسية في العصر الرقمي**، ترجمة وائل منسي، – CEEPS – ، تاريخ تصفح الموقع، 2015/08/6، نقلا من موقع: https://politicsociety.org

المتغيرات السياسية والاجتماعية، كما يعمل هذا النظام على ضمان تكافؤ الفرص بين الأعضاء سواء في الترشح أو المشاركة السياسية، إضافة إلى التأثير.

النظام الداخلي للحزب يجب أن يكون مبنيا على ثلاثة عناصر أساسية، والتي تتمثل في مبدأ الشفافية والديمقراطية الداخلية وآخر مبدأ هو تكافؤ الفرص.

والشفافية تعني تحديد آليات واضحة لنشر التقارير والقرارات، وإتاحة الفرصة للإطلاع على محاضر الاجتماعات والانتخابات المحلية، والديمقراطية الداخلية تعني إجراء انتخابات دورية لتجديد القيادة، وضمان تداول السلطة داخل الهياكل التنظيمية، ومنع التوريث السياسي داخل الحزب، وما يتعلق بتكافؤ الفرص يعني مشاركة جميع الأعضاء في الترشح دون تمييز وخلاف بينهم، وفي حالات التعيين أو الترقية يجب أ ن يكون بمعايير موضوعية، وخلق جو تنافسي عادل بين الرجال والنساء والشباب للوصول إلى مواقع القرار دون تمييز بين الجنسين.

وبتطبيق هده المبادئ الأساسية داخل الأحزاب تنتج لنا أحزابا أكثر شفافية ومصداقية أمام الرأي العام، ما يخلق بيئة تنظيمية محفزة على الإبداع والمشاركة.

وإذا عدنا إلى قانون الأحزاب السياسية الذي تبنته الجزائر نرى أنه قد شهد عدّة تعديلات جوهرية، بغرض تعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب، ومنعه للتجوال السياسي، وتحديد عُهدات القيادات الحزبية ضمانا للتداول على السلطة وعدم هيمنتها من طرف فرد أو مجموعة أفراد محددة.[1]

- **تكوين وتأهيل الكوادر:** هي عملية تطوير مهارات أعضاء الحزب الفكرية والتنظيمية والعملية، لأداء أدوارهم بكفاءة وتميّز، ولضمان استمرارية الحزب وتغيير للقيادات، وخلق نخب حزبية واعية قادرة على صنع القرار والتأثير على الرأي العام، والقدرة على مواجهة ضعف وخلل الأداء التنظيمي الناتج عن غياب الكفاءات البشرية.[2]

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية داخل الأحزاب السياسية

يعتبر مبدأ الشفافية حجر أساس لبناء ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية، ووجوده دليل على ديمقراطية الأحزاب،كما تكمن أهمية الشفافية في تحفيزها للمشاركة السياسية، حيث أن الشعب يصوّت

[1] – أسماء بهلولي، **تنظيم العمل السياسي ..تعرف على مشروع قانون الأحزاب الجديد**، موقع سياسي Ultra الجزائر، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/26، نقلا عن موقع: https://ultraalgeria.ultrasawt .com

[2] – مركز الجبهة الوطنية للدراسات، **في تأهيل الكوادر الحزبية**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/26، نقلا عن موقع: https://jabhastudies.com/2022/10/09

للأحزاب بقوة في حالة تميّزها بالشفافية ووضوح أعمالها، ومن هنا تنشأ الثقة بين الحزب والمواطن ما يحفّز على تأييد الحزب.

لتحقيق الشفافية هناك معايير دولية يجب تطبيقها والتي تتمثل في العناصر التسعة التالية:[1] تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدّد فيها:

1. المعلومات التي يجب توفيرها.
2. المواعيد التي يجب نشرها فيها.
3. المسؤولية القانونية عن عدم نشرها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية.
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.
- يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.
- يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.
- يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.
- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات، والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

ولتعزيز شفافية الأحزاب السياسية هناك آليات وأدوات يجب الاعتماد عليها والمتمثلة في:

- **نشر التقارير المالية بشكل دوري:** فعندما تكون القرارات والتمويلات واضحة، بمعنى الالتزام بتقديم الحسابات المالية ومصادر التمويل بالشكل المناسب، وفي الوقت المطلوب للجهات الرقابية اللاّزمة، يساعد على تعزيز الثقة بين المواطنين والقيادات الحزبية، حيث يشعر المواطن أنه شريك في العملية السياسية، كما تقوم الأحزاب بكشف الفساد ومواطن استغلال السلطة ودورها في انتشار ظاهرة

[1] – بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، عدد 10، 2019، ص 58.

الفساد في المجتمعات، كما يتجلى دورها في محاربة الفساد الداخلي، والمتمثل في الفساد المالي والإداري.[1]

- **استخدام التكنولوجيا والمعلومات الرقمية:** ساهمت التكنولوجيات الحديثة في تعزيز الشفافية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، كما ساهمت الأنظمة الرقمية والمنصات الالكترونية في تمكين المواطن من متابعة الأنشطة الحكومية والإطلاع على القرارات السياسية، فمختلف المواقع الالكترونية التفاعلية ساعدت على جمع ونشر المعلومات بشكل فوري وسريع، وها اختصارا للوقت وتعزيزا لشفافية العمل السياسي.
- **تعزيز قواعد الإفصاح والبيانات العامة:** بمعنى مشاركة المعلومات التنظيمية للحزب مع الجمهور، كالنظام الداخلي للحزب، أسماء القيادات، تفاصيل الاجتماعات وتواريخ عقد المؤتمرات، ما يساعد على تقريب المواطن من الحزب، وتفعيل لمبدأ اللاّمركزية، وهذا ما يخلق شفافية داخل الحزب تُنتج ثقة شعبية، تمنع من ظهور انتقادات من طرف المواطن، ما يمنح الحزب الاستقرار الداخلي.[2]

كما يعتبر مبدأ الشفافية أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة، حيث يفرض على الأحزاب السياسية أن تكون واضحة ومنفتحة في جميع جوانب عملها، سواء من حيث تمويلها، اتخاذ قراراتها، أو علاقاتها مع مختلف الأطراف داخل المجتمع. إن شفافية الأحزاب السياسية تُمكّن المواطنين من معرفة كيفية إدارة هذه الأحزاب، وبالتالي تعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسات السياسية وتطبيق الشفافية في الأحزاب يسهم في الحد من مظاهر الفساد وسوء الإدارة، من خلال الكشف عن مصادر التمويل، وتوضيح مسار صنع القرار، فضلاً عن فرض قواعد المساءلة والمحاسبة على القيادات الحزبية. كما أن الشفافية تعزز من قدرة الأحزاب على المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية، وذلك عبر إشراك قواعدها وشركائها السياسيين في حوار مفتوح، مما يخلق بيئة من الثقة المتبادلة .في الوقت نفسه، تكمن أهمية الشفافية في تمكين الرأي العام من مراقبة الأداء السياسي وممارسة الضغوط اللازمة على الأحزاب للالتزام بالقيم والمبادئ التي تعلنها. ومن هنا، تعتبر الشفافية

[1] – شرف محسن الموسوي، الشفافية في الأحزاب السياسية. أفريل 2015، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/22، نقلا عن موقع:
https://alshafafeyabh.org/index

[2] – كيف يمكن تعزيز الشفافية في العمل السياسي؟؟، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/25، نقلا عن موقع: https://quizarabe.com

شرطًا لا غنى عنه لضمان التمثيل الحقيقي لمصالح المواطنين، وتحقيق الديمقراطية التشاركية.[1]

المبحث الثالث: تحدّيات وسُبل تفعيل المشاركة السياسية

من خلال ما عرضناه سابقا من تحدّيات وعوائق واجهت الأحزاب السياسية، من غياب للديمقراطية، ومن صراعات وانشقاقات، أدت إلى ضعفها وتراجعها في أداء دورها الأساسي وهو تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين وتمثيلهم وإيصال مطالبهم ورغباتهم للجهات العليا، ومن احتكار السلطة في النظام السياسي، وعدم نزاهة وشفافية الانتخابات، كلّها عوامل أدت إلى ظاهرة العزوف السياسي وتدني مستمر لمعدلات المشاركة السياسية، لذلك فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق للبحث عن التحدّيات التي واجهت المشاركة السياسية في الجزائر وتونس، ومحاولة إيجاد سُبل وآليات لتفعيلها من خلال ترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية في المجتمع.

المطلب الأول: تحدّيات المشاركة السياسية

من خلال ما عرضناه سابقا عن النسب المختلفة للمشاركة السياسية للجمهور الجزائري أو التونسي لاحظنا أن هناك تدنّي في هذه النسب، وأن هناك استمرار في ظاهرة العزوف السياسي، ما يعني بوجود أزمة في المشاركة السياسية، وذلك نتيجة عدم استجابة السلطة الحاكمة لمتطلبات الشعب، إضافة إلى ظهور جماعات جديدة تطالب بإشراكها في الحكم، وفي هذه الحالة تصبح أزمة المشاركة السياسية من أزمات التنمية السياسية.

أولا: تحدّيات المشاركة السياسية في الجزائر

يمكن أن نعتبر أن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر تعود إلى عجز النظام السياسي عن تلبية مطالب الشعب، إضافة إلى عدّة عوامل أخرى ساهمت في تشكيل أزمة مشاركة سياسية، وهي جزء من حلقة متصلة مع بعضها البعض من الأزمات مثل أزمة الشرعية، وأزمة التوزيع وأزمة التدخل، وكل أزمة تتداخل مع بعضها البعض، وتنتج علاقة تأثير وتأثر.[2]

وما ساهم في خلق أزمة المشاركة السياسية في الجزائر هي جملة من التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي سنوافيها بالتفصيل فيما يلي:

- **التحدّيات السياسية:**

[1] - Robert, Daniel. **La Transparence dans les partis politiques: Fondements et enjeux démocratiques**. Paris: Presses Universitaires de France, 2015.

[2] – ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**، عنابة: جامعة باجي مختار، ص

شهدت الفترة من 2011-2018 استمرارا للنظام التقليدي، رغم التعددية الحزبية المعلنة إلا أنها كانت تعددية شكلية، لأن السلطة كانت مركزة في يد النظام الحاكم، ووجود أحزاب موالية له، ومساندة له للوصول إلى أهدافه السياسية من خلال محاولة كسب قاعدة شعبية حتى يتمكن من الحصول على المشروعية، إلاّ أن المشاركة كانت ضعيفة، والانتخابات شكلية، وغياب للشفافية، ما خلق عزوف سياسي من قبل المواطن، كل هذه العوامل أدت إلى غياب مصداقية النظام السياسي وفقدان الثقة فيه.[1]

أما الفترة من 2019-2020 والتي عرفت بمرحلة الحراك الشعبي، أين حدث الانفجار الشعبي والذي سُمي بالحراك السلمي، حيث طالب الشعب بالتغيير الجذري للنظام السياسي، وتم رفض نتائج الانتخابات التي اعتبرت غير نزيهة ويشوبها التزوير، ومن أسباب الحراك كذلك تفشي الفساد وضخّ أموال ضخمة وصرفها فيما يسمى برنامج رئيس الجمهورية، وعدم تطوير البنية التحتية وتفشي ظاهرة البطالة، وعودة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، وهنا حاولت السلطة التعتيم على وسائل الإعلام ما أدى إلى احتاج الصحفيين وانضمامهم إلى المتظاهرين.

لقد اتخذ الجيش موقف الحياد من هذه الاحتجاجات، وألقى عدّة خطابات يبين فيها محاولته في حماية البلاد، ولكن بتصاعد وتيرة الاحتجاجات واستمرارها قرّر انحيازه للشعب، حيث أكد من خلال تصريحاته أن الجيش هو جزء من الشعب ويشتركان في نفس القيم، وعدم سماح الجيش بعودة حقيبة سفك الدماء.

وأما عن موقف الأحزاب السياسية من الحراك فهناك فئة وافقت عليه وأيدته، وهناك من عارضته وفئة اتخذت موقف الحياد، ثم بعد ذلك اختلفت تلك المواقف فمثلا الائتلاف الحاكم "جبهة التحرير الوطني" أيدت استمرار بوتفليقة في الحكم، ثم تغيرت توجهات الائتلاف الحاكم،حيث صرح زعيمه

"معاذ بوشارب" بانحيازه إلى الحراك الشعبي، ودعوة الجبهة إلى المفاوضات وإلى الوحدة ضمانا لاستقرار البلاد، وذلك جاء نتيجة الضغوط والاحتجاجات الشعبية المتصاعدة من الداخل والخارج.

أما فيما يتعلق بأحزاب المعارضة، فقد تفاوتت مواقفها هي أيضا منذ بداية الاحتجاجات وذلك بالمشاركة في الحراك الشعبي، ومحاولة التوصل إلى حوار وطني يتوافق عليه الفاعلون السياسيون، والجماهير الرافضة لاستمرار بوتفليقة في الحكم وترشحه لعهدة خامسة، كما أنه كان لها دور في

[1] – نوال مغيزلي، مرجع سابق الذكر.

محاولات إقناع الشارع الجزائري بالقبول بمرحلة انتقالية يترأسها بوتفليقة بشكل مؤقت، إلا أن موقفها اختلف بعد ذلك حيث أعربت عن أنّ هذا الحل غير دستوري[1].

أما الفترة فيما بعد 2020 فقد كانت هناك محاولات لتهدئة الأوضاع، فقد نظمت السلطة انتخابات جديدة لكن بتواصل العزوف الشعبي ما يعكس استمرار الأزمة البنيوية، وغياب للتمثيل الحقيقي للشعب من طرف الأحزاب السياسية. حيث بلغت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لسنة 2021 نسبة 23% وهي أدنى نسبة مشاركة في تاريخ الجزائر، نتيجة لأزمة ثقة بين الشعب والسلطة.

- **التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية:**

يمثل التضخم تحدّيا اقتصاديا رئيسيا للجزائر، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، فقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة، ففي عام 2017 بلغ معدل التضخم 5,59% وانخفض تدريجيا ليصل إلى 1,95 %عام 2019، مما ينعكس فترة من الاستقرار النسبي في الأسعار، إلاّ أن هذا الاستقرار النسبي لم يستمر ، حيث ارتفعت مجددا معدلات ارتفاع التضخم، حيث سجلت 2,42% عام 2020 ، وهذا الارتفاع يعود إلى تأثير جائحة كورونا 19 التي تسببت في اضطرابات اقتصادية عالمية، بالإضافة إلى التذبذب في أسعار النفط الذي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري معتمدا بدرجة كبيرة على عائدات النفط، كما أن السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الحكومة في مواجهة هذه التحديات ربما ساهمت أيضا في زيادة معدلات التضخم.[2] وهذا ما يدل على الحاجة إلى استراتيجيات وطرق فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضرورة البحث عن مصادر جديدة للدخل، وطرق للتنويع الاقتصادي، حتى لا يتم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ Ignacio Ramonet : "أن الثروة الجديدة للأمم ستتركز شيئا فشيئا في القرن الواحد والعشرين حول المادة الرمادية، المعرفة، البحث على القدرة والابتكار، وليس على إنتاج المواد الأولية، ويمكن التأكيد أيضا أن العوامل الثلاثة التقليدية للقوة : مساحة الإقليم، عدد السكان ووفرة الموارد، لم تعد كذلك، بل على العكس أصبحت معيقات ثقيلة في المرحلة ما بعد الصناعية، إذ أن الدول ذات المساحة الواسعة وذات تعداد سكاني كبير والغنية بالمواد الأولية مثل (الهند، نيجيريا، باكستان، المكسيك) يظهر سكانها من بين الأكثر فقرا في العالم ، في عصر العولمة المالية، أضحت

[1]–المركز العربي الديمقراطي ،سارة عبد السلام شربيني، **تحليل الأزمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة** ، 2020، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/26، نقلا عن موقع:

https://democraticac.de/?p=64673

[2] – إيمان مزيان، واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر "التحديات والفرص"،**مجلة الجغرافيا الاقتصادية**، عدد1، 2025، ص 50.

دويلات صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، فقيرة من حيث الموارد الطبيعية مثل سنغافورة وموناكو أصبحت في رأس قائمة الدول ذات الدخل الفردي الأكثر ارتفاعا في العالم.[1]

كما شهدت الاقتصاد الجزائري عجز في ميزان المدفوعات خلال سنوات 2014،2015،2016، ليصل إلى 99دولار، 50 دولار 45 دولار للبرميل على التوالي، بسبب انخفاض سعر البترول، ورغم ارتفاع سعر البترول عام 2017 إلى 54 دولار لكن ظل مستوى العجز مرتفعا حيث بلغ 21,76 مليار دولار.[2]

إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية السابقة الذكر أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية، ومسّت قطاعات كبيرة في المجتمع مما أثار قلق الشعب من طبقة فقيرة وحتى الطبقات الوسطى كانت قد تأثرت جراء الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتوترة، حيث تراجعت أهمية التعليم، وقيم النجاح والتفوق، والتميّز والكفاءة، لصالح قيم جديدة كالمحسوبية والزبائنية التي صارت عنوانا لمراحل المجتمع الجزائري، حيث شهد المجتمع ارتفاع لمعدلات البطالة، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل، وتفاقم لأزمة السكن، وما زاد الوضع سوءا هو انتشار الفساد والرشوة وبذلك تأزمت الأوضاع أكثر، وزادت من تدني المستوى المعيشي للأفراد.

كما برزت حركات نقابية شنّت إضرابات في مختلف القطاعات، مطالبين برفع الأجور والزيادات في المنح والعلاوات، وقامت الحكومة بالاستجابة لبعض المطالب لتوفير السلم الاجتماعي، ولكن هذه الزيادات في الرواتب والعلاوات فاقت في بعض الأحيان 100% وبأثر رجعي قد يفوق في بعض المرات ثلاث سنوات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم ما أدى إلى توقيف مفعول الزيادات وما أدى إلى تفاقم مطالب زيادة الأجور مرّة أخرى، وتم التعامل مع هذا الأمر بليونة وبحسب حدّة وقوّة الحركات الاحتجاجية.

وما زاد المشهد الاجتماعي تضررا هو ظاهرة تضخم التنظيمات النقابية وعجزها عن نقل انشغالاتهم وتمثيلهم، ورغم دعم السلطات العمومية للاتحاد العم للعمال الجزائريين إلاّ أنها فشلت في احتواء مطالبهم.[3]

[1] -Mouhoubi, S. **Les vulnérabilités. Cas de l'Algérie**, Alger : ENAG Editions.2009 .pp22-23.

[2] – وافية تيجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري "دراسة تحليلية"،**مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، عدد 2، 2021، ص 98.

[3] – حمزة دوش، المكي دراجي، **الحركات** الاجتماعية وفرص التشغيل في الجزائر "دراسة في الاحتجاجات الشعبية ومآلات الاستقرار للفترة الممتدة بين 2011–2016 "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 1، أفريل 2022، ص 835.

لا تزال الجزائر تعاني من مشكلة البطالة، فرغم المحاولات الحكومية بتبني إصلاحات بعد عام 2011، وذلك بتأسيس المجلس الأعلى للشباب، إلاّ أن مشكل البطالة بقى مطروحا، وبقيت مشكلة معقدة ومستعصية في حلّها. وهناك من الشباب من يفضل البطالة بسبب ضعف الأجر، وهناك من ينتظر دعم ومساعدات الدولة لهم خاصة بعد 2011 لأجل شراء سلمهم الاجتماعي.[1]

نستنتج أنه من خلال غياب الاستقرار السياسي والأمن، جرّاء الأوضاع الصعبة التي شهدها الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، نتج عنه غياب للتمثيل الشعبي وفقدان للثقة اتجاه النظام السياسي، أسباب أنتجت عزوف سياسي للشعب، وتحدّيات صعبة واجهتها المشاركة السياسية في الجزائر، ما جعلها في تراجع مستمرّ.

ثانيا: تحدّيات المشاركة السياسية في تونس:

-**التحدّيات السياسية:** كانت بداية الأزمة السياسية بعد تأخر صياغة الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب المجلس التأسيسي أكتوبر 2011، حيث أنه في عام 2012 لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد على خلفية الإستقطابات السياسية حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقة بين السلطات، مما ترتّب عليه انقضاء فترته المحدّدة من دون إنهاء أعماله، ولذلك فقد مثل موضوع استمراره في العمل بعد انتهاء مدته جدلا دستوريا واسعا.[2]

كما شهدت تونس في 2013 تفجرا للأزمة السياسية، بعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد"، حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات أيديولوجية مختلفة مطالبة بإسقاط "حكومة الترويكا"، تم بعدها استقالة حكومة "حمادي الجبالي" لعدم قدرته على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، وبعدها أجريت عدة مشاورات لتشكيل حكومة جديدة، وفي 08 مارس 2013 تم تشكيل حكومة "علي العريض" القيادي بحزب النهضة.[3] كما شهدت تونس أزمة سياسية أخرى باغتيال المعارض اليساري وعضو بالمجلس التأسيسي "محمد البراهمي" في جويلية 2013 متّهمين حركة النهضة. [4]

---

[1] -الهادي بووشمة ، الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، عدد 20، جوان 2018 ص 173.

[2] – أحمد عبد ربه وآخرون، **حالة الأمة العربية 2012-2013 :مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**. تحرير :أحمد يوسف ونيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 145.

[3] – عبد اللطيف الحناشي، **تونس:تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق اقليمي متغير**،الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2013، ص 2.

[4] – إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 :مراجعات ما بعد التغيير**.تحرير :علي الدين هلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 179.

ومن التحدّيات السياسية كذلك الخلاف الحادّ في صياغة الدستور بسبب فصول الدستور الجديد داخل أروقة المجلس التأسيسي، واستغراقه لمدة عامين، ويعود أساس هذا الخلاف إلى العلمانيين والإسلاميين حول مسائل مختلفة تتعلق أبرزها بمسألة هوية الدولة، فالإسلاميون يريدون اعتماد الشريعة الإسلامية كأساس مدوّن حرفيا في بنود الدستور، وباقي الأيديولوجيات تريد اعتماد صيغة الدستور السابق لعام 1959، وهو علمانية الدولة، أما الخلاف الآخر فيتعلق بطبيعة نظام الحكم ، فالإسلاميون يريدونه نظام برلماني، أما حزب المؤتمر فيفضلونه نظاما برلمانيا، وأما حزبي نداء تونس والحزب الجمهوري فيريدونه رئاسيا.[1]

-التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية:

لقد كانت التداعيات الاقتصادية للأحداث السياسية لما بعد 2011 مأساوية، فخلال الأسبوعين الأوليين من الاضطرابات الشعبية في تونس، فقد الناتج المحلي ما يقدّر ب 4,5%، كما شهدت الفترة تراجعا في النموّ (-1,9%) مع ضغوط تضخمية بلغت 5,8% أوائل عام 2012، وعجز في الموازنات الاقتصادية العامة في نطاق واسع بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير 76 %، وعجز المالية العمومية بلغ 3,8%بعد أن كان في حدود 1% عام 2010، ونسبة الديون ارتفعت بما يزيد عن 4 نقاط مئوية، أي 40,4%من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 ، إلى 44,6%عام 2011 حيث الدين العمومي بلغ آنذاك 58% ، علاوة على انخفاض الدينار بدون تأثير يُذكر على الصادرات، كما تزامن ذلك مع تقلص التحويلات الصافية من الخارج بنسبة 12%، أي من633 مليون دينار عام 2010 إلى 530 مليون دينار عام 2011[2]

كما عرفت تونس في المجال السياحي تراجعا كبيرا، وباعتبار أن السياحة تعتبر المصدر الثاني للعملات في تونس، حيث يسهم بنسبة 20% من العملة الصعبة، وقدّرت روافد السياحة ب 8,2%مليار دينار سنة 2013، كما تعدّ السياحة في تونس داعما قويا في توفير السيولة اللاّزمة لاستيراد السلع والخدمات، وكذلك رفع الاحتياطي الوطني من العملة الأجنبية، وهذا التراجع في عدد السيّاح سجل ب 17,5% إلى غاية 2015[3]

---

[1] – أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس:الدرب الطويل نحو التوافق**، العدد 6، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014 ، ص ص 11-12.

[2] – علي الشابي، **تحديات الاقتصاد السياسي التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2010**-2017 ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017،ص 4.

[3] – مناف قومان، **الاقتصاد التونسي في سنين الثورة من سيئ لأسوأ**، 2016، موقع ن بوست، تاريخ التصفح: 2025/08/27، على الموقع الالكتروني: file:///C:/Users/cash/Downloads /

كما عرف النظام المصرفي التونسي هشاشة وضعف لأداء القطاع المالي بسبب وطأة القروض المتعثرة في إطار رأسملة البنوك وعدم الرقابة الكافية للقطاع المصرفي والمالي وغياب الحوكمة البنكية الرشيدة، كما تسببت تكلفة الإرهاب في خسائر اقتصادية وتجارية، منها خسائر في الدخل القومي الخام، تأخير النمو الاقتصادي، كبح الاستثمار المباشر، عجز في الميزان التجاري والمالي.

كما شهدت تونس انخفاضا في الاستثمار المباشر نتيجة فقدان الثقة للمستثمرين الأجانب في الاستثمار في تونس، وذلك لعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتدهور مؤشرات تصنيف تونس الدولي من قبل وكالات التصنيف الائتماني للديون، وأيضا نتيجة للفساد المالي من تبييض للأموال والتهرب الجبائي.[1]

وبالعودة إلى التحدّيات الاجتماعية التي تشهدها تونس تعتبر نتاجا للتراكمات الناتجة عن التجارب التنموية الفاشلة، ونتاجا لطبيعة النظام السياسي الذي غلبت عليه سياسة الولاءات والمحسوبية بدل تطبيق القانون والشفافية، وغياب للعدالة الاجتماعية ما ساهم في خلق أزمة مجتمعية خلقت تحدّيا صعبة لتطبيق الديمقراطية وتبني نظام مشاركاتي. ومن التحدّيات الاجتماعية التي واجهتها تونس انتشار الفساد ارتفاع معدلات الفقر،حيث واجهت تونس معركة على جبهتين ضد الفساد، الفساد الماضي والفساد الراهن، حيث ركزت الحكومة على القضاء على الفساد الحالي أي بعد ثورة 2011، فقد قامت بسنّ تشريعات لردع أي أعمال النصب والاختلاسات، والغش والاحتيال، وكان المجتمع المدني هو الدافع الرئيسي لإطلاق عملية العدالة الانتقالية التي تتطرق لكل الجرائم المادية كالتعذيب والاختلاس والمحسوبية.

لقد شهد الفساد في تونس ارتفاعها في المستوى العام بعد الثورة، وهذا الوضع كان مفاجئا لتونس، فحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية أن تونس كانت في المرتبة 59 من بين 178 بلد (الرقم 1 أقل فسادا) مع نسبة 4,3 (الرقم 10 هو الأقل فساد)، وفي سنة 2016 نزلت تونس إلى المرتبة 75 من أصل 176 بلد متا يشير أن الفساد في وضع متزايد.[2]

عاشت تونس فترة من الجمود السياسي الذي أثر على الحياة الاجتماعية للمواطنين، على مجالات مختلفة من القطاع الخدماتي مثل التعليم، الصحة، النقل...إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن

[1] – فؤاد الصباغ، الأوضاع التونسية الاقتصادية بعد ثورة الربيع العربي 2011، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، عدد 7، 2019، ص 68.

[2] – سارة يريكس، مروان المعشّر، **عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2017، ص 11.

نتيجة للفقر، خاصة في المناطق الداخلية التي ما تزال تعيش وتخضع لسياسة التهميش، فكل هذه المشاكل كانت على شكل مطالب لكنها لم تلق آذان صاغية، فالنخبة السياسية أثبتت عجزها عن تلبية مطالب الشعب، وهذا ما يدفع إلى فقدان الثقة في النظام السياسي وعزوفه عن المشاركة السياسية.

ولهذا تدخّل الإعلام من هذا المنبر "تدني المستوى المعيشي للشعب" وقام بنشر مجموعة من الشعارات التي أثرت على الوعي العام ولقيت صدى وتأثير، ومن بين هذه الشعارات نجد " الأحزاب الكل كيف كيف"، "البلاد داخلة في حيط"، "الحكومة الفاشلة، "تقاسم الكعكة"، [1] كلها شعارات عبّرت عن سوء العملية السياسية وعن سخط الشارع التونسي اتجاه النظام وسيرورته الغير قانونية والبعيد عن مبدأ الشفافية.

المطلب الثاني: ترسيخ مفهوم الديمقراطية التشاركية في المجتمع

إن ترسيخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع تتولد من تربية جميع أفراد المجتمع، ودون تمييز بين الطبقات، على المبادئ الديمقراطية كالحرّية والعدالة، والمساواة ...و تبدأ تنشئة الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وتبدأ تتشكل أفكاره من خلال عادات ومفاهيم متعلقة بمجتمعه، لذلك تتجه المجتمعات الديمقراطية لتكوين أفرادهم منذ الصغر على مفاهيم الديمقراطية التشاركية، وتعويدهم على أسلوب حياة مرتبط بالتنشئة الاجتماعية والديمقراطية، قائم على علاقات اجتماعية منتظمة، مفادها أن الفرد لا يستطيع العيش بدون مبادئ وقواعد وأخلاق وقيم ديمقراطية، فالتنشئة تبدأ من الأسرة ثم يأتي دور المؤسسات التربوية في توعية الأجيال على مفاهيم وقواعد الديمقراطية، كي تترسّخ في أذهانهم، ومن هنا تتكون شخصيتهم وتُبنى أفكارهم على أسس ثابتة، وإمكانية العيش في حياة مستقرة و منتظمة بعيدا عن الفوضى.[2]

إن الديمقراطية التشاركية "كطريقة جديدة للمشاركة تقوم على فكرة تمكين المواطنين من المشاركة سواء المشاركات الفردية أو الجماعية، التي تساهم في ترشيد القرارات من خلال مؤتمر المواطنين أو من خلال عملية إنشاء الميزانيات التشاركية، لذا فإن دور المواطن لا يقتصر فقط على انتخاب المسؤولين."[3]

---

[1] – مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، **العملية السياسية في تونس بين هشاشة المشهد السياسي وصلابة الحلم الديمقراطي**، تم تصفح الموقع يوم: 2025/08/26، نقلا عن موقع: http://www.csds-center.com

[2] – محمد سليم الزبون، رشا محمد خالد، "استراتيجية مقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية"، **مجلة دراسات وأبحاث**، عدد 26،2017،ص 20.

[3] - Hervé Pourtois et John Pitseys ,**La démocratie Participative en question, dossier : La démocratie Participative en question** .La Revue nouvelle 07 ,2017 .

فبالعودة إلى المجتمعات العربية وبالأخص الجزائر وتونس نجد أن عنصر الثقة هو الغائب في هذه المجتمعات، فأساس الفجوة بين النظام السياسي والمواطن هو غياب الثقة، هذا الغياب أنتجته فترة تاريخية، ومرتبط بزمن بعيد، ولذلك فحلّ هذه الفجوة ليس بالسهل، فيجب أن تكون هناك مراحل لمحاولة استرجاع الثقة الشعبية، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات وعلى مختلف القطاعات، أين يمكن أن يشعر المواطن بالأمان والاستقرار في بلده، وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع وهذا يكون على مدى سنوات من التنشئة والتربية الديمقراطية، لأن المشاركة السياسية تنطلق من مجتمع ديمقراطي، مجتمع تتوفر فيه مبادئ العدل والمساواة بين الأفراد، مجتمع متمسك بالقيم الديمقراطية وبالحرّية واستقلالية الأفكار، مجتمع يؤمن بإمكانيته في التغيير السياسي بمشاركته في النظام السياسي، وبتمثيل حقيقي للأفراد، ومن تتحقق الديمقراطية وتُحقق طموحات الأجيال بالاستقرار والسلام.

وكذلك غياب منظومة القيم لدى الشباب أنتج خطرا على الأمة بأكملها، لذلك يعدّ ترسيخ الديمقراطية مبدأ يعزّز من قيمة المواطنة ومن قيمة الحفاظ على وحدة الأمة واستقراها، فمثلا ظاهرة الهجرة الغير الشرعية والتي انتشرت مؤخرا وبشكل رهيب تعود أسبابها إلى المشاكل الاجتماعية التي يعيشها المواطن والسبب الأول هو مشكل البطالة، الذي يعدّ من بين أسباب الهجرة الغير الشرعية.

1- آليات ترسيخ الديمقراطية التشاركية

لتبنّي وترسيخ النهج الديمقراطي وتعزيزه يستوجب توفر مجموعة آليات، قوانين وإجراءات من شأنها حماية المواطن وتوسيع دائرة مشاركته في مختلف الأنشطة السياسية والحياة العامة بشكل عام، كما يجب على مختلف المؤسسات الحكومية أن تحظى بالشرعية والمشروعية، وذلك لأجل استعادة الثقة بين المواطن والسلطة، وللوصول لبناء دولة ديمقراطية مستقرة، ومن بين هذه الآليات نذكر:

- **سيادة القانون:**

ترتبط دولة الحق والقانون في العصر الحديث باقتسام السلطة بين السلطات الثلاث، وكل سلطة بصلاحياتها ومسؤولياتها، ولذلك فإن سيادة القانون تستوجب مشاركة جميع المواطنين وبشكل متساو في عملية اتخاذ القرارات، والمشاركة في مختلف الأنشطة السياسية بشكل عام، فمبدأ مشاركة الجميع ومساواتهم ينتج بتطبيق القانون، ولذلك فدولة القانون تمنع سياسة الإقصاء والتهميش والتفرقة بين المواطنين، وذلك سواء على أساس الجنس، أو العرق، اللغة، الدّين ...إلخ

هذا المبدأ مرتبط بمظهر الحداثة السياسية، لأنه يضمن تكريس دولة القانون على اعتبار أن الدولة ككيان قائم على بناء مؤسسات قوية يمنع شخصنة وتركيز السلطة في يد شخص ما، وبمعنى آخر أنه من ركائز الدولة الحديثة هو منع البُنى التقليدية والولاءات القبلية، وذلك ما ساعدها على تكوين مؤسسات دستورية قوية ترتكز على عدّة قواعد وإجراءات تمكّن المواطن من إثبات ذاته والدفاع عن آراءه ومعتقداته.ولذلك فإن سيادة القانون تعتبر كركيزة وعمود محوري لتعزيز المقاربة التشاركية.[1]

- **توسيع دائرة المشاركة**

إن أهمية المشاركة السياسية تتضاعف في الدول المتخلفة أكثر منها في الدول المتقدمة نظرا لأهميتها في عملية التحديث والتنمية السياسية، حيث أنه كلما زادت مشاركة المواطنين في الحياة السياسية كلما تأكدت الصفة الديمقراطية في المجتمع، كما أنها تُعد مدخلا مهما في تعبير مختلف القوى الوطنية عن أفكارها وآرائها، وتمكّنها من الدفاع عن برامجها بكل حرّية وآليات وطرق سلمية، بعيدا عن العنف لأجل التأثير في القرارات السياسية والمشاركة في صياغتها وصنعها.[2]

ولذلك فإن بناء دولة ذات حكم ديمقراطي يتوجب إقرار مبدأ المشاركة النشطة والفعالة في المجتمع، وذلك بتوفير كل فرص المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، لكي يشعر المواطن بالانتماء والولاء لوطنه.

وغياب عنصر المشاركة يتولد عنه عجز وضعف النظام، وتخلق الفجوة بينه وبين المواطن، ما يؤثر على الثقة بين النخبة السياسية والمواطن وما ينجرّ عنه من صراعات وتفكك يؤديّ إلى خلق التفاوت الطبقي، وانتشار العنف والفساد في المجتمع، ومن هنا تظهر علامات ضعف أو زوال سيادة الدولة.

ولتجاوز كل هذه الخلافات والأزمات وجب بناء نظام ديمقراطي مشاركاتي، والسماح لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية على أوسع نطاق، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، حتى تكون السلطة السياسية شرعية.

- **نزاهة العمليات الانتخابية وتكريس التداول على السلطة**

إن الانتخاب هو الوسيلة التي يشارك بها المواطن في إسناد السلطة إلى الهيئات الحاكمة، سواء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، أو المحلية، ولذلك فوجوده والعمل به شرط أساسي لتفعيل المقاربة

[1]– ابتسام مقدم، الديمقراطية التشاركية : دراسة في المفهوم، التحديات والآليات، مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، **مجلة الحقوق والحريات**، عدد 2، 2021، ص 619.

[2]- محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**.ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 22.

التشاركية، [1] والانتخاب يعتبر وسيلة تعبير عن مدى التطبيق العملي لمبادئ الديمقراطية، وهو الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر، وبذلك يمثل صياغة توفيقية بين خضوع الشعب لنوابه وسيادته عليهم.

وأما التداول على السلطة فهو آلية يتم بواسطتها اختيار حاكم جديد، كما انه أسلوب يتم بواسطته إسناد السلطة أو كيفية اختيار الفرد الذي يكون قادرا على فرض نفس الدور أو أداء نفس الوظيفة للرجل السابق.

ولذلك يجب أن يتم الانتخاب في أجواء تنافسية وشفافة، بعيدا عن كل التجاوزات المتعلقة بالتزوير والتلاعبات السياسية، حتى نقول أنه أهم وسيلة لتحقيق التداول السلمي على السلطة، وحتى يكون الانتخاب ذو مبدأ ديمقراطي يجب أن يكون مُعبّرا عن الإرادة العامة ويكسب ثقة المواطن.

- **العدالة الاجتماعية:**

العدالة الاجتماعيّة هي أحد النظم الاجتماعيّة التي من خلالها يتم تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل، وتوزيع الثروات،والامتيازات، والحقوق السياسيّة، وفرص التعليم، والرعاية الصحيّة وغير ذلك، وبالتالي يتمتّع جميع أفراد المجتمع بغضّ النظر عن الجنس، أو العرق، أو الديانة، أو المستوى الاقتصادي، بعيش حياة كريمة.[2]

ومن هذا نرى أنه في تطبيق العدالة الانتقالية والتي لا تتحقق إلا من خلال اعتماد المقاربة التشاركية، والتي من خلالها يتساوى الأفراد ويتمكنون من المشاركة في الحياة السياسية، ما يسهل تحقيق الاستقرار والعدالة في المجتمع والدولة بشكل عام.

2- تجرُبتي الجزائر وتونس في مجال ترسيخ الديمقراطية التشاركية

أولا: الجزائر

اتجهت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني المقاربة التشاركية، وذلك من أجل تعميق الفعل التشاركي الذي يشعر فيه المواطن بأنه حلقة أساسية في الحياة العامة، سواء كان منضما إلى منظمات المجتمع المدني، أو أنه يمارس مواطنيته بعيدا عن هذه المؤسسات.

[1] - عوض الليمون، **الوجيز في النظم الدستورية ومبادئ القانون الدستوري**.ط 2، الأردن: دار وائل للنشر، 2016، ص 172.

[2] – غادة الحلايقة، **ما هي العدالة الاجتماعية**، سبتمبر 2018، تم تصفح الموقع: 2025/08/29 https://mawdoo3.com

لقد قامت الجزائر بإصلاح نظام الإدارة المحلية من خلال إقرار قانون البلدية وفقا قانون رقم 11/10 ، فمن خلال هذا القانون تم تبني الديمقراطية التشاركية في التسيير العمومي المحلي بتخصيص بابا كاملا تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

باعتبار أن البلدية القاعدة الإقليمية اللاّمركزية ومكان لممارسة المواطنة، كما أنها الفضاء الذي من خلاله يشارك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.[1] فهي بذلك تمثل الإطار المؤسساتي لمباشرة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، وتتم المشاركة عن طريق اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بكافة الشؤون التي تهمّهم مع إمكانية استشارتهم في بعض المسائل المحلية، وكذلك محاولة إشراكهم في تحديد مختلف الخيارات والأولويات التي تتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.[2]

كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي إذا استدعت الضرورة أن يطلب الاستشارة من أي شخصية أو ممثل جمعية أو أي خبير وهذا بغرض إثراء أشغال المجلس، وذلك عن طريق تقديم مقترحات وبدائل وأفكار جديدة، نظرا لما يتمتعون به من مؤهلات وخبرات مفيدة لتسيير شؤون المحلية، وفي هذا الإطار يسهر المجلس الشعبي البلدي بتوفير وضع ملائم للمبادرات المحلية، وهذا لأجل تحفيز المواطنين، وكذا رفع الانشغالات التي تهمّهم ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها وتلبيتها بغرض تسهيل حياتهم. [3]

وفي عام 2012 اعتمدت الجزائر قانون متعلق بالولاية رقم 07/12، حيث أنه أشار في المادة 12 أن الولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام يدعى المجلس الشعبي الولائي، أي أن المجلس الولائي ينتخب، والانتخاب يُعدّ شكلا من أشكال المشاركة السياسية.[4]

ومن بين الإصلاحات التي تبنتها السلطة الجزائرية كذلك التعديل الدستوري لسنة 2016، حيث أنه من مبادئ هذا الدستور هو تطبيق وتكريس مبادئ الديمقراطية، حيث تضمنت المادة 15 من الدستور 01/16 " أن الدولة الجزائرية تعمل على تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/10 المؤرخ في 20 رجب الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 1 شعبان 1432 الموافق ل 3 يوليو 2011، المادتين 1و2 ص 7.

[2] - المادة 11 من قانون 11/10، نفس المرجع السابق، ص 08.

[3] – المادة 13 من قانون 11/10، نفس المرجع، ص 08

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخ في 07 ربيع الثاني 1433 الموافق ل 29 فبراير 2012، المادة 12، ص 10.

المحلية، كما تسعى لتعزيز قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، وكذا السعي للفصل بين السلطات، لمنع تداخل السلطات فيما بينها.[1]

ولهذا الغرض أحدث الدستور هيئات استشارية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، ومهمته المراقبة، التحسيس، الإعلام في مجال حقوق الإنسان، ومنع كل صفات الانتهاكات الممارسة في حقّ الإنسان، كما يسعى إلى تقديم آراء ومقترحات لأجل ترقية حقوق الإنسان.[2]

كما استحدث هذا الدستور" المجلس الأعلى للشباب" بموجب المادة 200-201، ودور المجلس يتمثل في البحث في تطلّعات الشباب واحتياجاتهم المختلفة من اجتماعية واقتصادية وثقافية ورياضية، كما يسعى المجلس إلى تقوية روابط الروح الوطنية بين الشباب، وترقية الحس المدني، وتعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعيين.[3]

كما تطرّق هذا الدستور إلى مسألة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وأخذها بعين الاعتبار، حيث أقرّ بإقامة مجلس وطني اقتصادي واجتماعي يضم ممثلي هيئات المجتمع المدني إلى جانب الشركاء الاقتصاديين ويتولى هذا المجلس ضمان التشاور والحوار، كما يسهر على إبداء وطرح الرؤى والأفكار التي تتعلق بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التربوية والتعليمية وغيرها.[4]

كما شرع المشرع الجزائري في هذا الدستور من خلال المادتين 206-207 إقامة مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيا، وذلك استجابة لمطالب الشعب بضرورة إشراك النخبة في تدبير الحياة العامة، فدور المجلس يتجلى في تقديم اقتراحات لترقية مجالات عدّة، ولأجل تشجيع ودعم الابتكار، وتنمية القدرات الوطنية.[5]

في عام 2019 شهدت الجزائر حركات احتجاجية والتي اعتبرت نقطة تحوّل جديدة في تاريخ البناء الديمقراطي في الجزائر، وخاصة في مسار إرساء دعائم الديمقراطية التشاركية، وبعدها قرّرت الجزائر تنظيم استفتاء تعديل الدستور، وهذا يعتبر من محدّدات بناء دولة الحق والقانون، لأن الاستفتاء يعتبر آلية من آليات الإرادة السياسية الحقيقية.

---

[1] – المادة 15 من قانون 01/16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق 06 مارس 2016 ، يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 07 مارس 2016، ص 08.

[2] - المادة 198 و 199، نفس المرجع السابق، ص 35.

[3] – المادة 200-201، نفس المرجع السابق، ص 35.

[4] - المادة 204-205، نفس المرجع السابق، ص ص 35، 36.

[5] - المادة 206-207، نفس المرجع السابق، ص 36.

ومن النقاط الرئيسية التي حرص عليها المشرع الجزائري في دستور 2020 هو التعبير عن طموحات الشعب الجزائري، وتدعيم آرائه في إحداث تحوّلات جذرية وعميقة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، والتي تعتبر من أهم مطالب احتجاجات فبراير 2019.

وقد نصّت ديباجة الدستور على ضرورة إشراك مختلف شرائح المجتمع وفئاته على اختلاف توجهاتها، ميولاتها وتطلعاتها، بما في ذلك الجالية الجزائرية بالخارج لإدارة وتسيير الشؤون العمومية، ما من شأنه المساهمة في ميلاد جمهورية جزائرية جديدة أكثر انفتاح من سابقاتها على العالم الخارجي باعتماد أسس ديمقراطية تقوم على العدالة الاجتماعية، المساواة والحرّية التي تعزّز الحس المواطني والوحدة الوطنية.[1]

كما استحدث هذا الدستور المادة 10 في الفصل الثاني، التي تكرّس تفعيل دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية، لأن دوره أساسي في تجسيد المشاركة التفاعلية، فالمجتمع المدني قادر على تعزيز وتشجيع المقاربة التشاركية محليا لأهمية دوره المحوري في إدارة الشؤون المحلية وتسييرها.[2] وفي نفس السياق نصّت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم 139/21 على ما يلي" :إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات، وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية، وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني"[3].

يتضح من هذا النص أن المرصد الوطني للمجتمع المدني يتمتع بطبيعة استشارية، ما يعني أن آرائه وتوصياته لا تكتسب طابع الإلزام إلا إذا أضفى عليها رئيس الجمهورية صفة تنفيذية من خلال سلطاته الدستورية، وهو ما يجعل فاعلية المرصد مرتبطة بشخصية الرئيس ذاته، فتتراوح بين الظهور والضمور حسب السياق السياسي.

وفي هذا الإطار، ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تدرك أن دورها لا يكمن في الحلول محل المواطنين، بل في تمكينهم من المشاركة الفعلية، والالتزام بتمثيل مصالحهم الحقيقية. فشرعية هذه المنظمات تنبع من اعتراف المواطنين بها وبأدوارها، كما أن تفعيل دورها وتعزيز قدراتها يرتبط بمدى

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20- 442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020.

[2] - المادة 10 من المرسوم الرئاسي 20-442 مرجع سابق، ص 08.

[3] – وردية زعروري حدوش،"تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 139 21 – ،المؤرخ في 12 ابريل سنة2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني"،**المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 16 ، العدد 02 ،2021 ، ص 424.

قدرتها على التنسيق والتعاون مع باقي الفاعلين الاجتماعيين وقوى الضغط، بما يضمن تحقيق تنمية أكثر عدالة وبيئة أكثر أمنًا.

ومن المهم التنبيه إلى خطورة الترويج لفكرة إحلال المجتمع المدني محل الأحزاب السياسية، خاصة إذا تم تبني الطرح الذي يفصل بين الطرفين. فمثل هذا التصور قد يؤدي إلى تنافس غير شريف، يفرز مؤسسات منتخبة غير منسجمة، ويؤثر سلبًا على الطموحات التنموية التي يُراد تحقيقها تحت شعار الديمقراطية التشاركية.

وفي هذا السياق، خصّ المؤسس الدستوري الأحزاب السياسية بمكانة معتبرة ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020، وذلك في باب الحقوق الأساسية والحريات العامة، من خلال المواد 57 و58[1]، حيث أُحيطت الأحزاب بجملة من الشروط والواجبات، مع ضمان حرية المواطنين في الانتماء السياسي والاختيار الحر.

وتبقى مكانة الأحزاب السياسية مرهونة باستعادة ثقة الشعب، عبر برامج بناءة وعمل سياسي مستمر لا يقتصر على المناسبات الانتخابية. كما يتعين على السلطة القائمة أن تلتزم الحياد وتقف على مسافة واحدة من جميع الفاعلين السياسيين.

وفي سبيل تحقيق مشاركة سياسية واسعة وحقيقية، يتوجب على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الابتعاد عن النخبوية، والعمل على استقطاب مختلف فئات المجتمع، بما يعزز التمثيل الشعبي ويكرّس الديمقراطية التشاركية.

ثانيا: تونس

تجربة تونس التي كانت تجربة رائدة في المنطقة العربية، حيث شهدت بعد ثورة 2011 تحوّلات دستورية ومؤسساتية عميقة، وذلك بغية تعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام.

يعتبر الدستور التونسي لسنة 2014 أول دستور ينص على تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية، وهذا يعتبر نقطة تحوّل فاصلة في مسار الديمقراطية للمواطنين في بناء الثقة بينهم وبين الجماعات المحلية، من خلال مشاركتهم في تسيير شؤونهم الإقليمية بما يتلاءم وطبيعة الجماعة المحلية التي يقطنون بها ومطالبهم، وهذا ما جاء في الفصل 139 على أن تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهامات المجتمع المدني والمواطنين

[1] – المواد 57–58 من 1 مرسوم رئاسي رقم 442 20 مؤرخ في 30 ديسمبر سنه، 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنه 2020 ،جريدة عدد 82 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2020 .

في إعداد مختلف البرامج التنموية والتهيئة العمرانية، والسهر على تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع.[1]

كما سمح الدستور التونسي للمواطن حقّ التدخل لعقد دورات المجالس الشعبية المحلية، فقد جاء في الفصل 216 من مجلة الجماعات المحلية على أن يحدّد المجلس في أولى اجتماعاته مواعيد دوراته العادية وضرورة إعلام الجميع بها بما فيهم المواطنين،وقبل عقد هذه الدورات تكون هناك جلسات تمهيدية يُدعى إليها مواطنوا لبلدية بوسائل الإعلام المتاحة، ويعقد المجلس البلدي وجوبا دورة كل ثلاثة أشهر، ويمكن عقد اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه أو بطلب من عشر الناخبين المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية، وفي هذا الإطار نجد أن المشرع التونسي أولى أهمية قصوى لدور المواطن في المشاركة في اقتراح المشاريع، وهذا يعتبر نقطة تحوّل إيجابية لتطبيق الديمقراطية التشاركية.

وما يبرز أكثر التجسيد الفعلي للمقاربة التشاركية هو مشاركة وحضور المواطنين في جلسات المجالس المنتخبة، والدستور التونسي كان قد أقرّ بالسماح للمواطنين بالإطلاع على المداولات المتخذة، وهذا ما ورد في الفصل 218 والفصل 314 .[2] كما جاء في الفصل35 من الدستور أنه بإمكان المجالس البلدية والجهوية وضع تقرير بأغلبية أعضائها لتنظيم لقاءات علنية مع المواطنين، ويتم من خلالها تقديم إيضاحات ومقترحات قبل اتخاذ القرارات الخاصة بمراجعة المعالم المحلية، وإبرام عقود التعاون والشراكة، والمساهمة في إنشاء منشآت عمومية،حقّ التصرف فيا لأموال العمومية، القرارات الترتيبية للمجالس المحلية، اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي،تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات. وكل هذا لأجل إشراك المواطنين في أمور حيّهم، من حيث التهيئة والتعمير، ولأجل طرح أفكار وتصوّر مشاريع، حيث يستمد منها رئيس البلدية ومجلسه أفكارا ويتخذون بناء عليه استبيان قرارا معين.مكن هذا الاجتماع المنظم في ماي 2011من تقديم وسائل التشاور والقيام بتشخيص أولي للموقع وقضاياه وضبط رزنامة إنجاز الدراسات، بعد ذلك تم تنظيم ورشات عمل حضرية بحسب الموضوع خلال شهر جوان 2011 لتمكين المشاركين من مواطنين وجمعيات وفرق العمل البلدية من العمل على التشخيص والتبادل حول مبادئ الحي المستدام والمختلط والرابط أيضا بالنسبة للموائد المستديرة التي تنتهجها بعض المدن في تونس تم تنظيم مائدة مستديرة لأول مرة في مدينة القصيرين وسيدي بوزيد

[1]- الدستور التونسي لسنة 2014، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (10)، الفصل 139.
[2]- مرجع سابق، الفصل 216، 314،218.

في إطار المبادرة السويسرية " للتشغيل والمؤسسة الريفية الصغرى في تونس " وتهدف هذه المبادرات إلى توفير منبر نقاش ثلاثيا لأطراف يظم السلطات المحلية وممثلي القطاع الخاص وممثلي النسيج الجمعياتي.[1]

كما تم استحداث "**المجلس الأعلى**" للجماعات المحلية ما ورد في الفصل 141، ومهمته النظر في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات، وإبداء الرأي في كل ما يتعلق بالجماعات. ويعتبر من الهيئات الاستشارية ويتمتع بعدة اختصاصات.[2]

ولتسهيل التشاور العمومي المحلي استحدث الدستور التونسي آليتين وهما الاستشارة والاستفتاء المحلي، فآلية "**الاستشارة**" لا تخضع إلى المبادرات من المجالس المنتخبة فقط بل حتى المبادرة الشعبية، ولذا يشير الفصل 30 إلى وجوب مسك الجماعة المحلية سجلا خاصا بآراء وتساؤلات السكان والمجتمع المدني والإجابة عنها.[3]

وفيما يخص الآلية الثانية والمتعلقة "**بالاستفتاء**" فقد نص الفصل 31من مجلة الجماعات المحلية أن مجلس الجماعة المحلية بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية سواء البلدية، الجهة، والأقاليم أو من ثلث أعضاء المجلس أين قرّر استفتاء الساكنة حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وتضيف الفقرة الثانية أنه بإمكان عشرة ناخبين محلّيين بالجماعة المحلية المبادرة باقتراح تنظيم استفتاء وفي هذه الحالة يمكن إجراء الاستفتاء في صورة موافقة الأغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي في أجل لا يتجاوز شهرين، كما لا يمكن إجراء أكثر من استفتاء واحد خلال المدة النيابية البلدية أو الجهوية.[4]

وقد اعتمدت تونس آلية أخرى لتجسيد الديمقراطية التشاركية ألا وهي "**الميزانية التشاركية**" وتعتبر من الآليات الحديثة لتفعيل مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، وذلك من خلال المشاركة في تخصيص الأموال العامة للقطاعات ذات الأولوية، وقد نص الفصل 130 على التزام الجماعة المحلية بمبدأ الشفافية والتشاركية في إعداد ميزانيتها السنوية في وثيقة شاملة، على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة، تتضمن كل الموارد والنفقات والتعهدات.[5]

---

[1]– خيرة تكوك، "واقع الديمقراطية التشاركية بين التشريع والتطبيق في التجربة التونسية وآفاقها المستقبلية"، **مجلة المعيار**، عد 1، 2024، ص 849.

[2]– الدستور التونسي 2014، فصل 141، مرجع سابق.

[3]– الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية،2018 .

[4] – الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018.

[5] – الدستور التونسي 2014، ، الفصل 130. مرجع سابق.

وشهدت هذه العملية أول تطبيق لها في مدينة **قابس** حيث تم تنظيم 8 منتديات لفائدة المواطنين في أحياء قابس بين مارس و أفريل 2014، وقد شارك 300 مواطن في اختيار مشاريع تتعلق بتجميل المدينة كذلك خصصت جماعة منزل بورقيبة في تونس مبلغ 100.000 دينار تونسي أي ما يمثل 12% من ميزانية التجهيز من أجل تجميل المدينة، كذلك خصصت مدينة **توزر**(تونس 550.000) دينار تونسي أي تونسي ما يمثل12% من ميزانية التجهيز لإصلاح الأرصفة والطرق فقد قامت مثلا مؤسسة الياسمين كمركز بحث تونسي، بتجربة إعداد بطاقات أداء للمواطنين لعرض تفضيلاتهم على الجماعات المحلية، وهي تأمل بتوسيع نطاق ذلك ليصبح مؤشرا من شأنه إظهار المقارنات مع مرور الوقت،بما في ذلك مقارنات بين البلديات.[1]

إذن من خلال كل ما عرضناه نلاحظ أن تونس قد حقّقت قفزة نوعية فيما يخص تطبيق الديمقراطية التشاركية، حيث تمكنت من إشراك المواطن والمجتمع المدني وحتى وسائل الإعلام في صناعة واتخاذ القرارات، إلى جانب إنشاء هيئات استشارية، وإدخال تغييرات جوهرية على بنية الحكم المحلي، وتشجيع اللامركزية من خلال منح صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات والبلديات.

المطلب الثالث: سُبل تفعيل المشاركة السياسية

باعتبار المشاركة السياسية من أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية النظام السياسي فإنه يتوجب معرفة كل العراقيل ومختلف التحدّيات التي تواجهها، كي يتسنى مواجهتها والحدّ منها، وبدراستنا لتجربتي الجزائر وتونس فيما عرضناه سابقا عن مختلف التحدّيات التي واجهتهما، وعن الأزمة التي يعيشها البلدين فيما يخص العزوف عن المشاركة السياسية فإن هناك العديد من السُبل والأُطر التي يمكن الاعتماد عليها للرّفع من مستوى المشاركة السياسية وللحدّ أو التقليص حتى من نسبة العزوف السياسي وهي كالتالي:

1- تعزيز وتوسيع دائرة مشاركة الشباب في العمل السياسي

تُعد مرحلة الشباب من أهم المراحل العمرية التي يبلغ فيها الفرد مستوى من النضج يجعله مسؤولًا عن أفعاله وتصرفاته، ويؤهله ليكون عنصرًا فاعلًا ومؤثرًا في المجتمع. ففي هذه المرحلة، يكتسب الشباب وعيًا شخصيًا وثقافيًا متقدمًا، مما يعزز قدرتهم على المشاركة في صنع القرار ومواجهة التحديات وتحمل المسؤوليات. وإذا كانت المشاركة السياسية تجسيدًا لمبدأ سيادة الشعب وركيزة أساسية للديمقراطية، فإنها تتطلب وجود مواطنين نشطين، ويُعد الشباب في هذا السياق قوة دافعة لا غنى

[1] – خيرة تكوك، مرجع سابق، ص 852.

عنها. فكلما ارتفعت نسبتهم في المجتمع، زادت مساهماتهم في الحياة السياسية، وارتفع مستوى التطور في مختلف مجالات العمل. إذ يُنظر إلى الشباب باعتبارهم المحرك الحيوي لأي عملية إصلاح أو تغيير، ويمثلون طاقة تجديدية وأداة جوهرية في مسار التقدم والحضارة.[1]

تتطلب هذه الفكرة استراتيجية جديدة بإعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمواطن، فدعوة الشباب للتصويت والانتخاب في الحملات الانتخابية يجعل منه كأداة للتصويت فقط، لذلك يتعيّن على السلطة السياسية إدماج لمختلف شرائح المجتمع خاصة الشباب في الحياة السياسية، ومشاركتهم في صناعة القرار من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم، أي أنه يشارك في كل مراحل عمليات اتخاذ القرار، من خلال المجالس الاستشارية والمنتديات الوطنية، وخلق فضاءات حوار دائمة بين المواطن وصناع القرار، هذا بالإضافة إلى إحياء الحياة السياسية من خلال تجديد مختلف النخب السياسية والإدارية لأجل إنعاش الحياة السياسية وإبعادها عن الجمود والروتين.

بالإضافة إلى دعم الأحزاب السياسي لتجديد هياكلها الداخلية وتمكين القيادات الشابة من تولي المناصب الإدارية، ومراجعة معايير الترقية والتعيين لتشجيع الكفاءات الشابة بدل الاعتماد على شرط الأقدمية فقط .

محاولة إشراك الشباب في إعداد السياسات الاقتصادية، خاصة في المجالات ذات أهمية واسعة مثل مجال التشغيل، الابتكار والمقاولاتية، وذلك بإدماج أدوات رقمية حديثة، وضرورة دعم المبادرات الشبابية في المجتمع المدني والاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم، وتمويل مختلف المشاريع الشبانية ذات الطابع الاجتماعي للقضاء على مشاكل البطالة وتحسين الحالة الاجتماعية للمواطن.

كما تعدّ مشاركة الشباب في الحياة العامة أحد الركائز الأساسية للديمقراطية التشاركية، كما تمثّل تجسيدا فعليًا لمبادئ الحكم الرشيد، إذ تتيح لهم ممارسة دور رقابي شعبي يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. وتكتسب هذه المشاركة أهمية مضاعفة في السياق السياسي، حيث تُسهم في دفع عجلة التنمية السياسية، وتحد من مظاهر الفراغ السياسي الذي يعاني منه الشباب نتيجة التهميش المستمر، وغياب الاهتمام بقضاياهم في برامج الأحزاب السياسية وأنشطتها.

إن هذا الواقع يستدعي مراجعة جذرية لآليات تفعيل طاقات الشباب، من خلال إعادة جذبهم إلى الفضاء الحزبي والعمل العام، وتوسيع نطاق مشاركتهم عبر تفعيل دور المؤسسات الأهلية. ويتطلب

[1]– آمال عباس، " المجلس الأعلى للشباب برلمان جديد للمشاركة السياسية للشباب"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، العدد الأول، جامعة الجزائر، 2023، ص 155.

ذلك إعادة صياغة أولويات هذه المؤسسات وبرامجها بما يتماشى مع الأجندة الوطنية، ويحقق التكامل المنشود بينها وبين المؤسسات الرسمية، في إطار شراكة فعالة ومستدامة.

ورغم تعدّد قضايا الشباب وتنوعها، فإن مسألة مشاركتهم السياسية والاجتماعية باتت تحتل موقعًا مركزيًا في النقاشات الراهنة، سواء على مستوى البحث العلمي أو في السياسات العمومية الموجهة إليهم. وتنبع أهمية هذه المشاركة من ارتباطها بمشروع الحداثة والبناء الديمقراطي، حيث تتزايد الحاجة إلى إدماج الشباب في الشأن العام باعتبارهم أحد أعمدة المواطنة الفاعلة وديمقراطية المشاركة في المجتمعات المعاصرة.

فالمشاركة الشبابية على وجه الخصوص تمثل المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد النخب، وضخ الحيوية في شرايين النظام السياسي والاجتماعي، بما يعزّز من مساهمتهم في مسار التنمية المستدامة وبناء المستقبل.[1]

كما تشير الأدبيات المتوفرة على منصة *Academia.edu* إلى أن دوافع مشاركة الشباب تتنوع بين الرغبة في التأثير على السياسات العامة، التعبير عن الهوية السياسية، أو الدفاع عن قضايا مجتمعية مثل العدالة الاجتماعية والبيئة. ومع ذلك، فإن هذه الدوافع غالبًا ما تصطدم بعوائق بنيوية، أبرزها ضعف الثقة في المؤسسات، غياب قنوات المشاركة الفعالة، وتهميش الشباب في الأحزاب السياسية التقليدية.

في المقابل، يبرز العزوف السياسي كظاهرة مقلقة، لا تعني بالضرورة اللامبالاة، بل قد تعكس احتجاجًا ضمنيًا على النماذج التمثيلية القائمة. فالشباب الذين يعزفون عن التصويت أو الانخراط الحزبي، قد يكونون أكثر نشاطًا في الفضاء الرقمي، من خلال الحملات الإلكترونية، التفاعل مع القضايا العامة، أو إنتاج محتوى سياسي بديل. وهنا يتقاطع دور التكنولوجيا مع التعليم، حيث تشير الدراسات إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط إيجابيًا بزيادة الوعي السياسي، لكنه لا يضمن بالضرورة المشاركة المؤسسية، ما لم تُرافقه سياسات إدماج فعالة.[2]

2 – تعزيز دور البرلمان

يعتبر البرلمان حلقة وصل حقيقية بين القمة والقاعدة أي بين السلطة السياسية وانشغالات المواطن، كما أنه يجسّد مبدأ السيادة الشعبية في النظم الديمقراطية، لذلك ينبغي على البرلمانيين الاضطلاع

[1]- أية عبد الله أحمد النويهي، **آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية**، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/30، https://www.democraticac.de/?p=1735

[2] - Academia.edu. "Political Participation Research Papers." Accessed October 29, 2025. https://www.academia.edu/Documents/in/Political_Participation.

بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم إزاء صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واتساقا مع مبدأ أن زيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة يعتبر عنصرا حاسما في نجاح كل البرامج التنموية.

يعتبر البرلمان كفاعل مهم في تمثيل الإرادة الشعبية، لأنه إذا كان منتخبا بطرق شرعية وبنزاهة وشفافية فإن أصوات الناخبين تكون لها أهمية البرلمان، وبالتالي يتعزّز انخراط المواطن في الحياة السياسية، وتتجدّد الثقة بين المواطن والبرلمان، وإذا كان البرلمان ذو تمثيل متنوع من شباب ونساء، فإن ذلك يعزّز الشعور بالانتماء ويحفّز المشاركة السياسية من عدّة فئات، أي مشاركة الجميع دون تهميش لأي فئة، ويعتبر البرلمان كفضاء للنقاش العام من خلال تنظيمه لجلسات الاستماع والمساءلة حتى يتسنى للمواطنين عرض مطالبهم ومختلف آرائهم، وما يعزّز الثقة ويشجع على التفاعل أكثر هو فتح قنوات تواصل مع المواطنين مثل مكاتب النواب، والمنصات الرقمية والزيارات الميدانية، كلّها أدوات عزّزت مكانة المواطن في الحياة السياسية ودوره الفاعل في البرلمان، ما يضمن مشاركة سياسية فعالة، مستدامة وشاملة.

كما يعتبر البرلمان كفاعل تشريعي بسنّ قوانين محفّزة للمشاركة السياسية، من خلال تخفيف شروط الترشح لتكون مشاركة كبيرة للمترشحين، أو دعم الأحزاب الصغيرة، أو من خلال تعزيز الشفافية الانتخابية، كما يمكن للبرلمان مراجعة السياسات العامة، من خلال تمكنه من مساءلة الحكومة حول سياسات تشغيل الشباب، والتعليم والصحة، فكلّ هذه السياسات إذا كانت ملموسة وذات نتائج فإنها تعزّز من الثقة في البرلمان، وبالتالي تعزّز من المشاركة السياسية للمواطن.[1]

3- تعزيز دور الإعلام العام والخاص في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن.

تُعد المشاركة السياسية أحد الركائز المهمة التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمعات الحديثة، إذ تمثل جوهر التفاعل بين المواطن والدولة، وتُجسد مبدأ الفاعلية الشعبية في صياغة السياسات العامة. وفي هذا السياق، تبرز وسائل الإعلام بوصفها فاعلًا محوريًا في تحفيز المواطنين على الانخراط في الحياة السياسية، من خلال دورها التواصلي والتوعوي الذي يسهم في كسر حالة السلبية والانكفاء التي تطبع سلوك ما يُعرف بـ"الأغلبية الصامتة"—وهي الفئة التي تظل بعيدة عن التأثير في مجريات الأحداث السياسية، ولا تساهم في صناعة الحراك المطلوب لتحقيق التغيير السياسي المنشود.

[1]– محمد راشد محمد راشد وآخرون، "دور برلمان الشباب في تدعيم المشاركة السياسية"، **مجلة التربية**، عدد 199، جامعة الأزهر 2023، ص 477.

وتتمثل أهمية الإعلام في قدرته على تشكيل البيئة السياسية العامة، من خلال إعادة إنتاج العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخب والجماهير. فهو لا يكتفي بنقل المعلومات، بل يضطلع بدور مركزي في بناء المدركات السياسية لدى الأفراد، عبر تفسير الأحداث، وتحليل القضايا، وترتيب أولويات النقاش العام، بما يعزز من وعي المواطنين بأهمية المشاركة ويحفزهم على تجاوز العزوف السياسي.

وقد أفرزت ثورة المعلومات والاتصالات تحوّلات نوعية في هذا المجال، حيث تنوعت تأثيراتها على المسار السياسي والديمقراطي، ومن أبرزها:

- **نشر الوعي السياسي** عبر المنصات الرقمية ووسائل الإعلام البديلة.
- **تعزيز دور المعارضة السياسية** من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الجمهور وتعدد مصادر الخطاب.
- **تمكين القطاع الخاص** من لعب دور في إنتاج المحتوى السياسي وتوجيه الرأي العام.

إن هذه التحولات تؤكد أن الإعلام لم يعد مجرد وسيط ناقل، بل أصبح أداة استراتيجية في بناء المشاركة السياسية، وتوجيه الحراك المجتمعي نحو تحقيق التنمية السياسية الفعلية[1].

4- تدعيم الثقة بين المواطن والأحزاب السياسية

بمعنى تعزيز دور الممارسة السياسية في المجتمع والذي يظهر جليا من خلال دور التشكيلات السياسية والقيادات الحزبية في نقل صورة حقيقية معبرة عن انشغالات المواطن إلى البرلمان حيث تُطرح اليوم بإلحاح مسألة دور الأحزاب السياسية في جذب الشباب نحو المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، خاصة في ظل التراجع الملحوظ في انخراط هذه الفئة في العمل الحزبي والمؤسساتي. ويُثار التساؤل حول مدى قيام الأحزاب، وبالأخص الأعضاء المكلفين بملف الشباب، بمهامهم في استقطاب الطاقات الشابة وتفعيلها ضمن دينامية التطوير الاجتماعي والسياسي الشامل.

إن تجديد الأحزاب لا يمكن أن يتحقق دون تجديد نخبها، وذلك عبر تمكين الشباب من تقلد المسؤوليات داخل هياكلها، بما يضمن استمرارية وجودها كمؤسسات فاعلة ومؤثرة في الحراك المجتمعي والسياسي. فالممارسة الحزبية الحديثة تقتضي أن تكون ديمقراطية في جوهرها، منفتحة على متغيرات العصر، ومؤمنة بحقوق الإنسان الشاملة، وهو ما يفرض على القيادات الحزبية تبني برامج توعية وتكوين سياسي موجهة للشباب، بهدف إدماجهم الواعي في الشأن العام.

[1]- أية عبد الله أحمد النويهي، مرجع سابق.

وتتطلب هذه العملية بناء رغبة حقيقية لدى الشباب في المشاركة السياسية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تنشئة سياسية تقوم على أربعة عناصر أساسية:

1. **الاهتمام السياسي** :ويبدأ من متابعة القضايا العامة بشكل دوري، والمشاركة في النقاشات السياسية داخل الأسرة أو في فضاءات العمل والدراسة، ويتصاعد هذا الاهتمام في فترات الأزمات أو خلال الحملات الانتخابية.
2. **المعرفة السياسية** :وتشمل الإلمام بالشخصيات الفاعلة في المشهد السياسي، سواء على المستوى المحلي (مثل أعضاء المجالس البلدية) أو الوطني (كالوزراء والنواب)، مما يعزز من فهم الشباب لطبيعة النظام السياسي ومراكز صنع القرار.
3. **التصويت السياسي** :ويتجلى في المشاركة في الانتخابات، سواء من خلال التصويت أو دعم الحملات الانتخابية ماديًا ومعنويًا، وهو شكل مباشر من أشكال التعبير السياسي والمساهمة في اختيار ممثلي الشعب.
4. **المطالب السياسية** :وتتمثل في التفاعل مع المؤسسات الرسمية عبر تقديم الشكاوى، الالتماسات، والانخراط في الأحزاب والجمعيات المدنية، بما يرسخ ثقافة المواطنة الفاعلة ويعزز من دور الشباب في صياغة السياسات العمومية.

إن تفعيل هذه العناصر ضمن استراتيجية حزبية واضحة من شأنه أن يُعيد بناء جسور الثقة بين الشباب والأحزاب، ويُسهم في تجديد الحياة السياسية، وضمان استدامة الحراك الديمقراطي في المجتمعات الساعية إلى التحديث والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة كذلك إلى أنه في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، لم تعد الديمقراطية المعاصرة قادرة على الاستجابة الكاملة لتطلعات المواطنين، خصوصًا في المجتمعات التي تشهد تراجعًا في الثقة بالمؤسسات التمثيلية التقليدية. إن الاعتماد الحصري على النموذج الانتخابي كآلية للمشاركة السياسية بات محدودًا في قدرته على تمثيل التنوع المجتمعي وضمان التفاعل المستمر بين المواطن وصانع القرار. من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في الديمقراطية، ليس فقط من حيث أدواتها الإجرائية، بل من حيث بنيتها المفاهيمية والوظيفية.

يطرح الذكاء الاصطناعي إمكانيات جديدة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، من خلال أدوات تحليل البيانات، وتخصيص السياسات، وتوسيع قنوات المشاركة غير التقليدية. فالمواطن لم يعد مجرد ناخب يظهر في لحظات انتخابية دورية، بل أصبح فاعلًا رقميًا يشارك في صياغة السياسات،

تقييم الأداء، والتأثير في الرأي العام عبر المنصات الرقمية. هذه التحولات تفرض على النماذج الديمقراطية أن تتجاوز التمثيل الانتخابي نحو نماذج تشاركية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تضمن الشفافية، الشمولية، والعدالة الرقمية.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يخلو من تحديات، أبرزها خطر التحيز الخوارزمي، وانعدام الشفافية في استخدام البيانات، واحتمالات التلاعب بالمعلومات السياسية. لذا، فإن إعادة التفكير في الديمقراطية يجب أن تكون مصحوبة بإعادة تصميم للحوكمة الرقمية، تضمن مساءلة الخوارزميات، حماية الخصوصية، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى أدوات المشاركة[1].

5- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية

تعدّ المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية من أبرز مظاهر الديمقراطية التشاركية، وهنا يتجلى دور المواطن في الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين وصورة تسيير حل مشاكل الجماهير وتحقيق يكون فيه المواطنين مشاركين لا متفرجين.

إن المجالس المحلية عندما تُفعّل أدوارها فقد تتحول إلى أدوات رقابة فعّالة على الأداء التنفيذي، وهذا من خلال كشف الإختلالات في تنفيذ المشاريع المحلية في مختلف الخدمات الاجتماعية، والتواصل مع السلطات المركزية في حالات عدم إنجاز المشاريع وتعطّلها، أو سوء التسيير، وبالتالي فالتدخل السريع من قبلها لحلّ هذه المشاكل قبل تفاقم الأوضاع.

كما تُمارس الرقابة من قبل المواطنين كذلك عبر حضورهم للاجتماعات، أو تقديم الشكاوي، وبالتالي فإن مختلف آليات المساءلة والمحاسبة تمنع الانحرافات الإدارية والمالية حتى لا تسوء الأوضاع وينتشر الفساد أكثر.

تعتبر مشاركة المواطنين في عملية التسيير المحلي نقطة إيجابية، لأن المجالس المحلية تصبح أكثر استجابة لمطالب السكان لأنها أصبحت قريبة من المواطن والمواطن جزء منها، وهذا ما يعزّز الثقة بين المواطن والمجالس المحلية وما يزيد من المشاركة السياسية ويقلّل من العزوف، وبالتالي يتحقق

[1] -**Boukhalfa, Karim, and Nadia Gherabi.** "Empowering Political Participation through Artificial Intelligence." *Science and Public Policy* 50, no. 2 (2023): 321–338. https://doi.org/10.1093/scipol/scac065..

الاستقرار الاجتماعي، وما يساعد على تحقيق التنمية المحلية المستدامة لأن المشاريع التنموية يُصممها المواطن ويراقبها حتى تصل لمرحلة التنفيذ، ويستفيد منها الجميع.

إذن تعتبر المشاركة الشعبية في الحكم المحلي ضرورة في الوقت الراهن لأنها هي من تضمن جودة الحكم المحلي، وتسعى لتحقيق تنمية محلية شاملة يستفيد منها جميع المواطنين، فهذه المشاركة الشعبية تعتبر انتقال من منطق الحكم من فوق إلى منطق التسيير من الداخل، أي أن المواطن هو المتحكم في العملية المحلية .

خلاصة واستنتاجات

إن تجديد الحياة السياسية لا يمكن أن يُختزل في شعارات التغيير أو في دعوات الإصلاح المجردة، بل يتطلب إعادة تعريف جوهر الفعل الحزبي بوصفه ركيزة أساسية في بناء الديمقراطية التشاركية. فالأحزاب السياسية، بما تمتلكه من قدرة تنظيمية وتمثيلية، تُعد الفاعل المركزي في إعادة هيكلة العلاقة بين المواطن والدولة، من خلال تطوير آليات المشاركة، وتوسيع دوائر الانخراط الشعبي، لا سيما في أوساط الشباب والفئات المهمشة. وفي السياق المغاربي، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية في تشكيل الوعي السياسي، تصبح مسؤولية الأحزاب مضاعفة، فهي مطالبة ليس فقط بإعادة تأهيل خطابها وبرامجها، بل أيضًا بإعادة بناء الثقة عبر ممارسات شفافة، وآليات داخلية ديمقراطية، وقدرة على إنتاج نخب سياسية جديدة تحمل هموم المجتمع وتترجمها إلى سياسات عمومية فعالة.

إن تجاوز مختلف التحدّيات من انشقاقات، صراعات، الجمود المؤسساتي والانغلاق التنظيمي الذي يطبع العديد من الأحزاب التقليدية، يمر عبر تجديد بنياتها، وتبني مقاربات أكثر انفتاحًا على الواقع الاجتماعي، وعلى ديناميات الحراك المدني. فالحزب الذي لا يعيد النظر في تمثيليته، وفي علاقته بالفضاء العام، يتحول إلى جهاز بيروقراطي عاجز عن التأثير، مما يفرغ العملية السياسية من مضمونها التشاركي. ومن هنا، فإن إعادة الاعتبار لدور الأحزاب لا تعني فقط إصلاحها من الداخل، بل أيضًا تمكينها من أداء وظيفتها الحيوية في الوساطة بين الدولة والمجتمع، وفي بلورة رؤى استراتيجية تستجيب لتحديات المرحلة، وتُسهم في بناء ثقافة سياسية جديدة قوامها المشاركة، المُساءلة والشفافية.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في موضوع دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية في دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس من 2011 إلى 2020، نظرا لأهمية الموضوع في حقل العلوم السياسية وأهميته في ترسيخ البناء الديمقراطي من خلال إرساء الديمقراطية التشاركية، خاصة وأن الأحزاب السياسية أصبحت تشكل محوراً أساسياً في الحياة السياسية المعاصرة، إذ لا تقتصر فعاليتها على التنافس الانتخابي، بل تمتد لتشمل مختلف أبعاد المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ما يمنحها الدور التسييري داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، تكتسب الأحزاب مسؤولية مضاعفة في احترام قواعد النظام الديمقراطي، وتعزيز دولة القانون، وضمان استمرارية المؤسسات الدستورية بوصفها الإطار المنظم للعمل السياسي والتداول السلمي للسلطة.

يكشف واقع الأحزاب السياسية في الجزائر عن ابتعادها الملحوظ عن ممارسة الفعل السياسي الحقيقي، حيث تبدو هذه الأحزاب عاجزة عن إنتاج دينامية سياسية فعالة. ويُعزى هذا العجز، جزئياً، إلى تدخل السلطة السياسية التي ساهمت في إفراغ العمل الحزبي من محتواه، عبر إحاطته بجملة من القيود التنظيمية والقانونية والمالية، كما ورد في مختلف النصوص التشريعية المنظمة للحياة الحزبية، بدءاً من قانون 11/89، مروراً بقانون 06/97، وصولاً إلى قانون 04/12.

كما شهدت الأحزاب السياسية الجزائرية بروز أزمات جديدة، أبرزها أزمة التمثيل السياسي. إذ إن التعدد الحزبي الكبير الذي شهدته الساحة السياسية لم يكن مصحوباً بمضمون فعلي، مما أدى إلى تآكل الثقة في الأحزاب والسياسة عموماً. وقد تجلى هذا التراجع في نسب المشاركة المتدنية في الاستحقاقات الانتخابية، لا سيما خلال الانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و2017، حيث ارتفعت أصوات المقاطعة، وتفاقمت موجة العزوف السياسي، ما شكل تهديداً حقيقياً لمصداقية العملية الانتخابية.

ويُضاف إلى ذلك ضعف الأحزاب في تبني خطاب سياسي ثابت، وانتشار ظاهرة "التجوال السياسي"، فضلاً عن غياب الديمقراطية الداخلية في تسييرها، مما أدى إلى تركيز السلطة داخل الحزب في يد الزعيم، بشكل حال دون حدوث أي تداول فعلي على القيادة، باستثناء الانشقاقات الفوقية التي مست العديد من الأحزاب بدرجات متفاوتة. هذا الواقع يعكس هشاشة مبدأ التداول الديمقراطي داخل البنية الحزبية، وأسهم في تعميق أزمة العمل الحزبي.

أما عن واقع الأحزاب السياسية في تونس بعد 2011، فقد شهد التونسيون مرحلة غير مسبوقة من التعددية السياسية والحزبية، حيث مارسوا التداول السلمي على السلطة من خلال سبع حكومات متعاقبة، في تجربة اتسمت بالنزاهة والشرعية الديمقراطية. فالانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس بعد 2011قد أتاح هامشًا

واسعًا لتعددية حزبية نشطة، حيث لعبت الأحزاب دورًا محوريًا في صياغة الدستور وتنظيم الانتخابات، ما ساهم في تعزيز المشاركة السياسية، حيث أن تونس شهدت في السنوات الأولى بعد الحراك استقرارا سياسيا وانتقالا ديمقراطيا ناجحا. غير أن هذا الدور تراجع لاحقًا بفعل الاستقطاب الحزبي، ضعف التأطير، وتآكل الثقة الشعبية، ما أعاد طرح سؤال الفاعلية الحزبية في ظل ديمقراطية ناشئة.

شهدت الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس تحدّيات آلت بها لضعف ممارسة وظائفها، وضعف تماسكها، من أبرزها الانشقاقات والصراعات التي واجهت معظم الأحزاب،وانتشار لظاهرة التجوال السياسي ما أدى إلى اتساع المجال أمام النواب داخل البرلمان، الذين باتوا متحررين من أي التزام حزبي، إلى إمكانية تغيير انتماءاتهم السياسية لأسباب متعددة، وهو ما تسبب في اختلالات خطيرة على مستوى توازن القوى داخل المؤسسة التشريعية. إذ يُعد عدد النواب المنتمين إلى حزب أو كتلة معينة معياراً أساسياً في تشكيل الهياكل البرلمانية، وبالتالي فإن هذا التغير المستمر في الانتماءات يُفضي إلى إضعاف الأحزاب السياسية، ويُثير الشكوك حول مصداقية الانتخابات وشرعية النظام السياسي برمته. وبالتالي فكل هذه العوامل أدت على تقصير الأحزاب وضعفها في أداء دورها المتمثل في تحويل المطالب الاجتماعية إلى مشاركة سياسية فعلية.

كما شهدت الأحزاب غياب لمبادئ الديمقراطية بداخلها، فأزمة الانشقاقات وغياب الالتزام بمبدأ التداول على السلطة أثّر في مسألة شفافية ونزاهة الأحزاب، ما أدى إلى تراجع الثقة المواطن فيها، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى الثقة في العملية السياسية ككل، ما يعتبر تهديد الاستقرار النظام السياسي في البلاد، وهنا نكون قد أثبتنا صحة الفرضية التي ترى أنه.كلما كانت أساليب الديمقراطية داخل الحزب السياسي ضعيفة كلما تراجعت الثقة الشعبية في الحزب.

ولما نتحدث عن علاقة الأحزاب بالمواطن نتوجه مباشرة إلى الخطابات السياسية، فالأحزاب الجزائرية لم ترتق خطاباتها إلى مستوى تطلعات المواطنين، إذ طغى عليها الطرح الشعبوي وافتقرت إلى المضمون البرنامجي الجاد، نتيجة غياب المنافسة، وانعدام الكفاءات، وعدم تجديد النخب، مما أدى إلى هيمنة الزعامات التقليدية واستمرار الجمود السياسي. أما في تونس، فقد اتسم الخطاب الحزبي بالاستقطاب الحاد، حيث ركز على التفرقة الفكرية والجهوية والأيديولوجية، ولجأت بعض الأطراف إلى التحريض، ما ساهم في تعميق الأزمة السياسية وصعّب توحيد الرؤى حول مشروع وطني جامع يحفظ السيادة ويعزز الاستقرار، ومن هنا نثبت صحة الفرضية التي تقول أن مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب يرتبط بمدى فعالية الأحزاب السياسية في إنتاج ونشر خطاب تثقيفي يعكس تطلعاتهم ويحفزهم على الانخراط في

الشأن العام، فمستوى المشاركة السياسية في كلا البلدين ضعيف ومحدود نظرا لضعف مستوى خطابات الأحزاب الجزائرية والتونسية، وعدم تمكنها من إشراك المواطن في الحياة السياسية والشأن العام.

وبالعودة إلى إشكالية الدراسة حول مدى تفعيل الأحزاب للمشاركة السياسية في الجزائر وتونس توصلت الدراسة إلى أن دور الأحزاب كان ضعيفا ومحدودا خاصة في الجزائر، فمن خلال مختلف الاستحقاقات والمحطات الانتخابية لاحظنا تدني للمشاركة السياسية وتزايد للعزوف الانتخابي نتيجة لتراجع الثقة في الأحزاب السياسية واتساع الفجوة بين المواطن والسلطة السياسية، وما قلّص من فاعليتها هو غياب الممارسة الديمقراطية بداخلها من انقسامات وانشقاقات المختلفة، وغياب للشفافية في ممارساتها.

فالأحزاب السياسية في الجزائر لا تزال تواجه تحدّيات بنيوية تتعلق بضعف الثقة الشعبية، وغياب التنافسية الحقيقية، وهيمنة منطق الولاء على منطق البرامج. حيث يشهد المشهد السياسي، على المستويين المحلي والوطني، تراجعًا ملحوظًا يتجلى في انتشار ظاهرة الفرز العشوائي للأحزاب، وهو ما يعكس غياب رؤية واستراتيجية واضحة لتنظيم الحياة الحزبية. وأفرزت هذه البيئة الحزبية عددًا من الأحزاب ذات الطابع الشكلي التي تفتقر إلى العمق السياسي والإيديولوجي، ما أدى إلى ضعف في الانضباط التنظيمي والنشاط الفعلي داخلها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي ترى أنه كلما عانت الأحزاب السياسية من عوائق بنيوية وتنظيمية، كلما تراجعت قدرتها على تفعيل المشاركة السياسية، خاصة في أوساط الشباب، مما يحدّ من دينامية الحياة الديمقراطية ويعمّق فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية.

كما تتميز هذه الأحزاب بالتفريق بين المظهر والمضمون، إذ غالبًا ما تقتصر على واجهات رسمية دون أن تنشئ مؤسسات حزبية حقيقية أو تبني قواعد شعبية متينة. وكذا افتقارها إلى القدرة على إنتاج بدائل نخبوية حقيقية قادرة على مواجهة الأوضاع الراهنة والمساهمة في تأسيس نظام سياسي ديمقراطي وشامل.

أما في تونس فقد شهد المشهد الحزبي بعد 2011 تنوعاً ملحوظاً، حيث شاركت مختلف التشكيلات الحزبية وحتى الأحزاب الجديدة والمستقلة بفعالية في الانتخابات، كما ساهم التنافس بين البرامج الحزبية المتنوعة، إلى جانب حيادية الإعلام، في تعزيز الحوار السياسي وإبراز الأحزاب الجديدة منها، مما جعلها فاعلة في تنشيط الحياة السياسية واستقطاب الهيئة الناخبة،.ولكن رغم المكاسب الديمقراطية التي حققتها الأحزاب التونسية بعد 2011، فإن التشتت الحزبي، والانقسامات الأيديولوجية، وعدم الاستقرار السياسي، أضعفت من قدرة الأحزاب على تأطير المشاركة الفعالة. كما أن هذا الزخم اصطدم لاحقًا بتحديات الاستقطاب الحاد، وضعف التأطير الحزبي، وتراجع ثقة المواطنين في النخب السياسية.

وبالمقارنة بين التجربتين، يتبين أن العوامل السياسية، وطبيعة الفاعلين، ومستوى مشاركة المجتمع المدني، تلعب دورًا محوريًا في مدى نجاح المسارات الانتخابية. وعلى الرغم من تقدم التجربة التونسية في تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية، إلا أن التجربة الجزائرية لا تزال تتطلب إصلاحات هيكلية جذرية تعيد بناء الثقة في العملية الانتخابية وتمنح الأحزاب السياسية دورًا فعليًا في صنع القرار السياسي وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي ترى أن التفاوت في أداء الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية بين الجزائر وتونس يرجع إلى اختلاف السياقات القانونية والسياسية التي تحكم نشاطها، لا سيما من حيث درجة الانفتاح الديمقراطي وضمانات الحرّية الحزبية.

وبالعودة إلى الإصلاحات التي شهدتها الجزائر سنة 2011، سواء على المستوى السياسي أو الدستوري أو القانوني، فإنها افتقرت إلى إرادة سياسية حقيقية تتماشى مع مبادئ الديمقراطية، إذ جاءت في شكل إجراءات شكلية لم تُحدث تحوّلًا جوهريًا في بنية النظام السياسي، وظلّت السلطة التنفيذية مهيمنة، ما عكس غيابًا واضحًا للتوازن بين السلطات. ولم يبدأ مسار التغيير الفعلي إلا بعد الحراك الشعبي لسنة 2019، حيث تبنّت الدولة إصلاحات سياسية وإدارية ودستورية أكثر عمقًا، سعت من خلالها إلى معالجة التذبذب الذي تعرفه القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في إطار إرادة سياسية جديدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار وترسيخ المسار الديمقراطي.

بالنظر إلى التجارب المقارنة بين تونس والجزائر، تتبلور أهمية إعادة التفكير في المشاركة السياسية وجعلها أكثر ديناميكية كمسألة جوهرية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي، خصوصًا في تونس. إذ لا يمكن تصور إدارة العملية السياسية أو معالجة الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة دون إيلاء المشاركة السياسية الدور الأساسي في التفاعل مع الشأن العام والواقع السياسي المتقلب. تتسع سردية النضال من أجل الحريات الفردية والعامة لتشمل الحق في المشاركة الفاعلة والإيجابية في الشأن العام، وهو ما يضع على عاتق النخب السياسية والأكاديمية والمؤسسات الوسيطة مسؤولية صياغة رؤية واضحة ومتكاملة لمرحلة ما بعد الانتقال، في هذه المرحلة، تتصدر أولوية تعزيز الديمقراطية جدول أعمال الفاعلين السياسيين والفكريين، كاستجابة ضرورية لمتطلبات التطور السياسي والاجتماعي.

في المقابل، تشير تجربة الجزائر إلى تحدّيات مختلفة في إعادة تصور المشاركة السياسية، حيث ظلّ النظام السياسي متماسكًا وسط مطالب اجتماعية متزايدة بالحوار والتغيير، لكن دون دينامية مؤسسية مماثلة لتونس. يعكس هذا الفارق أهمية العمل على تجديد مفاهيم المشاركة السياسية في كل من البلدين، مع إدراك الخصوصيات والسياقات المحلية التي تتطلب تفعيل دور الفاعلين السياسيين والمدنيين لتوسيع

قاعدة المشاركة وتحديث آلياتها، بما يعزز الاستجابة للأزمات والتحدّيات المتجددة في المشهد السياسي والاجتماعي. بهذه الطريقة، يصبح تعزيز المشاركة السياسية ليس مجرد مطلب شكلي بل مهمة استراتيجية لتكريس النظام الديمقراطي وترسيخه في المنطقة.

وانطلاقًا من الخلاصة التي توصلت إليها هذه الدراسة المقارنة حول محدودية دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر وتونس بين 2011 و2020، وتراجع دورها التقليدي فإنها لا تزال فاعلاً مؤسسياً ضرورياً في العملية السياسية، خاصة في ما يتعلق بصياغة السياسات وتمثيل المصالح داخل المؤسسات الرسمية، لكن الفواعل الجديدة من حركات الاجتماعية ومنصات رقمية أصبحت مكملة وربما منافسة في بعض السياقات، مما يستدعي من الأحزاب إعادة النظر في أدواتها وخطابها لتستعيد فعاليتها التمثيلية والتعبوية، ومن هنا تتأكد الحاجة إلى تجاوز العوائق البنيوية والمؤسساتية التي تعيق الفعل الحزبي، وإعادة الاعتبار للأحزاب كوسيط أساسي في العملية الديمقراطية. فقد بيّنت الخاتمة أن غياب الحوار الجاد بين الفواعل السياسية، وضعف التأطير، وتآكل الثقة الشعبية، وتراجع الإقبال على العمل الحزبي والانتخابي، كلها عوامل ساهمت في تراجع المشاركة السياسية، رغم التعددية الشكلية.

وبالتالي فإن إصلاح المنظومة الحزبية ليس مجرد تعديل قانوني، بل هو إعادة هندسة للوظيفة التمثيلية والتعبوية للأحزاب، في ظل صعود الفواعل غير الحزبية، فإن الأحزاب مطالبة بتجديد أدواتها، خطابها، وهياكلها لتستعيد دورها كمحرك رئيسي للمشاركة السياسية والثقافة الديمقراطية.

وعليه، تأتي التوصيات التالية كمحاولة لترجمة هذه الخلاصة إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، تهدف إلى تعزيز دور الأحزاب في التأطير السياسي، وتوسيع قاعدة المشاركة، وترسيخ ثقافة ديمقراطية قائمة على احترام الإرادة الشعبية، وتعزيز دور الأحزاب في البرلمان لتمثيل المواطنين والاستجابة لطلباتهم، وإن تفعيل هذه التوصيات لا يمثل فقط استجابة لإشكالية البحث، بل يشكل أيضًا خطوة نحو مأسسة المشاركة السياسية، وتحقيق الاستقرار الديمقراطي في البلدين.

ومن التوصيات التي يمكن أن نقترحها لهذا البحث لأجل تفعيل العمل الحزبي لتعزيز المشاركة السياسية هي :

- ضرورة فتح حوار جاد وشامل بين مختلف الفواعل الحزبية الفاعلة على الساحة الوطنية، سواء تلك المنتمية إلى السلطة أو المعارضة. إذ أنّ بناء تعددية حزبية حقيقية وفعالة لا يمكن أن يتحقق دون إشراك النخب السياسية في صياغة رؤية مشتركة للإصلاح، تقوم على التشاركية والشفافية. هذا الحوار من شأنه أن يعيد الاعتبار للأحزاب كوسيط مؤسسي بين الدولة والمجتمع، ويعزز قدرتها على تأطير

المواطنين، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الديمقراطية الناشئة في تونس، والركود الحزبي في الجزائر.

- إعادة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم العمل الحزبي في كلا البلدين، بما يضمن استقلالية الأحزاب، ويعزز دورها كوسيط فعّال بين الدولة والمجتمع. كما تقتضي المرحلة المقبلة التفكير في آليات مبتكرة لإدماج الشباب والنساء في الحياة السياسية، وتجاوز الطابع المناسباتي للمشاركة نحو مأسسة فعل ديمقراطي مستدام.
- كما أن تفعيل أداء الأحزاب السياسية مرتبط بالرقابة الصارمة من طرف المواطنين لذلك ينبغي المراهنة على وعيهم السياسي لتنشيط الحياة السياسية من خلال برامج تكوينية ومبادرات ميدانية.
- تحسين أداء الأحزاب داخل المؤسسات المنتخبة حيث يجب أن تلعب الأحزاب دورًا رقابيًا وتشريعيًا أكثر فعالية داخل المجالس المنتخبة، من خلال تقديم مبادرات واقعية ومتابعة تنفيذها.

قائمة المراجع

1- الكتب

1- أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي.** القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

2- ألموند جبرائيل، **السياسية المقارنة: إطار نظري.**(ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996،

3- آل غزاي ماجد محيي، **المشاركة السياسية: الآليات والعوامل المؤثرة فيها دراسة نظرية.**

4- بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

5- بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

6- بلقزيز عبد الإله. **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر.** ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

7- برو فليب، **علم الاجتماع السياسي. (**ترجمة: محمد عرب صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

8- بوجلال عمر طيب، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية.** ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2017.

9-بوضياف محمد، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني،** الجزائر: دار المجد، 2010.

10- تاج الدين أحمد سعيد، **الشباب والمشاركة السياسية.** (ترجمة : نشوى عبد الحميد)، د.ب.ن، د.س.ن

11- التليدي بلال، **الإسلاميون والربيع العربي، الصعود والتحديات، تدبير الحكم.** ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

12- ثابت عادل فتحي، **النظرية السياسية المعاصرة.** جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، 2007.

13- الجبير أحمد إبراهيم، **مبادئ العلوم السياسية.** طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1995.

14- الجابري محمد عابد، **قضايا في الفكر المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

15- الجمعاوي أنور، **الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

16- الجدة رعد ناجي وآخرون، **حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية.** بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008.

17- الجورشي صلاح الدين، **المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة . في كتاب ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

18- الحناشي عبد اللطيف، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

19- الحناشي عبد اللطيف، **تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير** . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

20- الحافظ مالك، **الديمقراطية التشاركية: النظرية والتطبيق والتحديات** .د.س.ن، د.ب.ن.

21- الحلو ماجد راغب، **القانون الدستوري**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

22- خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية**. كلية التربي: جامعة عين الشمس، 2005.

23- الخطيب نعمان، **الأحزاب المعاصرة ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983.

24- الخزرجي ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

25- دوفرجيه موريس، **مدخل إلى علم السياسة**. (ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي). سوريا: دار دمشق للطباعة والنشر، د.ت.ن.

26- دوفرجيه موريس، **الأحزاب السياسية**. (ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

27- موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "الأنظمة السياسية الكبرى"**. ترجمة : جورج سعد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1992.

28- دانكان جان ماري، **علم السياسة.**(ترجمة محمد عرب صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.

29- دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية ومقاربات في المشاركة السياسية.** ط 20، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

30- الدعجة هايل ودعان، **التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997.** عمان: دار المكتبة الوطنية، 2000.

31- رشوان عبد الحميد أحمد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الاجتماع السياسي** .الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

32- الرنتاوي عريب، " أفكار في مسألة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي" ، في مؤلف **أوراق في الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي،** عمان: مركز القدس للدراسات السياسية ،2006 .

33- زهران جمال علي، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي.** القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

34- سفير ناجي، "**تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي**" (ترجمة: حسين عمر،) في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات ، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013،

35- السبيطلي محمد، **حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة.** الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019.

36- السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي وقضاياه.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

37- السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي – ميدانه وقضاياه.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

38- شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**.الطبعة الثانية،بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975.

39- الشابي عليّ **تحديات الاقتصاد السياسي التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2010-2017**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

40- الشرقاوي سعاد، **الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها ن نشاطها)**. مجلس الشعب ، الأمانة العامة، جوان 2005

41- الطماوي محمد سليمان، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي** . ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974.

42- عبد ربه أحمد وآخرون، **حالة الأمة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهم**. تحرير: أحمد يوسف ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

43- عبد الوهاب طارق محمد. **سيكولوجية المشاركة السياسية**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

44- عبد الحليم كامل نبيلة، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1982.

45- عبد الغني عبد الله بسيوني، **النظم السياسية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.

46- عمارة محمد محمد جاب الله، **العلوم السياسية بين العولمة والأقلمة**. ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

47- غليون برهان، **بيان من أجل الديمقراطية**. الجزائر: دار بوشان، 1990.

48- غزالي حرب أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د، س، ن.

49- غولدمان رالف م، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية** . (ترجمة فخري صالح)، ط1، مراجعة فاروق منصور. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

50- الغزالي حرب أسامة، "**قضايا التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي : الواقع والطموح ، في النظام العربي...إلى أين**" سلسلة الحوارات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، 2001.

51- فكري فتحي، **القانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2000.

52- قانصو وجيه، **الأحزاب السياسية**، عمومي 101، بيروت: دار الرافدين، د، س، ن.

53- القصبي رشاد عبد الغفار، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**. ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

54- ليبهارت أرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. (ترجمة حسني زينة). بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

55- ليمام عبد الحليم. **الفساد السياسي في الجزائر**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

56- الليمون عوض، **الوجيز في النظم الدستورية ومبادئ القانون الدستوري**.ط 2، الأردن: دار وائل للنشر، 2016.

57- محمد محمد علي، **أصول الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ج1، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ، 1987.

58- منصور أحمد بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.

59- مصمودي نذير، **بعد الرصاص... الإسلاميون والأسئلة الساخنة**. الجزائر: دار الشروق للإعلام والنشر، 2010.

60- مكي ثروت، **الإعلام والسياسة – وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**. ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2005.

61- منسى صلاح، **المشاركة السياسية للفلاحين**. القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.

62- مصمودي نذير، **بعد الرصاص....الإسلاميون والأسئلة الساخنة**. الجزائر: دار الشروق للإعلام والنشر، 2010.

63- المشاقبة أمين، شملان العيسى، "الإصلاح السياسي في دول الخليج" في مصطفى كمال السيد في **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

64- المختار عبد الرزاق ،" الدستور والمسألة الحزبية"، في كتاب: **الأحزاب السياسية في تونس**. ط1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة: منشورات وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، 2019.

65- المقدسي جين سعيد وآخرون، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**. لبنان: مؤسسة فريديريش إيبرت، 2004.

66- المصري مصطفى صباحّ **النظام الحزبي: الماهية، المقومات، الفاعلية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

67- نكاوي سعيد، **المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق**. الرباط: دار نشر المعرفة، 2003 .

68- نوفل أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

69- نصر مهنا محمد، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999..

70- نصر الدين إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2013–2014: مراجعات ما بعد التغيير**. تحرير: علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

71- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"دراسة تطبيقية في الجزائر"**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

72- هنتنغتون صاموئيل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب) ، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

73- الهاشمي طارق علي، **الأحزاب السياسية**. ج1، بغداد: شركة الطبع والنشر والأهلية، 1968.

74- ولد سيدي باب محمد الأمين، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2 – الكتب باللغة الأجنبية

1- Duverger Maurice**. Institutions politiques et droit constitutionnel**. Paris : P.U.F, 1976.

2- Duverger Maurice.**les Parties Politique.**2eme édition ,librairé Armand colin :Paris,1954.

3- Elischer Sarah**. Political Parties in Africa: Ethnicity and Party Formation**. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

4-Huntington Samuel, and Joan Nelson. **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries**. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.

5-Mouhoubi S. **Les vulnérabilités. Cas de l'Algérie**. Alger : ENAG Editions, 2009.

6- MELIN Pierre, Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, Presses universitaires de France, Paris, 2000

7- Robert Daniel. **La transparence dans les partis politiques: Fondements et enjeux démocratiques.**Paris: Presses Universitaires de France, 2015.

8- Schumpeter Joseph**. Socialism and Democracy**. Introduction by Richard Swedberg. London and New York: Taylor & Francis e-Library, 2003.

9-Waele Jean-Michel de**. Partis politique et démocratie en Europe centrale et orientale**. Bruxelles: ULB, 2002.

10-Charlot, Jean, et Monica. **« Les groupes politiques dans leur environnement. » In Traité de science politique**, tome 3, dirigé par Jean Leca et Madeleine Grawitz, 434. Paris : Presses Universitaires de France (PUF), 1985.

11-Paxton, Pamela. « **Pathways to Power: The Role of Political Parties in Women's National Political Representation**. » ***American Journal of Sociology*** 111 (2005): 28–30.

12- Van Haute, Emilie, et Nicolas Sauger. « **Partis politiques et systèmes partisans ». Dans *Politique comparée***, dirigé par Yves Déloye et Jean-Michel De Waele. Bruxelles: Bruylant, 2018. Cité dans Max Weber, *Le savant et le politique*, Paris: Plon, 1959.

المجلات والدوريات:

1- أحمد بن يحي، فاطمة الزهراء، ومولود مسلم. "المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم ". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019.

2- إرحيم، م. م. رسل رؤوف. "المشاركة السياسية الفاعلة والعوامل المؤثرة فيها ". **المجلة السياسية الدولية**، ملحق العدد 58، 2025.

3- إبراهيم ناظم نواف، وعبد السلام حسن نور. " أهداف ووظائف التنشئة الاجتماعية والسياسية ". **مجلة السياسة الدولية**، عدد خاص، أفريل 2022.

4- إيمان مزيان. "واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر: التحديات والفرص". **مجلة الجغرافيا الاقتصادية**، عدد 1، 2025.

5- إلياس ميسوم، باعلي واسعيد باحمد، التأصيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية، **المجلة الجزائرية للسياسة والأمن**، عدد 1، جانفي 2022.

6- ابتسام حاتم علوان، والأميرة فاضل زروقي. "السلوك السياسي للحزب الديمقراطي الأمريكي ". **مجلة السياسة الدولية**، عدد خاص، أفريل 2022..

7- ابتسام مقدم. "الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم، التحديات والآليات، مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ". **مجلة الحقوق والحريات**، عدد 2، 2021.

8- أنور الجمعاوي، "الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته ". **سياسات عربية**، عدد 2، 2014.

9- أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق ". **سياسات عربية**، العدد 6، 2014.

10- بوشمة الهدي، "الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد ".**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، عدد 20، جوان 2018.

11- بولعناصر الزبير، ونور الدين حاروش. "السلطة والنخبة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية".**المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، عدد 1، جانفي 2022

12- باية بن جدي، والسعيد ملاح. "المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول ". **مجلة الحوار الفكري**، عدد 14، ديسمبر 2017.

13- بشرى جيدور حاج. "مأزق الإسلام السياسي في الجزائر ". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد 19، 2018 .7 .بشير رياض. "الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها ". ***زئئزئة عدنب***، عدد 12، جانفي 2015

14- بشير رياض. "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس 2019: الحقل السياسي والسلوك الانتخابي وحراك النخب ". **سياسات عربية**، العدد 70، 2024.

15- بوزيد سايح. "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية". **مجلة الباحث**، عدد 10، 2019.

16- جعدي حمزة، والمكي دراجي. "الحركات الاجتماعية وفرص التشغيل في الجزائر "... **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 1، أفريل 2022.

17- الجيلالي عدة، مصطفى جزار، "جدوى عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة ما بعد 2011-2024"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 09، عدد 02، 2024.

18- حبيب الرحمان غانس، "العدالة الدستورية في توزيع الوظيفة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري والتونسي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 9، عدد 3، 2019.

19- حدة بولافة. "في العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ".**المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، عدد 1، 2018.

20- محمد ميمون، المشاركة السياسية وأثرها على الممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، عدد 1، 2018.

21- مفيدة مقورة، رياض بوريش ، " دور الأحزاب في صنع السياسة العامة في الجزائر "1997-2017"دراسة في الاختصاص التشريعي" ، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مجلد 7،عدد 1، 2020.

22- المكي دراجي ، وحمزة دوش. "الحركات الاجتماعية وفرص التشغيل في الجزائر ".***لئكب كحكلطق ئدمذبك حنئزذب***، عدد 1، أفريل 2022.

23- محمد دلاسي، ومصعب جعفورة. "سوسيولوجيا المشاركة السياسية "، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 26، سبتمبر 2017.

24- دمان عماد ذيبح. "الضمانات القانونية لحق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد 2، 2016.

25- زروال سهام، وعمراني الكربوسة. "الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011 "، **مجلة المعيار**، عدد 49، 2020.

26- زبون محمد سليم، ورشا محمد خالد. "استراتيجية مقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية " . **مجلة دراسات وأبحاث**، عدد 26، 2017.

27- سعاد الميمونة. "الأحزاب السياسية ودورها في تكريس التداول السلمي " **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، عدد 3، 2021.

28- سالم البهلول كعيبة، التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي ، **مجلة دراسة الإنسان والمجتمع**، عدد 10، جانفي 2020.

29- سمية مزغيش، " الإصلاح السياسي كضمان لديمقراطية العملية الانتخابية في الجزائر" ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10 ، العدد 03، جويلية 2021.

30- خيرة تكوك، واقع الديمقراطية التشاركية بين التشريع والتطبيق في التجربة التونسية وآفاقها. **المستقبلية، مجلة المعيار**، عدد 1، 2024.

31- جين سعيد المقدسيّ المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي: أوراق المؤتمر الذي نظمه تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريدريش إيبرت في بيروت بين 18 و20 أفريل 2004 .**المستقبل العربي**، مجلد 27، عدد 313. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. مارس 2005،

32- صالح علي مولى. "المشهد السياسي في تونس بعد جانفي 2011 "...**المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 33، 2012

33- صباغ فؤاد. "الأوضاع التونسية الاقتصادية بعد ثورة الربيع العربي "**.مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، عدد 7، 2019 .

34- عبد الرزاق الخيري. "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية "... **مجلة العلوم السياسية.** عدد 35، 2007.

35- عبد الله الناقرش. "إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي "**...مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية،** عدد 3، 2005 .

36- عبد النور ناجي. "الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014 "...**سياسات عربية،** العدد 11، نوفمبر 2014 .

37- عبد النور ناجي. "الحركات الاحتجاجية في تونس. "**مجلة المستقبل العربي،** عدد 387، 2011.

38- فاطمة بن سنوسي. "آليات ووسائل تنظيم الأحزاب السياسية "**...لا تكاد شم ةطيق ئمم،** مجلد 7، عدد 3، 2021 .

39- فاتح غزي، دور الأحزاب في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على ضوء القانون العضوي رقم 04/12، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،** مجلد 7، أكتوبر 2022.

40- فتحي معيفي، دور الأحزاب في التغيير السياسي دراسة حالة تونس، **مجلة العلوم القانونية والسياسية،** عدد 17، جانفي 2018.

41- زينب فريح. "النخب التونسية في ظل تحولات المشهد السياسي "**طلصد تكبيك تيخئدا إبكلآ لك ئ لأمحئمى،** عدد 2، مجلد 6، جويلية 2021.

42- الطيب مهملي بن علي. "الاتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي "**...لا تكبيك ق ف طلصع لمبك حنئزنب،** عدد 10، مارس 2016

43- اليوحه علي الحسين. "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية "**.لا تكاد عئظ طلصبد،** مجلد 40، عدد 1، سبتمبر 2011

44- وافية تيماني. "واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية "**.مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة،** عدد 2، 2021.

45- وردية زعروري حدوش،" تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 139 21 – ،المؤرخ في 12 أفريل سنة2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني"،**المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،** المجلد 16 ، العدد 02 ،2021 .

46- وحيد الفرشيشي ، محمد أنور الزياني، "خمس سنوات من عمل مجلس نواب الشعب 2014-2019 أي حصيلة تشريعية في مجال الحقوق والحريات؟" ، **مجلة المفكرة القانونية – تونس**- ، عدد 17، فيفري 2020.

المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

1- Karim - Boukhalfa, , and Nadia Gherabi**.** "Empowering Political Participation through Artificial Intelligence." *Science and Public Policy* 50, no. 2 (2023). https://doi.org/10.1093/scipol/scac065..
2- Louisa Dris-Aït Hamadouche,. "Le Soulèvement populaire algérien à l'aune du printemps arabe*."* **Pouvoirs***1*, no. 176 (2021).
3- Larbi Chouikha, « le processus éléctoral tunisien en 2019 : instabilité institutionnelle et jeu des acteurs », **revista de estudiosinternationalesmediterraneos**,n27,2019 .
4- Nicolas Sauger, « Raisons et évolution du rejet des partis », **Pouvoirs** n°163, avril2017

Hervé Pourtois et John Pitseys ,La démocratie Participative en question, .dossier : La démocratie Participative en question .**La Revue nouvelle** 07 ,2017

الوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .الدستور المعدل بموجب القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016.الجريدة الرسمية، العدد 14، 07 مارس 2016.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020 . الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية .الجريدة الرسمية، تاريخ غير محدد.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون رقم 11/10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية، العدد 37، 3 يوليو 2011.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية .الجريدة الرسمية، العدد 12، 29 فبراير 2012.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون رقم 16-11 المؤرخ في 25 أغسطس 2016، المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات .الجريدة الرسمية، العدد 50، 25 أغسطس 2016.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .المرسوم رقم 87 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية .الجريدة الرسمية، تاريخ غير محدد.

4- الجمهورية التونسية .الدستور التونسي لسنة 2014 .الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 10، الفصل 139.

5- الجمهورية التونسية .القانون الأساسي لسنة 2018، المتعلق بمجلة الجماعات المحلية .الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2018.

6- المرسوم عدد 87 ، المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، الرائد الرسمي،عدد 74 ، بتاريخ 30 سبتمبر 2011 .

المداخلات والأوراق البحثية

7- الصبّاغ أحمد، **التجربة الحزبية الجزائرية من الاستقلال إلى الإطاحة ببوتفليقة.**أوراق سياسية 44. الرياض: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.

8- بن علي لقرع، **الانتخابات التشريعية في الجزائر4 ماي 2017 دراسة تحليلية**، المركز العربي الديمقراطي، أوت 2017.

9- لويزة آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019،

10- محمد العربي العياري، **المشاركة السياسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس: أطروحة التوافقيّة الديمقراطية والاندماج الجمهوري**، ورقة بحثية من مركز الدراسات المتوسطية والدولية، أفريل 2023.

11- محمد العربي العياري، **تونس الدولة والسياسة:إعادة تشكيل الهوية السياسية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، ديسمبر 2022.

المداخلات والأوراق البحثية باللغة الأجنبية:

1-Yerkes, Sarah, and Z. Ben Yahmed. **Tunisia's Political System: From Stagnation to Competition.** Working Paper. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, March 2019.

المذكرات والأطروحات:

1- أحمد براهيم، **الأحزاب السياسية وعلاقتها برسم السياسة العامة بالجزائر** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2025/2024).

2- بن علي سماش، "**الصحافة الحزبية في الجزائر – دراسة تاريخية تحليلية-** (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر 3، 2017/2016)

3- حمزة بوزيدي، **الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس.**(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3، 2021-2022)

4- ياسمين لحواسنية، **الانشقاقات الحزبية في تونس وتداعياتها على الاستقرار السياسي بعد ثورة 2011 دراسة ميدانية لحركة نداء تونس 2012-2019،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ، 2023/2022)

المذكرات والأطروحات باللغة الأجنبية:

1- Gagnon Etienne **, Penser La Démocratie Participative Aujourd'hui: L'expérience Islandaise**, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Sociologie, Université Du Québec À Montréal,2016,

المواقع الإلكترونية:

1- صلاح الدين الجورشي، **تونس عضوة في نادي الدول الديمقراطية،** عربي 21، 2014/10/31، تم تصفح الموقع يوم: 2025/09/20.

https://arabi21.com/story/785700

2- تقارير ودراسات، **الأحزاب الإخوانية المعاصرة في الجزائر** ، نقلا عن موقع:
https://thearabcenter.org

3- مركز الجزيرة، **حركة مجتمع السلم**، 2016/06/16، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia

4- **تأزم الصراع داخل حزب جبهة التحرير في الجزائر**، 2012/04/10، نقلا عن موقع:
https://www.france24.com/ar/20120410

5- محمد عادل عثمان، **تأصيل مفهوم المشاركة السياسية**، المركز الديمقراطي العربي، أوت 2016، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/28، نقلا عن موقع:
https://democraticac.de/?p

6- مركز الجبهة الوطنية للدراسات، **قراءة في دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية**، أكتوبر 2022، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/30.
https://jabhastudies.com/2022/04/10/

7- قوي بوحنية، **تقرير حول الانتخابات الرئاسية بالجزائر العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد**، مركز الجزيرة للدراسات نقلا من موقع:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles

8- **حزب العدل يعزز هيكله التنظيمي بتعيينات جديدة لتطوير الأداء ودعم الاستحقاقات المقبلة**، تاريخ تصفح الموقع، 2025/08/26، نقلا من موقع:
https://www.tafsela.net

9- موقع تعزيز الديمقراطية من خلال الشراكة – CEEPS – ، **الأحزاب السياسية في العصر الرقمي**، ترجمة وائل منسي، تاريخ تصفح الموقع، 2015/08/6، نقلا من موقع:
https://politicsociety.org

10- أسماء بهلولي، **تنظيم العمل السياسي ..تعرف على مشروع قانون الأحزاب الجديد**، موقع سياسي Ultra الجزائر، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/26، نقلا عن موقع: .
https://ultraalgeria.ultrasawt

11- شيرين محمد، **التعديلات الدستورية في الجزائر ، الدوافع والسيناريوهات**، نقلا من موقع:
pc.ae/ar/whati-details/31/constitution-amendments-in-algeria-motives-and-scenario

12- قناة الجزيرة للأخبار، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/15 نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/10/28

13- أبو جرة سلطاني، **الأحزاب الجزائرية تعاني من أزمة خطاب**، خطاب نشر على موقع جزايرس، تاريخ التصفح: 2025/08/24، 10:00، نشر على موقع:
https://www.djazairess.com/elitihad

14- تونس – الصباح، **طبع مسارات تونس ما بعد ثورة 2011 إلى اليوم.. خطاب سياسي من التكفير والتهريب والتحريض إلى التفرقة والتقسيم**، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/24،
https://www.assabahnews.tn/ar/

15- الخطاب السياسي في تونس.. سباق الحقيقة والخديعة المتواصل، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/25 ،نقلا عن موقع: **https://ultratunisia.ultrasawt.com**

16- عبد الرزاق قيراط، **أزمة الخطاب السياسي في تونس**، عم مصدر الجزيرة، تاريخ تصفح المقال: 2015/08/25،
https://www.aljazeeramubasher.net/opinion

17-سارة عبد السلام شربيني، **تحليل الأزمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة**، المركز العربي الديمقراطي، 2020، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/26، نقلا عن موقع:
https://democraticac.de/?p=64673

18- مناف قومان، **الاقتصاد التونسي في سنين الثورة من سيئ لأسوأ**، 2016، موقع ن بوست، تاريخ التصفح: 2025/08/27، على الموقع الالكتروني:file:///C:/Users/cash/Downloads

19- المركز الديمقراطي العربي، **حركة النهضة التونسية بين الخطاب والممارسة السياسية**، أوت 2022، تصفح المقال يوم 2025/08/24 https://www.democraticac.de/?p=83817

20- وكالة تونس إفريقيا للأنباء، **لمشهد الحزبي في تونس بعد5 سنوات من الثورة تحكمه المصالح وتشقه الصراعات ويفرز توازنا هشا ينبئ باختلال قادم**، http://www.tap.info.tn/ar

21- شرف محسن الموسوي، **الشفافية في الأحزاب السياسية**. أفريل 2015، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/22، نقلا عن موقع: https://alshafafeyabh.org/index

22 – **كيف يمكن تعزيز الشفافية في العمل السياسي؟؟**، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/25، نقلا عن موقع: https://quizarabe.com

23- أية عبد الله أحمد النويهي، **آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية** ، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم 2025/08/30،

https://www.democraticac.de/?p=1735

24- مركز الجبهة الوطنية للدراسات، **في تأهيل الكوادر الحزبية**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/08/26، نقلا عن موقع: https://jabhastudies.com

25- المنجي السعيداني، **تونس 2019.....عام من التحولات السياسية العميقة**، مجلة الشرق الأوسط نقلا عن موقع:

https://aawsat.com/home/article/2053861

26- رحمة الباهي، " **الدور الأول لرئاسيات 2019 : ثورة ناعمة تهزّ كيان المنظومة السياسية القائمة**"، نقلا عن موقع:

https://ultratunisia.ultrasawt.com

27- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، **النتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية** 2019، من الموقع الرسمي للهيئة:

https:// shortest.link/7mOv

28- موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس : http://www.isie.tn

29-فريد بن بلقا سم، **علاقة حركة النهضة بأنظمة الحكم في تونس منذ نشأتها إلى 2022**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/15، نقلا عن الموقع:

https://trendsresearch.org/ar/insight

30- دار الحكمة، **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية**، تم تصفح المقال يوم 2025/07/20، نقلا من الموقع

https://daralhikma.org/index.php?title

31- سهام معط الله، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد بوتفليقة**، العربي الجديد، 2019/04/09، تم تصفح المقال يوم : 2025/07/15 https://www.alaraby.co.uk

32-الإذاعة الجزائرية، **الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة التونسية : الشروع في فرز الأصوات ونسبة المشاركة تناهز الـ 59 بالمائة**، نقلا عن موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article

33- **الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية**، نقلا من موقع:

https://www.arab-reform.net/ar/publicatio

35-محمد السريدي، "**الحراك الشعبي يؤثر على الأحزاب السياسية بالجزائر**"، 2019/04/9، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/20

https://www.marrakechalyaoum.com/

37- قناة الجزيرة للأخبار، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/15 نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/10/28

38-عثمان الحياني، "**اتهامات لأحزاب جزائرية بارزة بخوض حملة انتخابية مناهضة للحراك الشعبي**"، الجديد العربي، 23 ماي 2021، تم تصفح الموقع يوم:2025/07/20، نقلا عن الموقع:

https://www.aajeg.com/politics

39- مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، **العملية السياسية في تونس بين هشاشة المشهد السياسي وصلابة الحلم الديمقراطي**، تم تصفح الموقع يوم: 2025/08/26، نقلا عن موقع:

http://www.csds-center.com

40- مركز الجزيرة للدراسات، "**حزب المؤتمر التونسي يدعو لليقضة**"، تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/25، نقلا عن موقع

https://www.aljazeera.net

41- **الحركة الاجتماعية تطلّ برأسها هل هو النهوض؟** نشر في نوفمبر 2010، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/12، نقلا عن موقع:

https://www.albadil.org/?

42- منتديات تونيزياسات، **حزب العمال الشيوعي التونسي يدعو لمواصلة التحركات الميدانية**، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/12 نقلا عن موقع:

https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/1871853

43- مصدر فرانس 24، **وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي عن عمر يناهز 92 عاما، نقلا عن موقع:**

https://www.france24.com/ar/20190725

44- ممثل حركة التجديد التونسية: **لقد مهدت القوى الديمقراطية للثورة بفضحها ممارسات النظام البائد**، 2011/03/25، تم تصفح الموقع يوم:2025/07/20، نقلا عن موقع:

https://arabic.rt.com/prg

45- مجلة الحوار المتمدن، **بلاغ من حركة التجديد 2011/01/21**، عدد 3254، 2011/01/22، نقلا عن موقع:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

46- **أقدم حزب معارض في الجزائر.. نهاية مرحلة ما بعد وفاة الزعيم حسين آيت أحمد**، نقلا عن الموقع:

https://www.alquds.co.uk

47- موقع الجزيرة، **أسباب ودلالات انشقاق حركة حمس الجزائرية**،تاريخ تصفح الموقع: 2025/07/02 نقلا عن: https://www.aljazeera.net

48- **تغيير القيادات الحزبية.. بين تجديد الواجهة السياسية والتخلص من فترة الزعامات**، 2024، نقلا عن موقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com

49- **استقالة راشد الغنوشي من رئاسة النهضة؟** نقلا عن موقع:

https://assarih.com

50- مركز الجزيرة للدراسات، **أزمة حزب نداء تونس**، ديسمبر 2015، نقلا عن موقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/57

51- مصدر الجزيرة، **حزب العمال التونسي**، 2014، نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia

52- **حركة النهضة (تونس)**، نقلا عن موقع:

https://www.marefa.org

53- مركز الجزيرة، **الانتخابات المحلية بالجزائر.. المشاركون وهاجس العزوف**، نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia

55- المجلس الدستوري، **بيـان يتعلق بدراسة الطعون وإعلان النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الذي جرى يوم 4 مايو سنة 2017،« (الجزائر)، 18 ماي 2017، في:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

56- **مرحلة حاسمة لتعزيز حضور حزب التجمع الوطني الديمقراطي على الساحة السياسية**، نقلا عن موقع:

https://www.ennaharonline.com

57- توفيق المديني، **انقسام في حزب نداء تونس**، ديسمبر 2015، نقلا من موقع:

https://al-sharq.com/opinio

58- خولة العشي، **انشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة : تحالفات من ورق**، تقارير عربية، 2016، نقلا عن موقع:

https://www.alaraby.co.uk

59- **محاكمات "التآمر على أمن الدولة" عن بعد.. قرار قضائي يثير جدلًا في تونس**، نقلا عن موقع:

https://www.alaraby.com/news

60- سمير حمدي، **العمل الحزبي في تونس..الأزمة والمشكلات**، نقلا عن موقع:

https://www.aajeg.com

61- **أحزاب ضحية الانقسامات والصراعات الداخلية**، أفريل 2013، تاريخ التصفح: 2015/08/15، نقلا عن موقع:

http://www.ech-chaab.com/ar

62- مركز الجزيرة ، " **الانتخابات المحلية بالجزائر.. المشاركون وهاجس العزوف**"، تاريخ التصفح: 2025/08/15 – 22:00 نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia

63- تقارير عربية، **حزب "نداء تونس" يواجه خطر الانشقاق**، نقلا عن موقع:

https://www.alaraby.co.uk

64- المجلس الدستوري

http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.h

65-محمد السعيد إدريس، **تحديات ما بعد الانتخابات التونسية**، ديسمبر 2022، نقلا عن موقع

https://www.tunisactus.com

66- أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، 2012 ، تم تصفح الموقع يوم: 2025/07/15، نقلا عن موقع:

https://boulemkahel.yolasite.com/resources

67-عبد اللطيف الحناشي، **تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014، نقلا عن موقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/report

68- نوال مغزيلي، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب**، المركز العربي الديمقراطي، 2017، نقلا عن موقع:

https://democraticac.de/?p

69- شيرين محمد، **التعديلات الدستورية في الجزائر ، الدوافع والسيناريوهات**، نقلا من موقع: pc.ae/ar/whati-details/31/

70- محمد سميح الباجي عكاز، **نتائج الإنتخابات التشريعية 2019 في تونس: مجلس نواب الشعب مفتّت ونسبة اقتراع الشباب بلغت 5% فقط**، نقلا عن موقع: https://legal-agenda.com/

71- غسان الماجري،" **في تونس الشعب لا يتظاهر، إنه ينتفض**"، الحوار المتمدن،العدد 3245 ، 13 / 1 / 2011، تم تصفح المقال يوم: 2025/09/20، نقلا من الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=241590

72- **هل تعود تونس إلى شخصانية السلطة**، تم تصفح المقال يوم: 2025/11/06، من موقع: https://orientxxi.info/magazine/article2040

73- سيدة الونيسي، **البرلمان التونسي :بؤرة تَمَركُز الإحباطات السياسية ما بعد الثورة**، تم تصفح المقال يوم 2025/11/06، نقلا عن موقع: https://www.arab-reform.net/ar/publication

74- **عثمان الحياني، البرلمان الجزائري في قبضة السلطة: المبادرة بيد الحكومة**، تم تصفح المقال يوم 2025/11/06، من موقع: **https://www.alaraby.co.uk/politics**

75 – سالم البيض، **عن العربدة السياسية ومستقبل البرلمان التونسي** ، جانفي 2020، تم تصفح المقال يوم 2025/11/04، من الموقع: https://www.alaraby.co.uk

76- أحمد خميس أحمد , مصطفى أحمد فؤاد- **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة-** ، جامعة الإسكندرية:. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المركز الديمقراطي العربي، ماي 2022، نقلا عن موقع: https://democraticac.de/?p=82070

المواقع الالكترونية الأجنبية

1-Benzarti ،Hichem**, Un congrès unificateur des forces démocratiques centristes,**la press de Tunisie,10/04/2012 ,"Le site a été consulté le 15/07/2025. https://web.archive.org/web/20120412184735/http://www.lapresse

2-Laurent, Annie, et Bruno Villalba. **Les petits partis**. Consulté sur le site de l'Université Lille 2. 1997.http://droit.univ-lille2.fr/enseignants/villalba/textBV/LB_BV_ppp..

3-Mohamed Kerrou, **Challenges and Stakes of State and Societal Resilience in Tunisia**, View date : 31/11 /2017, link :https://www.iai.it.

4- Marina Ottaway, Tunisia**: Political Parties and Democracy in Crisis**, Wilson Center ،April 2021 ,https://bit.ly/2TGWXTe

5- **Academia.edu..** "Political Participation Research Papers." Accessed October 29, 2025. https://www.academia.edu/Documents/in/Political_Participation. .

التقارير

1- مركز كارتر، **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس ل 2019** ، التقرير النهائي.نقلا عن موقع: https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peaceArabic – 2019 Presidential and Parliamentary Elections in Tunisia.

2- بلقاسم القطعة. **دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2020.

3- قوي بوحنية، **تقرير حول الانتخابات الرئاسية بالجزائر العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد،** مركز الجزيرة للدراسات نقلا من موقع:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles

4- عبد اللطيف الحناشي، **المشهد الحزبي التونسي : تصدعات سياسية في ظل أزمة اجتماعية واقتصادية.** تقرير عن مصدر الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2018

5- تقرير الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، "**ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر**"، 30 ماي 2018، <https://laddh-algerie.org/?p=86>

12- بوحنية قوي، " **الحراك السياسي في الجزائر : من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**" ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2019.

7- **الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات**، تقرير رقم 1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2020.

8- سارة يريكس، مروان المعشّر، **عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2017.

9- ناصر جابي، **التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة**، تقارير عن مصدر الجزيرة للدراسات، أوت 2014.

10- علي الشابي، "**تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية "2011-2017**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2017.

التقارير باللغة الأجنبية:

1- PNUD, **rapport mondial sur le développement humain** : "approfondir la démocratie dans un monde fragmenté". Bruxelles: book université, 2002

2- Arab Center for Research and Policy Studies. 2014. *Tunisian Legislative Elections Between Revolutionary Forces and the Old Regime.* Position Report Series. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, November.

فهرس الجداول والأشكال

1-فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	خاص بالنتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية	146
02	يبين المرشحين وعدد الأصوات المحصل عليها	148
03	يبيّن النتائج النهائية للاقتراع على المستوى الوطني	151
04	يبيّن النتائج النهائية للاقتراع على المستوى المواطنين المقيمين بالخارج	152
05	يبين الأصوات التي تحصل عليها كل مرشح	152
06	يبين توزيع المقاعد في المجلس الشعبي الوطني	155
07	**يبين** ترتيب القوائم الفائزة حسب عدد المقاعد التي حصلت عليها	158-157
08	يبين معظم الأحزاب المشاركة مع عدد المقاعد المتحصل عليها بلديا وولائيا	160
09	يبين نتائج انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية	162
10	يبيّن المرشحين البارزين للانتخابات الرئاسية 2014	165
11	يبين نتائج الخمسة الأوائل في الانتخابات الرئاسية 2014	165
12	يبين نتائج الانتخابات للجولة الثانية	166
13	نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 أكتوبر 2011	170-169
14	يبين نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2014	172
15	يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2019	174
16	يبيّن عدد القوائم التي تحصلت عليها الأحزاب في الانتخابات البلدية	176
17	يبين مقارنة بين دور الأحزاب في البرلمان الجزائري والتونسي	**196**
18	أهم الأحزاب التي خسرت من عملية التجوال السياسي خلال العهدة 2012-2017	206-205
19	يبين أهم الأحزاب التي استفادت من عملية التجوال السياسي خلال العهدة 2012-2017	206

2- فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند روش وآلتوف	52
02	يمثل نسب المشاركة السياسية في الجزائر من 2011 -2020	163
03	يمثل نسب المشاركة السياسية في مختلف المحطات الانتخابية في تونس	179

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة.....01

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب والمشاركة السياسية

تمهيد.....18

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.....19

المطلب الأول : نشأة الأحزاب السياسية..... 19

المطلب الثاني : تعريف الأحزاب السياسية وأهميتها.....23

المطلب الثالث : تصنيفات الأحزاب السياسية ووظائفها.....29

المبحث الثاني : ماهية المشاركة السياسية.....,....46

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية ومستوياتها.....46

المطلب الثاني : ميكانيزمات المشاركة السياسية 53

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية.....57

المبحث الثالث: علاقة الأحزاب والمشاركة السياسية بالديمقراطية 63

المطلب الأول:علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية.....63

المطلب الثاني: علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية.....70

خلاصة واستنتاجات.....78

الفصل الثاني

السياق التاريخي والسياسي للأحزاب السياسية في الجزائر وتونس

تمهيد.....81

المبحث الأول : تطور الأحزاب السياسية في الجزائر (2011-2020).....82

المطلب الأول : تأثير الحراك الشعبي على الأحزاب السياسية.....82

المطلب الثاني: الخارطة الحزبية في الجزائر..... 88

المبحث الثاني :تطور الأحزاب السياسية في تونس (2011-2020)..... 92

المطلب الأول: تأثير ثورة 2011 على تشكل الأحزاب السياسية.....92

المطلب الثاني : خريطة المشهد الحزبي التونسي.....97

المبحث الثالث :التشريعات المنظمة للأحزاب.....101
المطلب الأول : الإطار الدستوري والقانوني للعمل الحزبي في الجزائر..... 101
المطلب الثاني : الإطار الدستوري والقانوني للعمل الحزبي في تونس 115
المبحث الرابع :الحراك الشعبي في الجزائر وتونس (دوافعه وموقف الأحزاب منه).....121
المطلب الأول : دوافع الحراك في كل من الجزائر وتونس..... 121
المطلب الثاني : علاقة الأحزاب بالحراك الشعبي ومواقفها منه.....130
خلاصة واستنتاجات..... 141

الفصل الثالث

واقع الممارسة الحزبية في تعزيز المشاركة السياسية في المسارات الانتخابية

تمهيد.....143
المبحث الأول : ديناميكيات المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الاستحقاقات الانتخابية 144
المطلب الأول : الانتخابات الرئاسية الجزائرية..... 144
المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية الجزائرية..... 154
المطلب الثالث: تقييم دور الأحزاب في الانتخابات المحلية الجزائرية.....160
المبحث الثاني : ديناميكيات المشاركة السياسية في تونس من خلال الاستحقاقات الانتخابية.....164
المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية لسنتي 2014 و2019.....164
المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية التونسية لسنتي 2019/2014.....168
المطلب الثالث: الانتخابات المحلية 2018.....176
المبحث الثالث: المقارنة بين التجربتين الجزائرية والتونسية في المسارات الانتخابية.....180
المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية: السياقات، الفاعلون، نسب المشاركة.....180
المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية: الأداء الحزبي والتفاعل الشعبي ونسب المشاركة.....187
المطلب الثالث: الانتخابات المحلية: دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية المحلية 192
خلاصة واستنتاجات.....199

الفصل الرابع

واقع الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس وتحديات تفعيل المشاركة السياسية

تمهيد.....201
المبحث الأول:إشكالية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس.....202
المطلب الأول: الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب السياسية.....203

المطلب الثاني: أزمة تداول السلطة داخل الأحزاب.....212
المطلب الثالث: مقارنة بين الجزائر وتونس من حيث الانشقاقات والتداول.....219
المبحث الثاني: آفاق تطوير العمل الحزبي.....223
المطلب الأول:تطوير الخطاب السياسي.....223
المطلب الثاني: تحديث البنية التنظيمية.....229
المطلب الثالث: تعزيز الشفافية.....232
المبحث الثالث: تحديات وسُبل تفعيل المشاركة السياسية.....235
المطلب الأول: تحدّيات تفعيل المشاركة السياسية.....235
المطلب الثاني: ترسيخ مفهوم الديمقراطية التشاركية في المجتمع.....242
المطلب الثالث: سُبل تفعيل المشاركة السياسية.....252
خلاصة واستنتاجات..... 260
الخاتمة.....262
قائمة المراجع..... 269
فهرس الجداول والأشكال..... 293
فهرس المحتويات..... 296
ملخص.....299
Abstract.....300

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية، نظرا لأهمية موضوع الأحزاب السياسية واعتبارها ركيزة أساسية في الحياة السياسية، وعنصر حيوي في ترسيخ التعددية والديمقراطية التشاركية، لذلك ارتأينا في هذه الدراسة البحث على مدى قدرة الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وتونس في تفعيلها للمشاركة السياسية في الفترة الممتدة من 2011 و2020 ، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين البنية الحزبية والمشاركة الشعبية، وإبراز تأثير الأحزاب على السلوك الانتخابي ومشاركة المواطنين في الحياة العامة. حيث أنه ورغم التحولات السياسية التي شهدتها كل من الجزائر وتونس بعد 2011 إلاّ أن المشاركة السياسية لا تزال تعاني من ضعف التمثيل الشعبي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تفسير التفاوت بين التجربتين الجزائرية والتونسية من حيث أداء الأحزاب السياسية في سياق التحول الديمقراطي، وإبراز العوائق البنيوية والمؤسساتية التي تحول دون مأسسة المشاركة السياسية، باعتبارها المدخل الأساسي لبناء نظام ديمقراطي.

وبذلك فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه في تونس، ساهم الانفتاح السياسي بعد الثورة في تنشيط الحياة الحزبية، وتعزيز التعددية، غير أن التجزئة الحزبية، والاستقطاب الأيديولوجي، وضعف الاستقرار السياسي حدّ من فاعلية الأحزاب في تأطير المشاركة الشعبية، أما في الجزائر فقد بقيت الأحزاب محدودة التأثير بسبب القيود القانونية والتنظيمية، وضعف الثقة الشعبية، وغياب آليات ديمقراطية داخلية مما انعكس في عزوف انتخابي واسع وتراجع في المشاركة السياسية في كل موسم انتخابي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، الانتخابات، العزوف الانتخابي، التحول الديمقراطي.

Abstract

This study addresses the role of political parties in promoting political participation, given the importance of political parties as a fundamental pillar of political life and a vital element in consolidating pluralism and participatory democracy. Therefore, in this study, we sought to examine the extent to which political parties in Algeria and Tunisia were able to activate political participation in the period between 2011 and 2020, focusing on the interactive relationship between party structure and popular participation, and highlighting the impact of parties on electoral behavior and citizen participation in public life. Despite the political transformations that Algeria and Tunisia have undergone since 2011, political participation still suffers from weak popular representation. The importance of this study lies in its attempt to explain the differences between the Algerian and Tunisian experiences in terms of the performance of political parties in the context of democratic transition, and to highlight the structural and institutional obstacles that prevent the institutionalization of political participation, which is considered the fundamental gateway to building a democratic system.

The study concluded that in Tunisia, political openness after the revolution contributed to revitalizing party life and promoting pluralism. However, party fragmentation, ideological polarization, and political instability limited the effectiveness of parties in framing popular participation. In Algeria, parties remained limited in their influence due to legal and regulatory restrictions, weak public confidence, and the absence of internal democratic mechanisms, which was reflected in widespread electoral abstention and a decline in political participation in each election season.

Keywords:political parties, political participation, elections, electoral abstention, democratic transition.